الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ
تخصص: ثقافة شعبية: أنثروبولوجيا التنمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في أنثروبولوجيا التنمية

الحكامة في الجزائر وأثرها في التنمية المحلية

إعداد الطالب:
زبار حسين

تحت إشراف :
أ.د. رمضان محمد

لجنة المناقشة

د. عبد الباقي غفور	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. محمد رمضان	أستاذ التعليم العالي	م.ج. عين تموشنت	مشرفا ومقررا
أ.د. ساجي علام	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	عضوا
د. رضا بن تامي	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	عضوا
د. عبد المجيد عطار	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	عضوا
د. فوزية شناقي	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران	عضوا

السنة الجامعية: 2018 – 2019

{فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ
بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ
وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ١١٤}

صدق الله العظيم

الآية 114 سورة طه

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما رب العزة سبحانه وتعالى في محكم تنزيله

{۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ٢٣ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ٢٤}

سورة الأسراء

إلى الوالد رحمه الله وطيب ثراه

إلى الوالدة الكريمة الفاضلة شفاها الله وأطال في عمرها

إلى الزوجة البارة حفظها الله

إلى الأبناء والبنات الذي أتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يجعلهم قرة عيني وأن يمتعني ببرهم في حياتي ويسعدني بدعائهم بعد مماتي

اللهم أمين

كلمة شكر وتقدير وعرفان

أولا وقبل كل شيء أحمد الله عز وجل على توفيقه وسداده لنا لإنجاز هذه الرسالة.
الشكر موصول إلى: الأستاذ الدكتور محمد رمضان المشرف الذي لم يبخل علينا طيلة مراحل اعداد هذا العمل من تسديد نصائحه الهامة وتوجيهاته القيمة التي افادتنا كثيرا.
وأتقدم بالشكر كذلك للأستاذة المتخصصة في الاحصائيات على مساعدتها لنا في تصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة الميدانية.
وأخيرا شكري وامتناني لكل من ساهم من بعيد أو قريب في تقديمه لنا يد العون.

مقدمة

مقدمة:

عرف مصطلح الحكامة انتشارا واسعا في سنوات الثمانينيات نتيجة التغييرات التي عرفتها بلدان العالم خاصة في ظل بروز مفاهيم جديدة ومنها العولمة. واستخدم من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقها لآليات الحكم الراشد، ومن ثم أصبح له معايير تقيم على أساسها الدول وخاصة لدى صندوق النقد الدولي الذي يركز عليه كثيرا، حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الراشد.

فحسب المختصين فإن الاختلالات السياسية هي سبب المشاكل الاقتصادية التي تعرفها افريقيا وأمريكا اللاتينية. وعليه فإن المؤسسات المالية العالمية أدركت أنه من المستحيل حل المشاكل بواسطة الأنظمة الاقتصادية فقط وترك المسائل السياسية والاجتماعية جانبا وبات جليا وواضحا أن أي مشروع اقتصادي لن يتحقق ولن يرى النور إلا إذا توفرت الشرعية السياسية ووجود حد أدنى لفاعلية المؤسسات السياسية.

فالسياسة أصبحت حاجزا للسير الحسن للأسواق بصفة عامة ومانعا لتقدم الليبرالية وهذا ما أدى إلا تغيير المؤسسات المالية الدولية لقوانينها الأساسية حتى تتمكن من التدخل في الشؤون السياسية للدول وتفرض برامجها، واستعملت الحكامة "كمصطلح تقني" لتفادي التأويلات السياسية والحديث عن اصلاح الدولة أو تغيير سياسي أو اجتماعي، وأوجدت هذا المفهوم لكي لا تتعرض للنقد والاتهام بالتدخل في شؤون الدولة وتجاوز صلاحياتها.

وإن مفهوم الحكامة في هذا الإطار يطرح ضمن اشكالية واسعة من الفعالية والنجاعة في العمل العمومي وهو يتعلق أيضا بوجود أزمة في طريقة الحكم وأنها تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في السياسات المنتهجة من قبل السلطات العمومية التي تمثلت في التدخل المباشر والمفرط في عملية التنمية، دون اشراك المواطنين المعنيين في المقام الأول بهذه التنمية والمستفيدين منها أيضا.

على الرغم من أهمية السياسات الاصلاحية التي اعتمدتها الجزائر فإنها مازالت تعاني من اختلالات اقتصادية هيكلية أثرت بشكل كبير في نسبة النمو والتي انعكست بالتالي على التنمية المحلية.

ولذلك فإن الحكامة المحلية مكون أساسي في التنمية وذلك لارتكازها على ادماج كل القوى الحية للمجتمع في العملية التنموية. وتتصل الحكامة بتطبيق خيار اللامركزية واللاتمركز في الفضاء المحلي وتحسين إدارة الحكم بتعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية ولا وجود للحكامة المحلية إلا في ظل الديمقراطية.

وعليه فإن غياب الحكامة المحلية من حيث الديمقراطية والشفافية والمسؤولية واحترام القانون يكرس وضعا مزريا وهو الذي تعرفه الجماعات المحلية والدلائل عليه كثيرة، فكان من الضروري أن تأتي إجراءات وتدابير تعالج هذه الاشكالية ومن ثم تحقيق التنمية المحلية.

ويجمع أغلب الباحثين أنه من المستحيل تحقيق أهداف التنمية المحلية في ظل أساليب تسيير قديمة لا تأخذ بعين الاعتبار بعض القواعد الضرورية والتي تتمثل في تهيئة الظروف والمناخ القانوني وإشراك المجتمع المدني في إتخاذ القرارات التي تهم المواطنين وتلبي حاجياتهم.

"فثقافة تسيير الشؤون العمومية في الجزائر لم تخرج بعد من الثقافة التقليدية القائمة على الولاءات العائلية والقرابة والجهوية التي لا زالت لم تزحزح عن مكانتها المهيمنة لتحل محلها ثقافة دولة القانون والمواطنة التي تقتضي المساواة في الحقوق والواجبات ووضع المصالح العامة فوق كل إعتبار آخر، وسيادة الاستحقاق والكفاءة المهنية والخبرة العملية كمقاييس ضابطة لكل الممارسات وتنفيذ المهام في مؤسسة الدولة وأجهزتها خدمة للصالح العام"[1]

واعتماد الحكامة اليوم كمرجعية جاء لمحاربة مختلف أشكال الاهمال والتقصير، ولتدارك مستويات التأخر وكذا القضاء على الممارسات السيئة من خلال تشخيص الاختلالات، وتحليل

[1]- مرضي مصطفى، الحكم الراشد: متطلباته وعوائقه في ظل التجربة الجزائرية، مجلة كلية الأداب والعلوم الاجماع، جامعة سطيف،2007.

جميع القضايا في تشابكها وترابطها، واقتراح الاصلاحات والتغييرات الكفيلة بضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمتين.

وبناءا على ذلك تتطلب الحكامة الجيدة في وضع ادوات وآليات تعاون بين الدولة والسلطات اللامركزية ومختلف الفاعلين المحليين بشكل يسهل مفاوضات التغيير، ويشجع الشراكة ويعقلن مسار اتخاذ القرارات.

إن ضعف مؤشرات التنمية المحلية، يمكن ردها إلى مجموعة من العوامل المتعددة والمتداخلة التأثير، وهي إما سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو إدارية، وهذه العوامل تجد ترجمتها في ضعف وغياب الحكامة المحلية.

إن التنمية المحلية تحمل بين طياتها العمل على استنفار تعبئة كل الامكانات والموارد والطاقات المتوفرة بمجال محلي معين، بهدف خلق وتطوير أنشطته الانتاجية وتحسين مستوى عيش جميع سكانه واحلال اللامركزية في التخطيط والقرار، فلا تنمية وطنية أو جهوية في غياب تنمية محلية فاعلة وفعالة.

1-إشكالية الدراسة:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا العديد من المخططات التنموية المحلية التي بدورها رصدت أغلفة مالية كثيرة ساهمت في إنجاز مشاريع ضخمة قامت من خلالها السلطات بالتكفل بحاجيات المواطنين. وكان للمجالس المنتخبة دور في هذا العمل لكونها أقرب إلى المواطن ولكن ما يلاحظ في السنوات الأخيرة توتر العلاقات بين المواطنين وممثليهم وإنعدام الثقة في المسؤولين وظهور إختلالات التي برزت في تصاعد الحركات الإحتجاجية، فأين يكمن الخلل؟ هل هو في قلة الموارد المالية؟ أم انعدام الكفاءات البشرية ام بكل بساطة هو مشكل تسيير ونجاعة وحكامة خاصة من حيث الخلفية السياسية للمنتخب أم في نقص التكوين السياسي في أبعاده التنموية عند المنتخبين؟

عليه فإن الاشكالية الرئيسية تتمثل في:

ما مدى ممارسة الجماعات المحلية للحكامة كأسلوب في التسيير بصفة عامة وتفعيل التنمية المحلية بصفة خاصة؟

2-أسباب إختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لموضوع الحكامة في الجزائر واثرها في التنمية المحلية إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية علمية:

اعتبارات ذاتية:

المساهمة المتواضعة من خلال هذه الدراسة للوقوف على اسباب فشل السياسات التنموية المحلية بالنظر إلى التجربة الشخصية من خلال المسار المهني على مستوى الجماعات المحلية كرئيس دائرة لمدة تزيد عن عشرين سنة في خدمة الجماعات المحلية، ولذلك ارتأيت أن تتوج هذه الخبرة الميدانية ببحث علمي يستشرف بمستقبل الحكم الراشد في الجزائر.

اعتبارات موضوعية علمية:

ابراز المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية مستديمة في إطار حكامة رشيدة

اثراء البحث العلمي في ميدان انتروبولوجيا التنمية وتقديم قيمة مضافة للمكتبة الجزائرية من خلال الدراسة الميدانية لموضوع الحكامة، وعلاقتها بالتنمية المحلية، وأملنا ان يعاد الاعتبار للانتروبولوجيا التنموية باعتبارها مجالا علميا معرفيا هاما في التنمية المستديمة.

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الأسباب الي تحول دون تحقيق تنمية محلية شاملة تتكفل بانشغالات واحتياجات الساكنة وتهدف كذلك لاطلاع الراي العام حول الميكانيزمات والاليات المعتمدة من طرف السلطات العمومية لإنجاز مختلف البرامج التنموية.

ونظرا لأهمية العنصر البشري كمكون أساسي في تجسيد مبادئ الحكامة لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية فإن البحث ينصب حول تحقيق في:

- المقاييس التي تتم بها عملية إختيار المنتخبين؟

- المهام الموكلة إلى المجالس الشعبية البلدية التي تتطلب إمكانات بشرية مالية ومادية لتلبية حاجيات المواطنين، و مدى ممارسة المنتخبين كامل الصلاحيات لأداء مهامهم في التكفل بانشغالات الساكنة.
- مدى تكريس مبدأ اللامركزية كنظام في الديمقراطية التشاركية.
- أن المنظومة القانونية والتنظيمية على توفير البيئة المناسبة لعمل المنتخبين وأداء دورهم في احسن الظروف (قانون الاحزاب، قانون الجمعيات، قانون الانتخابات...)
- التدابير المتخذة لمحاربة الفساد الذي يشكل عائقا من عوائق ارساء دعائم الحكامة ومانعا من موانع تحقيق التنمية المحلية؟

4-أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع اهمية بالغة لكون ان الحكامة في التسيير تتعلق بالدرجة الاولى بالمواطن الذي يشكل النواة الاصلية للمجتمع والعنصر الأساسي في استقرار المجتمع فالتنمية بدون حكامة معناه هدر الأموال والفساد وما الى ذلك من النتائج الوخيمة التي تعود بالضرر على الانسان بصفة عامة.

5-المفاهيم الأساسية:

الحكامة:[1] هي تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها، ويستخدم هذا المصطلح في الدراسة الحالية للتعبير عن أسلوب تسيير حديث يتضمن مبادئ وقواعد كالشفافية والمساءلة وإشراك المجتمع المدني...إلخ

التنمية:[2] هي عملية تطور شامل او جزئي مستمر وتتخذ اشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الانساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور، بما يتوافق واحتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الانسان وغايته وأقصد بهذا المصطلح في هذا البحث مختلف

[1]- وكيبيديا الموسوعة الحرة: الرابط الالكتروني https://ar.wikipidia.org/wiki/
[2]-نفس المرجع.

البرامج والعمليات المسجلة في إطار المخططات التنموية والممولة من ميزانية الدولة والجماعات المحلية.

المجتمع المدني:[1] يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل انواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشاركة، ويشير أيضا إلى جمعيات ينشئها اشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة، وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والمقصود بهذا المصطلح من حيث الجانب الإجرائي مجموع الجمعيات المحلية التي تهتم بالشأن المحلي.

الولاية:[2] هي الجماعة الاقليمية للدولة، وهي ايضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاءا لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن. وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، وأستعمل هذا المصطلح بإعتبار أن الولاية هيئة أو مجموعة إدارية لا مركزية إقليمية في النظام الإداري الجزائري.

البلدية:[3] هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وأردنا بهذا المصطلح في الدراسة الحالية أن نبين أن البلدية هي هيئة أو وحدة إدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري.

الحزب:[4] يعرف الحزب السياسي بأنه تنظيم يسعى لبلوغ السلطة وممارستها وفق برنامج الحزب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمراد من توظيف هذا المفهوم في الدراسة الحالية هو تلك التنظيمات السياسية المختلقة ومتعددة الإيديولوجيات والمشارب التي يترشح تحت مظلتها المواطنون.

---

[1]- وكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سابق.
[2]- القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية.
[3]- القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية.
[4]- موقع مولاتي مه الرابط الالكتروني، www.welateme.net)erebi-modules 20 أيلول 2011.

الدولة:[1] هي مجموعة من الأفراد يستقرون بإقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة وبالتالي فالمقومات الأساسية للدولة هي:

مجموعة الأفراد = الشعب

الاقليم الجغرافي

السلطة السياسية.

والمقصود من هذا المصطلح في هذه الدراسة هو التجمع السياسي الذي يؤسس كيانا ذا إختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد.

الحكومة:[2] هي النظام السياسي الذي يتم من خلاله إدارة البلد أو المجتمع وتنظيمه، وتعرف أيضا بأنها شكل من اشكال ممارسة السلطة في المجتمعات، الغاية من إستعمال هذا المفهوم هو لأوضح بأن الحكومة ماهي إلى الوسيلة والألية التي تؤدي من خلالها الدولة سلطتها.

الضريبة:[3] هي مساهمة مالية إلزامية ينم فرضها على الانشطة والنفقات والوظائف والدخل، وتعرف أيضا بأنها نوع من انواع العوائد المالية، وتفرض من قبل حكومة الدولة على مجموعة من القطاعات ومنها الاعمال التجارية مثل الخدمات والسلع، وأعني من خلال إستعمال هذا المفهوم الجباية المحصلة لتمويل المشاريع.

الميزانية:[4] تعرف ماليا بأنها جدول يستعرض القيم التي تختص بالممتلكات التابعة للدولة أو المؤسسة أو على نطاق اضيق الأسرة، والالتزامات المتعلقة بها من وقت محدد (أي بداية السنة المالية) لتغطي احتياجاتها، ونفقاتها في كافة المجالات دون التعرض للنقص أو القصور خلال الفترة المحددة، من الناحية الاجرائية أردنا بها الملخص الذي يشمل الارادات والنفقات خلال الفترة الزمنية المحددة بسنة.

[1]- الموسوعة السياسية infou@political-encyclopédia.org .
[2]- وكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سابق.
[3]- الموقع الالكتروني موضوع الرابط الالكتروني: https://mawdou3.com)du26/féverié-2017
[4]- وكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سابق

التخطيط:[1] هو عبارة عن عملية تهتم بإعداد الخطط الخاصة بشيء معين، ويعرف أيضا بأنه صياغة فرضيات حول وضع معين، ويعتمد على استخدام تفكير دقيق بهدف اتخاذ القرار المناسب حول تطبيق سلوك ما في المستقبل، والهدف من إستعمال هذا المفهوم هو التذكير بمختلف المراحل بين (إعداد والتسجيل والتنفيذ البرامج التنموية).

المواطنة:[2] تعني الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات وفي معناها السياسي، تشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، الالتزامات التي تفرضها عليه. أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء اليه، المقصود من إدراج هذا المصطلح في البحث الحالي هو إبراز الصفة التي تمنح للمواطن والتي تتحدد بموجبها الحقوق والواجبات.

7-الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع (الحكامة في الجزائر وأثرها في التنمية المحلية) من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متقاربة:

1- دراسة ابرادشة فريد: الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية- أطروحة دكتوراه – جامعة الجزائر –كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جوان 2014.

يرى صاحب هذه الأطروحة ان الجزائر ممثلة في نظامها السياسي، ومختلف احزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني، وقطاعها الخاص، لا تزال تفتقد إلى العديد من مقومات الحكم الرشيد، وغياب مقومات التنسيق والمشاركة والشراكة المفترضة بين كل هؤلاء الفاعلين، فالجزائر حسبه لا تزال تصارع من اجل ارساء معادلة الحكم الرشيد والتنمية. ولكن ما يؤخذ على هذه الدراسة هو اقتصارها على تقديم مقترحات نظرية دون ذكر اجراءات عملية ملموسة من شأنها تعزيز ارساء الحكامة على مستوى الجماعات المحلية.

[1]- الموقع الالكتروني موضوع، مرجع سابق، 20 يونيو 2017.
[2]- نفس المرجع، 19 يونيو 2018.

2- دراسة جمال تلايجية باللغة الفرنسية: Gouvernance des territoires et développement local.cas de la wilaya d'Annaba أطروحة دكتوراه علوم مشتركة بين جامعة عنابة وجامعة كون Caen نورماندي فرنسا 2016

خصص هذا البحث إلى دراسة وتحليل أوضاع الحكم المحلي في الجزائر. ويتطلع الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الآليات التي تحكم عمل المؤسسات العامة في مهمة التنمية في الجزائر. والهدف هو الوصول إلى تحديد نقاط الربط بين توقعات السكان المحليين ومستويات اتخاذ القرارات التي تتناسب مع تصميم وتطوير برامج التنمية.

باستخدام منهجية متعددة التخصصات (لا سيما الجغرافيا والاقتصاد) أراد الباحث دراسة آليات الحكم الإقليمية وتشخيص اجراءات تصميم المشاريع وشرح الترتيبات اللازمة لتوجيه مشاريع التنمية في الجزائر ولمقاييس قيادتها. الهدف من ذلك هو تسليط الضوء على عجز وظيفي في هذا المجال، وتأثيرها على نوعية التنمية المحلية ولهذا اختار صاحب هذا البحث اقليم ولاية عنابة كمجال مكاني للبحث، هذا الاقليم الذي يتضمن رابع اكبر مدينة في الجزائر مع توفره على امكانات اقتصادية عالية، حيث لا تزال فرص التنمية المحلية فيها كبيرة. ومن خلال تفحصنا لمحتوى هذه الرسالة لاحظنا ان الباحث يقدم عرضا وحصيلة سلبية وينهي بحثه باستنتاج مفاده أن تسيير ولاية عنابة في مجال التنمية المحلية لا يخضع لمقومات الحكامة المتعارف عليها من مسؤولية وتشاور بين الفاعلين المعنيين لعملية التنمية. غير أننا لم نلمس لذا صاحب هذه الرسالة أي محاولة لاقتراح بدائل علمية وعملية تصب في هذا الموضوع.

3- دراسة عبد اللحق حملاوي: الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد –تجربة الجزائر- 1999-2007 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

تعالج هذه الدراسة العلاقة التفاعلية بين تجسيد أليات الحكم الراشد ودورها في تحسين أداء التنمية وأن هذه العلاقة تكاملية لن تتم إلا بتوفر بيئة حقوقية ومناخ ديمقراطي في إطار دولة

القانون إلا أن الممارسات الواقعية للحكم مازالت بعيدة عن الرشادة في تسيير الموارد والامكانيات الاقتصادية للدولة وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

4- دراسة بكوش إبتسام: الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر- رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، الملحقة الجامعية مغنية ، 2016.

ترجع الطالبة سبب بطئ معدل النمو في الدول العربية إلى طبيعة أنظمة الحكم في هذه الدول الذي لا يشجع على الإستقرار والتنمية بقدر ما يساعد على تفشي كل مظاهر الفساد، غير أنه وبالرغم من سلبية التي تتميز بها أنظمة الحكم فإن الطالبة تسجل تحسن غالبية المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية في الجزائر نتيجة تطبيق الإصلاحات الإقتصادية الإجتماعية السياسية التنظيمية والتشريعية التي ترتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية.

8-الاطار الزماني والمكاني:

تظمنت الدراسة الحالية الخطوات التالية:

- الإطلاع على التراث النظري الذي يتناول بالبحث والتحليل دراسة الحكامة وعلاقتها بالتنمية المحلية.
- مراجعة القوانين والنصوص المتعلقة بالموضوع.
- القيام بالدراسة الاستطلاعية حيث أجريت عددا من المقابلات مع المنتخبين على مستوى البلديات المعينة عن طريق القرعة.

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الحالية مرت بالفترات الزمنية التالية:

- فترة أولية: تبدأ من تاريخ التسجيل وخصصت للبحث في الجانب النظري حول الحكامة وأثرها في التنمية المحلية.
- الدراسة الاستطلاعية: وامتدت هذه الدراسة من شهر مارس 2017 إلى غاية ماي 2017 وأجريت على مستوى خمس بلديات تابعة إقليميا لولاية غليزان.

- الدراسة الأساسية: من ماي 2014 إلى أكتوبر 2017 أي ثلاثة سنوات وخمسة أشهر، وخصصت هذه الفترة لجمع البيانات ومقابلة العينة المختارة وتطبيق أدوات البحث ومنهجه.
- عرض النتائج وتحليلها: إستغرقت هذه المرحلة نحو سنة من 2017 إلى 2018، وتضمنت تفسير النتائج وتحليلها، وإثرائها.

9-المنهج المتبع في الدراسة:

يمكن تصنيف هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية لأنها تهدف إلى تشخيص أبعاد الحكامة المحلية من خلال التعرف على طبيعته والوظائف والدور الذي تلعبه الجماعات المحلية، ومن خلال هذا البحث في التكوين السياسي للمنتخبين وعليه فقد إستخدمت المنهج الوصفي مع إستخدام طريق المسح الاجتماعي الشامل لكل أفراد مجتمع البحث بالبلديات الخمسة، ويفيد المسح الاجتماعي في جمع البيانات والمعطيات الكافية لتحقيق أهداف الدراسة وفقا لطبيعة المشكلة وفي نطاق التنمية المحلية وعلاقتها بالحكامة وتفيد هذه الطريقة في دراسة موضوع الحكامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، دراسة علمية وافية وشاملة لكل الأبعاد وبالمنظور الأنثروبوجي المتكامل.

وللإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجا مناسبا وملائما لمثل هذه المواضيع، بحيث يعتمد على وصف الظاهرة كما هي ثم يحلل ابعادها، كما يعتمد هذا المنهج على وصف الدراسة النظرية من خلال الوصف والتفسير، التحليل، التركيب ليتم الوصول إلى النتائج النهائية ثم تعميمها على الظاهرة المماثلة. أما في الجانب الميداني فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة[1] عند اسقاط الدراسة النظرية على ميدان الدراسة ممثلا في المجالس الشعبية البلدية، بحيث تم استخدام ادوات جمع البيانات والمعلومات التالية: المراجع، الكتب، المجلات، المذكرات والرسائل الجامعية، الملتقيات والندوات، المحاضرات، مواقع الانترنيت، الاستمارة، المقابلة، الوثائق والسجلات الإدارية، الاحصائيات والتقارير الرسمية.

[1] – لمياء مرتاض نفوسي: ديناميكية البحث في العلوم الانسانية، دار هومة، 2015، ص52.

هذا وقد قمنا بدراسة ميدانية تضمنت تطبيق المعاينة العشوائية البسيطة، وتمثلت هذه المعاينة في طريقة القرعة لاستخراج عينة تتكون من (05) خمسة بلديات من مجموع ثماني وثلاثين بلدية تشملها ولاية غليزان، واعطت هذه القرعة النتيجة التالية:

غليزان وعدد اعضاء مجلسها البلدي 33 اختير منهم 09 اعضاء

وادي رهيو وعدد اعضاء مجلسها البلدي 23 اختير منهم 07 اعضاء

وادي الجمعة وعدد اعضاء مجلسها البلدي 19 اختير منهم 06 اعضاء

عين الرحمة وعدد اعضاء مجلسها البلدي 15 اختير منهم 04 اعضاء

سيدي خطاب وعدد اعضاء مجلسها البلدي 15 اختير منهم 04 اعضاء

ونظرا لصعوبة اجراء مقابلات مع كل الاعضاء المنتخبين تم اختيار عينة على مستوى هذه البلديات بتطبيق العملية الحسابية التالية:

$$\frac{\text{حجم العينة } x \text{ عدد المنتخبين في كل بلدية}}{\text{مجموع المنتخبين الكلي في البلديات المختارة عشوائيا أي 05 بلديات}}$$

وقد اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من الخطوات المنهجية بهدف الوصول بالبحث إلى درجة الانجاز والخروج بمجموعة من التحليلات للدراسة، ونظرا لعدم وجود احصائيات رسمية حوله اعتمدنا على منهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى تحليل معمق لحالة محددة بالزمن والمكان والموضوع، والذي يهدف ايضا إلى جمع البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، أي تعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع.

كما أننا اعتمدنا في اختيارنا لأدوات جمع المعطيات على المقابلة الموجهة أو المقننة التي تضمنت مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقا على شكل استمارة، واستبعدنا اختيار الملء الذاتي، أي توزيع الاستمارات على المبحوثين لملئها بأنفسهم، وهذا بسبب سلبيات هذه الطريقة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

يمكن للمبحوث عدم فهم الأسئلة والميول إلى تزييف الوقائع أو تسجيل عدد اكبر من الامتناع عن الإجابة.

تم اقتراح مشروع الاستمارة على استاذة مختصة في علم الاحصاء التي أبدت تحفظاتها على بعض الأسئلة، وجرى على ضوء نصائحها وتوصياتها تعديل هذه الاستمارة بما يتوافق وأهداف الدراسة، وقمنا بعرض محتوى الاستمارة على الاستاذ المؤطر الذي وافق عليها، وهكذا تم الوصول إلى الصورة النهائية للاستمارة التي تضمنت (45) خمسة وأربعون سؤالا.

10-مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة الكلي هو الحدود الجغرافية للجزائر والمجتمع الخاص للدارسة هو خمسة بلديات لولاية غليزان، وقد اقتصرت على هذه المنطقة لعدة اعتبارات أهمها:

- إمكانية التواصل والتفاعل مع اعضاء المجالس البلدية كعينة للدراسة.
- إن كل المبحوثين يقيمون في بلديات الولاية باستمرار، ويبلغ حجم مجتمع الدراسة 30 فردا.

11-صعوبات البحث

لا يخلو أي بحث من صعوبات ومعوقات تقف أمام الباحث، ولعل أبرز ما صادفنا في بحثنا هذا هو تشعب موضوع الحكامة واختلاف المفاهيم وقلة المراجع والمصادر المتخصصة، وقلة المعطيات والمعلومات الرسمية وصعوبة الوصول إليها، خاصة الاحصائيات منها التي تتسم بطابع السرية.

ولكن هذه العراقيل لم تثننا من مواصلة البحث عبر العديد من المكتبات، ومنها مكتبة المدرسة الوطنية للإدارة بالجزائر العاصمة ومكتبة مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران.

أما النوع الثاني من الصعوبات فيتمثل في عزوف بعض المنتخبين عن الإدلاء بآرائهم، وهذا ما أدى بنا إلى تعديل العينات كل ما واجهنا مشكلا من هذا القبيل.

12-خطة البحث:

تضمنت الدراسة الحالية: مقدمة منهجية تناولت خلالها طرح أبعاد الموضوع وما يكتسيه من جوانب حضارية واستشرافية في مجال الحكامة، وهذا التصور نلمسه من خلال العناصر التي احتوتها المقدمة وهي:

الاشكالية، أسباب اختيار الموضوع، الأهداف، أهمية الموضوع، الدراسات السابقة، المنهج المتبع، الإطار الزماني والمكاني للدراسة وأخيرا صعوبات البحث.

وقمنا بتفصيل الموضوع واعتماد خطة بحث تتكون من ثلاثة فصول:

الفصل الأول خصص للإطار النظري لمفهوم الحكامة، وتضمن خمسة مباحث تناولنا في أول مبحث له التعريف اللغوي والاصطلاحي مع ذكر الخلفيات التاريخية لمفهوم الحكامة وكذلك التصور النقدي لهذا المفهوم، أما المبحث الثاني فتناول مسألة المعايير والتي تتم بموجبها تقييم وقياس مدى ممارسة مقومات الحكامة حسب مقاربات مختلفة ومتنوعة، والمبحث الثالث خصص لموضوع الفساد كأحد العوامل الأساسية المعيقة لإرساء دعائم الحكامة مع ذكر أشكاله ومظاهره والأسباب المؤدية لانتشاره .

أما الفصل الثاني فعالج موضوع التنمية المحلية في الجزائر من حيث المضمون وخصوصيته الثقافية، وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تناول الإطار النظري ومختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للتنمية، ثم بعد ذلك توسعنا في الموضوع بالحديث عن جملة من القضايا المتعلقة بالتنمية كمكوناتها، أهدافها، وظائفها، خصوصياتها، والمعوقات التي تحول دون تحقيقها ميدانيا، أما المبحث الثاني فهو وصف وتحليل لاستراتيجية التنمية في الجزائر والسياسات التنموية المنتهجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وأخيرا ضفي المبحث الثالث تطرقنا إلى التنظيم الإداري والمالي للتنمية المحلية بالجزائر.

وأخيرا الفصل الثالث الذي يشكل نقطة تقاطع بين الحكامة والتنمية المحلية من خلال القيام بدراسة ميدانية شملت عينة من المبحوثين على مستوى بعض الجماعات المحلية التابعة إداريا لولاية غليزان تم اختيارها عن طريق القرعة، وقسم الفصل إلى خمسة مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول تضمن عرض نتائج الاستبيان، أما المبحث الثاني فقد تناول بالموضوع عرض نتائج المقابلة مع تحليلها، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى النتائج العامة للدراسة مع إختبار فرضيات البحث، أما فيما يخص المبحث الرابع فقد تناولنا ذكر البيانات الميدانية من العينات المستجوبة، أخيرا في المبحث الخامس تم عرض الاستنتاجات العامة التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية.

الفصل الأول:
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الاطار النظري لمفهوم الحكامة ومختلف التعريفات المتعلقة به والتي يرجعها الكثير من الباحثين إلى سنوات الثمانينيات لما قام البنك العالمي في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية بفرض سياسات اصلاحية على الدول النامية مقابل ضخ أموال قصد النهوض باقتصادياتها، ومواجهة المشاكل التي كانت تتخبط فيها. من هنا جاءت فكرة الحكامة التي هي في الأصل مصطلح اقتصادي يتعلق بسير المؤسسات الاقتصادية، واستعمل هذا المفهوم لتفادي احراج هذه الدول وكذلك العدول عن اتهام البنك العالمي بالمساس بسيادة هذه الدول.

ولكن لابد من الإشارة إلى أن الدراسات التاريخية أثبتت أن الحكامةّ أو الحكم الراشد أو الحكم الرشيد كأسلوب حكم ضارب أطنابه في التاريخ، وقد تناول الفلاسفة الاغريق هذا الموضوع بإسهاب (كأفلاطون وسقراط)، ثم جاء الاسلام بمبعث الرسول عليه الصلاة والسلام وأسس لدولة سميت بدولة المدينة، تنظمها وثيقة تحدد فيها الحقوق والواجبات لكل فرد من مجتمعها، وهي بمثابة دستور بالمفهوم المعاصر.

غير أن هذا المصطلح (أي الحكامة) كان محل نقد من بعض الباحثين الذين اعتبروه محاولة من مؤسسات بروتون وودز للتقليص من دور الدولة لأسباب ايديولوجية، وفي المقابل تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وفي نهاية هذا الفصل سنتطرق إلى المعايير التي بموجبها تقيم الحكامة في بلد ما مع ذكر المقاربات المختلفة ومنها المقاربة الجزائرية، وفي الأخير نتناول بالدراسة العوائق التي تحول دون ممارسة الحكامة وأهمها الفساد وأسبابه.

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

أولا: مفهوم الحكامة

إن مفهوم الحكامة قديم قدم الإنسان ذاته حيث يلاحظ متتبع تاريخ الانسان بأنه ومنذ أن أصبح مهيكلا داخل نظام إداري واقتصادي وسياسي كان مبتغاه هو العيش في وئام وعدل ومساواة .

و لعل أهم فترة تاريخية ازدهر فيها الفكر البشري هي المرحلة اليونانية فمن أبرز التحولات التي عرفتها بلاد اليونان و التي كانت من بين العوامل المؤثرة في إحداث قطيعة بين فكر الميتوس (الأسطورة) وفكر الوغوس (العقل) مثلا ظهور العملة بدل المقايضة والتطور الملاحي والتجاري .

ففي القرن 6 (ق.م) ظهرت بوادر الحكمة مع طاليس وفي القرن 7(ق.م) ظهر حدث هام تجلى في إصلاحات« كليستن clisten » الذي إرتكز على أسس هامة فبعدما كان المجتمع اليوناني قبليا مقسما على أربع قبائل رئيسية كبرى ، لكل قبيلة جدرها الدموي (أصلها) قسم كليستن هذا المجتمع إلى مدن ومناطق تقسيما إداريا مما ساهم في ظهور مصالح مشتركة بدل إهتمام كل قبيلة بمصالحها الداخلية و لهذه المصالح أبعاد سياسية وإجتماعية ، وأسس هذا الاصلاح حسابات وظيفية و إدارية و عمل كليستن على اشهار القانون العام الذي يحكم المدينة ليصبح علنيا و وضع الالهة في الساحات العمومية بدل الأديرة. كل هذه الاصلاحات ساهمت في إبتكار المؤسسات السياسية التي سميت بالمدينة الدولة (polis).

و لقد أبرز «جون بيار فرنان » في كتابه« بين الأسطورة والسياسة»[1] أنه مع ظهور المدينة ولأول مرة في تاريخ البشرية صارت القضايا المشتركة بين الناس غير خاضعة للحسم و أن القرارات المتعلقة بالمصلحة العامة لا يمكن ان تتخذ الا بعد نقاش و سجال علني مدعم ببراهين و حجج

[1]- jean pierre vernant « entre mythe et politique » édition seuil 1996.

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

وصار من حق كل مواطن من مواطني الدولة المدينة أن يعبر عن آرائه في قضايا الشأن العام ويشارك بصوته في الساحة العمومية التي كانت بمثابة جمعية عمومية ذات مهام تشريعية تسمى بالأغورا agora والتي شكلت مركزا إداريا ودينيا وتجاريا في الدولة المدينة تتخذ فيها القرارات الأساسية في المجتمع الإغريقي القديم.

أ- التعريف اللغوي:

الحكامة أو الحوكمة أو الحاكمية[2] مصطلح جديد في العربية وضع في مقابل اللفظ الإنجليزي (government) أو الفرنسي (gouvernement) ويستعمل أيضا لفظ الحاكمية وبه مصطلح "الحوكمة" على وزن فوعلة (في سياق كل من العولمة أو الحوسبة)

و كلمة الحكامة أو الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني (kubernào) والذي يعني قيادة سفينة أو دبابة . وقد استخدمه أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي قيادة الاشخاص، وفيما بعد انتقلت إلى اللاتينية ثم إلى لغات أخرى.

ب-التعريف الاصطلاحي:

الحكامة أو الحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وهي تتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء وهي تتألف من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات لإدارة او القيادة وفي بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات والنظم.

[2]- ويكيبيديا الموسوعة الحرة الرابط الإلكتروني :https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

أصبح مصطلح الحكامة مصطلحا متداولا وشائعا لدى المنظمات العالمية ويرجع أصله إلى الثمانينات حينما استعمل من طرف المؤسسات المالية الدولية وممولي البرامج التنموية كالبنك العالمي أو صندوق النقد الدولي أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية" PNUD"

ماذا يعني هذا المصطلح حقيقة؟ بالنسبة للأمم المتحدة يعني مصطلح الحكامة: العقد الاجتماعي بين الدولة من جهة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى.

فمن هذا المنطلق تعتبر الحكامة المقابل للمساعدة الدولية أو بتعبير أدق أنه من الضروري على السلطة الحاكمة أن تقوم بتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية والتنمية فقط.

ولذلك فإن هذا المصطلح يشمل عدة مبادئ من بينها: احترام القانون ومحاربة الرشوة والتسيير الحسن للشؤون العامة واحترام حقوق الإنسان وأخيرا ترقية الديمقراطية التشاركية.

في الوقت ذاته يرى بعض المعارضين أن هذه الحكامة ما هي إلا أداة إيديولوجية جديدة الهدف منها تخريب وهدم الدولة القوية باعتبار أن السياسة تشبه إلى حد ما تسيير مؤسسة اقتصادية مع اعتماد استراتيجية اقتصادية ذات محتوى ليبيرالي.

ففكرة الحكامة هي مرتبطة أصلا بعالم الأعمال وتستوجب الشفافية في تسيير المؤسسات الاقتصادية الكبرى مع منح سلطة أوسع للمساهمين.

الحكامة من منظور المجتمع الدولي:

يرى المجتمع الدولي أن الحكامة تكون راشدة وديمقراطية عندما تكون المؤسسات مسيرة مسؤولة بطريقة شفافة. نعني بالمؤسسات كل الهيئات كالبرلمان أو الوزارات المسؤولة أمام الشعب.

أما أساليب التسيير فتكون عن طريق الانتخابات والاجراءات القانونية تكون خالية من الرشوة.

فقدرة بلد ما على تحقيق هذه الاهداف تسهم بقسط كبير في تحديد مصداقيته ودرجة مسؤوليته هذا البلد في نظر المجتمع الدولي.

إن الحكامة الراشدة تعطي الأولوية للعدل والمساواة والمشاركة والتعددية والشفافية وتحمل المسؤولية وأسبقية القانون بطريقة فعالة ودائمة هذه المبادئ تترجم في الواقع بـ:

- ❖ تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ودائمة
- ❖ مجالس تشريعية تمثيلية تشرع وتراقب
- ❖ سلطة قضائية مستقلة تقوم بتأويل القوانين

إن الرشوة، العنف والفقر وغيرها من الآفات الاجتماعية المعاصرة تؤثر سلبا على الحكامة الراشدة وعلى الأمن وكذلك على الديمقراطية التشاركية والحريات الأساسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية والوطنية.

"أن الحكم الراشد[3] كفكرة واصطلاح شاع استخدامها من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية من تحقيق ذلك بفعالية وكفاءة، كما أن الفكرة والمنهجية توسعت لتشمل ككامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة لإعداد رسم السياسات وتعزيز مفاهيم دولة القانون واللامركزية:" أن الباحث عطية حسين افندي أوضح بأن الدوائر السياسية والبحثية والمنظمات

[3]- أوهايبية فتيحة: مقال بعنوان:" المواطنة في ظل النظام الحكم الراشد " بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 09/08 أفريل 2007 – حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، مجلة كلية الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف ص 122.

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

الدولية العالمية في الآونة الأخيرة طرحت مفهوما جديدا يهدف إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع وهو مفهوم "**gouvernance** " وقد أطلق عليه البعض مسمى" الحكومة الجيدة " وعبر عنه آخرون ب " أسلوب الحكم الموسع" ووصفه فريق ثالث بـ " أسلوب الحكم الجيد" وذهب البعض الى تبني تعبير " الحكم المتحد" "والحكم الشامل" بل وتعددت التعبيرات التي يسوقها الخبراء والمفكرون والأكاديميون لتقابل لفظة"**gouvernance**"أكثر من ذلك وقد وقف الباحث حتى الآن على عدد ملحوظ منها: الحكم العام- الحكم الجديد- الحكم الصالح- التطبيق السليم لممارسة السلطة- الحوكمة- أساليب سلطات الإدارة الرشيدة- الحكم الشراكي- المحكومية – الإدارة المجتمعية- إدارة الحكم- إدارة شؤون الدولة والمجتمع- السلطة الرشيدة- النظام السليم للحكم و الإدارة و الحكمانية.

«فإن تميز فكرة الحكم الراشد عن فكرة الحكومة بدأ في الظهور عندما بدأت الحكومة تتسم بصفات أكثر انعزالا عن المواطنين وأكثر التصاقا بالوظائف التنظيمية الإدارية» وأوعزت تطور مفهوم الحكامة إلى التغيير الجاري في طبيعة ودور الحكومة وأبرزها[4]:

❖ ظهور العديد من المتغيرات: تأثير المؤسسات والمنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة في السياسات العامة للحكومات.

❖ التغير الذي طرأ على دور الدولة: تحولت من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة إلى شريك من بين عدة شركاء في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

❖ تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات على صنع السياسات، والحاجة إلى إعادة النظر في علاقات الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني.

[4] – أوهايبية فتيحة، المرجع السابق.

❖ تحولات أسلوب الإدارة العامة التقليدي: مثل إحترام الأقدمية والتدرج الوظيفي، والتركيز على النتائج وإعطاء فرصة كبرى للمسؤولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل.

ج- التعريف الفلسفي:

يقسم أفلاطون الحكومات إلى خمسة أنواع أخرى كبرى: الارستقراطية التي قرر فيها وجوب شيوعية النساء والأولاد وتربية الأحداث وأن يكون الحاكم فيلسوفا وأن يكون الجند مبعدين عن تدبير الأموال واتخاذ ملكيات لهم إلا أن ثمة ضرورات اقتصادية وسيكولوجية تؤدي إلى إنهاء مثل هذه الحكومات الصالحة العادلة، فتظهر حكومات فاسدة غير عادلة يحددها في أربع صور هي: التيمقراطية التي تلي النوع الأول وتنشأ عنه وهي حكومة عسكرية. وتكون وسطا بين الارستقراطية والأوليجاركية. وهذه الأخيرة هي حكومة الأقلية وتنشأ ابتداء من التيمقراطية. وتلي ذلك الحكومة الديمقراطية حيث يتم الانتقال من الأوليجاركية إلى الديمقراطية بالثورة التي يقوم بها الفقراء. وآخر هذه الحكومات هي حكومة الطغيان حيث يؤدي التطرف في الحرية إلى نوع من الغموض الشامل يستغله قطب ذكي من أقطاب المجتمع يسمى بطل الامة المختار الذي سرعان ما يتحول إلى مستبد تام ليستولي على الحكم بقبضة حديدية. [5]

أما الحكومة الصالحة عند أرسطو فهي التي تحقق سيادة القانون وهذا باتخاذ المبدأ التالي (كي يميز بين الحكومات الصالحة والحكومات غير الصالحة).

وهذا المبدأ هو:" بديهي أن الدساتير كلها تقصد إلى المنفعة العامة هي صالحة لأنها تتوزع في إقامة العدل وكل الدساتير التي تقصد إلى المنفعة الشخصية للحاكمين، وهي فاسدة القواعد، ليست إلا فساد للدساتير الصالحة. فإنها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن

[5]- أ.كمال بلخيري- أ.عادل غزالي مقال بعنوان: «متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي» بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08 -09 أفريل 2007 «الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي» مجلة كلية الأداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف، ص 408 . كمال بلخيري وعادل غزالي المرجع السابق، ص410.

المدينة على ضد ذلك ليست إلا جماعة أناس أحرار. والحكومة الصالحة عند أرسطو لها أشكال مختلفة وهي: الحكومة الملكية والحكومة الأرستقراطية والحكومة الديمقراطية أما الحكومة الفاسدة فيحصرها في الحكومة الطاغية وهي حكومة الفرد الظالم والحكومة الأوليجاركية وهي حكومة الأقلية الغنية والحكومة الديماغوجية وهي حكومة العامة الغوغاء[6].

د- المنظور الإسلامي:

يرجع المؤرخون تأسيس الدولة الاسلامية إلى النبي عليه الصلاة والسلام حينما هاجر من مكة إلى المدينة وأسس فيها عاصمته التي سميت بدولة المدينة وفيها أصدر وثيقة تنظم العلاقة بين جميع مكونات مجتمع المدينة من أنصار ومهاجرين ومشركين و يهود حتى إن هذه الوثيقة يعتبرها الكثير من الباحثين كأول دستور شامل في التاريخ ضمن الحقوق والواجبات للأفراد ويرسي مبادئ المساواة و العدل وهذه مقتطفات من هذه الوثيقة.

{..... وإِنَّ المُؤمِنِينَ بَعْضُهُمْ مَوَالِي بَعضْ دُونَ النَّاسِ وإِنَّهُ مَنْ تَبِعَنَا مِنْ يَهُودِ فَإِنَ لَهُ النَّصْرُ والأُسْوَةُ غَيرُ مَظْلُومِينْ وَلاَ مُنَاصِرِينَ عَلَيْهِمْ. وَإِنَّ سِلْمَ المُؤْمِنِينَ وَاحِدَة لاَ يُسَالِمُ مُؤْمِنٌ دُونَ مُؤْمِنٍ فِي قِتَالٍ فِي سَبِيلِ اللهِ إلاَ عَلَى سَوَاءٍ وَعَدْلٍ بَيْنَهُمْ}.[7]

و عليه يمكن الإشارة إلى بعض المبادئ التي تضمنها هذا الدستور:

- مبدأ التعايش السلمي بين جميع الطوائف مهما كانت معتقداتها الدينية (مسلمين – يهود – مشركين).
- مبدأ حرية الإعتقاد وحرية سن القوانين المتعلقة بتسيير مجتمعات هذه الطوائف حسب ثقافتها وتقاليدها وحتى فك النزاعات بين أفرادها تخضع لقوانينها (اليهود مثلا يحتكمون إلى التوراة).

[6]- كمال بلخيري وعادل غزالي المرجع السابق ص 410 .

[7]- ويكيبيديا الموسوعة الحرة الرابط الإلكتروني : https://ar.wikipedia.org/wiki/

وحسب هذه الوثيقة يمكن أن نستخلص النتيجة التالية أن الإسلام لا يلزم غير المسلمين باتباع تعاليم الاسلام بل يدعوهم إليها فقط عكس ما يظنه الأخرون بأن هذا الدين هو دين إستبدادي وظالم ولا يضمن حقوق الأقليات فهذا تصور خاطئ و المراد به تشويه الإسلام والمسلمين.

"فالمكتبة الإسلامية خلفت لنا الكثير من الاجتهادات والإسهامات العلمية التي أخذت على عاتقها فكرة تسديد و ترشيد الحكم فالماوردي في كتابه الأحكام السلطانية، والطرطوشي في كتابه سراج الملوك، وابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، وابن خلدون في بعض مباحث مقدمته الشهيرة، وابو القاسم ابن رضوان في كتابه الشهب اللامعة في السياسة النافعة، وابن الازرق في كتابه بدائع السلك في طبائع الملك..... وغيرهم كثير يصدرون في كتاباتهم من هذا الأفق الفكري الذي يهتم بما نسميه اليوم في العرف المعاصر لترشيد السياسة ونظام الحكم للوصول إلى الحكم الرشيد." [8]

فالمسح الجزئي المختصر الذي يقدمه الاستاذ المذكور ادناه على ترشيد الحكم في التراث الإسلامي فإنه يرى فكرة ترشيد الحكم ليست بالجديدة في مضمونها وأهدافها.

وفي هذا الصدد يعرض عينة مما أنتجته العبقرية الاسلامية من خلال تقديم خلاصة لما تضمنه كتاب السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" الذي في نظره يحتوي على قاعدتين أساسيتين وهما:

- جماع السياسة العادلة
- الولاية الصالحة

[8]– الطاهر سعود: مقال بعنوان "موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الاسلامي"، في مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2007، ص33.

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

والمبنيان على الآية الكريمة {۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأمُرُكُم أَن تُؤَدُّواْ ٱلأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهلِهَا وَإِذَا حَكَمتُم بَينَ ٱلنَّاسِ أَن تَحكُمُواْ بِٱلعَدلِ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَا بَصِيرا ٥٨ } (**سورة النساء 58**)

"... فالدعوة إلى بناء حكم صالح ورشيد تتأسس في رأيه على القيام بشؤون المجتمع الذي يعتبر الدولة خادمة له على أساس:

- ❖ القيام بالمسؤوليات على حقيقتها
- ❖ والعدالة في الحكم ."

ويتناول هذا الباحث كذلك بالتحليل لكتاب " بدائع السلك في طبائع الملك" لابن الأزرق[9].

[9] كتاب بدائع السلك في طبائع الملك * لأبي عبد الله بن الأزرق نموذجا:

إبن الأزرق هو محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي، أبو عبد الله، شمس الدين الغرناطي, المشهور بابن الأزرق كان عالم اجتماعي سلك طريقة ابن خلدون. ولد ببلدة ''مالقة'' عام 831 هـ – 1428م ، وهي إحدى ولايات غرناطة آنذاك على عهد ملوك بني نصر، وقد سقطت هذه البلدة بأيدي الإسبان سنة 892 هـ – 1487م.

و من أهم شيوخه : أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البدوي، قاضي ''مالقة'' ، و أبو عمر و محمد بن محمد ابن منظور وعنه أخذ العربية والفقه والفرائض والحساب.

و من مؤلفاته :

– ''بدائع السلك في طبائع الملك'' وموضوعه السياسة العقلية والشرعية والاجتماع البشري، وقد احتوى القسم الأكبر منه على الأخلاق والممارسات التطبيقية التي مرّ عليها ابن خلدون مروراً محدوداً فكان مكملاً لمقدمته.

– شفاء الخليل في شرح مختصر خليل.

– روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام .

– الإبريز المسبوك في كيفية آداب السلوك.

شغل ابن الأزرق طوال حياته أربع وظائف اثنتان رسميتان، هما القضاء والسفارة واثنتان تطوعيتان هما التدريس والإفتاء.

توفي في القدس يوم الإثنين السادس عشر من شوال سنة تسع وتسعين وثمانمائة 899 هـ – 1491م.

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

ويعتبر أن الكتاب إذا وضع في سياقه الزمني يشكل قفزة كبيرة في التفكير التقويمي المتجه إلى ترشيد الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية إبان تلك المرحلة.

ويتضمن الكتاب قسمين: الأول يتعلق بالأركان التي يتأسس عليها النظام السياسي وهي بدورها تنقسم إلى قسمين: ضروري وكمالي والقسم الثاني فيهتم بالتأسيس الأخلاقي للأفعال التي يبنى عليها هذا النظام ولقد عد منها الصفات التالية: العقل والعلم والشجاعة والعفة، والحلم والرفق والتثبت والحزم والتغافل..... وغيرها فالفعل السياسي في تصور ابن الأزرق يتأسس على الفعل الأخلاقي فالسياسة برأيه متقومة بالأخلاق.

ومن بين هذه الأفعال:

إقامة الشريعة: بالمفهوم المعاصر تحكيم القانون.

- حفظ المال
- إقامة العدل
- رعاية السياسة
- مشورة ذوي الرأي و التجربة
- تقديم الولاة و العمال

والظاهر أن الأنموذج الإسلامي كما يصفه الكاتب يبقى مجرد نظريات بعيدة عن الواقع فباستثناء عهد الخلفاء الراشدين الذين توفرت في حكمهم أركان الحكامة بالمفهوم المعاصر للكلمة (خاصة في طريقة تعيينهم عن طريق المشورة و المبايعة أو ما يعرف الآن بالانتخاب) فإن الحكام الذين استخلفوهم لم يسيروا على هذا المنهج وأعلنوها ملكية وراثية إبتداءا من الدولة الأموية ومرورا بالدولة العباسية والفاطمية والعثمانية ووصولا إلى الأنظمة الملكية الحالية، حتى أن بعض الملكيات في بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية لا تتوفر على دستور، ولا حتى على هيئة تشريعية ،

فالملك الذي يطلق على نفسه صفة " خادم الحرمين الشريفين"، يتمتع بصلاحيات واسعة وشاملة أما أفراد الشعب فيعتبرون رعايا و ليس مواطنين بكامل الحقوق.*

و نفس الشيء نلاحظه في المغرب حيث يجمع الملك بين السلطة الروحية- حتى يضفي إلى نفسه الشرعية ، و يلقب " بأمير المؤمنين "- و السلطة الدنيوية بجميع الصلاحيات وبيده الحل والعقد، وحسب الفصل 41 من الباب الثالث للدستور المغربي لسنة 2011: "الملك، امير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. يمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين والمخولة له حصريا بمقتضى هذا الفصل بواسطة ظهائر"[10]

هـ-التصور النقدي للحكامة:

يرى معارضو الحكامة أن الحكامة الراشدة ماهي الإيديولوجية تخلي عن الدولة الحتمية providence l'Etat أو بالأحرى هي نظرية تحلل الدولة الساري منذ التوجه النيوليبرالي Néolibéral للثمانينات. فمثلا بالنسبة لـ **جون كريستوف ماتياس** فإنه ينتقد التخلي عن مصطلح "الحكومة" لصالح مصطلح "الحكامة" الذي يفسره «بأنه يتعلق بقطيعة مع سلطة القرار للدولة الضامنة للسيادة الشعبية المستبدلة لديمقراطية لتشاركية تنعدم فيها حسب رأيه أية صلاحيات سياسية[11]».

بالنسبة لهذا الباحث المستقل "تحول الحكومة إلى حكامة يشير إلى أننا انتقلنا من حضارة السيادة الشعبية المجسدة في القانون الجمهوري إلى الضامن للمصلحة العامة الى مجتمع براغماتي،

* - يسمى النظام الاساسي للحكم وهو نظام صدر عام 1992 في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وشكلت لجنة برئاسة الأمير نايف بن عبد العزيز لوضع هذا النظام الأساسي للحكم

[10] - دستور المملكة المغربية 2011 – اصدارات مركز الدراسات والابحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، وزارة العدل المغربية، سلسلة نصوص قانونية سبتمبر 2011، العدد 19.

[11] - Jean- Christophe Mathias « politique de cassandre », Editeur sang de la terre collection la pensée écologique 2009.

فـردي ونفعـي ضـامن لمصـالح اقتصـادية فرديـة يفقـد فيـه مصـطلح الملكيـة المشـتركة أيـة مكانـة حقيقية[12]."

وهنالك اتجاهان اتجاه يطعن في مفهوم الحكامة ليس للاعتبارات الإيديولوجية و لكن لأن الفكرة ولدت في نطاق زمني معين أو لأنها تخدم مصالح غير مرئية وغامضة والاتجاه الآخر يريد تجربة الفكرة على أرض الواقع.

التوفيق بين التسيير الاجتماعي من جهة والسوق من جهة أخرى يشكل المثال الرائع لإقرار صلاحية فكرة الحكامة.

فهنالـك تعـارض بـين نظـريتين للحكامـة الأولى تريـد أن تكـون معياريـة Normative (حسـب مفهـوم الموضـوعيين) الـتي تتبـنى الواقعيـة (البراغماتيـة) عـن طريـق التصـديق التجـريبي قبـل الادلاء بأي أحكام مسبقة نهائية. والأخرى نقدية ترفض أي محاولة تجريبية.

ولكـن كلتـا النظريتين تتفقـان على أن كـل مقاربـة حكاميـة لابـد عليهـا مـن معالجـة موضـوع الدولة – السوق – المجتمع فالحكامة لا تشكل مفهوما حقيقيا ولا نظرية مكتملة لذلك عليها أن تكون محل مناقشة في مجال ملموس عوض تجريدها من الواقع. ودراستها وتطبيقها في الميدان يكون عـن طريـق تجـارب قطاعيـة (كالتربيـة، النقـل، الإدارة الإقليميـة – تسـيير الميـاه – التنميـة الحضـرية – المقاولاتيـة – المجتمـع المـدني...) والجـدير بالـذكر أن مفهـوم الحكامـة الـذي يتبنـاه البنـك العـالمي يكتسي بكل وضوح طابعا إلزاميا (على شكل أوامر) في إطار اقتصاد سياسي جديد[13].

---

[12] - Jean- Christophe Mathias article intitulé: Droit libéral de l'environnement républicain de la nature paru dans le site électronique la mission de recherche, « droits et justice » N°33, 2009 – 2010 (groupement d'intérêt crée par le ministère français de la justice appelé la mission de recherche, « droits et justice »).

[13]– د. بالميهوب، مقال نشر بجريدة مجلة، "إدارة"، رقم 30، 2005 .

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

بالنسبة للفيلسوف ألان دونو[14] Alain denault لا تعني الحكامة الديمقراطية و لكن نقيضها فهذا المصطلح المتداول حسبه بشكل توافقي من قبل مختلف المنظمات الهدف منه مصادرة السياسة لمصلحة التسيير هذا المصطلح حسبه أتى من لا مكان ولم يصغ من أي أحد فلهذا فهو يستعمل إستعمالات متعددة وخاصة من قبل الليبراليين المحافظين في الثمانينيات.

فهذا المصطلح في رأيه يحل محل الشيء المشترك أو العمومي والسياسة والديمقراطية والمواطنة لصالح الخطاب التسييري و التمكين و التنمية المستديمة و المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات والصمود.

هذه المصطلحات التي يراد منها تقليص الشيء العمومي وإخضاعه إلى النظريات المتعلقة بالتنظيم الخاص.

ويتلخص إستعمال مفهوم الحكامة في التسيير الحسن ويحرم القضايا السياسية من النقاش العام.

وتعدد الانتقادات لهذا المصطلح فمنهم من يسميه " الروح الجديدة الرأسمالية" لعالم الاجتماع ليك بولتاتنسكي أو اللغة المخادعة للنيولبرالية " لا لأن بير. و " الرعاية اليومية" لإريك هازان.

في الوقت ذاته يرى بعض المعارضين أن هذه الحكامة ما هي إلا أداة إيديولوجية جديدة، الهدف منها تخريب وهدم الدولة القوية باعتبار ان السياسة تشبه إلا حد ما تسيير مؤسسة اقتصادية مع اعتماد استراتيجية اقتصادية ذات محتوى ليبيرالي، ففكرة الحكامة هي مرتبطة أصلا

[14] - Alain deneault : Gouvernance : le management totalitaire édition lunk editeur, 2013

بعمل الاعمال وتستوجب الشفافية في تسيير المؤسسات الاقتصادية الكبرى مع منح سلطات أوسع للمساهمين.

ومنهم من يرى أن الوضع الاجتماعي المتأزم للشعوب الفقيرة تفرض عليها سياسة الحكم الراشد وفق معايير محددة من طرف قوى دولية تتبنى الليبرالية الرأسمالية ذات المؤثرات الايديولوجية والثقافية الخطيرة جدا على هوية المجتمعات الاسلامية.

فالحرية المطلقة لليبرالية تفرز تدمير قيم الدين وتحللا أخلاقيا وتكالبا ماديا، كما تفرض أيضا تغييرا ثقافيا على مؤسسات المجتمع المدني والأفراد، لذلك الاهتمام بالمرأة والفنون ليسهل تحول مجتمع عن قيمه الخاصة لما تفرضه القيم الغربية عن طريق العولمة[15] .

غير أن هناك رأي مخالف تماما يتمثل في دور العامل الديني في الفروق بين البلدان في جودة الحكامة والنمو الاقتصادي، حيث يستند اصحاب هذا الرأي على دراسات اقتصادية دولية توصلت إلى نتائج مفادها ان البلدان التي يسودها الاسلام والكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية لديها المؤشرات السلبية نفسها في التنمية، فهي تتمتع بعدالة غير فعالة وبفساد كبير وبيروقراطية سيئة ونسب عالية من التهرب الضريبي ونسب منخفضة للمشاركة في انشطة المجتمع المدني ومستوى منخفض من حجم الشركات الكبيرة في الاقتصاد ذو بنى تحتية متخلفة ومستوى تضخم عال.[16]

[15] – صليحة بوالبردعة: البعد الايديولوجي والثقافي للحكم الراشد، دراسة تحليلية نقدية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة.....

16 – راجعي مصطفى: الدين وجودة الحكامة، مقال نشر في مجلة مؤمنون بلا حدود ، 29 نوفمبر 2013.

ثانيا: معايير قياس الحكامة

السؤال الذي يفرض نفسه على الباحث في ميدان الحكامة هو كيفية تقييم الحكامة أو بعبارة أدق ما هي المؤشرات التي من خلالها يمكن مقارنة أنظمة الحكم فيما بينها فيما إذا كانت تتقيد بمرتكزات هذه الحكامة؟

أ–مؤشرات تقييم الحكامة: نظرة عامة:

فمنذ «القمة العالمية لريودي جانيرو[17]» وفي مختلف المجالات بادرت العديد من النظم والمنظمات والمؤسسات العالمية المختصة إلى متابعة عمليات تقييم évaluer وقياس mesurer نوعية أنظمة الحكامة المستخدمة والتأكد من ما مدى التزام هذه الدول بالشروط المطلوبة وذلك باستخدام منهج وأساليب المقارنة بين الدول.

وبالرغم من الصبغة الإيديولوجية التي من الممكن إلصاقها بها (ايديولوجية تخلي الدولة– التحول من الحكومة إلى الحكامة ومن المصلحة العامة إلى المصلحة الخاصة)

[17] – إنعقدت هذه القمة العالمية بريودو جانيرو بالبرازيل من 05 إلى 30 جوان 1992 شارك فيها 110 رئيس دولة وحكومة، تميزت هذه القمة بالمصادقة على لائحة تأسيسية تتضمن 27 مبدأ أطلق عليها « إعلان ريو حول البيئة والتنمية المستديمة»

أو العراقيل أو تدني مستوى المعيشة (كالتلوث- الصيد البحري المكثف- القضاء على الغابات، تذبذب المناخ- انتشار الأوبئة) أو كثرة المفاهيم التي تشوه استعمالها(الحكامة الوظيفية- الحكامة السياسية- الحكامة العامة- الحكامة الخاصة- الحكامة المحلية- الحكامة الحضرية- الحكامة الإقليمية- الحكامة الأوروبية- الحكامة الأممية "الأمم المتحدة"- حكامة المؤسسة- حكامة العائلة- الحكامة الاستراتيجية- والحكامة الجامعية- حكامة تكنولوجيات الإعلام- حكامة الأنترنت)

فإن الحكامة الجيدة تحتفظ بكل تحقيق بنواة صلبة غير قادرة للتغير. فممكن جدا معرفتها وتمييزها من بين مفاهيم أخرى قريبة منها مثل(الحكومة، التسيير، الشفافية، الشراكة، الدمقرطة....) من خلال خصوصيتها الكامنة داخلها والمولدة لديناميكية اجتماعية متعددة الأبعاد «**Multi Dimensionnelle**»

والجديد بالذكر أن مشروع (المؤشرات العالمية للحكامة الذي أقره أعضاء من البنك العالمي ومعهد البنك العالمي **worldwide governance indicators WGI**) ويحمل في مضمونه مؤشرات شاملة و أخرى فردية تتعلق بمائتي (200) دولة وتتضمن (06) أبعاد وهي:

- ✓ المساءلة (أو المحاسبة)
- ✓ استقرار سياسي وخلو العنف
- ✓ نجاعة الحكامة و فعاليتها .
- ✓ نوعية التنظيم.
- ✓ دولة القانون.
- ✓ مراقبة الرشوة.

وقد قام معهد البنك العالمي في سياق تكملة مشروع المؤشرات العالمية للحكامة (WGI) بدراسة إستقصائية ومسح وذلك باستغلال المعلومات التي تم جمعها من المواطنين ومن رجال المال والأعمال وعمال القطاع العام وكان الهدف منه تشخيص نقاط ضعف الحكم في بلد ما وإقتراح مقاربات ملموسة لمحاربة الرشوة. وسميت هذه الآلية بمسح البنك العالمي للحكامة.*

ودائما في نفس الإطار قام البنك العالمي في أواخر التسعينيات بالاستعانة بعدد من الخبراء والجامعيين الباحثين المتخصصين باقتراح نماذج حسابية تمكن من تجميع وإختصار معطيات متغيرة مستقاة من مصادر مختلفة لانتاج أولى المؤشرات الشاملة للحكامة.

وللإشارة فإن بعض النماذج الحسابية يمكنها حتى تحديد دقة المصادر الفردية للمعطيات حول الحكامة وبعد ذلك المؤشرات الشاملة.

وقد جرب البنك العالمي ستة أبعاد Dimensions للحكامة (التي تم ذكرها مسبقا) على مستوى 199 بلد وإقليم لأربع فترات زمنية(1996 -1998 ، 2000 و 2002) من خلال استغلال 25 مصدر معطيات مستقاة من 18 كيان Entités مع حساب هامش الأخطاء. وتمت متابعة هذا العمل لسنتي 2004 و 2006 والسنوات اللاحقة.

وقد اعترفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية *OCDE بأن بعض المؤشرات أسيء استعمالها كمثلا عمليات الاتصال من نوع "Greenwashing"*

---

* World Bank gouvernance Survey : enquête sur la gouvernance de la banque mondiale .

* – أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في 30 سبتمبر 1961 بعد أن حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي التي وجدت من سنة 1948 إلى 1960 للمساعدة على إدارة مشروع مارشال لإعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية و بعد فترت تم توسيعها لتتشمل عضويتها بلدان غير أوربية.

* – هذه الكلمة تعني الغسيل الأخضر أي حينما تتجه الشركات المتعددة الجنسيات للإستثمار في الإتصال المتعلق بالبيئة حتى تعطي صورة للرأي العام أنها تحمي البيئة والمحيط الإيكولوجي إلا أنها في الحقيقة هي من أكبر الملوثين للبيئة.

و الواضح أن مهمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تكمن أساسا في:

- ترقية السياسات التي تحسن من مستوى المعيشة في كافة دول العالم.[18]

-اقتراح على كل الحكومات تنظيم منتديات هدفها تضافر الجهود وتبادل التجارب وايجاد الحلول للمشاكل المشتركة.

-العمل كذلك مع الحكومات لاستيعاب الآليات العملية والذكية المحركة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقييم المنتوجية والحركية العالمية للتبادل والاستثمار وتحليل ومقارنة المعطيات للتنبؤ بالتوجهات المستقبلية و وضع حيز التنفيذ المعايير الدولية في كثير المجالات، من الفلاحة الى الجباية مرورا بأمن المواد الكيماوية.

كما تقوم بدراسة المسائل التي تؤرق حياة الناس مثل كلفتي لضرائب والضمان الاجتماعي وحتى أوقات الفراغ التي يتوفرون عليها.

-السعي إلى إيجاد الطرق العلمية الكفيلة بالاستخدام العقلاني للمنظومات الخاصة بتأهيل الشباب الى حضارة القرن 21.

واستنادا على المعطيات والتجارب الملموسة توصي المنظمة بسياسات هدفها تحسين مستوى المعيشة للجميع و تتم استشارة منظمات المجتمع المدني عن طريق بتنظيم منتدى عالمي كل سنة.

وفي المقابل تقوم بوضع الآليات المختلفة لمحاربة الارهابين وغشاشي الضرائب والمقاولات المرتشية وكل من يحاول أن يهدم مرتكزات المجتمع العادل والمتفتح حياة جحيم. فمجهودات المنظمة تتمثل في مساعدة الحكومات في أربعة ميادين أساسية هي:

[18]- الموقع الالكتروني للمنظمة www.oecd.org/Fr/

1- دعوة الحكومات على إعادة الثقة في الأسواق وفي المؤسسات التي تسيرها وهذا يتطلب أحسن النصوص التنظيمية وحكامة ناجعة على كل المستويات.

2- مطالبة الحكومات اصلاح المالية العامة التي على أساسها يتحقق النمو الاقتصادي المستديم للغد [19].

3- اقتراح تحفيزات لا يجاد مصادر جديدة للنمو من خلال التجديد واستراتيجيات (تنمية خضراء) تحترم البيئة وتنمية اقتصاديات صاعدة .

4- وأخيرا لتثبيت التجديد والنمو علينا التأكد من أن كل فرد مهما كان سنه من أنه يمكنه اكتساب الكفاءات اللازمة التي تمكنه من تبوء مناصب تجعله يؤدي عملا أو دورا يتسم بالانتاج والابداع.

هذا واستنادا على العلاقة بين الرابط الاجتماعي lien social والنجاعة performance المقدم في تقارير -الحالة الاجتماعية في فرنسا والحكامة، الرابط الاجتماعي، النجاعة: نظرة حول العالم- والذي يستند على مؤشرات عمومية فإن مرصد الحوار والذكاء الاجتماعي يشير إلى أهمية تعميق البحوث على مكانيزمات الحكامة المولد لتحسين عدة أبعادمنها:

- تبادل المعلومات mutualisation des informations.
- تعميق التشاخيص des diagnostics approfondissement
- تحليل التجارب والاقتراحات المجددة وعقلنة المشاريع Analyse des expériences et des propositions innovantes et rationalisations des projets
- اشراك مكونات الكيان الاجتماعيImplication des composants du corps social

[19] Rétablir les finances publiques saines qui sont à la base de la croissance économique durable de demain.

- الاعتراف بالمساهمين reconnaissance des contributeurs
- تقسيم النجاحات المشتركة partage des succès collectifs

ب- مقاربة البنك العالمي:

إن المديونية العالمية الهامة التي انبثقت عن السبعينيات تفسر جزئيا التدخل الإطرادي لمؤسسات " بروتون وودز" "BRETTON WOODS"* في سياسات البلدان الدائنة وابتداء من سنة 1986 بدأ البنك العالمي يحاول أن يعي أسباب نجاح مخططات التعديل الهيكلي plans d'ajustement structurel التي ينفذها هذا البنك. هذا التفكير رافقته رغبة لإضفاء شرعية للشروط الصعبة المقدمة للدول الدائنة bailleurs de fond bilatéraux (USAID* – ACDI* etc …)

*- تم عقد "إتفاقية بروتن وودس " بتاريخ 22 جويلية 1944 في غابات برنتون في نيوهامشر بالولايات المتحدة الأمريكية وقد حضر المؤتمر ممثلون ل 44 دولة وقد وضعوا الخطط من أجل إستمرار النظام العالمي المالي و تشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي هذا المؤتمر تم إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

* USAID: هي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الفدرالية، وهي مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المقدمة للمدنيين، وقد أسست عام 1961 من طرف الرئيس الأمريكي جون كنيدي.

* ACDI: هي الوكالة الكندية للتنمية الدولية: منظمة كندية اتحادية تدير برامج المساعدات الخارجية للبلدان النامية، تم تأسيسها سنة 1968.

وفي نفس الوقت تفرض إصلاحات (مثل التعددية الحزبية والسياسية – الدفاع عن الحريات المدنية التي تعتبر دعائم أساسية الحكم الراشد)- كشرط للحصول على أموال للمساعدة على التنمية لكن البنك العالمي أختار أن يقدم شروطا إدارية يعتبرها من الحكم الراشد كالمبادئ مثلا المطبقة في التسيير الحسن للمؤسسات الاقتصادية يمكن كذلك أن تكون صالحة للحياة العامة لذلك فإن الشفافية، الوصول إلى المعلومة، دولة القانون تحميل المسؤولية responsabilisation وتسيير القطاع العام هم كلهم خصائص مرتبطة بالحكامة.

وعليه فإن الحكامة بالنسبة للبنك العالمي تشمل القواعد والتقاليد والمؤسسات التي من خلالها يمارس بلد ما سلطة على الملكية المشتركة من أجل التنمية

فمستوى الرأسمال الاجتماعي لبلد يمكن أن يساعد على نجاح مخططات التنمية الاقتصادية ونجاح أيضا تطور الديموقراطية.

تشمل الحكامة أيضا قدرة الحكومة على التسيير العقلاني للموارد واستعمالها في سياسات ملائمة – وفي نفس الوقت احترام المواطنين والدولة للمؤسسات القائمة وكذلك وجود مراقبة ديموقراطية على الاعوان الممارسين للسلطة (البنك العالمي 1999) .

ج–مقاربة الاتحاد الأوروبي:

سجلت اللجنة الأوروبية مفهومها للحكامة في الكتاب الأبيض للحكامة الاوروبية.

فمصطلح الحكامة الأوروبية يعني القواعد والمسارات والتصرفات التي تؤثر في ممارسة السلطات des pouvoirs على المستوى الاوروبي، خاصة فيما يتعلق بالانفتاح، والمشاركة والمسؤولية والنجاعة والترابط .هذه المبادئ الخمسة للحكامة تقوي مبادئ "الاحتياطية والنسبية

" subsidiarité et proportionnalité فمعاهدة لشبونة* تحتوي على مفهوم الحكامة من المواد 15 إلى 21.

إدراج هذا المفهوم في المعاهدة يعني انفتاح وشفافية مؤسسات الاتحاد الذي يتخذ كهدف أساسي ضمان مشاركة المجتمع المدني .

د–مقاربة الاتحاد الافريقي:

أخذت إفريقيا على نفسها عهدا بتحسين مستوى الحكامة في مختلف ميادين الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للبلدان الافريقية وذلك من خلال وضعها للآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء. والانضمام لهذه الأداة طوعي وتعمل على قاعدة ممارسة المراجعة المشتركة كما تمد البلدان الافريقية بوسائل الاستفادة المتبادلة للخبرات والتجارب وفتح امكانات جديدة لترقية الحكامة على مستوى القارة.

ومنذ انشائها في سنة 2003 في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD فإن الآلية سجلت انضمام 29 بلدا إفريقيا قرروا أن يخضعوا ممارساتهم في الحكامة إلى جملة من القيم و القواعد والأحكام والمعايير التي حددتها هذه الأداة.

هـ–مقاربة دول جنوب شرق آسيا:

قد اعتمدت دول جنوب شرق أسيا في مجال التنمية الحقيقية بداية من الستينيات على تشريع دائم للنمو الإقتصادي الذي يسمح لهم بالخروج من التخلف وتتمثل هذه الدول في هونغ كونغ– سنغافورة– كوريا – طايوان ثم ماليزيا وتايلندا واندونيسيا(جزئيا)، ثم حاليا الفيتنام والصين.

* – معاهدة لشبونة هي معاهدة اصلاح ترسي للاتحاد الأوروبي أساسا جديدا وقعت من قبل رؤساء الحكومات والدول الأوروبية في 13 ديسمبر 2007 في مدينة لشبونة عاصمة البرتغال.

وقد تبنت هذه البلدان هذه الاستراتيجية في المزج بين قوة السوق من جهة وتدخل الدولة من جهة أخرى، حسب خصوصيات كل بلد. و لا بد من الإشارة إلى أن هذه الطريقة تم تحضيرها محليا.

هذه الاستراتيجية الموصوفة والمنشورة منذ التسعينيات عن طريق تقرير البنك العالمي (1993) حول (المعجزة الآسيوية) لم تغير من مسار المحور الرئيسي للسياسات التنموية النموذجية للدول الأخرى. L'axe principal des politiques de développement standard

وفي دراسة حول هذا الموضوع يتساءل الكاتبان **نيكولا مايسيل** و **جاك ولد عودية**[20] عن الفارق المسجل بين النجاحات الاقتصادية التي تفوقت في الإقلاع décollage والسياسات التنموية النموذجية Politiques de développement standard.

فهما يريان ان مفاتيح النمو على المدى البعيد تكمن في المؤسسات ولهذا قاما ببحث الخصائص التي تميز الدول التي تعرف نموا مرتفعا ودائما لنشاطهم الاقتصادي وتلك التي لا تزال تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

فهما يعرفان المؤسسات بأنها مجموعة قواعد اللعب الاجتماعية الشكلية واللاشكلية التي تربط كل الفاعلين الاجتماعيين بما فيهم الدولة وتساهم في تصميم التصرفات والتوقعات anticipationالتي تساعد أو لا تساعد في النمو هذه القواعد تخلق الاطار الأساسي الذي يمكن العون من إجراء أو عدم إجراء مبادلة مع الغير والإلتزام أم لا بتحقيق مشروع على المدى البعيد (يستثمر– يربي أبناءه) هذه الافعال التي تدخل في صميم خلق الثروة.

هذا الاطار يمتلك أو لا يمتلك العنصر الأساسي لعملية خلق الثروة: ألا وهو تقليص الشك La réduction de l'incertitude هذا التقليص في الشك هو الثقة

[20] – Nicolas meisel et jacqwes ould aoudia « l'insaisissable relation entre bonne gouvernance et développement» revue économique 2008/6 éditée par presses de sciences Po (P.F.N.S.P).

التي يضعها الأفراد في احترام قواعد الحكامة (محليا، وطنيا، مؤسسة اقتصادية....)، وهذه الثقة هي التي تساهم أيضا في تأمين المبادلات والتوقعات بين الفاعلين anticipation des acteurs فالتساؤل الذي يتبادر إلى الذهن هو ما هي العوامل التي تولد الثقة بين هؤلاء الفاعلين والتي تساهم في تقليص الشك في العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية؟.

الجواب حول هذا التساؤل، حملته المؤسسات المالية الدولية وذلك باقتراح آلية عملية مستنسخة من المؤسسات الموجودة لدى البلدان المتطورة.

هذه الآلية تتمثل في «**الحكم الراشد**» المقدم كحل كوني يسمح بتوليد الثقة اللازمة للنمو الاقتصادي والمطلوب من الدول السائرة في طريق النمو أن تأخذ بهذه الألية التي تتميز بمجموعة من الاجراءات التقنية المساعدة لانطلاق مسار التنمية.

وحسب دائما هذان الكاتبان فإن الحكم الراشد يترك أحيانا كثيرا من الأسئلة الكبرى معلقة؟

منها أولا قابلية انتقال هذا الحكم الراشد إلى الدول السائرة في طريق النمو: وهل حسنت سياسات دعم الحكم الراشد من الحكامة في هذه الدول؟

ثانيا فعاليته بالنسبة للنمو: هل أدت اصلاحات "الحكم الراشد" إلى زيادة النمو على المدى البعيد ؟ و بالأخص كيف أدمج الحكم الراشد في تجارب النمو المرتفع والمستديم لبلدان شرق آسيا وخصوصا الشرقية منها؟

وأخيرا «**فالحكم الراشد**» الذي يعتبر حقيقة عامل قوي للثقة في البلدان المتطورة هل هو الوسيلة الوحيدة لتوليد الثقة لكل البلدان مهما كانت مواردهم وتاريخهم وحركيتهم؟

للإجابة على هذه الأسئلة قام الباحثان باستغلال الملامح المؤسساتية institutionnels profils التي تقيم الخصوصيات المؤسساتية في 85 بلد ما بين دول متطورة ودول في طريق النمو وبالاستعانة بهذه المعطيات يقومان بالتعرف على الخصوصيات المؤسساتية التي تميز الدول التي جربت فترة النمو القوي المستديم استعمال تحليل الملامح هو الوسيلة المناسبة لهذه المقاربة التي تعتمد على التجربة فمجموعة لا بأس بها من المؤشرات ظهرت خلال العشرية الأخيرة تقاس بموجبها درجة حرية الاقتصاد و درجة احترام حقوق الملكية ومستوى الرشوة وحرية الصحافة فريدوم هاوس – ترنسبرانسي أنترناشيونال.

فقاعدة البيانات الخاصة بالملامح المؤسساتية profils institutionnels أصبحت موجهة نحو النمو (على المدى البعيد) والتنمية، و كذلك تهدف إلى تحديد العوامل التي تساعد أو تعرقل النمو في مجال المؤسسات.

للملامح المؤسساتية اختيارات تميزها عن باقي المعطيات المؤسساتية الأخرى لأنها موجهة نحو تحليل العلاقة بين المؤسسات والتنمية فهي تقدم مؤشرات بإمكانها البحث في العوامل التي تساعد في الاقلاع الاقتصادي أو عرقلة النمو.

فهي تستند على تعريف مؤسسات البنك العالمي 1998 التي تؤخذ من تعريف نورث* NORTH (1990): «المؤسسات هي التي تتكون من مجموع الأحكام الشكلية: (دستور- قوانين ونظم- نظام سياسي.....) والأحكام اللاشكلية (نظام قيم ومعتقدات- معايير اجتماعية) التي تسير تصرفات الأفراد والمنظمات، هاته الأخيرة التي تتكون من مجموعة من الأفراد التي تصبو إلى تحقيق أهداف مشتركة (مقاولات- نقابات- منظمات غير حكومية.....) »

* دوجلاس نورث: اقتصادي امريكي، ولد في 1920 وتوفي سنة 2015 متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.

وفي هذا السياق فإن المؤسسات تلعب دورا في هيكلة التحريضات التي تؤثر في التصرفات وتقدم إطارا للمبادلات الاقتصادية.

ثانيا توجيه قاعدة المعطيات نحو إشكاليات التنمية يستوجب أن الميدان المؤسساتي المعني بالدراسة يشتمل مكانا أوسعا من الحكامة بعبارة أخرى فإن الحكامة لمفهومها الضيق (تنظيم الأسواق وتسيير الادارات العمومية) أو مفهومها الواسع (تسيير المؤسسات السياسية) هي مكونة أساسية وليست حصرية non exclusive للمجال المؤسساتي.

الاهتمام المنصب حول العلاقات بين المؤسسات والنمو الاقتصادي استوجب أن الأسئلة المطروحة خلال التحقيقات شملت على فعالية الأجهزة المؤسساتية وعلى وجودها و شكلها القانوني بالتحديد.

هذه النقطة تشكل الميزة الأساسية للملامح المؤسساتية لأنها تمس بمسألة احترام هذه الأحكام التي تؤسس للعلاقة بين المؤسسات والتنمية.

فإصدار الأحكام لا يضمن في حد ذاته تطبيقها الفعلي. ولكن في احترام هذه الأحكام تكمن في الواقع نوعية المؤسسات.

L'adaptation de règles ne garantit pas en soi leur application effective.

C'est de leur respect que dépend la qualité de facto des institutions.

وخلص الباحثان في دراستهما إلى النتائج التالية:

-الحكامة هي عامل حقيقي و المفتاح لإنشاء الثقة في البلدان المتطورة و التي تمنح من خلال احترام الأحكام الشكلية مستوى عال من أمن المبادلات و التوقعات إلى مستوى نظامي Systémique. هذا الأمن يمنح أسبقية مصيرية للمجتمعات المتطورة لإنتاج الثروة.

-كباقي المجتمعات الأخرى منذ آلاف السنين فإن المجتمعات في طريق النمو تسير بنمط إنتاج ثقة يستند على روابط شخصية. و لكن الانتقال الديمغرافي، التعمير والصعوبات المتزايدة في العلاقات الاقتصادية يدفع لامحالة هذه المجتمعات نحو لا شخصنة Dépersonnalisation أنظمة التنظيم . Systèmes de régulation

اللاشخصنة تلغي العوامل التقليدية لإنتاج الثقة في هذه المجتمعات.

-تسير المجتمعات المتطورة حسب نمط إنتاج الثقة مختلف بصفة راديكالية لأنه يستند على أحكام غير شخصية والتي تطبق على الجميع دون استثناء خصوصيات كل فرد، وهكذا تنفصل المؤسسات عن الأفراد، هذا الانفصال هو ثمرة تأسيس طويل للأحكام المشكلة يضمن ثقة عالية في احترام الأحكام وهذا على مستوى نظامي Systémique.

- إجراءات الحكامة المتبناة من قبل المؤسسات المالية الدولية تهدف إلى وضع حيز التنفيذ نمط إنتاج الثقة المطبق في البلدان المتطورة ولهذا فهي تفرض في الحقيقة ترسيم المؤسسات (الأحكام) وتطبيقها الكوني (منفصل عن الأشخاص).

- نقل مقاربة الترسيم اللاشخصي impersonnel للأحكام إلى الدول ذات المستوى الضعيف للمداخيل ليس آليا. فحركة لا شخصية الأحكام لا يؤدي بالضرورة إلى الانتقال إلى نمط إنتاج الثقة الساري في الدول المتطورة. بل بالعكس يمكن لهذا الانتقال أن يحدث مقاومة الأنظمة الاجتماعية و يؤدي إلى اللاإستقرار وهذا يمكن أن يفسد العلاقة الضعيفة بين الحكامة والنمو وحتى برامج دعم الحكامة تكون منعدمة الفعالية.

- الدول التي في مرحلة الإقلاع الاقتصادي Décollage وضعت جهاز آخر لتسيير الشك على المستوى النظامي gestion de l'incertitude à l'échelle systémique في غالب الأوقات يدور حول الدولة الاستراتيجية الذي يضمن حسب نمط خاص لكل بلد. وظائف التنسيق بين

الفاعلين و تأمين توقعاتهم في إطار نمط إنتاج الثقة التقليدي الذي يستند على العلاقات الشخصية.

هذه الدول استطاعت على أن تحدث التغيير المؤسساتي الذي بدوره أحدث قطائع عميقة ruptures profondes لأنماط تنظيم الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

- هذه الدول التي جربت هذه المرحلة من الإقلاع على المدى المتوسط والمدى البعيد شكلت مخزونا كافيا من الموارد والتجارب الاقتصادية وكذلك على مستوى الأسواق العالمية للانطلاق في عملية اللحاق rattrapage لمستويات المعيشة للدول المتقدمة.

- التحولات المؤسساتية شملت اكتساب حسب وتيرة rythme الخصوصيات المؤسساتية للدول المتطورة:

تشكيل وفتح أنظمة التنظيم الاجتماعيSystèmes de régulation sociale التي تظهر في توسيع عدد الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين وفتح الآفاق الاجتماعية أمام الأفراد الأكفاء (بغض النظر عن حالاتهم الشخصية Statut Personnel أو انتماءاتهم إلى الجماعات الاجتماعية المسيطرة) وتوسيع مجالات الحرية للمجتمع المدني وتسيير أكثر ديمقراطية للمؤسسات السياسية...

- من هذه النتائج مسار مؤسساتي يبرز دليل على الديناميكية للدول: من دول في طريق التنمية ذات نمو ضعيف إلى دول في طريق النمو التي بدأت في الإقلاع الاقتصادي ثم بعد ذلك إلى دول متقدمة (اللحاق الاقتصادي).

- نظرة موسعة للحكامة تفرض نفسها (الحكامة من أجل التنمية) لتشمل مختلف التعديلات المؤسساتية لإنتاج الثقة حسب مستوى مداخيل البلدان وديناميكية التفتح على فاعلين آخرين.

و-المقاربة الجزائرية:

تعد الجزائر من أوائل الدول الافريقية التي اختارت مراجعة ممارستها للحكم على ما يسمى بالآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء.

وقد خضع تقريرها التقييمي[21] الذي يعد الرابع من نوعه إلى الدراسة من قبل منتدى رؤساء دول وحكومات الآلية. وتقدم به رئيس الجمهورية أمام الآلية التي إلتأمت في دورتها السابعة العادية بأكرا (غانا) في الفاتح من جويلية 2007 وموازاة مع تقرير التقييم فإن الجزائر أمدت الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء ببرنامج عمل باعتبار البرنامج إطارا مرجعيا لجملة الاجراءات والأعمال المتخذة لتحسين الحكامة عبر استدراك النقائص وسد الفجوات وتعزيز الممارسات الحسنة.

وانطلاقا من الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير التقييم فإن الجزائر أعدت تقريرها حول تنفيذ برنامج العمل المذكور وقد عرضت هذه الوثيقة على أنظار منتدى رؤساء دول وحكومات الآلية بتاريخ 31 جانفي 2009 بأديس أبابا (إثيوبيا)

ويعد تقرير برنامج تنفيذ العمل الوطني المنجزات المخففة في الجزائر بفضل مقاربة ديناميكية شاملة في سبيل إطلاق ورش كبيرة لإصلاح الدولة في فطاعات العدالة والمدرسة علاوة على برامج التنمية وهي برنامج دعم التنمية الاقتصادية 2001-2004 والبرنامج التكميلي لسنتي 2004-2009 مرفقة ببرامج خاصة بالهضاب العليا والجنوب

ويتبنى تقرير تنفيذ برنامج العمل الوطني في ميدان الحكامة على أربع محاور موضوعاتية رئيسية حول:

[21]- تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة -الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر نوفمبر 2008.

الفصل الأول
الإطار النظري لمفهوم الحكامة

- الديمقراطية والحكامة السياسية.
- الحكامة و التسيير الاقتصادي
- حكامة المؤسسات
- التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

ونتطرق بصفة موجزة لما تضمنه محتوى هذا التقرير بالنسبة للمحاور الاربعة السالفة الذكر:

– تنفيذ المصالحة الوطنية : يسمح تنفيذ المصالحة الوطنية بتوضيح عملية التكفل بآثار المأساة الوطنية إذ قامت اللجنة الوطنية لمتابعة المصالحة الوطنية بأعمال جوارية و مساع لتوعية المستفيدين المحتملين، تمت دراسة ملفات تعويض ضحايا المأساة الوطنية بوتيرة سريعة حيث تمت تسوية عدد كبير منها.

1. الديمقراطية والحكامة السياسية:

- نشر هذا الجزء من التقرير على ما تكم انجازه في أطار المصالحة الوطنية والتكفل بآثار المأساة الوطنية، منها اجراءات دعم سياسة التكفل بقضية المفقودين (مرسوم رئاسي رقم 06-93 الصادر في 28 فيفري 2006 والمتضمن تعويض ضحايا المأساة الوطنية).

- مساعدة الدولة للعائلات المعوزة التي عانت كمن تصرف أحد أقربائها بانضمامه للإرهاب (وفاة في صفوف الجماعات الإرهابية).

- رسم التضامن الوطني (مرسوم رئاسي رقم 06-94 الصادر في 28 فيفري 2006 والمتضمن مساعدة الدولة لهذه العائلات).

- إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين خضعوا للإجراءات الإدارية- الفصل من العمل الإدارية لأسباب لها علاقة بالمأساة الوطنية(مرسوم رئاسي رقم 124 -06 الصادر في 2006/03/27) ويكشف التقرير عن مبلغ التعويضات الذي قدر بحوالي 455.965.00 .927. 13 دج بتاريخ 31 ديسمبر 2008 من علاف مالي اجمالي رصد لهذه العملية (الميثاق من أجل الصلح و المصالحة الوطنية بحوالي 22.600.000.000.00 دج بتاريخ 31 جويلية 2008.

1-1- محاربة الهشاشة والإقصاء.

- رصد مبالغ مالية للقضاء على السكن الهش وتسوية مشكل البنايات القديمة وصلت إلى 800 مليون دج.

- تمويل 1.520.845 وحدة سكنية من 1999 إلى 2008 باعتمادات بلغت 1700 مليار دولار.

1-2- خفض التوترات الاجتماعية:

- مراجعة القوانين الاجتماعية قصد إعداد مدونة عمل تدمج المعايير الدولية (بتوصية من الثلاثية حكومة، نقابة، أرباب عمل)

- حماية و دعم القدرة الشرائية :

- المرسوم الخاص برفع حد الأجر الوطني المضمون
- المرسوم الخاص برفعه الأجور في القطاع الاقتصادي
- المرسوم الخاص برفع أجور الموظفين.

1-3- دعم الديمقراطية الدستورية:

- اعتماد البرلمان في 12 نوفمبر 2008 مراجعة الدستور لتكريس الثوابت الوطنية

- توضيح العلاقات ضمن الهيئة التنفيذية في ظل الاحترام التام توازنات الحكم وفي ظل عمل أكثر انسجاما و فعالية لمؤسسات الدولة.

- تعديل المادة 75 الخاصة بالعهدة الرئاسية بغرض السماح بتغيير كامل للإدارة الشعبية وفي ظل احترام حق الشعب السيد باختيار قادته بكل حرية على قاعدة ضمانات العدل والشفافية.

- تعزيز الحقوق السياسية للمرأة بالرفع من حظوظ ولوجها للتمثيل في المجالس المنتخبة .

- في مجال تعزيز دولة الحق والقانون تم تصديق الجزائر على مجمل النصوص المتعلقة بحماية وترقية الإنسان وتقديم تقارير بهذا الخصوص، وهكذا قدمت الجزائر تقريرها في إطار " آلية الاستعراض الدولي الشامل" بتاريخ 2008/04/20 ودافعت عنه أمام مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

عرف الإطار التشريعي الخاص بممارسة الحقوق والحريات تطورات هامة وخاصة منذ إصدار القانون رقم 06-22 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 بتاريخ 08 جوان 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية وخصوصا عبر:

-تعزيز الضمانات في مجال الملاحقات القضائية وخاصة شروط الوضع تحت النظر .

-تعزيز الافتراض بالبراءة وتقليص آجال الاستئناف الخاصة بالحبس الاحتياطي والمراقبة القضائية.

-اصلاح الضرر في حال الخطأ القضائي والحبس الاحتياطي غير المبرر .

-تسهيل الوصول إلى العدالة للأشخاص المعوزين.

-دعم حقوق الضحية.

1-4- دعم اللامركزية:

مراجعة النصوص الخاصة بالبلدية والولاية والهدف منها ترقية التسيير التشاركي لجلب اهتمام المواطن لإدارة شؤون الجماعة وتطوير العلاقات ما بين البلديات لتعزيز التضامن بين البلديات وإرساء التعاضدية في استعمال وسائلها.

إعداد النصوص المتعلقة من اصلاح الجباية المحلية من خلال عدم تمركز مصالح الوعاء الضريبي وتوسيع مساهمات الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص رخص العمران التي ستؤول لفائدة البلديات.

1-5- الحق في الاعلام:

يشير التقرير الى المكتسبات المسجلة في هذا الشأن ومن بينها اعتماد مرسوم تنفيذي في 2007 يوضح العلاقات المهنية للصحفيين و يذكر أيضا المشاريع المنجزة أو في طريق الانجاز مثل أنشاء محطات إذاعية جديدة أو قنوات تلفزيونية جهوية بالإضافة إلى مطبعتين اثنتين لطباعة الصحف بجنوب البلاد.

1-6- الوصول إلى العدالة:

اعتماد البرلمان في(29 جانفي 2009) تعديل الأمر رقم 75-71 الصادر في 1971 المتعلق بتعزيز المساعدة المقدمة إلى المتقاضين المعوزين خاصة ضحايا تجارة الأشخاص، المتاجرة في الأعضاء البشرية، تهريب المهاجرين، الإرهاب والأشخاص المعاقين، وقد نص القانون على مساعدة قضائية كاملة على هذه الفئات من المتقاضين.

التقليص المعتبر لأجال دراسة الملفات من قبل القضاء الجزائي والمدني.

ولتقريب أكبر بين العدالة والمتقاضين تم استلام 25 مقرا للمجالس و 66 مقرا للمحاكم.

1-7- تحسين أداء الإدارة: (من أجل وظيف عمومي كفء فعال و مسؤول)

تسجيل تقدم معتبر في تطوير المصالح الالكترونية المخصصة للمواطن لا سيما في قطاعات العدالة (انشاء المركز الوطني للسجل القضائي الذي يشغل من خلال شبكة الإنترانيت Intranet والجماعات المحلية (عملية رقمنة الحالة المدنية للأشخاص المنتقلين) والتربية (التسجيلات في الجامعة) علاوة على قطاع المصالح البنكية والمالية والبريدية(البطاقات التي تستعمل الشرائح الالكترونية...)

1-8- الدور التشاركي للمجتمع المدني :

بلغ عدد الجمعيات المعتمدة 78928 جمعية محلية و948 جمعية وطنية وتسعى السلطات العمومية إلى المزيد في تعزيز الحركة الجمعوية.

1-9- محاربة الفساد والرشوة:

تجلت النشاطات حسب هذا التقرير دائما المعدة للوقاية من الفساد ومحاربته في تعزيز التشريع الوطني ووسائل محاربة الظاهرة. كما جسدها تكليف التشريع الوطني للإلتزامات الدولية للجزائر في هذا المجال.

في إطار تطبيق القانون رقم 1-6 الصادر في 20 فبراير 2006 والمتضمن الوقاية من الفساد ومحاربته ثم تسجيل ما يلي:

تقديم 680 قضية أمام العدالة في سنة 2006 وأفضت إلى الحكم على 930 شخص 1054 قضية أمام المحاكم ومنها 681قضية تم الفصل فيها سنة 2007 وأفضت إلى الحكم على 1789 شخص.

622 قضية على مستوى المحاكم من بينها 484 قضية تم الفصل فيها خلال الفصل الأول من سنة 2008 وتم خلالها الحكم على 1126 شخص.

1-10- ترقية حقوق المرأة وحمايتها:

يرى التقرير أن هذا الهدف عرف تقدما معتبرا بمناسبة التعديل الدستوري يوم 12 نوفمبر 2008 وحسب التقرير كذلك جاء هذا التقدم الحاصل ليعزز التطورات التي تسبق وتم تسجيلها في التشريع الخاص بترقية وحماية حقوق المرأة(تكييف التشريع الوطني مع الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة مشروع قانون يعدل قانون العقوبات وينص على تجريم المتاجرة بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.....) ودعم جهود الدولة للقضاء على كافة أشكال التمييز تجاه النساء ويصب أيضا تطبيق قانون الأسرة وقانون الجنسية المعدل في خانة دعم كافة أشكال التمييز.

1-11- ترقية حقوق الطفل والشباب وحمايتها.

إن المنظومة التشريعية الخاصة بحماية حقوق الطفل والشباب من الكثافة ما يمكنها من تغطية كافة مجالات ترقية وحماية حقوق هذه الفئة (قانون العقوبات، قانون الإجراءات الجزائية، قانون الأسرة، الأمر المتعلق بحماية الطفل والمراهق، الأمر المتضمن انشاء مؤسسات ومصالح مكلفة

بحماية الطفولة والمراهقة، المواد الخاصة التي تتضمنها تشريعات العمل والتربية والتكوين والصحة) علاوة على مشروع قانون يعزز الحماية القضائية للطفل في مجال العمل فإن القانون الخاص بترقية وحماية الاشخاص المعاقين ينص على وجوب تخفيض 1%من مناصب العمل للأشخاص المعاقين ومن جهة أخرى فإن معاشا يخصص لهم.

1-12- ترقية حقوق الجماعات الهشة وحمايتها:

في ميدان العمل فإن القانون الخاص بترقية وحماية الاشخاص المعاقين تنص على ضرورة أن يخصص كل رب عمل مناصب عمل للأشخاص المعاقين.

ومن جهة أخرى فإن معاشا يمنح للشخص المعاق الذي تجاوز عمره 18 سنة ومن دون موارد معيشية ويعاني من إعاقة وراثية أو مكتسبة مقدرة ب 100% كما أن مؤسسات الدولة تتكلف بالأطفال المحرومين من العائلة، بصفة مؤقتة أو نهائية ويستفيدون من إعانة خاصة بموجب القانون المتعلق بالطفولة والمراهقة. أما الاشخاص المسنون وخاصة المعوزين منهم فيستفيدون من جملة من الاجراءات كالرفع من علاوة التضامن الجزائية التي انتقلت من 1.000.00 دج إلى 3.000.00 دج بتاريخ 28 فيفري 2009 إضافة إلى انشاء مصلحة تلقي المكالمات التليفونية لتقديم المعلومات والتوجيه والمرافقة .

بخصوص الاشخاص الذين يعانون من الصعوبات ومنهم المشردون فإن السلطات العمومية وضعت في الخدمة "مصلحة طوارئ اجتماعية" بغرض تقديم خدمة مستعملة مستعجلة و كذا حلولا على المدى الطويل.

2. الحكامة والتسيير الاقتصادي

يرى التقرير أنه يحسب للجزائر خلال الفترة 1999-2008 العديد من الاتجاهات الاساسية والواعدة من أجل تكفل فعلي وحقيقي لإشكالية الحكامة والتسيير الاقتصادي

وحسب التقرير دائما فإن الوضع الاقتصادي تميز بمواصلة استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين النمو الاقتصادي والتي تجلت في سوق العمل في انخفاض محسوس لمستوى البطالة.

وقد تدعم الوضع المالي الخارجي للبلاد ابتداءا من سنة 2000 خاصة من خلال التسديد المسبق للمديونية الخارجية بدءا من سنة 2004.

2-1- استئناف النمو الاقتصادي:

بادرت السلطات العمومية خلال الفترة 2001-2004 إلى اعتماد برنامج النمو الاقتصادي بمبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليارات دولار استهدفت إعادة تأهيل المنشآت القاعدية ودعم الفلاحة والتنمية القروية.

وأطلقت العمومية برنامجا جديدا للتنمية يغطي سنوات 2005-2009 وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو programme de soutien croissance la PCSC معززا ببرامج تكميلية خاصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا وقد بلغت المخصصات المالية لهذه البرامج المالية 17000 مليار دينار ما يعادل 240 مليار دولار أمريكي موجهة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية والاستجابة للحاجيات الاجتماعية.

2-2- استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية:

ليشير الوضع المذكور أعلاه أن الوضع الاقتصادي عرف تحسنا مستمرا بفضل الاصلاحات المنتهجة، يتجلى انعكاس هذا الاتجاه من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية التالية:

✓ **التضخم**: ان تطور مؤشرات اسعار الاستهلاك مناسب اذ يضع نسب التضخيم في مستويات مقبولة وبمعدلات سنوية. تقع نسبة 3.6% سنة 2004 و 1.6% سنة 2005 و2.5 سنة 2006 و 3.5 سنة 2007 استقر التضخم في حدود 4.4 سنة 2008 في ضل ظرفية تميزت بارتفاع الاسعار المواد الاساسية في السوق الدولية وفي ظل زيادة النفقات العمومية المرصودة للتجهيز وارتفاع السيولة النقدية للاقتصاد مقارنة بالتضخم العالمي لسنة 2008 فإن نسبة التضخم في الجزائر فقد أمكن التحكم فيه في حدود اعتبرت مقبولة من طرف المؤسسات المالية الدولية وقد كان هذا الوضع ثمرة للسياسات النقدية والميزانية المنتهجة وكذا بفضل دعم السلطات العمومية لأسعار بعض المواد الاساسية وبعض المواد المستعملة في المنتجات الغذائية.

✓ **المالية العامة**: اعتبار تفوق الجباية البترولية في موارد الميزانية وخضوعها لتقلبات اسعار البترول الخام قررت السلطات العمومية سنة 2000 انشاء صندوق ضبط الموارد (FRR) بغرض تأمين الرؤية بخصوص اعداد الميزانية.

بلغ الدين العمومي الداخلي الجاري 734 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 مقابل 1779.7 مليار سنة 2006. أما الدين الجاري الخارجي فقد بلغ 0.46 مليار دولار سنة 2008 مقابل 20 مليار دولار سنة 2000 وقد رافق هذه السياسة الرامية إلى الانتهاء من المديونية قرار من السلطات العمومية باللجوء إلى الموارد المالية المحلية لتمويل الاقتصاد.

على المستوى الخارجي، بلغ تراكم الاحتياطات الخامة للصرف مستويات لا بأس بها: 110 مليار دولار سنة 2007 أي ما يعادل 40 شهر من استيراد السلع والخدمات مقابل 11.9 مليار دولار سنة 2000. إن الزيادة المحسوسة للصادرات وانخفاض الدين الخارجي الجاري أديا إلى تطور إيجابي لمنسوب خدمة الدين الذي أصبح 2.3 سنة 2007 مقابل 21.2 سنة 2000.

برسم الايرادات واصلت ارتفاعها وأصبحت الاحتياطات الخامة تشهد تغيرات سنوية إيجابية ويقدر مخزونها 142 مليار دولار أمريكي في نهاية 2008.

الاصلاحات شكلت المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية مناخا مواتيا لتعزيز الاصلاحات لتكييف الاقتصاد مع انفتاح السوق وجعل التشريع والتنظيم الجزائريين ينسجمان والمعايير والقواعد الدولية. وفي هذا الاطار تندرج الاصلاحات التالية:

✓ **اصلاح الميزانية**: يهدف هذا الاصلاح إلى تحديث الانظمة المرتبطة بالميزانية من خلال المرور من ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتائج. وقد أدت هذه المقاربة الجديدة إلى إعادة النظر في القانون العضوي الخاص بالقوانين المالية لجعلها منسجمة مع إصلاح الميزانية الساري ولتحقيق الشفافية المرجوة.

✓ **الاصلاح الجبائي**: باشرت الادارة الجبائية إصلاحا عضويا لإدخال التخصيص على الهيئات المكلفة بالتحصيل وتحقيق الاجراءات الجبائية لتيسير العلاقة(تسهيل) مع دافعي الضرائب والادارة. ويتجلى هذا الامر في انشاء مديرية المؤسسات الكبرى ومركز الضرائب خصيصا للعلاقات مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمهن الحرة وكذا إنشاء مركز جواري للضرائب خاص بدافعي الضرائب الجزافية. ولضبط السكان الدافعين للضرائب عمدت إدارة الضرائب إلى إدخال رقم لتحديد الهوية الجبائية وإعداد بطاقة ممغنطة للمتعاملين.

✓ **الاصلاح الجمركي**: لقد شرع منذ 2002 إلى تطبيق إصلاح نظام تعريفه مؤسس على الانظمة الجمركية. وتعتمد إدارة الجمارك حاليا إلى مراجعة قانون الجمارك لينسجم مع قواعد التجارة الدولية.

وقامت في هذا الصدد بوضع مشروع يتضمن مخطط تحديث على المدى المتوسط (2007-2010) بطريقة يمكن بها مواجهة الممارسات غير القانونية (التقليد، التهريب الضريبي، التحويلات غير الشرعية لرؤوس الاموال)

✓ **الاصلاح البنكي**: تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية وبغرض تحسين إدارة المخاطر gestion des risques

وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق يقوم بنك الجزائر بتنفيذ ما ورد في بازل2* (BALE) بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية.

إن المشاريع المهيكلة التي تشرع في إطلاقها خلال العشرية المنصرمة ومنها إنجاز الطريق السيار شرق-غرب واستعمال الطريق الصحراوي وتحديث الربط بين السكك الحديدية وتطوير المنشآت القاعدية الخاصة بالموانئ والمطارات تتجه إلى إعادة الحيوية للنشاط الاقتصادي في جموع التراب الوطني وتعزيز التوازنات الجهوية

إن استعادة التوازنات الاقتصادية و المالية الكلية و تعزيز التوازن الاقتصادي بدأ يسجلان نتائج محسوسة في مختلف دوائر النشاط.

فقد عرف قطاع الفلاحة الذي يكتسي بعدا استراتيجيا ضمن الاقتصاد الوطني و يستفيد من برامج تنموية طموحة نموا مضطردا إذ ارتفع من 19 سنة 2005 إلى 5 سنة 2007 ومن شأن هذا التطور أن يستمر ويتعزز من خلال البرامج الحالية مثل تجديد الاقتصاد والزراعة (2009-2013) الذي يهدف باعتبار استراتيجية معدة للتنمية المستدامة إلى دعم الأمن الغذائي على وجه الخصوص .

إن التجديد الريفي معززا ببرامج دعم 2013/2007 يمنح اطار ووسائل لتنشيط متدرج للمناطق الريفية من خلال اطلاق نشاطاتها الاقتصادية عبر مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة.

* - تزامنا مع تطور وتفاقم مخاطر الأزمات المالية والمصرفية الشاملة بدأ التفكير في البحث في آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة. يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لوضع قواعد أمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وأول خطوة في هذا الاتجاه كانت سنة 1974 مباشرة بعد إفلاس بنك هارستات Hersttat بألمانيا الشرقية، حيث أنشأت اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف والمسماة "لجنة بازل" بمدينة بازل السويسرية، وذلك لوضع نظم شبه ملزمة لكافة البنوك وبأسلوب موحد لقياس إدارة المخاطر والتعرف عليها، والتأكيد على أهمية الإشراف والرقابة المصرفية وذلك من أجل ضمان سلامة القطاع المالي والمصرفي المحلي والعالمي.

في مجال الري الذي لا يقل أهمية ايضا سجل في نهاية 2009 حوالي 72 سدا منها 22 أنجزت بين 1999/ 2008. كما أن العديد من المشاريع التي انطلقت سنة 2004 على مجمل التراب الوطني قد دخلت الخدمة سنة 2007 فهناك مشاريع تحيل المياه خاصة في الجنوب أو من الجنوب إلى الشمال قد تم الشروع فيها سنة 2007 و منها المشروع الضخم الخاص بتحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست.

ويندرج انجاز 12 محطة تحلية مياه البحر(ومنها محطتي ارزيو والجزائر التي دخلتا الخدمة) ومشاريع تحويل المياه في إطار الحكامة الجيدة للمياه للاستجابة لمتطلبات العائلات والصناعة والزراعة وخفض ضياع المياه وتحسين نوع الخدمة وإعادة تأهيل منشآت التطهير وتطويرها وتنقية المياه وتوسيع المساحات.

تجدر الإشارة أن نسبة الربط بشبكة التزويد بالماء الشروب انتقلت بنسبة 78 سنة 1999 غلى 93 سنة 2007 أما نسبة الربط الكهربائي فقد وصل 98 بعدما كان 84.6 سنة 1998 وفي اطار تنمية الطاقات المتجددة تمت برمجة انجاز 16 قرية شمسية(تزود بالطاقة الشمسية) علاوة على 50 مركز شمسي. وانتقلت نسبة الربط بالغاز من 30.02سنة 1998 إلى 38.4 سنة 2006..

3- التنمية الإجتماعية والاقتصادية:

3-1 النمو المستدام:

عرف الناتج المحلي الخام نموا بنسبة 12% كمتوسط سنوي خلال هذه الفترة، كما أن وتيرة التطور كانت أسرع بشكل عام لاسيما فيما يخص القطاعات خارج المحروقات التي تجاوزت نسبة نموها 6%، وشهد قطاع البناء من جهة تحسنا حيث بلغت نسبة نموه 9.5% غير أن القطاع الصناعي خارج المحروقات سجل نموا ضعيفا قدر بحوالي 02% خلال هذه الفترة.

3-2 التشغيل:

تم تسجيل انخفاض تدريجي ملحوظ لنسبة البطالة التي مرت من 29.5% عام 1999 إلى نسبة 15.3% عام 2005 ثم إلى 12.3% عام 2006 و إلى 8.11 عام 2007، و إذ إستمرت الأمور على هذه الوتيرة من المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى أقلب من 10% في 2009-2010.

3-3 التشاور و الحوار الاجتماعي:

يمثل التوقيع على العقد الاجتماعي و الاقتصادي يمثل حدثا مميزا في مجال الحوار و التشاور بين كل من الحكومة و النقابة و منظمات أرباب العمل.

3-4 الوظيف العمومي:

تعتبر المصادقة على قانون العام للوظيف العمومي مرحلة هامة في العملية الشاملة الخاصة بعصرنة الدولة إذ سيضمن ذلك بروز إدارة محايدة ذات كفاءة و فعالية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين.

3-5 الضمان الاجتماعي:

يسمح تطوير الهياكل الجوارية لأجهزة النظام الاجتماعي بالتقرب من المؤمنين اجتماعيا من خلال تحسين نظام الدفع من طرف الجهاز الضمان الاجتماعي المؤمن إضافة إلى نظام التعاقد مع الطبيب المعالج.

3-6 تعميم الوصول إلى التعليم واستراتيجية محو الأمية:

تهدف إعادة هيكلة المنظومة التربوية إلى تحقيق فاعلية أكبر للتعليم من خلال تقليص التسرب المدرسي و رفع نسب النجاح لاسيما فيما يتعلق بشهادة البكلوريا مع التحسين النوعي والكمي للمؤطرين.

تخص أنشطة محو الأمية الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 15 و 49 سنة و النساء وسكان المناطق الريفية.

3-7 الصحة:

تفيد المؤشرات بأن ثمة إنخفاض في نسبة الوفيات بشكل عام و في نسبة وفيات الأطفال وبأن هناك إرتفاع محسوس لمعدل الحياة عند الولادة و لنسبة الزواج.

على صعيد التحول الوبائي يتميز الوضع بانخفاض نسبة الأمراض المعدية وبارتفاع نسبة الأمراض غير المعدية.

3-8 حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:

لقد تم تعزيز الإجراءات الرامية للاستفادة الأشخاص المعوقين من الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي هذا الصدد تم في جويلية 2007، رفع مبالغ المنح لفائدة المعوقين بنسبة 100%.

3-9 تحسين وضعية المرأة:

شهد هذا التحسين تقدما كبيرا مع التعديل الدستوري الذي كرس مبدأ ترقية حقوق المرأة، تخص هذه الترقية تشجيع النساء على إقتحام الحياة السياسية ووصولهن إلى المناصب العليا.

3-10 البيئة:

تهدف السياسة الجديدة للتهيئة و التنمية المستدامة إلى تدارك عدم الانسجام وعدم التوازن من خلال إنتهاج سياسة إرادية ترمي إلى تحقيق المساواة بين المناطق والسكان.

ثالثا: الفساد عامل هدم لبناء (منظومة) الحكامة

أ – تعريف الفساد:

يعرف الفساد بأنه:"سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية وأنه أيضا ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة والادارة وصلاحياته الوظيفية بهدف الاغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع."[22]

وقد عرف الفساد أيضا أنه محاولة شخص، ما وضع مصالحه الخاصة، بصورة محترمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة لتحقيق مكسب خاص. أو فوق المثل التي تعهد بخدمتها والفساد وفقا لتعريف الامم المتحدة هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص.[23]

- و يعرف البنك الدولي الفساد بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، والمنصب العام –كما عرفه القانون الدولي – هو منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام.

[22]– نبيل صقر، الوسيط في شرح الجرائم، المخلة بالثقة العامة،– الفساد والتزوير والحريق، دار الهدى للطباعة النشر –عين مليلة–

[23] – روبرت كليتجارد: السيطرة على الفساد، ترجمة الدكتور علي حسين حجاج، مراجعة فاروق جرار، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان 1994

وفي البلاد العربية ومنها الجزائر ارتبط الفساد ارتباطا عضويا بظهور الدولة التسلطية التي تمارس الاحتكار الأعمى والفعال لمصادر الثروة والقوة للنخبة الحاكمة فيها سوآءا كانت هذه النخبة عائلة أو حزب شمولي مهيمن أو طائفة ادعت لنفسها أنها حاملة راية العصرنة السياسية والعلمنة أو الاثنين معا، أو عسكر. [24]

حيث أن الفساد شديد اللصوق بغياب كل أشكال المشاركة السياسية للمواطنين وهو يعكس مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة للدولة كإحدى مرتكزات الديمقراطية وهو يعني الكسب غير المشروع أثناء العمل السياسي الذي يقود إلى مراكمة الثروات والانتقال السريع من الفقر إلى الثراء ومن عمل إلى آخر من جانب الفئات الحاكمة وبواطنها.

كما يعتبر الفساد أحد الأعراض العميقة لإدارة سيئة والذي نجد انعكاسه خاصة في الزبونية والمحسوبية والرشوة وعدم فعالية الهيئات الموفرة للموارد بالاضافة إلى التجاوزات الواسعة في مجال منح الصفقات باختلاف أنواعها مع التملص من واجب تلبية الحاجات المتنامية للمواطنين، ولما يتحتم على الموظفين والاداريين المسؤولين على الشأن العام كشف الحساب لمواطنيهم.

فإن مسار صنع القرار يمكن أن يندرج في إطار ديمقراطي تشاركي قد يكون عماد لاستراتيجية غير ممركزة تهدف إلى إصلاح المؤسسات المريضة وتحسين ظروف معيشة السكان.

هذا ويرتكز تحديد مفهوم الفساد على معايير أربعة:

❖ **معيار قيمي**: يتمثل في كون الفساد أزمة خلقية في السلوك تعكس خللا في القيم وانحرافا في الاتجاهات على مستوى الضوابط والمعايير التي استقرت عرفا أو تشريعا في حياة الجماعة وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة .

[24]– توفيق المديني: "المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي"، 1997، مطبعة اتحاد الكتاب العرب– دمشق

❖ **معيار مصلحي**: على أساسه يعرف الفساد بأنه:" إساءة استخدام المنصب العام أو السلطات أو الموارد لتحقيق منافع خاصة.

❖ **معيار قانوني**: ومن أمثلة هذا المعيار تعريف البنك العالمي الذي يرى بأن الفساد هو:" الاستغلال المقصود لتحريف التطبيق المخول به للقوانين والقواعد والأنظمة المرعبة من أجل تحصيل منفعة للعمال الحكوميين وغير الحكوميين عن طريق الإمداد المحظور وغير الصريح بالمكاسب الشخصية للموظفين العموميين."

وكذا تعريف الأمم المتحدة في مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بأنه:" ارتكاب أو اغفال فعل ما لدى اضطلاع المرء بواجباته أو فيما يتعلق بهذه الواجبات استجابة لهدايا أو وعوود أو حوافز سواء طلبت أو قبلت أو تلقي أي من هذه الأشياء بشكل غير مشروع، مالا أن يتم ارتكاب الفعل أو اغفاله."

❖ **معيار الرأي العام**: والمقصود منه اللجوء إلى الرأي العام لتحديد ما يراه فاسدا وما لا يراه كذلك.

للفساد إذا مفهوم واسع يعبر عن انعدام القيم الأخلاقية والقواعد والضوابط التي تحكم السلوك سوى ضابط واحد هو تحقيق الربح والمصلحة الآنية لشخص أو فئة من الناس بغض النظر عن النتائج التي ترتب عن الآخرين ومصالحهم أنه وبهذا المعنى يعني الكثير من الممارسات والسلوكيات الخاطئة التي تتنافى مع أبسط قيم و قواعد السلوك الانساني.

ولما كانت جرائم الفساد تقوم على فكرة الاتجار بالوظيفة العامة أو استغلالها فهي تفترض في مرتكبها او أحد مرتكبيها أن يكون موظفا عاما كما تفترض وقوعها على حق محمي وعلى محل خاص وهو الأموال العمومية لذا سيكون الركن الأساسي لجريمة الفساد هو الموظف العام ومحل جريمة الفساد وأركانها، فمن هو الموظف العام؟ .

يعرف **الموظف** كما يلي: "يعد موظفا عاما من يعين بقرار من السلطة المختصة في احدى وزارات الحكومة أو مصالحها أو في وحدة من الوحدات الإدارة المحلية سواء أكانت وظيفة دائمة أو مؤقتة وتكون الوظيفة مؤقتة إذا كانت تقتضي القيام بعمل مؤقت ينتهي في زمن محدد أو كانت لغرض مؤقت ولا يدخل الأجر عنصرا في الوظيفة[25]".

و في الفقه الإداري عرفه البعض بالقول أنه:" الفكرة العامة في الموظف العام أنه شخص يساهم بالعمل في مرفق عام" وهو "الذي يشغل بصفة دائمة وظيفة دائمة تدخل في التنظيم الإداري لمرفق تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام[26]" أما في فرنسا فقد عرفه "دي جي" من أساتذة القانون الإداري بالقول: "الموظف هو الشخص الذي يشركه الحكام بطريق مباشر وبصفة دائمة في مباشرة عمل من الأعمال الذي يضطلع بها الحكام قانونا في وقت معين ودولة معينة[27]"

ويعرف المشرع الجزائري الموظف في الفقرة (ب) من المادة الثانية من قانون الفساد 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن الوقاية من الفساد ومحاربته بأن الموظف العمومي هو:

1- كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو قضائيا أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة سواء كان معينا أو منتخبا دائما أو مؤقتا مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته.

---

[25]- نبيل صقر: الوسيط الجرائم المخلة بالثقة العامة- الفساد- التزوير- الحريق – مطبوعات دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، الحريق، 2015.

[26]- أحمد فتحي سرور: 1991، الوسيط في شرح قانون العقوبات القسم الخاص، الدار الجامعية، الاسكندرية.

[27]- أحمد فتحي سرور: مرجع سابق.

2- كل شخص آخر يتولى ولو مؤقتا وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر في خدمة هيئة ويساهم بهذه الصفة في مؤسسة عمومية أو مؤسسة أخرى تملك الدولة كل أو بعض رأسمالها، أو أية مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية.

3-كل شخص آخر معرف بأنه موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

وللفساد طبيعة قانونية وطبيعة مادية :

والطبيعة أو المحل القانوني هو المصلحة التي تحميها القانون ويعاقب الاعتداء عليها بنص التجريم أما المحل المادي فهو الشيء الذي يوجه إليه النشاط التعبيري المكون للجريمة أو بعبارة أخرى هو الشيء الذي يقع عليه الفعل المكون للجريمة، و محل جريمة الفساد هو المال العام.

هذا وتحتاج الأشخاص الإدارية المختلفة في إدارتها للمرافق العامة و المؤسسات العمومية إلى أموال متنوعة، منها الثابت ومنها المنقول وقد تكون هذه الأموال خاصة أو عامة.

فالأموال الخاصة هي أموال تملكها الدولة أو الأشخاص الإدارية بغرض استغلالها والحصول على ما تنتجه من موارد مالية وهي تماثل تلك التي تملكها الأفراد لذا فهي تخضع من حيث اكتسابها واستغلالها والتصرف فيها لأحكام القانون الخاص.

أما **الأموال العامة** فهي أموال تخصص للنفع العام أي لاستعمال الجمهور مباشرة أو الخدمة مرفق عام فهي بذلك تستهدف غرضا يخالف ذلك الذي يحكم الأموال الخاصة الأمر الذي استتبع خضوعها لنظام قانوني يغاير ذلك الذي ينظم الأموال الخاصة في القانون المدني. وبذلك يستهدف النظام القانوني للأموال العمومية حمايته عن طريق عدم جواز التصرف فيه أو الحجز عليه وتملكه بالتقادم.

ومن البديهي أن الدولة والمؤسسات العمومية حتى تتمكن من القيام بوظائفها كاملة، لا بد من توفرها على الوسائل المادية اللازمة التي تمكنها من إدارة وأعمال مشاريعها على أرض الواقع.

إذ لابد أن تتاح لها الأموال اللازمة لتدبير مرافقتها، لكن في نفس الوقت يتعين إحاطة هذه الأموال بحماية صارمة و هذا ما يعرف بحماية المال العام.

فما هو إذن مفهوم المال العام وطبيعته القانونية في القانون وما هي معايير تميزه عن المال الخاص؟

يعرف المال بأنه هو ما يملكه الإنسان من كل شيء وقد تحملت هذه الكلمة -المال- المعاني التالية[28]:

1-في الأصل أطلق المال على ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق على ما يقتنى ويتملك من الأعيان.

2-المال ما يملك من جميع الأشياء سواء كان من الأعيان أو المنافع.

3-يطلق المال عند البادية على الأنعام والمواشي كالإبل والغنم

تمتاز جرائم الفساد في مجملها بكونها من جرائم ذوي الصفة التي لا تقع إلا من شخص يتصف بصفة معينة و هي موظف أو من حكمه، أي ما اصطلح على تسميته في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ب "الموظف العمومي" وهو المصطلح الذي اعتمدته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003 في نسختها العربية ويقابله في النسخة الفرنسية مصطلح Agent Public، وإن كان المصطلح المعتمد في المنظومة القانونية الجزائرية للتعبير عن الموظف العموميfonctionnaire public، وليس Agent Public، الذي يعني "

[28]- نبيل صقر: مرجع سبق ذكره.

عون عمومي" كما تمتاز هذه الجرائم بأفرادها بنص خاص يحكمها لاو هو قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وتتميز هذه الجرائم بكونها مستوحاة من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 31 أكتوبر 2003 التي صادقت عليها الجزائر في 09 أفريل 2004

جاء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أصلا، للقضاء على مظاهر الفساد في الحياة العمومية المتمثلة أساسا في الاتجار بالوظيفة العمومية والتلاعب بالمال العام فنص على تجريم وقمع كل اخلال بواجب النزاهة الذي يستوجب على الموظف العمومي أن يتحلى به وكل إخلال بواجبات الأمانة الملقاة على عاتق الموظف العمومي.

ومع ذلك فقد تضمن القانون أحكاما مميزة جرم فيها إختلاس الممتلكات والرشوة في القطاع الخاص فضلا عن رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

ويعالج القانون المذكور للوقاية من الفساد ومكافحته جرائم الفساد التالية:

- اختلاس الممتلكات والاضرار بها
- الرشوة وما يشابهها
- الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية
- التسيير على جرائم الفساد.

ب – أشكال و مظاهر الفساد:

يتجلى الفساد من خلال شراء خدمة ما بأكثر من تكلفتها الحقيقية قصد الاستفادة من الفارق عن تكلفتها الفعلية أو التمتع بسلطة تمنحها الوظيفة ادفع وتمرير مشاريع مشبوهة أو غير شرعية.

وتوجز أشكال الفساد على سبيل الحصر في النقاط التالية[29]:

- التقصير في أداء الوظائف الموكلة للأفراد حيث تظهر عدم الكفاءة والجدارة في الحصول على المنصب لعجز أو لعدم القدرة على التسيير الجيد للعمل خاصة في مجال إدارة الأعمال أو التمثيل الدبلوماسي وتسيير الشركات والادارات.

- الفشل في اتخاذ مواقف وتدابير عاجلة للقضاء على الارهاب والفساد على مدار سنوات عديدة حيث تعولمت شبكات الفساد لا سيما على مستوى تمويل الشبكات الارهابية والجريمة المنظمة إلى استفادات مما يسمى بالجنان المالية و الضريبية التي تستقر فيها حركة الايداعات الناتجة عن عمليات الفساد لا سيما عن عمليات موجة الخصخصة التي اجتاحت العالم في التسعينيات من القرن المنصرم حيث تعمل هذه الشبكات على المتاجرة بالإنسان والمخدرات والأسلحة وتبييض الأموال.

- اختلاس المال العام حيث يتم سحب قروض من بنوك الدولة وتقديمها لرجال الأعمال من القطاع الخاص بفوائد منخفضة ودون ضمانات مقابل الحصول على جزء منها على سبيل الرشوة أو العمولة والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.

[29]– الدكتورة زرارقة فيروز، الفساد في المجتمع الجزائري واستراتيجية الحد منه، مقال مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2007، ص 82.

- التهرب الضريبي والجمركي وغالبا ما يقوم بهذا السلوك رجال الأعمال من القطاع الخاص، من خلال تقديم رشاوى للمسؤولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبيا أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفعها من خلال تغيير مواصفات السلع المستوردة على الورق بغية الحصول على تخفيضات جمركية والتي يستوجب دفعها لخزينة الدولة مقابل حصولهم على رشاوى من المستورد وفي مقال لجريدة الخبر عدد 4607 بتاريخ الأحد 22 جانفي 2006 صرح المدير العام للجمارك "أنه تم الفصل من العمل مائة من الموظفين العاملين في قطاعه بينهم سبعة مديرين مركزيين لتورطهم في قضايا فساد وأكد أنه 530 من موظفي الجمارك خضعوا لمتابعات قضائية بسبب الرشوة والأخطاء المهنية الخطيرة وتحدث مدير الجمارك عن عمليات وصفقات وتحويلات مشبوهة سوآءا تلك التي تخص تحويل الأموال من الجزائر إلى الخارج والتي تصدير بضائع من الجزائر من دون دخول الأموال الناتجة عن العملية".

- الرشوة المحلية والدولية وتعني الرشوة تقديم أموال وهدايا مقابل إنجاز عمل أو تقديم خدمة لشخص أو مجموعة من الأشخاص لا يستحقونها وتظهر بصورة واضحة في مجال المناقصات التي يتقدم بها أصحاب القطاع الخاص حيث تقدم رشاوى للمسؤولين الحكوميين للحصول عليها وهو ما ينتج عنه زيادة في أسعار المواد والسلع الموردة وفي القيمة الاجمالية للمشاريع الاقتصادية والخدماتية حيث يقوم القطاع الخاص بإضافة الرشاوي والعمولات إلى التكاليف مما يؤدي إلى تحميل الدولة نفقات إضافية تصل إلى 25 % من قيمة العقود والمشاريع[30].

- الاختلاس وتحويل القروض والمساعدات الدولية إلى حسابات خاصة سرية حيث يتم الاستلاء وبطرق ملتوية وغير شرعية على المال العام من طرف المسؤولين عن المؤسسات المالية

[30]– زياد علي عربية، الفساد واستراتيجية الحد من تناميه، مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق سوريا، العدد 16، 2005، ص100

والخدماتية وتحويلها إلى حسابات سرية في البنوك الأجنبية كما يقدم بعض الأشخاص على تحويل جزء من المساعدات الدولية إلى حساباتهم الشخصية".

- الفساد المادي (الاداري) المرتبط أساس بالإدارة والمال والمتمثل في ارتكاب الموظف لجرائم الرشوة، الاختلاس استغلال النفود، الغدر إلى غير ذلك من الجرائم العديدة.[31].

- والفساد السياسي هو أشد أنواع الفساد خطورة لأنه يمس أعمدة الدولة وأجهزتها الرئيسية المتمثلة في السلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، والقضائية وترتكز السلطة بيد سلطة على حساب أخرى وانعدام الرقابة الفاعلة عليها.

- الفساد الاجتماعي وهو مرتبط بالواقع الاجتماعي والظروف الاجتماعية التي يعيشها المجتمع وتصل درجته إلى غاية افتقاد الفرد لروح المواطنة وغياب كل رقابة ذاتية للفرد والجماعة معا ما يؤدي إلى تفشي الفساد وانحلال الأخلاق وانتشار الممارسات البذيئة.

ج- أسباب انتشار الفساد في الجزائر

إن ظاهرة الفساد من الظواهر الاجتماعية المعقدة والتي يصعب تفسيرها و تحليل العوامل المتسببة في حدوثها ولكنها تعتبرها نتائج لمجوعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة[32].

1. الأسباب الاجتماعية:

[31]- الدكتور حمليل صالح: مقال "الوقاية من الفساد شرط لإرساء قواعد الحكم الراشد في الجزائر"، نشر بمجلة الفجر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، 2013، ص 65،

[32]. د. زرارقة فيروز: مرجع سابق.

- **ضعف مستوى المعيشة:** لا يمكن القول بأن الفساد متمركز في أعلى قمة السلطة فقط بل وتجده منتشر وبكثرة بين عامة الناس من خلال مختلف الممارسات والمخالفات والتجاوزات التي يقومون بها فتدني الظروف الاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع يدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة وغير مشروعة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية كقبول الرشوة من طرف أبسط موظف حتى لو كان حارسا في عمارة أو التجارة في الممنوعات والتهرب من دفع الضرائب والمستحقات المالية

- **سيطرة القيم الثقافية السلبية:** حيث أن القيم الثقافية السلبية تلعب دورا كبيرا في انتشار الفساد والمحاباة مثلا وقيم العائلة الممتدة من القيم المشجعة على الفساد حيث تعتبر عملية تقديم الخدمات والتسهيلات لأبناء العائلة الواحدة وتوظيف الأخ والعم وابن العم والأقارب والأصدقاء من القيم الايجابية في العائلة الممتدة والتي تقوي من الروابط والعلاقات بين أفراد العائلة الواحدة، بينما تعد من وجهة نظر الغرب من القيم الانحرافية التي لا تقوم على مبدا الاستحقاق والجدارة في الحصول على الوظائف.

2. الأسباب الاقتصادية:

- بروز ظاهرة التفاوت الطبقي واللامساواة أو الفقر ويظهر من خلال انخفاض أجور الموظف الحكومي والضغوط المادية والنفسية والتي يعاني منها من جهة وما يلاحظه من مستوى اجتماعي فاحش يعيشه أفراد الطبقة العليا وهو ما يدفعه إلى القيام بعمل إضافي لتحسين مستواه المعيشي من خلال قبول الرشوة والاختلاس.

-عدم وجود رقابة أو نظام قانوني عقابي يردع المخالفين للقوانين حيث يتمتع أغلب المسؤولين بحرية واسعة في التصرف و يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوي من الشركات(القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على إمتيازات.

-الحصول على أموال ضخمة من خلال الرشاوي حيث ومن خلال عقود تجارية وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردين إلى جانب العلاقات التجارية والصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل:(الإعانات والاستقطاعات الضريبية)، يحصل المسؤولون الحكوميون على أموال ضخمة مثلما يحدث في حالة الموارد الطبيعية كالبترول والغاز حيث أن الأرباح غير العادية متاحة لمن يستخرجون البترول والغاز إذا فمن الطبيعي تقديم الرشاوي للمسؤولين عن منح حقوق استخراجه.

-التزايد الإطرادي للفساد مع عملية التحديث في المجتمع ففي ظل التحول الاقتصادي وعمليات الخصخصة ازدادت عمليات النهب وغسيل الأموال والتهريب والتهرب الضريبي.

3. الأسباب السياسية:

- عدم تنفيذ القوانين وانتهاكها واللامبالاة من طرف الضبطية القضائية والجهاز القضائي الذي نجده في أغلب الأحيان متورطا في كثير من قضايا الفساد.

- فساد قمة الصفوة واستغلال المناصب لتحقيق مآرب شخصية واستغلال النفود للحصول على المال العام .

- غياب الديمقراطية و احتكار السلطة في يد صفوة قليلة مما أدى إلى تهميش دور ومشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة مما ولد صراعا عنيفا حول السلطة أخذ عدة أشكال.

- ضعف المشاركة السياسية وغيابها في كثير من الأحيان وكذلك ظهور بعض الانقسامات والصراعات الداخلية سواء كانت ذات طابع سياسي أو ثقافي.

و باختصار يمكن إيجاز أهم أسباب الفساد في النقاط التالية:

- الحرية الواسعة في تصرف المسؤولين .

- الحصول على ريع مادي.

- انخفاض الأجر و تفاقم الفقر.

- دور و أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية.

- سيطرة الحكومة المطلقة على الثروة الاجتماعية .

- ضعف المجتمع المدني ومؤسساته وعدم قدرتها على مساءلة ومراقبة المسؤولين.

- عدم وجود عقوبات أو نظام للجزاء يردع مرتكبي هذه الأفعال.

- كشفت دراسة مسحية لـ "بارومتر الفساد العالمي" الصادر عن منظمة شفافية دولية أن 69% من الجزائريين يعتقدون أن جهود الحكومة سيئة في محاربة الفساد، فيما لم يشاطر 24% من الجزائريين أيضا هذا الطرح. كما أبرزت الدراسة أن جزائريا واحدا من بين ثمانية أشخاص من مستخدمي الخدمات العامة أي بنسبة 14% دفعوا رشوة في المدارس وقطاع الصحة أو الحصول على وثيقة إدارية.

- جاءت الدراسة المسحية تحت عنوان "الناس والفساد" دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016 حيث يرى المستجوبون الذين أجابوا عن سؤال "ما مدى فساد القطاع العام؟" بنسبة 34% أن القطاع العمومي فاسد. بينما ترتفع النسبة عند المخالفين لفساد القطاع بنسبة 41 % أما 13% من الجزائريين الذين شملتهم الدراسة فكانوا بلا رأي".

- من المضطر لدفع الرشوة؟ هذا السؤال ورد بشأنه في الجزائر بأن الناس أكثر فقرا هم الأكثر احتمالا لدفع الرشوة. وتنتشر هذه الظاهرة أيضا في دول المغرب و السودان وتونس و فلسطين

أما الأكثر ثراء هم أعلى بقليل كدافعي الرشوة. وبالعودة إلى الجزائر في دفع الرشوة فنجد في الدراسة أن 23% هي النسبة المئوية للناس الأكثر فقرا الذين أجبروا على دفع الرشوة بينما 12 بالمائة نسبة الناس الأكثر غنى الذين أجبروا على دفع رشوة.

- وبينت النتائج المتعلقة بدفع الرشوة على أولئك المستجوبين الذين كانوا على تواصل مع خدمة واحدة على الأقل من الخدمات العامة خلال 12 شهرا. وهنا نجد الجزائر تنتمي إلى الدول (المغرب و لبنان و مصر) التي ينقسم مواطنوها بشكل أكبر حول إمكانية المواطنين صنع فارق في محاربة الفساد حيث يبدي 50% من الجزائريين المستجوبين عدم استطاعتهم إحداث فرق في محاربة الفساد بينما 23 بالمائة يوافقون بشدة على قدرتهم في محاربة الفساد في الجزائر.

لماذا لا يبلغ المواطنون عن الفساد؟ ظهرت الجزائر خلال الإجابة عن هذا السؤال في مصاف الدول. وفقا للدراسة المسحية، التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين لا يعلمون عن آليات الابلاغ إلى الربع أي 24%، مما يشير إلى حاجة أكثر إلحاحا في هذا البلد لزيادة الوعي بآليات الابلاغ الآمنة الموجودة.

كما جاءت الجزائر "**وسط**" الدول المعنية بالدراسة التي يوجد بها آراء شديدة السلبية للمواطنين حول تعامل حكومتهم مع مشكلة الفساد، وأنه من الصعب اجتثاث الرشوة من الخدمات العامة.

وفي بطاقة قياس المواطنين للأداء حول نظرته العامة للفساد مرفقة بالدراسة من جانب أداء الحكومة في مكافحة الفساد فيرى الجزائريون أن الحكومة أداؤها متوسط في تغيير مستوى الفساد ونفس الحكم على الفساد المستشري في القطاع العام (متوسط) بينما أداء الحكومة يترتب عنه خطر عال في أفعالها على صعيد محاربة الفساد.

واعتمدت الدراسة المسحية ل "شفافية دولية" على شبكة المقياس الافريقي خلال الفترة الممتدة من 28 ماي 2015 إلى 17 جوان 2015 وخضع 1200 جزائري إلى العمل الميداني للفريق العامل وفي جدول رقم 01 حول مدركات الفساد حسب الطرف الفاعل شمل عدد الأشخاص الذين يعتقد أنهم متورطون في الفساد، حيث قال 39 جزائريا طبقا للدراسة أن أعضاء البرلمان فاسدون و39 جزائريا أفادوا بأن المسؤوليين الحكوميين فاسدون فيما 40 جزائري يعتقدون أن مسؤولي الضرائب هم الأكثر فسادا (جريدة الخبر ل 03 ماي 2016).

وكشف تقرير لمنظمة الشفافية الدولية شمل 9 دول عربية عن تزايد الفساد فيها منها الجزائر.

ويشير التقرير الصادر اليوم الثلاثاء (03 ماي 2016) عن المنظمة غير الحكومية العاملة على مكافحة الفساد إلى الآن 61% من مواطني الدول المعنية وهي الجزائر واليمن ومصر والسودان والمغرب ولبنان وفلسطين وتونس والأردن يعتبرون أن الفساد ازداد إنتشارا خلال السنة المنصرمة غير أنّ البيانات تتفاوت بشكل كبير بين مختلف البلدان .

وتصل نسبة الذين يعتقدون أن الفساد إزداد إلى 92% في لبنان و84% في اليمن و75% في الأردن مقابل 28% في مصر و 26% في الجزائر.

وأقر 77% من المستطلعين في اليمن 20% في مصر أنهم دفعوا رشوة لقاء خدمة عامة مقابل 9% في تونس و 4% في الأردن.

وذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها أن «عدم الرضا على قادة فاسدين وأنظمة فاسدة شكل محركا أساسيا لرغبة المنطقة في التغيير وخصوصا خلال تظاهرات الربيع العربي. وبعد خمس سنوات تشير الدراسة إلى أن الحكومات لم تبذل سوى القليل لتطبيق القوانين ضد الفساد».

ولا يحكم الرأي العام في أي من هذه الدول إيجابيا على حكومته على صعيد مكافحة الفساد و يعتبر عمل السلطات سيئا برأي غالبية من المواطنين تتراوح ما بين 91%في اليمن و58% في مصر.

وقد صنف مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2016 الذي أعدته مؤسسة سوشيال بروغراس إمبيراتف (social Progress impératif) الأمريكية الجزائر في المرتبة 88 عالميا والسادسة إفريقيا.

كما جاءت الجزائر حسب التصنيف الذي شمل 161 بلدا في شتى أنحاء العالم بحسب مستوى الدولة في تقديم الرفاه لمواطنيها السابعة (7) عربيا والثالثة (3) مغاربيا .

ويأخذ المؤشر في الإعتبار عوامل بما في ذلك الحصول على التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي والحريات المدنية والعمر المتوقع والوصول إلى المياه النظيفة والعديد من العوامل الأخرى لإعطاء تقييم شامل للرفاه للمواطنين في الدولة و بحسب البحث فإن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ليس هو العامل الوحيد في قياس المستوى المعيشي في البلاد.

وتصدرت فنلندا التصنيف العالمي برصيد 90.09 تليهم كندا 89.49 والدانمارك 89.39 ثم استراليا 89.19 و سويسرا 68.87 .

أما عربيا تصدرت الإمارات القائمة على مؤشر التقدم الاجتماعي و حلت بالمرتبة 39 عالميا وكانت النتائج كالتالي:

- الإمارات: 73.69
- تونس: 68.00
- السعودية: 66.30

- الأردن: 65.43
- لبنان: 64.42
- المغرب: 61.92
- الجزائر: 61.18
- مصر: 60.74
- العراق: 52.28
- اليمن: 41.76

واحتلت تونس المرتبة الأولى إفريقيا ومغاربيا حيث جاءت في المرتبة 56 عالميا:

- تونس: 68.00
- جنوب إفريقيا : 67.60
- بوستوانا: 67.03
- زامبيا: 62.01
- المغرب: 61.92
- الجزائر: 61.18
- مصر: 60.74.[33]

[33]- جريدة الخبر ليوم 29 يوليو 2016.

هذا ويرى الكثير من الباحثين[34] أنه هناك معوقات ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وأخرى ثقافية مجتمعية تحول دون الوصول إلى تجسيد ميدانيا مفهوم ومضمون الحكم الراشد في الجزائر وفي الدول العربية ويستلهمه نظرته من تحليلات برهان غليون[35] ويلخص عناصره فيما يلي:

أ- قيام شرعية السلطة وإعادة إنتاجها على اقتصاد ريعي وتوزيعي لأعلى اقتصاد مبني على إنتاج الثروة بواسطة الجهد البشري لملايين العمال في جميع مناحي الحياة الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدماتية والسياحية. فمجمل مداخيل الدول العربية باستثناء القليل منها مبني على استخراج النفط وبيعه مع انشاء بعض الصناعات البتروكيمياوية لتلبية حاجيات السوق الداخلية.

"...و حينما يقوم الاقتصاد على المحروقات استخراجا وتسويقا كمادة رئيسية في تشكيلة الصادرات فإنه يعرض من ناحية الأمن الاقتصادي والغذائي للشعوب هزات مفاجئة بسبب ارتباط سعر هذه المادة بتقلبات السوق العالمية في ظل غياب بنية اجتماعية متنوعة، ومن ناحية ثانية فإن بناء الاقتصاد على الريع النفطي وحده يجعل الفئة الحاكمة في غير حاجة للشعب كمصدر لشرعية سلطتها بسبب أن الثروات ليست نتاجا لجهود الشعب وبالتالي تشعر السلطة في هذه الحالة أنها غير مدانة في بقاء قاعدتها المادية و المالية لجهود العاملين بل تعتقد أن شرعيتها تستمدها من الشركات البترولية الأجنبية، ومن هنا نفهم خوف الحكام من القوى الاقتصادية والمالية والسياسية الخارجية المتحكمة في مصير الثروة النفطية التي تعتبر عماد وجود النظام السياسي العربي وسر بقائه و استمراره..."[36]

ولكننا نعتبر أن هذا التحليل القاعدي وإن انطبق على بعض من الدول العربية فليس هو الحال كذلك لجميعها فالجزائر مثلا وإن اعتمدت في اقتصادها كلية على النفط فإن مواردها المالية

[34]- مصطفى مرضي، 2007، الحكم الراشد- متطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة سطيف، ص 233.

[35]- حوار مع برهان غليون، الشروق اليومي عدد 1075 ، ليوم 2004/02/12، ص15.

[36]- مصطفى مرضي، مرجع سابق.

سخرت لإنشاء الهياكل القاعدية من طرق وموانئ ومستشفيات وجامعات ومدارس وسكنات ودعم التنمية المحلية وتمويل الدعم الاجتماعي من طب مجاني وتعليم مجاني إلخ...

وما يؤخذ على الجزائر هو عدم تنويع اقتصادها حتى تبقى في منأى عن تقلبات الأسعار كما هو الحال الآن الذي تعرف فيه السوق العالمية تراجعا كبيرا في أسعار النفط جراء إغراق السوق بكميات كبيرة من البترول هذا السلاح الذي استعملته المملكة العربية السعودية ودول الخليج للضغط على إيران وروسيا في الحرب الدائرة في سوريا.

ومن معوقات إرساء الحكامة كذلك تغييب القوى الاجتماعية الفاعلة من المشاركة السياسية في تسيير الشؤون العمومية و هذا يؤدي الى استفحال الفساد السياسي و الاقتصادي.

و أيضا هيمنة العلاقات الاجتماعية العشائرية و العائلية على دواليب تسيير أجهزة الدولة و مؤسستها .

وخلاصة القول أن تسيير الشؤون العمومية في المجتمع الجزائري لا زال لم يتخلص بعد من شوائب الثقافة التقليدية المتعارضة مع مبادئ الحداثة السياسية و المجتمعية القائمة ليست فقط على تحديث البنى التحتية و الاقتصادية و انما ايضا و خصوصا على تحديث البنية الفوقية اي تحديث الممارسات السياسية والنقابية والاعلامية وفق مبادئ دولة القانون الديمقراطية التي تستلزم ضمن ما تستلزم اشراك ممثلي المجتمع المدني في الاستشارة و اتخاد القرار و تسيير الشؤون العمومية حتى يكونوا مسؤولين عن افعالهم بدل اقصائهم و تهميشهم لان كل شيء مفروض مرفوض .

خلاصة الفصل:

إن هذا الفصل الذي خصص للإطار النظري لمفهوم الحكامة تضمن مباحث تكفلت بتحديد المفهوم ودراسة الجوانب والأبعاد المختلفة المتعلقة بالموضوع، كالبعد التاريخي الذي ارادنا من خلاله أن نبين أن المفهوم ليس وليد العصر، بل سبقنا إلى التطرق إليه بعض فلاسفة الاغريق. وقد ذكرنا ما جاء به افلاطون ومن بعده أريسطو، كذلك للعهد الإسلامي في بداية تأسيس دولة المدينة التي كانت تقوم على أساس العدل والمساواة والتعايش السلمي بين جميع الطوائف. ودائما في إطار التسلسل التاريخي أشرنا إلى ان استعمال مصطلح الحكامة في القاموس السياسي بدأ في الثمانينيات من طرف البنك العالمي والهدف منه كان إرغام الدول المتخلفة اقتصاديا على مباشرة اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، حتى تتمكن من الاستفادة من القروض والاعانات التي تمنحها هذه المؤسسات النقدية الدولية المنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز.

ويجب الاشارة إلا ان الحكامة ليست مصطلحا نظريا فقط وإنما هو أسلوب تسيير يعتمد على مؤشرات يمكن قياسها، لذلك تناولنا في البحث معاييرها ضمن مقاربات مختلفة ومنها المقاربة الجزائرية التي اعتمدت على أساس الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء (NEPAD).

وفي الأخير تطرقنا إلى الفساد كأهم المعوقات التي تحول دون إرساء دعائم الحكامة، وقد توسعنا في هذا الموضوع لأهميته حتى يفهم القارئ أن الفساد أخذ أشكالا وأنواعا، وقد قام المشرع الجزائري بحصرها وبيان أركانها، ومن ثم العقوبات المناسبة لها من خلال القوانين والنظم (قانون العقوبات – قانون مكافحة الفساد – المرسوم المنظم للصفقات العمومية ...الخ).

وقد أخذت ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري أبعادا خطيرة وأصبحت تداعياته تهدد مسيرة التنمية من خلال سوء تسيير الأموال المتاحة وانعدام كفاءة وفعالية استخدامها وبدأت تؤثر سلبا

على قدرة أجهزة الدولة في أداء مهامها ودورها التنموي، وسنتناول بالبحث تفاصيل هذه المسألة في الفصل الثاني ونبرز واقع السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر مضمونها وخصوصيتها الثقافية.

الفصل الثانـي:
التنمية المحلية في الجزائر مضمونـها وخصوصيتـها الثقافية

أصبحت التنمية المحلية أهم المواضيع التي تأتي في صدارة اهتمام الباحثين في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ولقد فرضت التنمية نفسها كثقافة حضرية تبرز مؤشراتها ومتغيراتها في كل مجالات الحياة بل أصبحت هدفا يرجى تحقيقه. وتحدي يواجه الحكومات الملتزمة بإخراج شعوبها من بؤرة التخلف والارتقاء بها إلى مصاف المجتمعات المتطورة المزدهرة.

ولم تكن الجزائر بعد الإستقلال بمنأى عن إنتهاج السياسات التنموية الهادفة قصد إخراج المجتمع المحلي من حالة ركود وتخلف في شتى المجالات. وعملت السياسة الجزائرية منذ الإستقلال على تحقيق تنمية شاملة خاصة في المناطق المحلية. وهذا لما تمثله هذه الجهات من النقل الديموغرافي من جهة ولكونها عانت كثيرا من الممارسات الإضطهادية من الإستعمار حيث فقد الريف الجزائري أكبر موارده الاقتصادية والمتمثلة في الملكية الأرضية والعقارات الفلاحية وبالرجوع إلى الدراسات والأبحاث المختلفة التي تناولت موضوع التنمية المحلية في الجزائر، تقف عند خلاصات تفيد بأن السياسات التنموية في كل دول العالم الثالث قائمة على استيراد الاستراتيجيات المعتمدة في الدول الغربية وهي الاستراتيجيات التي تتعارض والثقافة المحلية

يرجع هذا الفشل إلى فقدان رؤية استشرافية واضحة وامتداد التبعية بنمط جديد فعملية التنمية يجب أن توضح على أساس رؤية مستقبلية دون أحكام مسبقة أو الانقياد لنموذج معين حيث كل مجتمع ثقافته الخاصة ولذلك يرتبط نجاح العملية التنموية بضرورة دراسة الواقع الاجتماعي من خلال ظروفه التاريخية المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع والتناقضات الداخلية الموجودة في المجتمع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة. وهذا يتطلب النموذج الملائم لطبيعة وثقافة المجتمع. وهذا ما سنراه في هذا الفصل.

أولا: ماهية التنمية المحلية.

أ- التعريف والاتجاهات الفكرية:

في عام 1956 قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية المحلية لقى إقبالا من جميع العاملين في مجال التنمية وينص على أن التنمية هي العمليات التي تستهدف توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم والشعوب ومساعدتها على الإسهام الفعال في التقدم القومي.

ويقوم هذا التعريف على عنصرين رئيسيين هما:

1. ضرورة مساهمة الأهالي على تحسين أحوالهم وظروف معيشتهم.
2. ضرورة تقديم ما يلزم من مختلف الخدمات والمساعدات الفنية الحكومية بطريقة لتشجيع المبادرة والمساعدات الذاتية والمتبادلة والعمل على الوصول بهم إلى أقصى درجة من الفاعلية.[1]

وهناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نوجزها فيما يلي:

هي القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي وتعرف أيضا بأنّها دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم مما ينعكس إيجابيا على مجتمعهم ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية والتعليمية وغيرها.

وهي أيضا إرتقاء المجتمع والإنتقال به من وضع ثابت إلى وضع أعلى وأفضل وما تصل إليه من حسن لإستغلال الطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل.

[1]. د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان – التنمية إجتماعيا – ثقافيا- إقتصاديا- سياسيا- إداريا- بشريا، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2009 الإسكندرية، مصر.

وللإشارة فإنّ مفهوم النمو يختلف عن معنى التنمية فالنمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على إختلاف مستوياتها الإجتماعية والإقتصادية والحضارية فالنمو يعني الزيادة والتراكم ويستخدم للإشارة إلى حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لدولة ما وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن.

وتشير كلمة النمو إلى التغير البطيء والتحول التدريجي الذي يحدث وفقا لمراحل فالإنسان يمر بمراحل من النمو يمر عليها من خلال حياته من مرحلة الطفولة والشباب والرجولة إلى مرحلة الكهولة كذلك فإنّ المجتمعات البشرية مرت بعدة مراحل هي المجتمعات البدائية ثم الريفية ثم الحضرية.

وينظر إلى النمو بإعتباره عملية تلقائية تحدث من تلقاء نفسها ومن غير تدخل الإنسان.

أمّا التنمية فتعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة معينة من الزمن وهو تغيير كبير يتناول الجوانب البنائية والوظيفية وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكيفي منه إلى التغيير الكمي، والتغيير الكيفي من سماته العمق والجذرية والسرعة، ومن نتائجه تحول الظواهر والأشياء وإنتقالها من حالة إلى أخرى.[2]

هذا وقد ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية تيارات فكرية اهتمت بالبحث في موضوع التنمية، وهي التيارات التي انبثقت من علم الاقتصاد السياسي ومنها:

1) النظرية الماركسية:

مثلت النظرية الماركسية – اللينينية، المصدر الأساسي الذي أستقى منه التفكير التنموي الإشتراكي مضامينه الفكرية.

وقد تم استثمار التجربة السوفياتية والصينية، في إثراء هذه المضامين، إلى جانب اجتهادات فاعلة، على الصعيدين الفلسفي والاقتصادي، للعديد من الماركسيين، خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، لاسيما هنري لوفيكر"، وجورج لوكاش" و"روجيه غارودي"، على

[2]. د حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المرجع السابق، ص 35.

الصعيد الفلسفي، وكل من أرنست ماندل"، و"شارل بتلهايم"، و"موريس دوب"، "بول سيزي" و"بول باران"، على الصعيد الاقتصادي[3].

وتقوم عملية التنمية في إطار النظرية الاشتراكية-الماركسية، على:

- التحول الهيكلي من خلال بناء القطاع الصناعي، والتطور الصناعي- التكنولوجي، انطلاقا من مبدأ "تكثيف وتواصل الإنتاج الموسع"، وبالتالي التركيز على الدور الأساسي لعملية تراكم الرأسمال، تركيز الإدخار، توسع نطاق الإستثمارات المنتجة.
- ضرورة وجود هيكلة مركزية، تشرف على التخطيط القومي الشامل، وتستخدم "الخطة" كأداة تكاملية ملزمة، لتحقيق التحول الهيكلي-الصناعي في ظل سياق اجتماعي، يتبنى الملكية العامة وهيمنة كل وسائل الإنتاج.

2) **النظرية الرأسمالية:**

تتجلى انعكاسات الفكر الإقتصادي الرأسمالي التنمية من خلال المفهومين التاليين: يتمثل المفهوم الأول في النظرية المطابقة بين **النمو** و**التنمية** ، واعتبار النموذج الأوروبي والغربي عموما، هو المسار الطبيعي والأمثل الذي ينبغي للدول النامية أن تهتدي به، وقد عرف هذا المسار بـ" مسار التطور الخطي"، عبر التراب بين التنمية والتحديث[4]

وقد تبنى هذا المفهوم عقب الحرب العالمية الثانية الوافدين على الفكر الاقتصادي الرأسمالي، هم التيار الكينزي وأتباعه، التيار التقليدي المحدث (التيار الكلاسيكي الجديد- النيوكلاسيك).

أمّا المفهوم الثاني، فقد أستمد من نظرية مراحل النمو التي قدمها "والت ويتمان روستو" وتبلورت مفاهيم متنوعة حول النمو والتنمية ومراحل النمو قام بها أعلام الفكر الاقتصادي الغربي أمثال: آرثر كينيث غالبريث".

---

[3]. محمد عبد الشفيع عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية –لبنان-العددان 43-44- 2008 السنة الخامسة عشر، ص156.

[4]. محمد عبد الشفيع عيسى: مرجع سابق، ص157.

3) نظرية التركيب الكلاسيكي:

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ظهرت مساعي حثيثة للتوفيق بين التيار الكينزي والتيار التقليدي المحدث (النيوكلاسيكي) وتوجت هذه المحاولة فيما بعد، من خلال الربع الأخير من القرن الماضي، بطهور نظريات كان لها انعكاسا هاما على مسألة دمج المحلي الإقليمي في عملية النمو والتنمية.

ففي التسعينيات من القرن المنصرم ظهرت محاولة جادة لبناء نظام متكامل لنظرية تنموية قائمة على ثلاث دعائم وهي:

- التحول الهيكلي الذي يهدف لبناء اقتصاد صناعي.
- تشجيع الاستثمار القومي.
- التنمية المتوازنة لقطاعات اقتصادية ضخمة.

إن هذا الطرح الجديد لنظرية التنمية مع قوته وابداعيته وتأثره بالتفكير الاشتراكي المدفوع بمفاهيم الفائض الاقتصادي والتراكم والتصنيع والفكر الكينيزي القائم على التنمية المدفوعة بجانب طلب "المخلق" محليا عبر تصنيع بدائل المستوردات، فقد هيمن عليه الطابع التعميمي للكيان المجتمعي وطفا عليه البعد الاقتصادي المركزي ولم يكن ثمة دور للقوى الاجتماعية على المستويات اللامركزية والمحلية، ومنذ التسعينيات إلى أوائل الثمانينيات ظهر فكر تنموي جديد يتشكل من جانبين:

الجانب الأول: عرف بـ "فكر النظام الاقتصادي العالمي الجديد" ويقوم أساسا على:

- إشباع الاحتياجات الأساسية كطرح بديل للعملية التنموية "وهو طرح يناهض المفهوم الإشتراكي- الكينزي الذي ثبتت فشل مفاهيمه الاقتصادية، ونظامه واللامركزية، والتخطيط المتعالي الذي يتجاهل القوى الاجتماعية اللامركزية والمحلية"
- الاعتماد على الذات على جميع المستويات.

❋ التكنولوجيا: وتتمثل في التكنولوجيا المستوردة التي يتم تطويرها، والداخلية المبتكرة والتكنولوجيات القديمة- محلية يجري تفعيلها وتجديدها في إطار التراث- الحضاري الديناميكي.

ومن هنا برز دور الجماعات الاجتماعية المحلية والقروية، والهيئات العاملة على كل المستويات اللامركزية، لتحديد الحاجات والاعتماد على الذات وتطوير التكنولوجيا.

أمّا الجانب الثاني: عرف بفكر "مقاومة التبعية" أو أنصار نماذج التنمية الوطنية القائمة على الاتجاهات الشعبوية، وتتمحور أفكار هذا الاتجاه نحو:

أ. مقاومة انعكاسات التبعية الاستثمارية على المجتمع، مثل التهميش والاستلاب الحضاري، وليس الإقتصادي فقط.

ب. طرح التصنيع كبديل للواردات بإشراك القوى المحلية مع العودة إلى الأصول وما يعاب على هذا التوجه الفكري، هو أنه:

ج. أخذ بالبعد الشعبوي، فكان فكرا ذا طابع دفاعي، قائم على النقد ومواجهة الضد، أكثر منه فكر بناء يعطي حلول ملموسة للتنمية.

د. جر البلدان النامية للوقوع في مصيدة الديون، فظهر صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي، كمنقذين، فارضين سياستهما العالمية، حينئذ سارعت الدول الرأسمالية العالمية إلى تحرير الأسواق الدولية من جهة، والعمل على بناء القدرة التنافسية القومية على المستوى الوطني من جهة ثانية (خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ولاية كلينتون)، ونشأت الشركات المتعددة الجنسيات، التي استثمرت في التكنولوجيا داخليا ودعت إلى التنافس الحر وطنيا وعالميا (مع مد قبضتها لمنع التكنولوجيا والصناعة المتطورة إلى البلدان النامية).

هـ. سمح للمنظمات الدولية "صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- منظمة التجارة العالمية" بتثبيت قبضتها على الدول النامية، والإفراد لمعالجة الديون وإعادة هيكلة الاقتصاديات الراكدة، ببرامج إعادة الهيكلة أو التكييف الهيكلي"، في جومشحون بالحروب والأزمات الداخلية. وحينئذ لم تعد قضية التنمية هي الأساس، ولكن تحقيق قدر من التطور على طريق مكافحة الفقر والتنمية

البشرية، وهنا أثيرت أدوار الجماعات المحلية في هذين الجانبين بالتحديد، في إطار العولمة فظهرت في مطلع الألفية الجديدة منظمات غير حكومية عالميا ومحليا – مناهضة للعولمة، مطالبة بالتحرك الفوري لإعادة تنمية المجتمعات المحلية على جميع الأصعدة.

ب–أهداف ووظائف التنمية المحلية ومكوناتها.

تهدف التنمية المحلية لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- ❖ كون التنمية المحلية عملية شاملة إذ أنّها تستهدف كافة مكونات المجتمع ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره.
- ❖ تساهم في تطوير المجتمع إذ أنّها تعتمد على مجموعة من الإستراتيجيات والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع .
- ❖ تهدف التنمية المحلية إلى الإستفادة من كافة الموارد إذ أنّها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع وتحول جزءا منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملا.
- ❖ تسعى لتوفير كافة الخدمات الإنسانية للأفراد من وسائل نقل ومؤسسات تعليمية وقطاعات عامة وغيرها.

ب–الوظائف

أما الوظائف التنمية المحلية فإنها تتجلى في:

– التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع

– استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينية من الأفراد في المجتمع المحلي والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.

– التقليل من المركزية فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.

– تفعيل دور المشاركة الشعبية، إذ أن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم سواء عن طريق نظام الانتخابات أو مجلس البرلمان.

ولأن التنمية المحلية عملية شاملة تستهدف كافة مكونات الأمة بدون استثناء، فإن هذه المكونات تشمل:

- الأفراد: هم مجموعة من الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما ويعتبرن العناصر الفعالة والتي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها.

- المؤسسات: هي مجموعة من المنشآت المحلية والتي تهدف إلى توفير وظائف ومهن متنوعة للأفراد وتساعدهم في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.

- المجتمع: هو المنطقة الجغرافية أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد والمؤسسات، وبعد العنصر الأساسي والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

ولمعرفة مختلف المراحل التي يتم فيها إعداد البرامج التنموية ومناقشاتها وتنفيذها، ولكي نفهم هذا المسار سوف نتطرق لاحقا إلى التنظيم الإداري على المستوى المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية.

ج-معوقات التنمية المحلية

يقصد بمصطلح المعوقات الصعوبات والتحديات التي تقف أمام العمل وتؤدي إلى الإنحراف عن النموذج المثالي للتنمية وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها. ويمكن حصر هذه المعوقات في: عوامل ديمغرافية، الظروف المناخية، عوامل نفسية، عوامل إجتماعية، عوامل ثقافية، عوامل إقتصادية، عوامل تكنولوجية، عوامل سياسية، عوامل إدارية.[5]

1-العوامل الديمغرافية :

نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة في معظم الدول النامية يلغي أثر الزيادة في الإنتاج وتؤدي هذه الزيادة إلى نتائج سلبية على التنمية وتتمثل هذه الآثار في:

- متوسط الدخل الفردي .
- تأثر نوعية الخدمات التي تقدم للسكان .
- إبتلاع الزيادة السكانية لكل زيادة في الإنتاج.
- تفاقم أزمة البطالة .
- زيادة السكان في غير سن الإنتاج.
- زيادة أعداد الخريجين من المدارس والمعاهد والجامعات مع وجوب تعيينهم في وحدات إنتاجية لا تكون في حاجة حقيقية إلى خدماتهم.
- إرتفاع درجة تلوث البيئة (الماء، الهواء، التربة).
- سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع

2-الظروف المناخية :

[5]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية –إجتماعيا، ثقافيا، إقتصاديا، سياسيا، إداريا، دار النشر، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الإسكندرية، مصر.

كالجفاف مثلا الذي يؤثر سلبا على النشاط الفلاحي.

3-العوامل النفسية:

إن رفض أو قبول التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية، كما يتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وإنتشاره على الثقافة السائدة، إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد بإختلاف الثقافات.

4-العوامل الإجتماعية :

يتمثل العوامل الإجتماعية في النظم الإجتماعية والعادات والتقاليد والقيم الموروثة والتي قد تقف دون تحقيق التنمية الإجتماعية .

فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية كما هو الحال في بعض بلدياتنا التي تعرف ندرة كبيرة في الأراضي المخصصة لإستقبال مثل هذه البرامج التنموية والتي تفرض على السلطات العمومية اللجوء إلى عمليات نزع الملكية من أجل المنفعة العامة.

ويمكن لبعض العوامل الإجتماعية الأخرى التي تعيق المجهودات التنموية في النقاط التالية:

- تباين المجتمع الطبقي والتركيب اللغوي والسلالي للمجتمع وإنقسامه ما بين مؤيد ومعارض للتنمية.
- سلوكات وتصرفات بعض الفئات الإجتماعية الذين يرفضون العمل في قطاعات معينة كالبدو مثلا الذين يفضلون الرعي على الفلاحة.
- الهجرة الريفية .
- إحتقار العمل اليدوي .
- إنتشار الأمية .
- عدم كفاية المرافق ونقص الخدمات الإجتماعية والمتمثلة في المجالات الصحية والتعليمية والإسكان والترفيه.

5-العوامل الثقافية:

تلعب القيم دورا هاما في عملية التنمية فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، وهناك قيم سلبية تعيق برامج ومشروعات التنمية حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به فالهندوس في الهند يرفضون استخدام لحوم البقر في الطعام أو استخدام ألبانها لأسباب ترجع إلى قيم دينية لديهم في تقديس الأبقار:

وتتمثل القيم السلبية في الآتي:

- الإنعزالية والتوكل على الغير .
- عدم تقديس العمل كقيمة .
- عدم الإيمان بالجديد والتخويف من المستحدثات.
- عدم الإعتراف بأهمية المرأة ودورها في المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقات نصف المجتمع.
- عدم تقدير الوقت.

6-العوامل الإقتصادية:

إن التقدم الإقتصادي لا يعني زيادة في الإنتاج فقط بل يعني كذلك العدالة في توزيع الثروة والدخل فعدالة التوزيع شرط أساسي لإثارة الحماس بين المواطنين ويعد من أقوى الحوافز إلى العمل الجدي المثمر.

وكذلك فإن وجود فوارق كبيرة في التوزيع يعوق تكوين رأس المال. فوجود تباين كبير في توزيع الدخل يؤدي إلى زيادة الميل إلى الإستهلاك ونقص الميل إلى الإدخار من جانب أصحاب المداخيل المنخفضة بتقليدهم للخطط الإستهلاكية لأصحاب المداخيل المرتفعة .

وكذلك فإن عدم التكامل بين برامج ومشروعات التنمية يعوق عملية التنمية، ذلك أنّ المجتمع يعد كلا عضويا واحدا والإهتمام بأي قطاع منه لابد وأن يؤدي إلى الإهتمام بقطاعات

أخرى، ولذلك من الصعب بل ومن المستحيل تنمية الصناعة بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء إهتمام مماثل لمشاكل الريف.

7-العوامل التكنولوجية:

يعتبر التقدم التكنولوجي ركيزة التنمية.

8-العوامل السياسية:

قد يكون النظام السياسي القائم في المجتمع عائقا من معوقات التنمية، فهناك علاقة بين السلطة التقليدية المحلية ودرجة عزل المجتمع المحلي ووسائل الضبط الإجتماعي وبين عملية التنمية. فعملية التنمية تتطلب تدخل السلطة الإدارية لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية.

9-العوامل الإدارية:

تتمثل في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض وعدم الإلتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة وإنتشار اللامبلاة والسلبية وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته وعد وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤليات التنمية.

كما تبدو المعوقات الإدارية في عدم توفر نسق كفؤ للمعلومات وتعدد الأهداف وتشابكها وتعدد إحتياجات ومشكلات أعضاء المجتمع وصعوبة تقييم التكاليف للخدمات التي تقدم للمجتمع وعدم الإلتزام باستراتيجية محددة وعدم الإلتزام بالمبدأ التكاملي وعدم الإلتزام بالتخطيط العلمي وتجاهل المشاركة الشعبية.

ثانيا: أبعاد استراتيجية التنمية في الجزائر

وتستمد إستراتيجية التنمية في الجزائر فلسفتها من المواثيق التاريخية والأسس النظرية المتعارف عليها عالميا وقد تبنت الجزائر سياسية تصنيعية هدفت إلى إقامة صناعة منتجة لأدوات الإنتاج.

وسأتطرق إلى الجانب التاريخي (فترة الإحتلال- وبعد الإستقلال) ثم إلى الأسس الإستراتيجية التنموية وأخيرا مكانة التنمية في التشريع الجزائري.

أ-الخلفية التاريخية:

1) تسلط إدارة المستعمر

سارع المستعمر غداة الإحتلال إلى إصدار جملة من المراسيم والقرارات وإتخاذ إجراءات تسلطية لمصادرة الأراضي ونهج سياسة الإرهاب الإداري، ومنها[6]

- ✓ مرسوم إنتزاع الأراضي المستخدمة من القبائل كمراعي للماشية عام 1846م.
- ✓ صدور قرار بتاريخ 1848م يقضي باعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية.
- ✓ قرار مجلس الشيوخ المتضمن إلغاء التمييز بين أراضي العرش والملك والمخزن وتثبيت حق الملكية المشاعة أو الجماعية عام 1862م.
- ✓ مرسوم الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين عام 1884م.
- ✓ مرسوم خاص بمصادرة الأملاك المنقولة للسكان المحليين الذين يغادرون منازلهم لمدة تزيد عن 03 أشهر بدون إذن السلطة الفرنسية سنة 1885م.
- ✓ إغتصاب الأراضي الخصبة المملوكة لأكثر من 650.000 عائلة جزائرية.

[6]. عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين 1830 أو 1962م، ترجمة نخبة من الأساتذة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص51-56.

✓ مصادرة أراضي البايلك والأوقاف والأحواش ثم أراضي الأملاك لمنع مقاومة القبائل وطردهم نحو الهضاب الجافة.[7]

✓ تفكيك بنية الصناعة التقليدية والزراعة، حيث تم إستغلال الثروات الباطنية للوطن واليد العاملة الرخيصة، عن طريق سن قوانين تسلطية من بينها القوانين العقارية الصادرة سنة 1863م، ثم قانون Warnier سنة 1873م.

✓ تحويل الأراضي المشاعة إلى أراضي فردية، يمتلكها المعمرون الأوروبيون عن طريق البيوع للمزايدة والعشوائية والحجوز، ثم نزع الملكية لأخصب الأراضي.[8]

✓ بمجرد صدور قانون إلغاء النظام الحرفي، سنة 1868م، إستولى الأوروبيون على المادة الأولية، فاضطر الحرفيون إلى الهجرة نحو المغرب وتونس.

✓ في الفترة ما بين 1919-1924م شرع المستعمر في تكوين رأسمال استعماري يخضع لشركات وأموال مركزها باريس-فرنسا- وهذا على حساب الأراضي الشاسعة المنزوعة من الفلاحين الجزائريين، والتي بلغت مساحتها سنة 1840 حوالي 207 مليون هكتار، وفي العشرية الأخيرة للاحتلال، تشكلت الطبقة العاملة من الإجتماعية التالية: العمال المزارعون- عمال المصانع- عمال البناء- عمال الصناعة التقليدية- عمال القطاع الإنتاجي.[9]

2) أزمة الثورة الصناعية :

رغم الشروع في إنتاج المحروقات سنة 1956م، لم يستطع المستعمر محو التصدي للآثار السلبية لأزمة الثورة الصناعة منذ 1930م، ولم تشهد هذه الحقبة خطة تنموية صناعية، إلا في برنامجين فرضهتما الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية والإقتصادية، هما [10]:

---

[7]. السويدي محمد: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص107.

[8]. السويدي محمد: مرجع سابق.

[9]. المرجع نفسه، ص40.

[10]. محمد بالرابح: آفاق التنمية في الجزائر، جامعة وهران، 2007، ص38.

- **برنامج أكتوبر 1946م**: تضمن إنشاء وحدات صناعية، وتم التركيز فيها على إنتاج الصناعات الاستهلاكية وتصدير معظم المواد الخام بنسبة 90% إلى فرنسا، حيث ظهرت نسبة 40% من الصناعات الكيماوية في غرب البلاد، وبمعدل إنتاج يبلغ 6600 طن سنويا.
- **مخطط قسنطينة 1959م**: قرر الجنرال ديغول تنفيذ خطة تنموية تمتد من أكتوبر 1985م إلى غاية 1964م تدعيما لسياسة إطالة الوجود الإستعماري، تميزت هذه الخطة بـ:
  - ✓ تخصيص لقطاع التصنيع اعتمادا هزيلا بما يعادل 16% فقط.
  - ✓ الرغبة في الامتصاص الجزئي للبطالة الحضرية، من دون إعداد حل لأزمة التراكم الرأسمالية.
  - ✓ إدماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد الفرنسي، ترتب عنه تكوين طبقة عريضة من البطالين والكادحين.
  - ✓ إقامة بنى اقتصادية تحتية مركزة في بعض المناطق الجغرافية لفائدة المعمرين، كما ترك مساحة زراعية تقدر بـ 20.5 مليون هكتار، بالإضافة إلى إنشاء هياكل مثل الموانئ والمطارات والطرق المعبدة وخطوط السكة الحديدية، وبعض منشآت النفط والمرافق الإدارية والخدمات الاجتماعية، مثل المستشفيات والمدارس ودور البريد... وظلت العمالة الجزائرية رخيصة تستغل في قطاعات محددة كالزراعة وغيرها.

خلاصة القول أنّ المنطلقات النظرية للتنمية إبان الإحتلال قامت على الاستغلال والاضطهاد والعلاقات غير المتكافئة، حيث أحدّثت الهمجية الاستعمارية هوة واسعة في المجتمع الجزائري، خاصة بين الريف والحضر في جميع النواحي، مما خلق وضعية اجتماعية واقتصادية مأساوية، من سوء تغذية وبطالة وأميّة، وتبديد الوحدات التقليدية بتفكك الأسر المنتجة.

3-وضع الجزائر غداة الاستقلال:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال اقتصادا مفككا، يفتقر لأدنى قاعدة مادية وتقنية.. اقتصاديا ظل يخضع للمسايرة الرأسمالية الفرنسية ويتمركز في السواحل، ولا يلبي إلا الحاجات الأولية لأوروبا، ولقد صاحبت هذه الفترة:

3-1-انهيار المؤسسات الاقتصادية: وتتمثل في:

- تعرض المؤسسات الصناعية للتخريب وتعطيل المرافق العامة، مما أدى إلى انتشار البطالة في كافة القطاعات، علاوة على النزوح الريفي نحو المدن وتقليص النشاط الصناعي الذي كان محتكرا من طرف السكان الأوروبيين.
- رفض الأوروبيين البقاء في الجزائر، وهاجروا تاركين وراءهم أراضي وعقارات ومصانع شاغرة أعيد تشغيلها من طرف لجان التسيير، وتم تأميمها في أكتوبر 1963م.[11]
- هجرة الإطارات وأصحاب الأعمال نحو فرنسا، وتهريب رؤوس الأموال، مع تزايد حدة النزوح الريفي نحو المدن، ورجوع المهاجرين الجزائريين من المغرب وتونس، مما أدى إلى مضاعفة النمو السكاني 3.4%، نتج عنه مشكل تشغيل الشباب، وتفاقم الانفجار السكاني لتصل الكثافة السكانية في الشمال سنة 1980 إلى 781 ساكنا في الكيلومتر المربع الواحد[12]

3-2-إنتعاش الإقتصاد الوطني: يشمل

- ❖ بذل جهود لبناء الدولة واسترجاع الثروات الوطنية وتحقيق الظروف الأساسية للاقتصاد الوطني، الذي استرجع انتعاشه ابتداءا من 1964، بتنفيذ بعض المشروعات الصناعية من مخطط قسنطينة وتنفيذ البرنامج الاستثماري.
- ❖ تنصيب المجلس الوطني للتخطيط أحيط به مهمة إعداد برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[11] .BARRAL ? Pierre : Les sociétés rurales du XXème siècle, Armond Coin, Collection v, Paris, 1978, P 273.

[12] . TAMMER, H : Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie, OPU, Alger , P70.

❖ إصدار مرسوم التسيير الذاتي بتاريخ 1963/03/22، وتمّ تأميم 1.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين في أكتوبر 1963، أضيفت إلى قطاع التسيير الذاتي لتصبح 2.5 مليون هكتار من مجموع الأراضي.[13]

❖ تمّ الإعتماد على موارد النفط والغاز الطبيعي الذي يشكل نسبة 12% من الإحتياطي العالمي إذ يبلغ 3200 مليار م^3، كما قدر احتياطي البترول سنة 1973 بحوالي 47000 مليون برميل، بالإضافة إلى موارد معدنية أخرى كالحديد والزنك والرصاص واليورانيوم والفوسفات وغيره.[14]

ب–أسس الإستراتيجية التنموية في الجزائر:

1. المواثيق الرسمية:

انطلقت الإستراتيجية التنموية في الجزائر، من خلال مواثيق تاريخية ومخططات تنموية، وهي كالتالي:

1-1 **مؤتمر الصومام 1956**: ركّز على الإصلاح الزراعي وتدعيمه بصناعات أساسية، لتوفير المعدات والإهتمام بالصناعات الصغيرة المعتمدة على المواد الأولية.

1-2 **برنامج طرابلس 1962**: أقّر أفكارا سياسية واقتصادية صلبة تحقق الكفاية والعدل، وأهم ما نّص عليه هذا البرنامج:

- استرجاع الثروات الوطنية وخلق الشروط الملائمة لرفع المستوى المعيشي للجماهير.
- تحديث البنية التحتية للمجتمع، بتنفيذ المشاريع الرئيسية التالية: الإصلاح الزراعي، تأميم الثروات المعدنية الفعالة والتجارة الخارجية، التحكم في وسائل النقل، التنمية الصناعية على المدى البعيد.

[13]. محمد رابح: المرجع السابق، ص-ص 42-45.

[14]. إحصائيات وزارة الصناعة والطاقة، الثورة الصناعية، الجزائر، 1974.

- وضع سياسة تنموية تشمل جميع القطاعات، وتحقق التنمية الشاملة والمساهمة الديمقراطية للعمال، بتشجيع العمل الجماعي وتطبيق الإصلاح الزراعي، بإنشاء التعاونيات الفلاحية، وإنشاء الصناعات القاعدية الضرورية والحفاظ على التعامل بين الزراعة والصناعة، وتشجيع سياسة التكوين المهني ومشاركة العمال في التسيير والتخطيط، وتأميم الطاقة والمناجم وشركات التأمين والبنوك.[15]

1-3 **ميثاق الجزائر 1964**: ركز بالخصوص على :

- نظام التسيير الذاتي في القطاع الزراعي والتسيير العمالي للمؤسسات المصنعة، باستخدام الصناعة كقاعدة أساسية في التنمية الاقتصادية.
- تمكين العمال من تسيير الوحدات الإنتاجية وحثهم للمحافظة على الممتلكات الوطنية.
- ضرورة الإنتقال من مرحلة تصدير الخامات إلى تصدير المنتجات الوطنية، وذلك بنهج سياسة قائمة على التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية.[16]
- تغيير العلاقات الموروثة عن العهد الإستيطاني، وفي هذا الاطار صدرت مراسيم وقرارات تنظيمية، أبرزها:

- قرارات أكتوبر 1962، التي أعادت الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين.

- قرارات 22 مارس، تقضي بالأسس التنظيمية والوظيفة للتسيير الذاتي للعمال والوحدات الإنتاجية والأملاك الشاغرة.

- قرارات 1965/02/15 المعدلة والمنظمة لهياكل التسيير الذاتي العمالي.

2. **المخططات التنموية**: تم

---

[15]. محمد بالرابح: مرجع السابق، ص ص 46-47.

[16] BENACHENHOU A. : Planification et devloppement en Algerie : 1962-1980, ENED , 1980 , p88.

❖ اعتماد سياسة المخططات التنموية، وقد صدرت سلسلة من هذه المخططات، أهتم كل منه بقطاع معين، وهي كالتالي:

☜ **البرنامج الثلاثي 1963-1966**: برنامج مستعجل وضع لإعادة تسيير المؤسسات الشاغرة، وإنشاء وحدات صغيرة، كما اهتم بالصناعة في القطاعين العام والخاص، وتم التركيز على الزراعة سنة 1963، وعلى الصناعة خلال السنة الموالية.

☜ **المخطط الثلاثي 1967-1969**: تضمن إجراءات تنظيمية لإنطلاق التنمية وبناء اقتصاد متطور، وقد هدفت إلى:

☪ وضع قاعدة مادية لتطوير الإنتاج، وبخاصة المحروقات والصناعة التحويلية: وقد تم تأميم القطاع المالي سنة 1966، والشركات الأمنية في الصناعات الخفيفة، وخصصت استثمارات للقطاعات المختلفة.. وتم إنشاء وحدات صناعية صغيرة غذائية ونسيجية وجلدية، إضافة إلى وضع خطة للتكوين المهني واتخاذ اجراءات خاصة بالحماية الجمركية... وتم إنشاء مجموعة من الشركات منهت، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت، الشركة الوطنية للسميد والمطاحن والمعجنات الغذائية، الشركة الوطنية لمواد البناء، الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية، الشركة الوطنية لصنع وتركيب الأدوات الكهربائية والالكترونية...

☪ إنشاء مؤسسات مالية ونقدية، تولت تمويل قطاعات اقتصادية، وتنشيط المدخرات الوطنية ورقابة النقد المتداول واستمرار نمو الدخل القومي، وهكذا تم إنشاء البنك الوطني الجزائري سنة 1966، والقرض الشعبي الجزائري سنة 1966، والبنك الخارجي الجزائري سنة 1967، والبنك الجزائري للتنمية سنة 1972.

☜ **المخطط الرباعي الأوّل: 1970-1973**: ركّز هذا المخطط على:

✎ تأميم قطاع المحروقات باعتباره مصدر التمويل للتنمية.

✎ انتهاج سياسة الاستثمارات، فالاعتماد على الموارد المحلية من البترول وتعبئة الادخار الوطني تم الاقتراض من الخارج، مع الإلتزام بالتسديد على المدى المتوسط حيث تم استثمار 28

مليار دينار جزائري، حيث أفردت منها نسبة 45% للقطاع الصناعي، وتم رصد مبلغ 2500 مليون دينار لتغطية تكاليف انجاز المنشآت الميكانيكية.

✎ الصناعات المحورية: محروقات، مناجم الحديد، كهرباء، محل للصدارة بمعدل 63.75% من مجموع الاستثمارات الصناعية، مع منح الأولية لتمويل القطاعات المنتجة.[17]

✎ تنويع المبادلات التجارية مع الرقابة على التوزيع وتحديد العمال للمشاركة في الحياة الاقتصادية.

هذا وقد شهدت هذه المرحلة، صدور مرسوم 1971/11/08 المتضمن الثورة الزراعية وتأميم النفط بنسبة 51% والغاز الطبيعي بمعدل 10% بتاريخ 1971/02/24، لوضع حد لإمتيازات الشركات الأجنبية والتحكم في استثماراتها.

☜ **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977**: تميز هذا المخطط بـ:

- تطبيق اللامركزية، وتنفيذ مخططات على مستوى الولايات.
- تخصيص نسبة 10.9% من مجمل الاستثمارات للمؤسسة العامة، لتكوين رأسمال ثابت، فضلا على توفير مناصب عمل جديدة في القطاع الصناعي، مع منح اللامركزية للجماعات المحلية، وارتفع معدل الاستثمارات من 48 مليار دج إلى 65.5 مليار دينار، وخصص 43.5% للصناعات الحديدية والمعدنية[18].
- تقسيم المنشآت الصناعية إلى ثلاثة وحدات، وأطلق اسم الصناعة الصغيرة والمتوسطة على كل وحدة إنتاجية مستقلة قانونا.
- تطوير الصناعات الخفيفة: حيث تصادف ارتفاع المحروقات في السوق العالمية، فاستحوذ على أكثر من 40% من مجموع الاستثمارات الصناعية، وجهت لتطوير الصناعات الخفيفة، خاصة للسلع الاستهلاكية.

[17]- إحصائيات وزارة الصناعة والطاقة، 1974.

[18]- إحصائيات وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1979.

- تحفيز الأفراد على الادخار العائلي، عن طريق توفير السكن العائلي.
- تدعيم مشاريع الخطتين السابقتين –الثلاث والرباعي الأول، واعتنى بالقطاع الريفي، في إطار تطبيق اللامركزية على مستوى الولايات والوحدات الإنتاجية: استهداف إصلاح 500000 هكتار من الأراضي، واستبدال الكروم بزراعة أخرى في مجال التشجير، انشاء مشروع الحزام الأخضر، بواسطة شباب الخدمة الوطنية وبناء 300 قرية فلاحية[19].

☜ **المخطط الخماسي الأول: 1980–1984**: اتسم هذا المخطط بـ:

- تدارك الأخطاء الملاحظة في المخططات السابقة وإنجاز كل المشاريع .
- رفع شعار "من أجل حياة أفضل".
- تخصيص مبلغ 155 مليار دج للاستثمارات الصناعية، بنسبة 38.56% من مجموع الاستثمارات.
- إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية بتاريخ 1982/03/16 لتمويل القطاع الزراعي.
- اعتماد سياسة التخطيط للإنتاج، بدل التخطيط للاستثمارات.
- اتخاذ إجراءات للحد من حجم الواردات ولتبعية الاقتصادية والديون الخارجية.
- توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاجتماعية.
- تطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية الأساسية، وذلك بتخفيض حصة الصناعة والاهتمام بالقطاع الزراعي.
- تدعيم التكوين المهني عن طريق: التأهيل من خلال التمهين، والتكوين بالمراسلة ثم التكوين في المؤسسات.
- دعم انتشار تنمية المعارف الفنية والعلمية، بالاعتماد على تكنولوجية متطورة.

في هذا الإطار تم إنشاء معاهد ومؤسسات، تعمل على ربط التعليم باحتياجات الاقتصاد الوطني كالمعهد الوطني للمحروقات والكيمياء، المعهد الوطني للبترول، المعهد الوطني للمناجم

[19] . Benachenhou. A OP, cit p20.

والتعدين، المعهد الوطني للصناعات الخفيفة، والمعهد الوطني للإنتاجية والتطور الصناعي، كما تم تكوين نظام للتأهيل داخل كل مؤسسة، بفتح ورشات التكوين مع إنشاء المخابر لإجراء الدراسات والبحث العلمي المطلوب لتحسين شروط الانتاج[20].

- المخطط الوطني لدعم الانعاش الاقتصادي2001-2004.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009
- المخطط الخماسي الثاني 2010-2014.

والذي من أهدافه:

- تمتين مصداقية الدولة.
- توفير الفرص والحظوظ للجميع.
- الحفاظ على التكافل الاجتماعي.
- تطوير ثقافة المواطنة.

هذا واهتمت الجزائر بالتنمية الريفية، ويتجلى ذلك في المكانة التي يحتلها الريف في مواثيق الدولة الجزائرية، ويمكن الإشارة إلى:

1. الميثاق الوطني لسنة 1976.

أهم البنود التي وردت في هذا الميثاق تفيد:

- أن الريف يعتبر أساس بناء الإشتراكية وهو الأداة لتطبيق الاقتصاد الإشتراكي الزراعي.
- يشكل الفلاحون أكثر فئات الشعب الجزائري حرمانا وفقرا، وبما أنهم لا يتمتعون بأية امتيازات مادية أو اجتماعية، فهم يعلقون آمالهم في تحسين أوضاعهم، ومن هنا ارتبطت مصلحتهم بنجاح الاشتراكية.

[20]- محمد بالرابح: المرجع السابق، 55-68.

☜ إن الثورة الزراعية جاءت لتضع حدا لمظالم تاريخية والتحويل الجذري للريف عن طريق الثورة الزراعية لا يقتصر على مجرد توزيع للأراضي بل التحويل الكلي للعلاقات الاجتماعية

☜ تستهدف الثورة الزراعية :

- تحويل العلاقات الاجتماعية ودعمها بجهاز يتضمن أساليب جديدة للتسيير وإحداث القرى الاشتراكية.
- تنظيم المصالح المتصلة بالإنتاج، وذلك بفضل سياسة التسويق وأسعار تضمن الأجر اللائق بالعمل.
- تنظم المصالح المتصلة بالإنتاج، وذلك بفضل سياسة التسويق وأسعار تضمن الأجر اللائق بالعمل.
- تحديث مناهج الانتاج وتقنياته بفضل طرق جديدة للتسيير تعتمد على مساهمة حقيقية للعمال وعلى مكافحة التفكك وتطرق الميثاق الوطني لسنة 1976 إلى المفهوم الشامل لعملية التنمية فبين ((أن مد التنمية يجب أن يتناسب في الواقع الأمر مع حجم التأخر المتراكم في جميع الميادين، لدى الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية أو التي عانت الاستغلال الامبريالي، فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر من الجهود الواجب بذلها لتدارك تخلفها وتحديد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف، أمّا في الجزائر فإن مفهوم التنمية ينصرف على أنها عملية تمكن الثورة من بلوغ غاياتها الاقتصادية ولاجتماعية والثقافية)).

ثم يوضح فكرة التكامل في التنمية وهي: ((أن الفكرة الرئيسية التي ترتكز عليها سياسة التنمية في الجزائر تتخلص في اعتبار التنمية كلا متكاملا فأي مجموعة أنشطة تتناول كل جوانب الحياة... وتنظيمها روابط متلاحمة في حركة موحدة المنهج والغاية، ويعني هذا بعبارة أخرى، أن سياسة التنمية سواء على صعيد الوسائل المستخدمة أم على صعيد الأهداف المنشودة يجب أن تحرص على ضمان الانسجام في العلاقات التي لابد أن تكون بين التغيرات والتطورات التي تحدث داخل كل قطاعات الحياة الوطنية....)).

2. الميثاق الوطني لسنة 1986:

ينطلق ميثاق سنة 1986 من نتائج عشر سنوات من التطبيقات التنموية لتحقيق أهداف ميثاق 1976 ويمكن تلخيص المبادئ التي جاء بها ميثاق 1986 في التالي:

- يعتبر الثورة الزراعية إحدى المحاور الكبرى للإشتراكية، وأكد على بعدها الحقيقي الذي يتجاوز حدود الإصلاح العقاري والزراعي ليشمل التحويل الشامل للعلاقات الاجتماعية.
- أن التنمية الريفية توجب الإستغلال الكامل للقطاع الزراعي، وأشار الميثاق إلى المزارع العائلية الصغيرة والمتوسطة، التي ظلت دون الاهتمام اللازم، ولم تؤمم في إطار مشروع الثورة الزراعية، والتي أغفلها الميثاق الوطني لسنة 1976 وميثاق الثورة الزراعية، وحاول هذا الميثاق إعطاء روح جديدة للتنمية الريفية برسم تصور شامل للتنمية الريفية[21]

إن السياسة التنموية في الجزائر متجسدة على وجه الخصوص في:

1. التسيير الذاتي:

اعتبر التسيير الذاتي مشروعا تنمويا زراعيا، وتكمن أهميته في التالي:

شغل حوالي 15000 عامل، يعيش منه تقريبا أكثر من مليون شخص، واعتبر التجربة الأولى من نوعها في الوطن العربي، وأعظم تجربة اقتصادية تشهدها الجزائر.... ويرى بعض الباحثين أن تبني الدولة للتسيير الذاتي الذي بدا عفويا بإصدارها مراسيم مارس ثم أكتوبر 1963 كان ضروريا للعمال البسطاء من جهة لقطع الطريق أمام رأس المال الخاص الأجنبي الضاغط على الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى لتطوير قطاع الزراعة ودمجه في التنمية الشاملة.[22]

---

[21]. للتوسع راجع الميثاق الوطني 1986، ص ص 224-226.

[22]. محمد السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص8.

2. الثورة الزراعية:

تشترك دول العالم الثالث في كون اقتصادها يغلب عليه الطابع الزراعي ولذلك فبمجرد حصولها على استقلالها تعمد إلى الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ولما كان للريف ثقل ديمغرافي معتبر في هذه الدول ويعتمد أساسا على الزراعة شهدت الكثير من هذه الدول إصلاحات زراعية (ففي معظم بلدان العالم الثالث أصبح الإصلاح الزراعي الذي هو جزء من المفهوم الأوسع للتنمية الريفية) يعني شيئا أكثر بكثير من إصلاح الأراضي حيث يتمحور هذا الإصلاح الأخير بالدرجة الأولى حول تحديد حجم الملكيات الفردية من أجل توسيع قاعدة ملكية الأرض، في حين أنّ الاصلاح الأول يركز على ناحية أوسع بكثير فيما تشمل تحسين خدمات الإرشاد، وخدمات التسليف والمساعدة الفنية كما تشمل تنظيم حيازات الأراضي... وعندما يشمل هذا المفهوم هذه الأبعاد البالغة الأهمية، فإنه يحقق التنمية الريفية تحقيقا فعالا بصورة عامة).[23]

والثورة الزراعية مشروع تنموي كان الهدف منه:

- إعادة تنظيم القطاع الزراعي بتقسيم الأراضي على الفلاحين.
- دمج الزراعة في القطاعات الثلاثة: القطاع الاشتراكي، القطاع الخاص، والثورة الزراعية في حد ذاتها.
- إدماج أراضي البور والتخلي عن غير المنتجين بتأميم كامل الأراضي، وتعويضهم بأعضاء من الطبقات المتوسطة على تحمل مسؤوليتها الثورية باسم السلطة المركزية[24]

[23]. درويش شريف: التغير الاجتماعي في الريف الجزائري، دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1989-1990، ص ص35-40.

[24]. حسن بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص267.

على العموم هدفت الثورة الزراعية إلى محاربة التوزيع غير العادل للأراضي وتوسيع السوق الداخلية ودعم الصناعة بالتحويل الجدري للريف.... ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الثورة الزراعية على ثلاث وسائل هي:

- إنشاء الصندوق الوطني للثورة الزراعية.
- تخصيص الأراضي: وتتمثل في عملية توزيع أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية على المستفيدين وفق معايير والتزمات معينة.
- القرى الإشتراكية كوسيلة وهدف.

هذا وتتجلى مكانة الثورة الزراعية في الاقتصاد الوطني من حيث:

✓ **المخططات التنموية :**

فخلال مخططات العشرية الممتدة من 1967 إلى 1977 ((يلاحظ أن نسبة الاستثمارات المخصصة للزراعة جد ضعيفة في البداية وبدأت تتناقص وكانت للصناعة الحصة الكبرى من الاستثمارات حيث مثل نصيب الزراعة5% بينما مثلت الصناعة 53% منها كما كان تركيز الصناعة في الغالب في المناطق الزراعية الأكثر غنى والأكثر سكانا فكانت الصناعة هكذا تختلس من زراعة الأراضي الخصبة والماء واليد العاملة المؤهلة))، وعموما فإن قطاع الزراعة قطاع مضحى به من طرف المخططات التنموية ((فمنذ بداية تطبيق مخططات التنمية للعشرية 67-1977 ومكانة الزراعة في الاقتصاد في تنازل نحو الاحتقار وأصبحت ثانوية.... فهذا التناقض لا يشكل ظاهرة عادية في حد ذاتها أنها العكس تماما طبيعية وممتازة، حسب الخصائص الزراعية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال وضرورة تغييره لرفع مساهمة القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي...))[25].

[25]. درويش شريف، المرجع السابق، ص ص 44-46.

✓ **سوق العمل:**

نلاحظ من خلال تحليل إحصائيات سنة 1977 ((أن نصيب السكان النشطين المشتغلين بالزراعة، بالنسبة لمجموع السكان العاملين تناقصت بسرعة، أكثر من معدل تناقص سكان الريف من المجموع العام للسكان فإذا أخذنا بعين الاعتبار الرجال فقط فالعمال الزراعيون كانوا:

(74%) من النشطين سنة 1954 (السكان المسلمون).

(55.5%) من النشطين سنة 1966.

(29.6%) من النشطين سنة 1977.

ففي سنة 1977 النصف فقط من الرجال صنفوا كريفيين ويشتغلون في الزراعة وفي هذه النقطة أن الانخفاض إذا أخذنا بالأرقام ليس فقط نسبي ولكن بالقيمة المطلقة، فننتقل من (1.596.000) مسلم يعملون في الزراعة سنة 1954 إلى 1.300.000 جزائري يستغلون في الزراعة سنة 1966 وإلى 692.000 جزائري فقط يعملون في الزراعة سنة 1977[26]

ج-مكانة التنمية المحلية في التشريع الجزائري:

من الصعب حاليا تمييز "الادارة الاقليمية" واستعمالها كأداة للدولة ووسيلة خاصة للجماعات المحلية. مع التنوع السياسي يبقى من الضروري التفرقة بين ما هو منعكس على الدولة وما هو منعكس على الجماعات المحلية من أجل تحديد مختلف المسؤوليات وتقييم النتائج، من هنا لا يمكن تحديد مفهوم واحد وواضح للتنمية المحلية رغم وجود عبارات مختلفة لهذا المعنى لأن لكل عبارة معايير خاصة مما يجعل لكل مفهوم معناه الخاص.

من أجل ذلك فإن تعريف التنمية المحلية يجب تحديد المعايير المستعملة في مختلف النصوص التشريعية.

[26]- درويش شريف: مرجع سبق ذكره، ص45.

1- النصوص القانونية:

القانون 02/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط خاصة المادتين 03 و05 تنصان على:

المادة 03: "يجب أن تكون عملية التخطيط التي تحمل اسم كل مخطط دوري مما يأتي:"

- اشراف الدولة على توجيه اعمال الاعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وتأطيرها لا سيما من خلال ضبط الوتيرة الاقتصادية ثم ضمان وحدوية قيادة التنمية وتحقيق الأهداف والبرامج المقررة تحقيقها منسجما.

- تحمل الجماعة المحلية المسؤولية في إطار لامركزي وضمان التنمية المحلية المخططة.

- تحمل المؤسسة العمومية الاقتصادية مسؤولياتها تحملا كاملا وتحقيق أهدافها التأسيسية المخططة.

المادة 05: يحدد المخطط الدوري التوجيهات والأهداف للفترة المهنية وينص على الطرق والوسائل التي تضمن تنافس مساعي التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي والتهيئة العمرانية ونظافة هذه المساعي وتنسيقها.

وكذا القانون 90-08 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالبلدية وخاصة المادتين 88 و 89.

المادة 88: تبادر البلدية بكل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقتها ومخططها التنموي

كما تنفذ كل إجراء كفيل بتشجيع تدخل المتعاملين.

المادة 89: تبادر البلدية بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات الصحة والشغل والسكن.

2. شرح المعايير المستعملة:

- **القانون 88-02**: المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط يبين أن ضرورة التخطيط تسمح للبلدية بتحمل التنمية المحلية المحضة، وتحمل مسؤوليتها، بفضل المخطط الدوري الذي ينظم تفعيل برامج النشاطات.

بعبارة أخرى فإن البلدية تعتمد تخطيطا تنمويا لفترة محددة في إطار التوجيهات والأهداف على المستوى الوطني.

من خلال قراءة المادتين 03 و 05 من هذا القانون يتضح أن كل الوسائل متوفرة لإنجاز البرامج المسطرة تكفي الإرادة الحسنة للمتعاملين المحليين لإنجاح التنمية المحلية.

يبقى هذا على المستوى النظري، أما على المستوى التطبيقي، فالواقع شيء آخر لأنه لا يمكن لأي بلدية أن تتبنى مخطط تنمية لعدة أسباب:

لأنّ مخطط التنمية يتسم بطابع التعددية يشمل عدة قطاعات، لا تملك البلدية الوسائل لإنجازها أما من صعوبة التكفل بجميع الأنشطة المسطرة في البرامج المخططة، لا يمكن للبلدية أن تضع مخطط حسب الإمكانيات المتوفرة لديها لإنجاز وتحمل المسؤوليات.

أما المادة 88 من القانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية تبين أن التنمية المحلية ترتكز على تسطير مخطط التنمية وتحديد الإمكانيات اللازمة لتنفيذه إلا أننا نعلم أن أي بلدية لا تستطيع تسطير التنمية بسبب نقص الوسائل المتاحة، باستثناء بعض النشاطات التي يتم تمويلها عن طريق الاقتطاعات المنصوص عليها تنظيميا.

وتحليل المادة 89 من نفس القانون تبين أن المشرع الجزائري بعيدعن واقع البلديات أو أن المشرع يفكر برؤية مستقبلية ويسبق سياسة عمومية محلية عن طريق إعادة الصيغ الضرورية مثلا أو التغطية المالية الشاملة للجماعات المحلية.

رغم هذا كله هل تستطيع البلديات في يوم ما أن تتكفل بالطبقات الاجتماعية المحرومة في ميدان الصحة، والشغل والسكن، لأن الأرقام المسجلة على المستوى الوطني تبين أن العديد من السكان يعانون من قلة السكن والشغل رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة.

في الأخير هل يمكن أن تأمل أن البلديات يمكنها أن تحمل هذا التكفل المتعددة الأشكال؟ أو هل يمكن للبلديات أن تتحمل مسؤولية التنمية المحلية؟

خلاصة لما سبق يجب الإشارة أنه في غياب مفهوم واضح للتنمية المحلية يجب تحديد طبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتق الجماعات المحلية لأن تحديد الأهداف تبقى من صلاحيات البلدية بعبارة أخرى فإنه إختيار الأهداف تبقى من سلطة البلدية.

ثالثا: التنظيم الإداري والمالي للتنمية المحلية في الجزائر

أ-التسيير الإداري للتنمية المحلية:

تطبق الدولة الجزائرية مبدأ الجمع بين نظام المركزية الإدارية ونظام اللامركزية الإدارية ولكن للجزائر أسلوبها الخاص ومنهجها المميز والفريد في تحديد نطاق ومجال كل من النظام الإداري المركزي واللامركزي.

وتعرف المركزية الإدارية بما يلي:[27] "..... أما المركزية الإدارية أو النظام الإداري المركزي يقصد به توحيد وحصر كل سلطة الوظيفة الإدارية في الدولة على يد السلطات الإدارية المركزية (رئيس الدولة والوزراء) وممثليهم (الولاة) في أقاليم الدولة...." ومنهم من يعرف المركزية الإدارية بأنها قصر وظيفة ادارية في الدولة على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم وزراء دون مشاركة من هيئات أخرى فهي بالتالي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة.

ففي ضوء النظام المركزي تباشر السلطة المركزية الشؤون الوطنية والمحلية عن طريق ممثليها في العاصمة، فهي إذا تقوم على استقطاب السلطات الإدارية وتجميعها في يد شخص واحد أو هيئة واحدة.[28]

فنظام المركزية إذن يقوم على ثلاثة أركان أو عناصر أساسية هي:

1. تركيز وحصر سلطات اتخاذ القرارات الإدارية النهائية الخاصة بالوظيفة الإدارية في الدولة في اليد السلطات الإدارة المركزية.
2. السلم "التدرج" الإداري
3. السلطة الرئاسية.

[27]. عمار عوابدي: القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص204.

[28]. د عمار بوضياف: شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

وللمركزية الإدارية مزايا وعيوب نلخصها فيما يلي:

المزايا:

- بسط سلطة الدولة ومؤسساتها على جميع مناطق الوطن دون استثناء.
- ضمان تنسيق أفضل بين جميع مستخدمي الإدارة العمومية.
- ضبط الإيرادات وترشيد النفقات العمومية

العيوب:

- التقليل من دور المجالس المحلية المنتخبة في المشاركة في صنع القرار.
- تساعد المركزية الإدارية في تفاقم ظاهرة البيروقراطية.

أما النظام الإداري اللامركزي فهو ذلك النظام الذي يقوم وينتشر على أساس تفتيت وتوزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية (الحكومة) من جهة وبين الهيئات ووحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية، وعلى أساس في موضوعي –مصلحي– من ناحية أخرى مع وجود رقابة وصائية إدارية على هذه الهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدول السياسية والدستورية والوطنية والإدارية ولضمان نجاح عملية التنسيق بين رسم السياسة العامة والخطط الوطنية وبين عملية تنفيذها وإنجازها.

وتعرف اللامركزية أيضا بأنها أي فعل تقوم الحكومة عبره لنقل السلطة المسؤولة رسميا إلى فاعلين ومؤسسات على مستوى أدنى في سياسية وإدارية ومناطقية كما تعنى عند البعض الآخر ان تعترف الدولة للأشخاص المعنوية الدنيا (بلديات– مجالس جهوية– مؤسسات عمومية) – بنوع من الاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية لكن دائما تحت اشراف ومراقبة السلطة المركزية.[29]

29. عمار عوابدي: مرجع سابق.

ويقصد بها ايضا توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة.

ومن هنا يتبين لنا ان النظام المركزي يقابله تماما النظام اللامركزي، إذ الاول يعتمد على ظاهرة تركيز الوظيفة الإدارية والثاني يقوم على توزيعها[30].

وكما للمركزية الإدارية مزايا وعيوب فإن اللامركزية أيضا مزايا وعيوب

تتمثل في:

المزايا:

- تمكين المواطنين من تسيير شؤونهم بأنفسهم عن طريق ممثليهم في المجالس المنتخبة.
- التضامن والتعاون بين افراد الجماعة الواحدة من اجل بلوغ هدف واحد منشود من أجل التنمية المحلية.
- تقريب الإدارة من المواطن والتخفيف من اعباء السلطة المركزية

العيوب:

- لجوء ممثلي الإدارة المحلية خاصة المنتخبين منهم إلى تفضيل الشؤون المحلية على الوطنية.
- تطبيق نظام اللامركزية الادارية في الوسط الإداري ينجم عنه ظاهرة تبديد النفقات العامة.

وتتكون الإدارة اللامركزية في النظام الإداري الجزائري من العديد من الهيئات والمؤسسات والوحدات الإدارية اللامركزية الاقليمية أو الجغرافية ولكن لا يهمنا منها إلا الولاية والبلدية.

الولاية: كهيئة أو مجموعة إدارية لامركزية إقليمية في النظام الجزائري تعرف كما يلي: [31] "الولاية هي الجماعة الاقليمية للدولة....." تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

[30]- عمار بوضياف: مرجع سابق.

[31]- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية المادة الأولى منه.

وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة.

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون....."

وللولاية هيئتان هما:

- المجلس الشعبي الولائي
- الوالي[32]

ويخول قانون الولاية للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات واختصاصات عديدة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها.

ففي مجال التنمية الاقتصادية وطبقا للمادة 80 من قانون الولاية "يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية. ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبدي اقتراحات بشأنه"

أما الهيئة الثانية التي تتكون منها الولاية فتتمثل في الوالي الذي يعتبر ممثلا للدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة.

[32]- المادة 02 من القانون المتعلق بالولاية.

وينشط وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة لمختلف قطاعات النشاط في الولاية.."[33]

هذه المصالح غير الممركزة هي التي يطلق عليها عادة بالهيئة التنفيذية للولاية والتي تضطلع تحت إشراف ومسؤولية الوالي بوظائف اختصاصاته المحددة بالقوانين والتي هي:

- يقوم المجلس التنفيذي للولاية بواسطة أمانته العامة بإدارة وتسيير شؤون الولاية
- ويقوم تحت إشراف ومسؤولية والي الولاية بتنفيذ قرارات الحكومة على مستوى الولاية، وقرارات المجلس الشعبي الولائي.
- يضطلع بأعمال وسلطات الرقابة الوصائية على الأجهزة والوحدات والمجموعات الإدارية اللامركزية إقليميا ومصلحيا (علاقة الرقابة القانونية والوصاية الإدارية)[34]

فهكذا يدخل في نطاق اختصاصات المجلس التنفيذي للولاية مهمة ممارسة متطلبات الوصاية الإدارية المركزية الوصية على الجماعات المحلية (بلديات الولاية) وعلى أعمال المؤسسات والهيئات العامة والشركات الوطنية التي تمارس أنشطتها في نطاق الحدود الإدارية للولاية.

يساهم المجلس التنفيذي للولاية في إعداد وتحضير المخططات والسياسات العامة الوطنية كما تقوم بعملية تنفيذها في نطاق اختصاصاته وفي مجال الحدود الإدارية لولاية.

يضطلع المجلس التنفيذي للولاية كذلك بوظيفة تحقيق وإنجاز عملية التنسيق بين أعمال المجلس الشعبي الولائي وبين الأجهزة والمجموعات الإدارية المحلية التي تمارس نشاطها داخل حدود الولاية.

ويقوم كذلك المجلس التنفيذي الولائي بدور وسيط بين المصالح الإدارية الجهوية والمصالح الإدارية الوطنية.

---

[33]- المادتان 110 و111، من قانون الولاية.

[34]- عمار عوابدي القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص272.

ونظرا للصلاحيات الواسعة التي يخولها القانون في مختلف المجالات للوالي وزيادة على مساعدته في أداء مهامه من قبل الهيئة التنفيذية للولاية فإن المشرع أنشأ جهازا إداريا أخر غير ممركز يشكل همزة وصل بين الولاية والبلديات وهو ما يعرف بالدائرة ويسير هذه الدائرة موظف سامي يعين مرسوم رئاسي ويقوم تحت اشراف الوالي بتنسيق أعمال ونشاطات البلديات الموجودة تحت وصايته.

وعكس ما يشاع أن الدائرة مجرد صندوق بريدي فهي في الحقيقة تلعب دورا حيويا بالنسبة لفرض احترام وتطبيق القوانين والنظم من جهة ودفع عجلة التنمية على مستوى البلديات من جهة أخرى والذين يؤيدون فكرة حل الدائرة لهم خلفيات سياسية المقصود منها الخروج عن المراقبة والمحاسبة.

ولعل التجربة التي خاضتها البلاد خلال العشرية السوداء حيث كانت البلديات محل تسيير من قبل الحزب المنحل لخير دليل على ذلك.

تقوم الدائرة تحت سلطة الوالي بالوظائف والمهام التالية:[35]

تقوم الدائرة تحت رئاسة رئيس الدائرة بالعمل على تقريب الادارة العامة وأعمالها وخدماتها من مواطني الدائرة.

ويعمل كذلك رئيس الدائرة على تنفيذ القوانين واللوائح العامة والقرارات الادارية على مستوى الدائرة.

[35]. المرسوم رقم 82-31 المؤرخ في 1982/01/23 المتضمن تحديد صلاحيات رئيس الدائرة، الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 1982/01/26.

والجدير بالذكر أن قانون الولاية الجديد لا يتكلم إطلاقا عن الدائرة بل جاء ذكرها فقط في قانون الولاية القديم (في الاحكام الانتقالية) وكذلك في المرسوم التنفيذي 94- 215 المؤرخ في 23 يوليو 1994 المحدد لأجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها.

❖ **البلدية:**

وتعرف بأنها ".... الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون"[36]

" البلدية هي القاعدة الاقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنةّ، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"[37].

كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الاقليم والتنمية المحلية والخدمة العمومية الجوارية" وتتوفر البلدية على الهيئات التالية:

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وتتكون من نواب عددهم حسب سكان البلدية.

إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وتمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما

[36] – المادة الأولى من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يوليو 2011 المتعلق بالبلدية

[37] – المادة الثانية من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يوليو 2011 المتعلق بالبلدية

ويقوم المجلس الشعبي البلدي في نطاق الخطط الوطنية العامة النافذة وفي حدود اختصاصات البلدية المحددة بالقوانين وفي نطاق مواردها واحتياجاتها بالتجهيز المحلي.

يساهم المجلس الشعبي البلدي في إعداد وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الساري والنافذ وتضمن الدولة –في هذا النطاق– للبلدية المعونة التقنية والفنية والمالية اللازمة.

في مجال تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة والتخطيط:

طبقا للمادتين 107 و108: "يعد المجلس البلدي برامجه السنوية المتعددة ومتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا وفي إطار المخطط الوطني لتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي".

المادة 108: " يشارك المجلس الشعبي البلدي في اجراءات الاعداد عمليات تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

ب– تمويل التنمية المحلية:

للموارد المالية دور حاسم في عملية التنمية المحلية "فالمال هو عصب الحرب" كما يقول المثل ولتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الهيئات والجماعات المحلية يتوقف على وجود هذه الموارد المالية.

وتنقسم هذه الموارد إلى قسمين:

- موارد ذاتية كالرسوم ونواتج استغلال واستثمار المرافق العامة المختلفة

- وموارد خارجية كالإعلانات والقروض والهيئات ويدخل في هذا الاطار كل برامج التنمية المحلية التي يستفيد منها الجماعات المحلية كمخطط التنمية البلدية PCD والمخططات القطاعية PSD وإعانات الصندوق التضامن للجماعات المحلية FCCL.

ويعتبر صندوق التضامن للجماعات المحلية من أهم مصادر التمويل بحيث تشكل القسم الأكبر من إيراداتها وتوجد هناك عدة أنواع من الضرائب المحلية في الجزائر منها ما يحصل كليا للجماعات المحلية فهي:

- الرسم العقاري الذي يطبق سنويا على الأملاك المبنية والأملاك الغير مبنية
- رسم التطهير: يدفع هذا الرسم لفائدة البلديات مقابل الخدمات التي تقدمها في عملية رفع القمامة المنزلية.
- الرسم على الذبح: وهو رسم خاص بالذبح واستعمال المذابح البلدية
- الرسم على السكن: يفرض هذا الرسم على جميع المحلات ذات الاستعمال السكني أو المهني المتواجدة على تراب البلديات مقر الدوائر
- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية:

تتكون هذه الجباية فقط من الرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي

- الرسم على النشاط المهني: ويطبق على الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنيا أو غير تجاري.
- الدفع الجزافي: تعتبر هذه الضريبة ضريبة تصريحية تقع على عاتق الاشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة في الجزائر وقد تم إلغاؤه حسب قانون المالية لسنة 2006.

- الضرائب المحصلة جزئيا لفائدة الدولة والجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية:

- الرسم على القيمة المضافة: تم انشاء هذا الرسم سنة 1991 (بموجب قانون المالية لسنة 1991) وهذا بتوحيد الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج والرسم الوحيد على تأدية الخدمات وقد أسس هذا الرسم ليمثل الفرق بين الاجمالي الانتاج والاستهلاكات الوسطية من مواد ولوازم وخدمات سنة 1991، ودخل حيز التنفيذ سنة 1992.

- الضريبة الجزافية الوحيدة: تأسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007 وجاءت تعويضا للنظام الجزافي للضريبة على الدخل في النظام السابق.

- قسيمة السيارات أنشئت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1996 وهي تفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي يملك السيارة.

- الضرائب المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية وبعض الصناديق الخاصة

- الرسم على الزيوت والاطر المطاطية، تم تأسيس هذين الرسمين بموجب قانون المالية لسنة 2006.

- الضريبة على الأملاك: تمّ إقرارها بموجب قانون المالية لسنة **1994** ويخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين مقرهم الجبائي في الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

- الرسوم الايكولوجية: أنشأت هذه الرسوم لمواجهة الانشطة المسببة للتلوث والخطرة على البيئة وتعتبر الرسوم الجديدة على البلديات ويتم تحصيلها من خلال النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة وتدفع نسبة منها إلى الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث.

ولكن بالرغم من تعدد الرسوم والضرائب التي تستفيد منها الجماعات المحلية إلا أن الوضعية المالية لهذه الأخيرة تعتريها صعوبات عديدة وذلك نتيجة ضعف التحصيل وزيادة النفقات وتفاوت المواد الجبائية من منطقة إلى أخرى ومركزية التشريع الضريبي وأخيرا حيازة الدولة على النصيب الأكبر من إيرادات الضرائب والرسوم.

هذه الوضعية فرضت على السلطة العمومية القيام بإصلاحات واتخاذ الاجراءات التالية: (التي أدمجت في مختلف قوانين المالية)[38].

- تخصص لفائدة البلديات 50%من الضريبة على كامل المداخيل RG الخاصة بالكراء.
- الزيادة على الرسم الخاص على الرخص العقارية خاصة في المدن الكبرى.
- تعميم رسم الاقامة كل البلديات مع زيادة نسبتها موازاة مع ترتيب مراكز الايواء المعنية .
- زيادة أتاواة الدولة ، الولاية والبلدية فيما يتعلق بإقامة المشاريع على الأملاك العمومية لكل منهم فيما يخص إصدار رخص الطرقات للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص.
- تنازل الدولة من حصصها للرسوم الايكولوجية لفائدة البلديات.
- تخصص لفائدة البلديات من 50% من ناتج الضريبة الجغرافية الوحيدة (IFU)
- إصلاح نظام التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية

[38]- الموقع الإلكتروني لوازرة الداخلية والجماعات المحلية: www.interieur.gov.dz

- فتح الإعانة سنوية لمصلحة الجماعات المحلية تقتطع من ميزانية الدولة للتكفل بالآثار الناتجة عن الزيادة في مرتبات موظفي قطاع الجماعات المحلية. (المادة 83 من قانون المالية لسنة 2008).

- فتح إعانة سنوية لمصلحة الجماعات المحلية لتقتطع من ميزانية الدولة للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

وإضافة إلى ما تم التطرق إليه من إجراءات لتحسين وضعية الموارد المالية للجماعات المحلية فإن السلطات العمومية ممثلة في وزارة الداخلية اتخذت كذلك إجراءات لعقلنة العصرنة تسيير الجماعات المحلية والتي تتلخص فيما يلي:

- تحسين التأطير البشري للولايات والبلديات بفتح 13 ألف منصب مالي ممولة من ميزانية الدولة و 2596 منصب مالي ممول من قبل ميزانيات البلديات
- معالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانيات المحلية
- ضبط تكاليف النفقات العمومية المحلية (جمع ورفع القاذورات – الطرق البلدية)
- الادخال التدريجي للميزانية الالكترونية للجماعات المحلية.
- العمل بالمراقبة القبلية لنفقات البلدية
- الترخيص للبلديات خلال الثلاثي الأول من كل عام تدفع بدون الكشوف (Mandatement) للنفقات الاجبارية (قانون المالية 2009 المادة 16 منه).

وفي إطار دائما إصلاح الجباية المحلية ارتأت وزارة الداخلية ضرورة الاسراع بتحسين التسيير المالي للجماعات المحلية وذلك عن طريق تعديل شكل ومحتوى الميزانية البلدية بما بتوافق والتغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل والتحولات الاقتصادية التي تعرفها البلاد ومشاهدة الاصلاحات في ثلاث محاور:

- **المحور الأول**: ويتعلق بتحسين التعليمة C1 بتنصيب لجنة خاصة مكلفة بتعديل وتحيين للتعليمةC1 المتعلقة بالعمليات المالية للبلديات.

- **المحور الثاني**: يشمل وضع حيز التنفيذ لبرنامج تكويني لفائدة الأمناء العامين للبلديات والمحاسبين البلديين ورؤساء المجالس الشعبية البلدية.

- **المحور الثالث**: إدخال الاعلام الآلي: إعداد برنامج إعلام آلي Logiciel موجه للآمرين بالصرف حول تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية البلدية الجديدة.

وأخيرا وفي إطار التجسيد التدريجي لإصلاح المالية والجباية المحلية تباشر وزارة الداخلية بدراسة إمكانية تحقيق عنصرين هامين وهما على التوالي

- تحسين المردودية الجباية المحلية بتقسيط النظام الجبائي المحلي.
- تعاون أفضل ما بين إدارة الضرائب ومصالح الادارات المحلية

ودائما في هذا الاطار تم تطهير ديون البلديات التي بلغت ما بين 2000 و 2007 مبلغ 22.9 مليار دينار وتكلفت الميزانية الدولة بالانعكاسات المالية للزيادات في الأجور عمال الجماعات المحلية التي بلغت 18.4 مليار دينار فضلا عن الزيادة في حصص البلديات من مداخيل بعض الضرائب والرسوم وفي مخصصات المعادلة لتعويض بعض المداخيل التي ارتفعت من 5.5 إلى 25 دينار سنة 2008.

ج–العمليات الممولة عن طريق الدولة:

1. الاستثمارات المركزية :

هذه الاستثمارات هي عمليات التنمية المحلية التي تحتاج مشاريعها إلى ترخيص مسبق عن الإدارة المركزية للتخطيط، ، وهي تتضمن مشاريع استثمار المؤسسات، المنشآت والدواوين العمومية للإنتاج ضمن القائمة المعدة في المخطط السنوي الوطني، وهي بصفة عامة مشاريع إنتاجية لها تأثير على توازنات الاقتصاد الكلي، لا تستطيع البنوك، والمؤسسات تحمل أثرها.

وهي تشمل أيضا إستثمارات الإدارت المركزية للدولة والمؤسسات العمومية الوطنية، المؤسسات الجهوية، وكذا المشاريع المنجزة من طرف الولاية (الوالي-الأمر بالصرف) التي لا تدخل ضمن المشاريع القطاعية (PSD) بسبب أهميتها أو تأثيرها الذي لا يتعدى إطار الولاية.

- الإستثمارات المركزية للمؤسسات والـ EPICM:

تقترح هذه المشاريع من أجل الدراسة أو الإنجاز وتسجيلها في المخطط السنوي الوطني، هذه الإقتراحات مرفوقة بطاقة تقديم موجز تبين:

- مستوى نضج المشروع.
- القوة الشاملة للمشروع وإنعكاساته الإقتصادية.
- الميزانية المالية التي تسمح بتبرير الإنجاز.
- التقييم المالي للتنبؤات الخاصة بالدراسات المكملة.

- الهيئة المكزية للتخطيط تدرس الملف عن إنطلاق إنجاز المشروع، هذه الدراسة تؤدي إلى:

- قبول إنطلاق إنجاز المشروع.
- أو تأجيل من أجل تفصيل في التحليلات على المستوى الاجتماعي الجزئي والإقتصاد الكلي.
- تقدم المتعامل إلى الهيئة المركزية ملف إغلاق تتضمن التقييم النهائي للمشروع.
- بعد الدراسة تقدم هيئة التخطيط قرار غلق وتمر إلى شطب برامج الإستثمارات العمومية المركزية.

قرار الغلق مصدقة بنفس إشكال قرار الإستثمار.

لا يمكن تسجيل ضمن المخطط الوطني السنوي إلا المشاريع المركزية التي تتسم بالنضج وإمكانية الشروع في الإنجاز خلال السنة، يجب تعريف المشاريع بالمعطيات التالية:

- القوة المادية للمشروع وطريقة الانجاز .

- العناصر المتعلقة بالجانب الإقتصادي والإجتماعي والأولويات الخاصة بهذا المشروع.
- تقييم شامل للإنعكاسات المالية على حسب تسيير للدولة.
- إختيار الموقع:

يتقدم المتعامل بطلب الإستثمار عند الهيئة المركزية للتخطيط ويتكون من:

- عرض خاص بأسباب وفرص المشروع.
- دراسات حول مختلف التأثيرات والدراسات المنجزة الأخرى.
- البطاقة التقنية للإنجاز.
- نتائج الإستثمارات الإستراتيجية للإنجاز في إطار إحترام إختيارات وأهداف المخطط الوطني السنوي.
- التوافقات اللازمة بين القطاعات.
- تقرير تقييمي.
- لا تتخذ قرارات الاستثمار إلا أذا كانت هذه المعطيات متوفرة وتسمح بضمان الإنجاز في أحسن الظروف وبفعالية تامة.
- إما قبول إنطلاق في إنجاز المشروع.
- أو تأجيل لتقديم تحليلات معمقة على تأثيرات المشروع.
- يقدم المتعامل إلى الهيئة المركزية للتخطيط قرار شطب مشروع الاستثمار من المشاريع العمومية المركزية، ويكون قرار الغلق بنفس الإجراءات للاستثمارات المركزية.

2. الاستثمارات القطاعية اللامركزية:

تسمى الاستثمارات اللامركزية كل عمليات ومشاريع التنمية المحلية التي يعود قرار إنجازها إلى مسير الاستثمار (مؤسسة، منشأة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، ديوان الولاية) في إطار المخطط العام الوطني.

- الاستثمارات القطاعية اللامركزية والـ E.P.I.C :

تتكون من المشاريع التي تؤثر على التوازنات الاقتصادية الكلية أو لها انعكاس هام على حساب الدولة.

تهدف المشاريع الإستثمارية اللامركزية إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة على المدى القصير والمتوسط، تقوم المؤسسة بتسيير المشروع وتتحمل كل المسؤولية، وتمويل المشروع تكون المصادر المالية للمتعامل، كما أن القروض الخارجية تخضع إلى التنظيمات المعمول بها.

- الاستثمارات اللامركزية للولاية أو المؤسسات العمومية التابعة للولاية:

هي البرامج القطاعية اللامركزية (PSD) ، استثمارات الولاية والمؤسسات والدواوين العمومية تحت وصاية الولاية والتي تعمل في إطار النشاطات المحددة، في المنشور التالي:

لا يدخل ضمن PSD المشاريع الاستثمارية التي يعتبر فيها الوالي هو الأمر بالصرف لكنه يعطي ترخيص يكون صادر عن هيئة التخطيط.

- تقترح برامج الاستثمارات القطاعية اللامركزية إلى الولاية في إطار إعداد المخطط الوطني السنوي.
- تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بدراسة ومعالجة هذه الاقتراحات حسب المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى التنمية الشاملة للولاية وتصنف الأولويات حسب التوازنات العامة للاقتصاد الوطني.
- يتم بعد ذلك إصدار قرار برامج من طرف الهيئة المركزية للتخطيط تصادق عليه في بداية السنة، يتضمن هذا القرار:
- ترخيصات البرامج (AP) حسب الفصل وطبيعة التمويل.

- ملحق يبين القوة المادية لكل ترخيص مشروع.

تنفيذ قرارات البرامج (PSD) للولاية باحترام الإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها والمتعلقة بصلاحيات وتشغيل الهيئات المحلية، عن طريق ترخيص يصدر من طرف الوالي بعد إتباع الإجراءات التالية:

تقوم مختلف المقاطعات والمديريات بوضع بطاقات تقنية ودراسات تقييمية للمشاريع وترسل إلى مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية (D.P.A.T)[39] التي تقوم بإعداد مشروع قرار الاستثمار بعد التأكد من توفير الإمكانيات المالية ضمن ترخيصات البرامج AP حسب كل فصل.

يقدم مدير التخطيط (D.P.A.T) هذا القرار إلى السيد الوالي من أجل الإمضاء.

يحتفظ (D.P.A.T) بالنسخة الأصلية لقرار الوالي وترسل النسخ المصادق عليها إلى مسيري الهيئات المعنية.

يحتوي قرار الاستثمار على:

ت- الفصل .

ث- مسير المشروع

ج- المبلغ الإجمالي ومبلغ كل باب (Rubrique).

ح- القوة المادية وطبيعة التمويل.

خ- تموقع المشروع.

د- مدة الإنجاز .

عند إنهاء المشروع، يتم التقويم الاقتصادي والمالي النهائي لإنجاز المشروع من طرف مصالح الولاية أو الهيئة المسيرة أو الهيئة المالية المعنية.

يتم إغلاق المشروع من طرف السيد الوالي وحذفه من التنظيمات الخاصة باستثمارات الولاية يتم التصديق وحفظ قرارات الإغلاق بنفس اجراءات قرار الاستثمار.

[39]. تسمى حاليا بمديرية البرمجة بعد حل كتابة الدولة للتخطيط وإلحاقها بوزارة المالية.

3. طبيعة وموضوع الاستثمارات الممولة خارج الدولة:

تعود القرارات لهذه العمليات إلى الجماعات المحلية، مما يقلل من تدخل الدولة كما نص عليه المنشور رقم 163/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بظروف التسيير وتنفيذ القروض التي خصصتها الدولة للبلدية لتمويل عمليات الاستثمار.

☜ **العمليات الممولة من طرف الدولة :**

هي عمليات ممولة مباشرة عن طريق الموارد الخاصة بالبلدية لاسيما الاقتطاعات الموجهة إلى مصاريف التجهيز والاستثمار، كما تنص عليه الإجراءات المعمول بها تنظيميا.

☜ **العمليات الممولة من طرف الولاية:**

يمكن للولاية أن تخصص فصل من ميزانياتها لإعانة أو التكفل بعمليات معينة لصالح بلدية أو مجموعة من البلديات تحت وصايتها.

☜ **العمليات الممولة عن طريق F.C.C.L:**

ينظم المنشور رقم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04 الإجراءات لتشغيل للصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL وهو منشأة عمومية ذات الصيغة الإدارية ويتكون من:

- **صندوق التضامن** : يمنح الصندوق للجماعات المحلية
  - إعانات في إطار معادلة التوزيع بالتساوي.
  - إعانات التجهيز.
  - الإعانات الاستثنائية للتوازن أو الخاصة بالكوارث الطبيعية.
- **صندوق الضمان:** يستقبل المواد التالية:
  - زيادة في القيمة الجبائية مقارنة مع التوقعات.
  - نتائج التحصيلات الإضافية والتسويات.
  - مساهمات الجماعات المحلية.

د-خصوصيات التنمية المحلية:

تتميز التنمية المحلية في الجزائر بخاصيتين: [40]

- التعقيد: Complexitéوترتبط هذه الخصوصية بالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية وهذا يتجلى من خلال مباشرة العمليات البرمجة واقتراح وتنفيذ المشاريع الذي تدخل فيه قطاعات كثيرة الاختصاص متعددة.

فتعددية القطاعات والاختصاصات يشكل حاجزا أمام تجميعها للعمل معا والتنسيق بينها- ففي المشاريع المحلية لابد من تدخل اختصاصات عديدة منها: مهندسو التهيئة العمرانية- الجغرافيون- مهندسو البيئة- مهندسو التعمير- الانتروبولوجيون- الاجتماعيون- الاقتصاديون- مهندسو الفلاحة- مهندسو الغابات...الخ

فلا يمكن الفهم الصحيح للواقع المحلي المعقد بالاعتماد فقط على نظرة أحادية- اقتصادية لقطاع واحد فقط أو اختصاص واحد فقط.

❖ التنوع: Diversité

هناك تنوع للاحتياجات بين الرجال والنساء وبين الشباب والشيوخ، تنوع في المعطيات العقارية الجغرافية والقانونية تنوع في التضاريس والموارد المائية، تنوع في خصوبة الاراضي وفي الظروف المناخية التي تتحكم في القدرات الفلاحية والغابية.....

وهناك أيضا تنوع في الأولويات وفي ما ينتظره أفراد المجتمع مما يساهم في إطار البرامج التنموية تتنوع في المشاريع.

تجدر الإشارة إلى أن نهاية التسعينات شهدت إخفاقا في كثير من المشروعات الإنمائية التي قامت بها دول التحرر الوطني والتي تبنت الطرق اللارأسمالية في النمو في مختلف المنظومة الإشتراكية والتحول إلى نظام عالمي جديد تسيطر عليه السوق الرأسمالية وينعكس ذلك كله على كافة جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في صيرورة عولمة الإقتصاد وعولمة الثقافة وعولمة القيم

[40]- أحمد بوشطاطة: مقال بعنوان: التنمية المحلية في الجزائر: أهمية التكوين للمقاربات الجديدة. وإستعمال الأدوات المنهجية ، نشر بالأنترنت.

باستخدام آليات متعددة مثل المؤسسات المالية وتوصياتها بإعادة التكيف والهيكلة وتحديد دور الدولة وإطلاق قوى السوق ورفع الدعم وتحرير السياسات الإقتصادية والإجتماعية والاتفاقات التجارية الدولية (منظمة التجارة العالمية) ويواكب ذلك آليات ثقافية وتكنولوجية تعمل على عولمة القيم والعادات الإجتماعية كثورة الإتصال والمعلوماتية والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وغير ذلك.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تم التناول موضوع التنمية المحلية في هذا الفصل من جانبين الأول نظري لتحديد المفهوم وتعريف المصطلح والثاني الجانب العملي من خلال تحليل واقع التنمية المحلية في الجزائر مع ذكر الاستراتيجيات التي اعتمدت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

وحاولنا الإجابة عن السؤال المحوري المتمثل في دور الجماعات المحلية في العملية التنموية باعتبارها الفاعل الرئيسي في تسيير الشؤون المحلية وكذلك كونها تمثل السكان والمواطنين.

إلا اننا من خلال الدراسة تبين لنا اخفاق وفشل هذه المؤسسات في تحقيق مطالب المواطنين وبالتالي توتر العلاقات وانعدام الثقة بينهما.

وقد ذكرنا المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية محلية وتقف حاجزا مانعا أمام المجهودات المبذولة في هذا الاطار خاصة تلك الأغلفة المالية موجهة للجماعات المحلية قصد التكفل بحاجيات الساكنة، وقد احصينا هذه المعوقات في عوامل متعددة تتمثل في:

- ✓ عوامل ديمغرافية: تتعلق بالنمو السكاني بمعدلات سريعة ومتزايدة.
- ✓ ظروف مناخية: وجود الجزائر في منطقة جغرافية تقل فيها الأمطار وتتميز بالجفاف مما يجعل منها بلد زراعي يعتمد على ما تجود به السماء.
- ✓ عوامل نفسية: تتمثل في رفض كل تجديد.

- ✓ عوامل اجتماعية: منها احتقار العمل اليدوي وتصرفات بعض الفئات الاجتماعية الذين يرفضون العمل في قطاعات معينة كالبدو مثلا الذين يفضلون الرعي على الفلاحة.
- ✓ عوامل ثقافية: عدم تقديس العمل كقيمة والانعزالية والتوكل على الغير.
- ✓ عوامل اقتصادية: وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل
- ✓ عوامل سياسية: قد يكون النظام السياسي القائم في المجتمع عائقا من معوقات التنمية
- ✓ عوامل إدارية: تتمثل في ثقل الاجراءات وتفشي البيروقراطية .

الفصل الثالث:

تحديات وآفاق الحكامة في مجال التنمية المحلية

-تحليل تطبيقي إحصائي-

خصص هذا الفصل من الرسالة للإجابة على التساؤل المتعلق بعلاقة التنمية المحلية بالحكامة بصفة عملية، وما مدى تفعيل هذه المصطلحات بشكل ملموس في العمل اليومي للجماعات المحلية، وذلك عبر دراسة ميدانية شملت عينة من بعض المنتخبين أعضاء بخمس مجالس شعبية بلدية لولاية غليزان، وخلال المقابلات التي تمت على مستوى هذه البلديات قمنا باستجواب هؤلاء الأعضاء وطرح أسئلة حول مواضيع مختلفة تدور حول خمسة محاور، وقد اسفرت نتائج المقابلات الميدانية على ما يلي:

المحور الاول: ويتعلق بالانتماء السياسي والحزبي للمبحوث ومدى قناعاته والتزامه النضالي.

المحور الثاني: ويعالج موضوع تقييم العهدة الانتخابية وتسيير المجالس الشعبية البلدية.

المحور الثالث: خاص بالوصاية الادارية الممارسة على البلديات.

المحور الرابع: يتناول دراسة مدى ملائمة المنظومة القانونية والتنظيمية.

وأخيرا **المحور الخامس**: خصص لاستطلاع مواقف أفراد العينة المبحوثة من ظاهرة الفساد.

أولا: عرض الاستبيان

1- البيانات الشخصية والخصائص السوسيومهنية للمبحوثين

الجدول رقم01: توزيع المبحوثين حسب متغير السن

البلديات	من 19 إلى 29	النسبة %	من 30 إلى 39	النسبة %	من 40 إلى 49	النسبة %	من 50 فما أكثر	النسبة %
غليزان	00	00	02	%22.22	02	%22.22	05	%55.55
واد رهيو	00	00	01	%16.66	03	%3.33	03	%50
عين الرحمة	00	00	01	%25	02	%50	01	%25
سيدي خطاب	00	00	01	% 25	02	%50	01	%25
واد الجمعة	00	00	00	% 00	04	%66.66	02	%33.33
المجموع	00	00	05	% 17.24	13	41.37	12	41.37

تبين نتائج هذا الجدول أن فئة الكهول من 40 إلى 49 ومن 59 فما فوق تشكل الأغلبية ضمن هذه العينة التي شملتها المقابلة فقد بلغت النسبة لكليهما على السواء ومناصفة 41.37% للأولى وكذلك 41.37% للثانية.

وهذا ربما يفسر اهتمام هذه الفئة العمرية بالعمل الحزبي والسياسي عكس الشباب الذي يأخذ موقفا مغايرا ولا تستهويه لا السياسة ولا الأحزاب.

الجدول رقم 02 : توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

البلديات	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	07	%77.77	02	%22.22	09	%100
واد رهيو	06	%83.33	01	%16.66	06	%100
عين الرحمة	04	%100	00	%00	04	100%
سيدي خطاب	04	%100	00	%00	04	%100
واد الجمعة	05	%83.33	01	%16.66	06	%100
المجموع	26	%83.20	04	%13.79	30	%100

من خلال نتائج الجدول رقم 02 نلاحظ أن من مجموع 29 منتخب يوجد 04 نساء فقط يمثلن 13.79%.

الجدول رقم 03: توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي:

البلديات	الابتدائي	النسبة %	المتوسط	النسبة %	الثانوي	النسبة %	الجامعي	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	00	00	02	%22.22	04	%44.44	03	% 33.33	09	%100
واد رهيو	00	00	00	00	06	%83.33	01	% 16.66	07	%100
عين الرحمة	00	00	00	00	03	%75	01	% 25	04	%100
سيدي خطاب	00	00	00	00	01	%25	00	00	04	%100
واد الجمعة	00	00	00	00	05	%83.33	01	% 16.66	06	%100
المجموع	00	00	02	% 6.89	19	%62.06	07	% 24.13	30	%100

يبين هذا الجدول أن نسبة ذوي المستوى الثانوي بلغت 62.06% أي ما يعادل 18 منتخبا من بين 29 أما الجامعيين فقد بلغ 24.13% أي ما يعادل 7 منتخبين.

الجدول رقم 04: توزيع المبحوثين حسب الفئات المهنية:

البلديات	التعليم	النسبة %	الإدارة	النسبة %	مؤسسات اقتصادية	النسبة %	مهن حرة	النسبة %	بدون مهنة	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	03	%33.33	03	%33.33	01	%11.11	01	%11.11	01	%11.11	09	%100
واد رهيو	02	%33.33	04	%50	00	00	01	%16.66	00	00	07	%100
عين الرحمة	00	00	03	%75	00	00	01	%25	00	00	04	%100
سيدي خطاب	00	00	00	00	00	%00	04	%100	00	00	04	%100
واد الجمعة	03	%50	02	%33.33	00	%00	01	%16.66	00	00	06	%100
المجموع	08	%27.58	12	%37.93	01	%43.48	08	%27.58	01	%3.48	30	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة تتعلق بالموظفين أي 37.93% ثم تليها فئة المعلمين بـ 27.58% بالتساوي مع فئة المهن الحرة كذلك بنسبة تقدر بحوالي 27.58% .

المحور الأول: الانتماء السياسي والحزبي للمنتخبين (العينة) ومدى قناعاتهم التزاماتهم النضالية:

إن الغرض من إدراج هذا المحور هو الإجابة على الفرضية التالية: اختيار الأحزاب لمرشحيهم للمجالس المحلية حسب مقاييس الكفاءة والنزاهة والالتزام أكثر ضمانا لديمومة واستقرار البلديات، حيث تم طرح اسئلة والإجابة عليها من طرف المبحوثين، وكانت هذه الاجوبة مفصلة كالاتي:

الجدول رقم05: توزيع المبحوثين حسب الانتماء الحزبي

البلديات	FLN	النسبة %	RND	النسبة %	HMS	النسبة %	PT	النسبة %	التجمع الجمهوري الوطني	النسبة %	MPA	النسبة %	RPD	النسبة %	جبهة التغيير	النسبة %	FNA	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	01	%11.11	02	%22.22	02	%22.22	01	%11.11	01	%11.11	01	11.11 %	01	%11.11	00	00	00	00	09	%100
واد رهيو	01	%14.28	00	00	01	%16.66	00	00	00	00	01	16.66 %	00	00	01	16.66	03	%50	07	%100
عين الرحمة	01	%33.33	02	%66.66	00	00	00	00	00	00	01	%25	00	00	00	00	00	00	04	%100
سيدي خطاب	01	%25	02	%50	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	%25	00	00	04	%100
واد الجمعة	01	%50	02	%33.33	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	16.66 %	00	00	06	%100
المجموع	07	%24.13	08	%27.58	03	%10.34	01	%3.44	01	%3.44	03	10.34 %	01	%3.44	03	6.89	03	%10.34	30	%100

س 01: متى بدأت عملك السياسي؟

س 02: إلى أي حزب تنتمي؟

س 03: لماذا وقع اختيارك على هذا الحزب؟

يبين الجدول المتعلق بالانتماء الحزبي والسياسي أن الأغلبية يحوزها حزبان (يشار على أنهما قريبان من السلطة)[1]

ويتعلق الأمر بحزب التجمع الوطني الديمقراطي RND وحزب جبهة التحرير الوطني FLN بنسبة 27.58% للحزب الأول و24.14% للحزب الثاني تم بعد ذلك الأحزاب الأخرى التي نشأت بعد فتح المجال السياسي وإقرار التعددية حزبية في ظل دستور 1989.

2-2 الترشح في الأحزاب السياسية

الجدول رقم06: يبين عدد مرات الترشح

س 08: ماهي عدد المرات التي ترشحت فيها؟

س 09: كم كان ترتيبك في القائمة؟

س 10: كم تحصلت القائمة التي كنت فيها من أصوات؟

س11 : كم تحصلت القائمة التي كنت فيها من مقاعد؟

[1] – يعرفان في المصطلح السياسي المتداول بأحزاب الموالاة المساندان لبرنامج رئيس الجمهورية

البلديات	الترشح لمرة واحدة	النسبة %	الترشح لمرتين	النسبة %	الترشح لثلاث مرات	النسبة %	الترشح لأربع مرات	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	03	%33.33	03	%33.33	03	%33.33	01	%00	09	%100
واد رهيو	03	%33.33	04	%66.66	00	00	01	00	07	%100
عين الرحمة	03	%75	01	%25	00	00	01	00	04	%100
سيدي خطاب	02	%50	00	%00	01	%25	04	%25	04	%100
واد الجمعة	01	%16.66	02	%33.33	02	%33.33	01	16.66 %	06	%100
المجموع	12	%40	10	%33.33	06	%20	02	%6.66	30	%100

نلاحظ من خلال تحليل النسب الموجودة بالجدول السادس أن الترشح لمختلف العهدات الانتخابية بالمجالس الشعبية البلدية يعرف منحنى تنازل فنسبة الترشح لمرة واحدة بلغت 40%أي 12 منتخب من مجموع 30 على مستوى بلديات (العينة). أما بين بلغت النسبة33.33% أي 10 من مجموع 30 منتخب.

أما الترشح لثلاث مرات بلغت 20% أي 06 من مجموع 30 منتخب وأخيرا 6.66% أي 02 من مجموع 30 منتخب بالنسبة للترشح أربع مرات أو أكثر.

الجدول رقم07: يبين مدى رضا المبحوثين عن الأحزاب المنضوين تحت لوائها:

س 13: هل انت راض عن الحزب الذي تنتمي إليه؟

البلديات	راض عن الحزب	النسبة %	غير راض عن الحزب	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	05	%55.55	04	%44.44	09	%100
واد رهيو	04	%50	03	%50	07	%100
عين الرحمة	03	%75	01	%25	04	%100
سيدي خطاب	03	%75	01	%25	04	%100
واد الجمعة	04	%66.66	02	%33.33	06	%100
المجموع	19	%62.06	11	%37.93	30	%100

يبين الجدول رقم 07 تعاطي المنتخبين مع الاحزاب التي ينتمون اليها وعن سؤال حول إذا ما كان المستجوبون راضيين عن الأحزاب التي ينتمون إليها أجاب 19 من مجموع 30 أي نسبة 62.06% بالإيجاب مقابل 11 من مجموع 30 بنسبة 37.93% بالسلب.

الجدول رقم08: علاقة المنتخب بالحزب الذي ينتمي إليه

س 04: ما هي علاقة المنتخب بالحزب الذي ينتمي اليه؟

س 05: هل انتخبت من قبل أم لا وفي أي قائمة حزبية؟

س 06: كيف كان ادراجك في القائمة الحزبية؟

س 07: ما رأيك في التجوال السياسي والحزبي؟

البلديات	**علاقة نضال ولديه قناعة حزبية**	**النسبة %**	**ليس له علاقة نضال ولا قناعة حزبية**	**النسبة %**	**المجموع**	**النسبة %**
غليزان	05	%55.55	04	%44.44	09	%100
واد رهيو	01	%50	06	%100	07	%100
عين الرحمة	00	%00	04	%100	04	%100
سيدي خطاب	01	%00	03	%75	04	%100
واد الجمعة	04	%66.66	02	%33.33	06	%100
المجموع	11	%34.48	19	%65.51	30	%100

بالرغم من أن نتائج الجدول (8) تبين بكل وضوح أن 19 من هؤلاء المنتخبين لا تربطهم بالأحزاب التي ترشحوا ضمنها أية علاقة عضوية فيمكن تفسير هذه التناقضات بوجود مصلحة مشتركة بين الأحزاب و بعض الأفراد.

الجدول رقم09: يبين الهدف من الترشح

س 12: ما كان هدفك من الترشح؟

البلديات	لخدمة الوطن والشعب	النسبة%	لخدمة البلدية	النسبة%	لخدمة الدوار	النسبة%	لخدمة الرياضة والثقافية	النسبة%	لأسباب شخصية	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	08	**%88.88**	1	%11.11	0	%0	0	%0	0	%0	09	%100
وادي رهيو	02	%16.66	3	%50	0	%0	2	%33.33	0	%0	07	%100
عين الرحمة	02	%50	1	%25	1	%25	0	%0	0	%0	04	%100
سيدي خطاب	02	%50	0	%0	0	%0	0	%0	2	%50	04	%100
واد الجمعة	02	%33.33	2	%33.33	1	%16.66	0	%0	1	%16.66	06	%100
المجموع	16	%51.72	7	%24.13	2	%6.89	2	%6.89	3	10.34	30	%100

فيما يتعلق بهدف كل مبحوث من الترشح أدلى 16 منتخب من مجموع 30 بأنهم جاءوا إلى البلدية لخدمة المواطن والشعب أي بنسبة تقدر ب 51.72% أما أولئك الذين همهم هو خدمة البلدية فبلغ عددهم 07 بنسبة تقدر ب % 24.13 أما لخدمة الدوار فبلغ عددهم اثنان بنسبة تقدر 6.89%

ولخدمة الرياضة والثقافة 02 مبحوثان بنسبة 6.89% والذين ترشحوا لأسباب شخصية بلغوا 03 مبحوثين بنسبة تقدر ب 10.34%.

المحور الثاني: تقييم العهدة الانتخابية وتسيير المجالس الشعبية البلدية.

إن الغرض من إدراج أسئلة هذا المحور هو الاجابة على الفرضية التالية:

الجماعات المحلية التي تتوفر على إرادات مالية معتبرة ومؤطرة تأطيرا بشريا كافيا احسن تطبيقا لمعايير الحكامة.

الجدول رقم 10: يبين تقييم العهدة الانتخابية

س 14: كيف تقيم عهدتك الانتخابية؟

البلديات	تقييم ايجابي	النسبة%	تقييم سلبي	النسبة%	المجموع	النسبة%
غليزان	2	%22.22	7	%77.77	9	%100
وادي رهيو	5	%83.33	2	%16.66	7	%100
عين الرحمة	3	%75	1	%25	4	%100
سيدي خطاب	1	%25	3	%75	4	%100
واد الجمعة	5	%83.33	1	%16.66	6	%100
المجموع	16	%55.17	14	44.82	30	%100

بالنسبة إلى تقييم العهدة الانتخابية التي توجد في مراحلها الأخيرة فمن مجموع 30 مبحوث أبدى 16 منهم تقييما إيجابيا بنسبة تقدر ب%55.17

الجدول رقم11: أسباب ضعف أداء البلديات

س 16: هل ترى أن اسباب ضعف أداء البلديات راجع إلى:

عدم اختيار الرجال الأكفاء المناسبين؟

أو إلى انعدام الوسائل المادية؟

أو إلى قلة الموارد المالية؟

أو إلى الاسباب الثلاثة مجتمعة؟

البلديات	عدم اختيار الرجال الاكفاء المناسبين	النسبة%	انعدام الوسائل المادية	النسبة%	قلة الموارد المالية	النسبة%	الاسباب الثلاثة مجتمعة	النسبة%	المجموع	النسبة%
غليزان	4	%44.44	0	%0	1	%11.11	4	%44.44	9	%100
وادي رهيو	3	%33.33	2	%33.33	2	%33.33	0	%0	7	%100
عين الرحمة	0	%10	1	%25	1	%25	2	%50	4	%100
سيدي خطاب	0	%0	0	%0	2	%50	2	%50	4	%100
واد الجمعة	2	%33.33	0	%0	2	%33.33	2	%33.33	6	%100
المجموع	9	%27.58	3	%10.34	8	%27.58	10	%34.48	30	%100

ويبين هذا الجدول أراء المبحوثين فيما يتعلق بأسباب ضعف أداء البلديات فكانت الآراء متباينة فمنهم من يوعز هذا الضعف إلى انعدام الكفاءات البشرية بنسبة 27.58% ، وأخرين يرجعونها إلى انعدام الوسائل المادية بنسبة أقل أي حوالي 10.34%، والمجموعة الثالثة تعتقد أم الموارد المالية هي سبب ضعف أداء البلدية بنسبة تقدر 27.58%، أما الاغلبية فتحوزها فئة المبحوثين الذين يرون أن الاسباب الثلاثة مجتمعة هي وراء هذا الضعف بنسبة 34.48%.

الجدول رقم 12: أراء المبحوثين حول سير مجالسهم

س 15: هل أنت راض على سير شؤون المجلس الشعبي البلدي؟

البلديات	تقييم ايجابي	النسبة%	تقييم سلبي	النسبة%	رأي وسط	النسبة%	المجموع	النسبة%
غليزان	1	%11.11	6	66.66%	2	%22.22	9	%100
وادي رهيو	7	%100	0	%0	0	%0	7	%100
عين الرحمة	4	%100	0	%0	0	%0	4	%100
سيدي خطاب	4	%100	0	%0	0	%0	4	%100
واد الجمعة	6	%100	0	%0	0	%0	6	%100
المجموع	22	%73.33	6	%20	2	% 6.66	30	%100

يبين هذا الجدول أراء المبحوثين حول سير مجالسهم 22 منتخب من بين 30 منتخب مبحوث أبدوا آراء إيجابية حول سير مجالسهم مقابل 06 فقط لم يكونوا راضيين على ذلك لأسباب متعددة

ولعل الملاحظة التي تستوقفنا في هذا المقام هو أن هؤلاء الستة كلهم ينتمون إلى المجلس البلدي لغليزان الذي عرف مشاكل عديدة في بداية العهدة غداة تنصيبه وفيما يلي أقوال المبحوثين الستة حول هذا الموضوع [2]

المحور الثالث الوصاية الإدارية الممارسة على البلديات

الهدف من إدراج أسئلة هذا المحور هو الاجابة على الفرضية التالية: "لا تتأسس الحكامة إلا بمنح صلاحيات واسعة للمنتخبين ووضع الآليات لأجل ذلك من خلال تكريس مبدأ اللامركزية في الميدان" .

الجدول رقم 13: الوصاية الإدارية على الجماعات المحلية

س 17: هل ترى أن مستقبل البلديات يكمن في استقلاليتاها الادارية والمالية عن كل وصاية أو ابقاء الحالة على ما هي عليه الأن؟

س 22: ما رأيك في دور الدائرة؟ هل تعتبرها مجرد صندوق بريدي ويمكن الاستغناء عنها أم هي هيئة ضرورية للتنسيق والتنشيط والاشراف؟

س 23: ما رأيك في دور الولاية؟

س 24: كيف ترى علاقة البلدية بالهيئة التنفيذية للولاية؟

س 25: كيف تقيم علاقة المجلس الشعبي البلدي بالمجلس الشعبي الولائي؟

[2]- مقال بجريدة النهار أون لاين: مقال بعنوان : " آلاف الملايير على ، "الروقارات" و 250 مير منهم بالفساد" النهار اليوم 2017/07/20 العدد 18146.

البلديات	المؤيدون لبقاء الوصاية والدائرة	النسبة %	المؤيدون لإزالة الوصاية والدائرة	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	01	%11.11	08	%88.88	09	%100
واد رهيو	04	%50	03	%50	07	%100
عين الرحمة	01	%25	03	%75	04	%100
سيدي خطاب	02	%50	02	%50	04	%100
واد الجمعة	03	%50	03	%50	06	%100
المجموع	11	%34.48	19	%64.51	30	%100

عن سؤال ما إذا يجب حل الدائرة وإلغاء الوصاية والالقاء عليها أجاب 19 مبحوث بنسبة 65.51%عن حلها و إلقاء الوصاية وتفكيك القيود على عمل المجالس الشعبية البلدية ويرون كذلك أنه لا جدوى من وجود هذه الهيئة الإدارية فهي تمثل صندوق بريد ليس إلا

في حين أن 11 منتخب بنسبة تقدر ب 34.48% بقاء الدائرة.

المحور الرابع: ملائمة المنظومة القانونية والتنظيمية

وقمنا بإدراج الاسئلة المتعلقة بالموضوع للإجابة على الفرضية التالية: "تحقيق الحكامة يتطلب تكييف المنظومة القانونية والتنظيمية مع الواقع ومسايرة تطور المجتمع وتهيئة الظروف المناسبة لعمل المجالس المنتخبة"

الجدول رقم14: يبين أراء أفراد العينة من ملائمة المنظومة القانونية والتنظيمية.

س 19: هل ترى ان المنظومة القانونية والتنظيمية (قانون الأحزاب – قانون الانتخابات – قانون الجمعيات...الخ) غير ملائمة؟

س 26: هل عصرنة وتطوير النصوص القانونية تساير التطورات التي يعرفها المجتمع الجزائري؟

س 27: هل البيئة القانونية عائق أمام بروز مجتمع مدني فعال؟

س 28: حسب رأيك هل تحتاج البيئة القانونية إلى نصوص أخرى؟

البلديات	المنظومة ملائمة	النسبة %	المنظومة غير ملائمة	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	4	%44.44	5	%55.55	09	%100
واد رهيو	3	%33.33	4	%66.66	07	%100
عين الرحمة	1	%25	3	%75	04	%100
سيدي خطاب	2	%50	2	%50	04	%100
واد الجمعة	3	%50	3	%50	06	%100
المجموع	13	%41.37	17	%58.62	30	%100

تحليل الجدول رقم14 يعطي النتائج التالية:

17 مبحوث بنسبة تقدر بـ 58.62% يرون أن المنظومة القانونية والتنظيمية غير ملائمة في ما يرى 13 منهم بنسبة مئوية تقدر بـ 41.37% أنها ملائمة.

المحور الخامس: مواقف أفراد العينة المبحوثة من ظاهرة الفساد

قمنا بادراج الأسئلة المتعلقة بالموضوع للاجابة على الفرضية التالية: "لا يمكن تحقيق معادلة الحكامة والتنمية في الممارسة اليومية للجماعات المحلية إلا بتوفر الإرادة لدى جميع الاطراف المعنية لعملية التنمية، ونقصد بها (السلطات المركزية – السلطات المحلية – منظمات المجتمع المدني – القطاع الخاص) لمحاربة الفساد".

الجدول رقم 15: اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي

س 18: هل ترى أن اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي يعزز من الديمقراطية ويضفي شفافية أكثر على عمل المجلس الشعبي البلدي؟

س 29: ما مفهومك للتنمية المحلية؟

البلديات	المؤيدون لإشراك المجتمع المدني	النسبة %	الرافضون لإشراك المجتمع المدني	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	09	%100	0	%0	09	%100
واد رهيو	07	%100	0	%0	07	%100
عين الرحمة	03	%75	01	%25	04	%100
سيدي خطاب	03	%75	01	%25	04	%100
واد الجمعة	05	%83.33	01	%16.66	06	%100
المجموع	27	%89.65	3	%10.34	30	%100

يوضح هذا الجدول آراء أفراد العينة حول موضوع اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن العام وأعطت النتائج ما يلي: 27 مؤيد بنسبة تقدر بـ 89.65% و 3 رافضين بنسبة نقدر 10.34%

الجدول رقم 16: فيما يخص الإجراءات الإدارية لاقتراح وتسجيل المشاريع

س 30 : هل تعتبر أن الاجراءات الادارية الحالية فيما يتعلق باقتراح وتسجيل مشاريع هي أفضل طريقة ام لابد من إعادة النظر فيها؟

س 31: كيف يتم اقتراح المشاريع على مستوى المجلس الشعبي البلدي؟

س 32: هل يتم التكفل بانشغالات الساكنة كلها من خلال برامج التنمية؟

البلديات	إجراءات ناجعة	النسبة %	إجراءات غير ناجعة لابد من إعادة النظر فيها	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	03	%33.33	06	%66.66	09	%100
واد رهيو	02	%16.66	05	%83.33	07	%100
عين الرحمة	02	%50	02	%50	04	%100
سيدي خطاب	02	%50	02	%50	04	%100
واد الجمعة	03	%50	03	%50	06	%100
المجموع	12	%37.93	18	%62.06	30	%100

عن سؤال يتعلق بنجاعة الاجراءات الادارية لاقتراح وتسجيل المشاريع من عدمها أجاب 18 مبحوث بالنفي بنسبة بلغت 62.06%.

الجدول رقم 17: يبين أراء المبحوثين حول مرونة أو عدم مرونة الاجراءات المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية (في اطار المرسوم رقم 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015)

س 33: هل ترى أن الاجراءات التي يقرها المرسوم رقم 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام اجراءات ثقيلة وغير مرنة تتطلب تعديلها.

البلديات	إجراءات مرنة	النسبة %	إجراءات غير مرنة لابد من تعديلها	النسبة %	بدون رأي	النسبة %	المجموع	النسبة %
غليزان	3	%33.33	6	%66.66	0	0	09	%100
واد رهيو	3	%50	2	%16.66	2	%33.33	07	%100
عين الرحمة	2	%50	1	%25	1	%25	04	%100
سيدي خطاب	2	%50	1	%25	1	%25	04	%100
واد الجمعة	1	%16.66	6	%83.33	0	0	06	%100
المجموع	11	%37.93	15	%48.27	4	%13.33	30	%100

يبين هذا الجدول مرونة الاجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية أو عدم مرونتها أو ما إذا يجب تعديل الاجراءات أجاب 15 مبحوث من مجموع 30 بنسبة 48.27% بعدم مرونة الاجراءات المتعلقة بإجراء الصفقات العمومية.

جدول رقم18: الترسانة القانونية والتنظيمية والحد من الفساد

س 34: هل ترى ان الترسانة التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية كافية لإضفاء الشفافية على ابرام الصفقات العمومية والحد من الفساد؟

البلديات	المؤيدون لهذا الرأي	النسبة %	الرافضون لهذا الرأي	النسبة %	بدون رأي	النسبة	المجموع	النسبة %
غليزان	04	%44.44	05	%55.55	00	00	09	%100
واد رهيو	01	%16.66	06	%83.33	00	00	07	%100
عين الرحمة	04	%100	00	%00	00	00	04	%100
سيدي خطاب	03	%75	01	%25	00	00	04	%100
واد الجمعة	01	%16.66	05	%83.33	00	00	06	%100
المجموع	13	%44.82	17	%55.17	00	00	30	%100

الترسانة القانونية والتنظيمية والحد من الفساد:" الجدول يعتبر جل المهتمين بموضوع التنمية المحلية أن الفساد هومن اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة وهذا ما جعل السلطات العمومية تسترد إجراءات فتح الصفقات العمومية.

1. هل الترسانة القانونية والتنظيمية تحد من الفساد وتضفي شفافية أكثر على عمل المجالس الشعبية البلدية؟

هنا السؤال المطروح على هذه العينة من المنتخبين حاولنا من خلاله معرفة ما إذا كانت الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالموضوع أتت أكلها من حيث الحد من الفساد وإضفاء شفافية أكثر على عمل المجالس البلدية. فالإجابة معظمها كانت سلبية بحيث أجاب 17 مبحوث أي نسبة 55.17 % بعدم جدوى الاجراءات المتخذة في هذا الشأن:

جدول رقم19: يبين آراء المبحوثين حول انسحاب الدولة من التدخل في الشؤون العامة وانسحابها لفائدة المجتمع المدني

س 36: هل توافق الرأي القائل انه لتحقيق التنمية المحلية لابد من الانسحاب تدريجي للدولة وبروز منظمات المجتمع المدني، والاعتراف بدوره.

البلديات	المؤيدون لانسحاب الدولة	النسبة %	المعارضون لانسحاب الدولة	النسبة %	بدون رأي	النسبة	المجموع	النسبة %
غليزان	6	%66.66	3	%33.33	0	%00	09	%100
واد رهيو	4	%66.66	3	%33.33	0	%00	07	%100
عين الرحمة	1	%25	3	%75	0	%00	04	%100
سيدي خطاب	2	%50	2	%50	0	%00	04	%100
واد الجمعة	0	%0	6	%100	0	%00	06	%100
المجموع	13	%44.82	17	%55.17		%00	30	%100

أعطى هذا الجدول النتائج التالية:

17 مبحوث يعارضون انسحاب الدولة بنسبة تقدر 55.17% مقابل 13 مبحوث يؤيدون انسحاب الدولة بنسبة 44.82%

ثانيا: عرض نتائج المقابلة

من خلال الاجوبة عن الاسئلة المطروحة على افراد العينة المبحوثة على مستوى البلديات الخمسة المعنية للدراسة الميدانية توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

1- نفور فئة الشباب من العمل السياسي:

ولا يمثل هذا النفور من السياسة سوى انعكاسا لواقع العلاقة التي يبنيها أفراد المجتمع مع الفضاء السياسي وقد بينت نتائج الاستطلاع الذي مس 12 دولة عربية من بينها الجزائر درجة تدني هذا الاهتمام بالسياسة عموما إذ أن 39% غير مهتمين تماما بالشؤون السياسية في بلدهم 41% مهتمين قليلا 2% أعربوا عن اهتمامهم البالغ بالشأن السياسي[3].

ويؤكد التحقيق الذي أجرته الجمعية الموسومة "التجمع لحركة الشباب" بالاشتراك مع إيكوتكنيكس خلال تشريعات 10 ماي 2012 هذه المواقف المتحفظة وتراجع ثقة اتجاه المترشحين مما ينعكس على علاقة الشباب بالحقل السياسي.

و هذا النفور للشباب من الحقل السياسي ليس ظاهرة مستجدة على الفضاء العام فقد بينت لنا نتائج التحقيق الذي أجري سنة 2004 عن طريق الاستمارة والذي مس 500 شاب من وهران أن ما يقارب 12.7% فقط عبروا عن اهتمامهم بالسياسة ولكن لا يعني ذلك بالضرورة انخراطهم في تنظيمات رسمية[4].

ويجمع المحللون على أن الشباب "العازف" عن الانتخابات التشريعية ل 4 ماي 2017 هو الحزب الأكبر في الجزائر، إذ بلغت نسبته 90% من النسبة الاجمالية للمقاطعين ويوجه عزوف هذه

[3] – المؤشر العربي2011، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

[4] – مصطفى مجاهدي: مقال لعنوان : " الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الافتراضي في ظل موجة الاحتجاجات– مجلة انسانيات CRASC عدد 55-56 - 2012

الفئة رسالة قوية إلى السلطة وإلى الأحزاب السياسية الأخرى على حد سواء التي أخفقت في إقناعها للاستجابة إلى المشاركة القوية في الانتخابات مفادها أنها ليست راضية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

2-ضعف التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة:

ولقد أبرزت نتائج دراسة ميدانية حول ما إذا كانت الاطارات الجزائرية تشكل فئة اجتماعية متجانسة أن غالبية الإطارات في هذا التحقيق هم من الرجال 94% من أصل 36 إطارا، ولم يكن العنصر النسوي ممثلا سوى 5.6%، هذه النتيجة لا تخرج عن الخط العام لتمثيل العنصر النسوي على المستوى الوطني، سواء تعلق الأمر بالقوى العاملة عموما أو بالإطارات خصوصا، إذ تبين الاحصاءات أن النساء لا يمثلن سوى 7.79% من القوى العاملة في سنة 1990، اما النساء الإطارات فيمثلنا 6.96% من مجمل الإطارات في نفس الفترة، ولا تتجاوز نسبة النساء الاطارات إلى النساء العاملات 1.9%، وينبغي التأكيد على أهمية هوامل ثقافية واجتماعية تميز بنية المجتمع وتطبع العلاقات الأسرية المتميزة بسيطرة نمط أبوي متسلط، إضافة إلى التأثير الذي تمارسه المرأة في المخيال الاجتماعي، حيث نجد صورة منحطة عن المرأة يبرزها استمرار تأثير تقاليد بالية.[5]

"..... وهذا يعكس الحضور المتواضع للمرأة الجزائرية على مستوى الساحة السياسية للفضاءا لعام رغم النجاحات التي حققتها على مستوى التعليم وعالم الشغل بدرجة أقل منذ الاستقلال ضعف الحضور في ا لفضاء العام تعاني منه المرأة الجزائرية كنتيجة منطقية بخصوصيات التاريخ الاجتماعي السياسي الثقافي الجزائري ذات العلاقة الأكيدة بالظاهرة الاستعمارية وما يميزها من طول وطابع استيطاني خصوصيات أعيد انتاجها بعد الاستقلال عن طريق الكثير من المؤسسات بما فيها

[5] – عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمين للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

الحزب السياسي الذي مازال مغلقا أمام المرأة الجزائرية رغم بعض الاختراقات التي قامت بها لدى بعض العائلات السياسية كما هو الحال حزب العمال وزعيمته لويزة حنون...."[6]

وأدى الحضور القوي للمرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني بعد انتخابات 10 ماي 2012 إلى فتح النقاش من جديد حول دور المرأة في الحياة العامة والمعوقات التي تحول دون تكريس هذا الوجود في كافة المجالات، ويدفع هذا النقاش إلى إبداء اهتمام أكثر بالتناقصات التي تميز واقع المرأة الجزائرية. ولعل أبرز هذه التناقضات تكمن في أن القطاع الأهم الذي عرف فيه الوجود النسوي تطورا كبيرا هو قطاع التربية والتعليم العالي لكن ذلك لم يؤدي إلى تحقيق نمو مماثل في ميدان العمل وفي مراكز صنع القرار وفي تبوء مناصب قيادية حتى في مؤسسات التعليم العالي التي يعد الحضور النسوي فيها ملفتا للانتباه.

وبخصوص مدى استجابة العنصر النسوي وقابليته للتغيير الاجتماعي والاقتصادي في البلاد قام فريق من الباحثين من المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية[7] بدراسة للبحث في أهمية الروابط الاجتماعية والعلاقات الأسرية في إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونجاعة مشاركتها وخلصت هذه الدراسة إلى أن النساء الجزائريات يتأقلمن مع مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمع وفي مختلف المستويات الاقتصادية الاجتماعية والعائلية ولكن تم مجموعة من المشاكل تعترض المرأة الجزائرية فحسب ذات الدراسة فإن العديد من الصعوبات تمس بحياتهن وتثير شعورا من القلق لديهن، ويمكن حصر أهم هذه الصعوبات في الوسط المهني كالنقل والتحرش وعدم المساواة في الأجر والترقية، ونقص دور الحضانة إضافة إلى العنف الزوجي.

[6]- ناصر جابي: لماذا تأخر الربيع الجزائري – منشورات الشهاب أفريل 2012

[7] – بلقاسم بن زنيط: مقال بعنوان "المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية"، نشر في مجلة "انسانيات"، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2012، رقم 57 و58.

وهذا التغير ما فتئ يصطدم مع مشاكل ترتبط بالتقليد الذي يهيمن في المجتمع الجزائري ولا سيما مع تزايد المد الاسلامي في التسعينات من القرن الماضي مما أدى إلى تقليص حضور المرأة في الفضاء العمومي.

وتبنت الحكومة في مارس 2010 استراتيجية وطنية لترقية وإدماج النساء تمتد على فترة زمنية من 2010 إلى 2014 وذلك بناءا على توصيات برنامج بيكين للمرأة سنة 1995 هذه الاستراتيجية التي سمحت للرجال والنساء من الاستفادة من سياسات وبرامج التنمية (مع الاعتراف بالاختلافات الموجودة) من خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المرأة وتهيئة المناخ الملائم من أجل التعاون بين المرأة والرجل في اتخاذ القرارات التي تهمهم جميعا.

لقد كان لصدور القانون العضوي 12-02 المتعلق بالانتخابات الذي يحدد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الأثر الكبير في الرفع من نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

وأخيرا فإن مكانة المرأة الجزائرية في مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي موصولة بشكل العلاقات القائمة بين الجنسين وبالتحولات التي تطرأ على التغيرات في نوع الأدوار وأدائها حتى وإن بدأ الباب يفتح للمرأة من أجل ولوج مؤسسات كانت حكرا على الرجل مثل الشرطة والدرك الوطني والجيش وحتى الحقل الديني الذي يوظف منذ 2005 مرشدات دينيات فإن ذلك كله لم يواكبه تغيير في النمط الثقافي والاجتماعي بشكل يكون معبرا عن اتجاه تكريس المساواة ورفع المعوقات التي تحول دون قبول المرأة في كافة القطاعات وعلى مختلف مراتب المسؤولية في مؤسسات الدولة.

فنسبة وصول المرأة إلى المؤسسات الدولة ومواقع صنع القرار ضعيفة جدا مقارنة بمساهمتها في مختلف القطاعات الأخرى وعينت أول امرأة في منصب وزاري في سنة 1982 أي 20 سنة بعد الاستقلال.

أما عن الحكومة الحالية فلقد تقلص عددهن إلى ثلاث وزيرات بعدما كان خمسة في عهد الحكومة السابقة (عبد المالك سلال) أما عن تواجدها في الهياكل التنفيذية المحلية فإنه تم تعيين أول امرأة في منصب والية للمرة الأولى في عام 1999 وتبع ذلك تعيين والية منتدبة وإحدى عشر رئيسة دائرة، وكشفت الانتخابات التشريعية عن تراجع عدد المقاعد التي تحصلت عليها النساء حيث قدرت عدد النواب من النساء في البرلمان، المنبثق عن تشريعيات 2012 ما مقداره 146 إمرأة من مجموع 462 نائبا، أي بنسبة تمثيلية بلغت 31.06%، بينما انبثق عن التشريعيات الأخيرة اختيار 120 امرأة من مجموع 462 أي ما يمثل 25.97%، ولكن حسب الأستاذة نورية بن غبريط رمعون التي تعتقد أن النساء لا يشكلن سوى أقلية في الفضاء السياسي ولكنها أقلية في طور البروز[8]

ويرجع الباحثين ضعف الأدوار السياسية للمرأة الجزائرية إلى أسباب أهمها[9]:

- ضعف اهتمام التشكيلات السياسية والأحزاب بقضية المرأة وإدماجها في السياسات والبرامج وكذلك ضعف حضور المرأة في الحياة السياسية والعامة بمسؤولياتهما المتعددة.

ضعف النظام الانتخابي الجزائري فهو غير قادر على الوصول بالمرأة إلى مواقع صنع القرار.

- رسوخ التصورات النمطية لأدوار كل من الرجل والمرأة ومسؤوليتها في نطاق الأسرة والمجتمع.
- الثقافة الشعبية حيث يعمل الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري على التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص وتحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل والاولاد، بينما تعتبر إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل.

[8] – نورية بن غبريط رمعون: مقال بعنوان "نساء في الفضاء السياسي: أقلية في حالة انبثاق"،
Femmes en politique une minorité en émergence ? L'Algérie aujourd'hui : approches sur l'exercice de la citoyenneté, édition CRASC, 2012, p135.

[9] – نعيمة سمينة: مقال بعنوان: دراسة حول: المرأة الجزائرية في مواقع صنع القرار والأفاق– مركز الثور الموقع الالكتروني 24mars 2012 www.alnoor.se/article.as?id=)147351

- قلة وجود منظمات نسائية ناشطة في الدفاع الحقيقي عن المرأة دون تبعية لأي حزب أو جهة فأغلب المنظمات النسائية هي منظمات حكومية، أما الخاصة فإنها تعاني من قلة التمويل.

تسرب نسبة من الفتيات من الدراسة خاصة في المناطق الريفية ابتداءا من التعليم المتوسط.

3-ضعف المستوى التعليمي للمنتخبين

إن العلاقة بين المستوى التعليمي والرؤية الاقتصادية للمسؤول المحلي والكفاءة الوظيفية هي علاقة شرطية، فإذا غاب المتغيرين الأوليين فسينعكس الأمر سلبا على مشاريع التنمية المحلية، وهذا هو السائد في غالب الحالات، فقانون الانتخابات لا يشترط مستوى تعليمي معين، والاحزاب السياسية هي الأخرى لا تراعي هذه النقطة في ضبط القوائم الانتخابية، وهذا كله يفتح الباب كليا لمن يملك شبكة العلاقات الاجتماعية الواسعة من الفوز بأكبر المقاعد وبالتالي السيطرة على الجهاز التنفيذي البلدي، والنتيجة هي اخفاء مشاريع التنمية المحلية.

ويوعز الأستاذ: "ناصر جابي"[10] كثرة عدد المترشحين أصحاب المستويات التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية إلى "المعطيات التي تؤكد أن الحزب السياسي في الجزائر لازال بعيدا عن مسايرة التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع بحيث مازال مغلقا أمام المرأة والمتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية تؤكد هذه المعطيات أن الحزب السياسي الجزائري لازال تحت سيطرة أصحاب المستويات التعليمية البسيطة، الذين يستعملونه كوسيلة ترقية اجتماعية مقابل وسائل الترقية الأخرى التي يحتكرها أصحاب الشهادات الجامعية كما هو الحال الإدارة والمؤسسة الصناعية والجامعة....."

[10]- ناصر جابي، المرجع السابق.

4-هيمنة فئة الموظفين على المجالس المنتخبة مع بروز رجال الأعمال:

ويعتبر احد الباحثين أنه: "رغم السيطرة التي مازال يفرضها الموظفون والمعلمون بمختلف فئاتهم على الانتخابات التشريعية، كاستمرارية سوسيولوجية للظاهرة السياسية في الجزائر منذ فترة الأحادية التي تميزت بتفضيل الدولة لأجرائها وموظفيها لاحتلال المواقع السياسية الهامة على مستوى المؤسسة التشريعية وغيرها من المؤسسات بما فيها مواقع المعارضة داخل الاحزاب الجديدة والمؤسسة التشريعية، مما قد يشير إلى صعوبة اتخاذ مواقف مستقلة سياسيا من قبل هذه الفئات التي تمتلك الدولة كرب عمل أساسي[11]"

ويرى نفس الباحث: "بروز قوى اجتماعية منافسة جديدة مهتمة هي الأخرى بالعملية الانتخابية تعرف بمواقعها الاقتصادية المستقلة أكثر من الموظف الذي يملك الدولة كرب عمل، كما هو حال أصحاب المهن الحرة الذين تميزوا تقليديا بابتعادهم عن العمل السياسي الرسمي في ظل الأحادية...."

ومع ذلك ينبغي الإشارة ومن خلال الملاحظات التي حملتها الانتخابات الأخيرة بروز فئة جديدة من أصحاب المال الجدد.

وتؤكد المعطيات المستقاة عقب إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 2017 أن تغييرا مهما بدأ يطرأ على تركيبة المجلس الشعبي الوطني الذي عرف ولوج أصحاب المال المنضوين تحت لواء المنتدى الوطني لرؤساء المؤسسات FCE وعكس تصريحات رئيسه النافية لأي تدخل سياسي للمنتدى فإن مجموعة لا بأس بها من أعضائه انخرطوا قبيل الاستحقاقات الانتخابية في عدد من الأحزاب وخاصة الكبيرة منها وتبوؤوا مراكز متقدمة في القوائم الانتخابية وبالفعل تم انتخابهم وتمريرهم ويبلغ عددهم[12] حسب الجريدة الكترونية قامت بإحصائهم حوالي 79 نائبا، فالبرلمان الذي تمخض عن هذه

[11]-ناصر جابي، مرجع سبق ذكره.

[12]- Sbiha nabil article intitulé à qui avant les partis politique en Algérie ?

الانتخابات سيكون صورة طبق الأصل لسابقه مع فارق بسيط هو عودة الحديث عن المال الفاسد وتوغله إلى قبة البرلمان.

وعرفت الانتخابات التشريعية للرابع ماي 2017 بشهادة كل المختصين تفاقم تأثير المال على مصداقية العمل السياسي بدء من تصدر القوائم الانتخابية في معظم الأحزاب السياسية في الموالاة والمعارضة بطرق وأساليب متعددة ومن لم يسعفه الحظ ترشح عن طريق القوائم المستقلة التي حصدت أغلبية المقاعد في بعض الولايات كما هو الحال في ولاية برج بوعريريج.

وطغيان المال الفاسد على العمل السياسي ستكون له لا محالة انعكاسات سلبية على عمل البرلمان الحالي ومصداقية في ظل وجود فئة أصحاب المال الذين سيستغلون وجودهم بالهيئة التشريعية للدفاع عن مصالحهم على حساب تطلعات المواطن العادي الذين ينتظر إجراءات ملموسة للتحسين من مستواه المعيشي.

وفي دراسة ميدانية شملت فهم العلاقة مع العمل التي يقيمها مستخدمو المؤسسة العمومية "تريفيلور[13]" المبحوثون على بناء وفهم العلاقات الممكنة مع المواطنة اليوم، فالمواقف السلبية التي أمكن الحصول عليها حول الفعل الانتخابي لدى فئة العمال المسرحين تبين أنه: "لا فائدة من المشاركة في الانتخابات ما دام الحق في العمل والحق في الحماية الاجتماعية وفي العمل النمطي غير متوفر لنا".

فالدراسة التي أجريت خلال الفترة جانفي- جوان 2008 مع عينة من العمال المسرحين أن هذه الفئة الموجودة في حالة هشاشة اجتماعية (العمل- السكن- الحماية الاجتماعية) بعد أكثر من 14 سنة من التسريح لا تعير اهتماما للعملية الانتخابية، وتعتبر أن حالة الهشاشة الاجتماعية الناتجة عن

[13]- تريفيلور: وحدة صناعية عمومية تابعة للمؤسسة الوطنية للمنتوجات الطويلة ENTPL مقرها ببلدية وهران.

الهشاشة المهنية هي الدافع وراء ذلك. الحق في العمل وفي الحماية الاجتماعية يأتي بالنسبة لهذه الفئة قبل الحق واجب الانتخاب[14].

5-سيطرة الأحزاب الكبيرة (HMS– RND - FLN) على المجالس المحلية

إن حزبي FLN- RND لا يميزهما عن بعضهما أي شيء، سياسيا فهما توأمان إيديولوجيا ولكن متنافسان شديدان في السياق نحو المناصب.

وهناك حزبان آخران هما حركة مجتمع السلم وحزب العمال اللذان لهما قدم في المعارضة وأخرى في الحكومة أو التحالف الرئاسي فولاؤهما للإدارة تمت مكافأتهما بتوزيع حصة من المقاعد في المجالس الشعبية الوطنية، فحركة مجتمع السليم ممثلة بحوالي 40 مقعد وحزب العمال الذي يعتبر الحزب التروتسكي الوحيد في العالم الذي يجوز على 21 نائب بالبرلمان. وما يلاحظه المتتبعون لمختلف العمليات الانتخابية فإن التمثيل الحزبي على مستوى المجالس المنتخبة يعتمد على قاعدة المحاصصة".

وهذا ما يفسر جاذبية هذان الحزبين لاستقطاب المنخرطين – فالانضمام- إليهما هو أقرب طريق وأضمن وسيلة للفوز بعهدة انتخابية وما ينتج عنها من امتيازات مادية ومعنوية. وهذا ما يجرنا للحديث عن منشأة للأحزاب في الجزائر ودورها في الحياة السياسية. فتاريخيا فعرفت الجزائر أحزاب سياسية مختلفة وممثلة لكل أنواع الأطياف بداية من عشرينيات القرن الماضي فظهر حزب نجم شمال إفريقيا تم تحول بعد ذلك إلى حزب الشعب وأخيرا إلى حزب انتصار الحريات- الديمقراطية- موازاة مع ذلك ظهرت أحزاب أخرى كالحزب الشيوعي الجزائري وحزب الاتحاد الديمقراطي للدكتور ين جلون وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لعبت دورا سياسيا إلى جانب نشاطها الديني والثقافي.

[14]- فؤاد نوار: مستخدمو ترفيلور والممارسات الانتخابية خطاب حول المواطنة الاجتماعية حولممارسة مقال المواطنة عنوانه الجزائر اليوم : مقاربات : تحت إشراف حسين رمعون CRASC 2012.

إلا أن الساسة اقتنعوا أن حل المسألة الوطنية والوصول إلى الاستقلال تمكن في اللجوء إلى العنف الثوري، الذي لابد ان يقوده تنظيم واحد وتسيق مجموعة أحزاب بعد أن فشلت التعددية والأحزاب في حل المسألة الوطنية لمدة تكوينها، وهو ما حصل فعلا في أول نوفمبر 1954 عندما دعت جبهة التحرير الوطني كل مناضلي الأحزاب كل أحزابهم والانضمام إلى الثورة كأفراد اقتراح عملت به حل الأحزاب السياسية الجزائرية على مضض وتحت درجات متفاوتة من الإكراه بعد سنتين من اندلاع ثورة التحرير باستثناء الحزب الشيوعي الذي رفض الاقتراح واستمر إلى غاية الاستقلال ليحل في سنته الأولى.

وقد دشنت الجزائر مرحلة ما بعد الاستقلال بفرض الأحادية الحزبية القريبة من النمط السائد في بعض التجارب العربية (مصر الناصرية- حرية البعث) واستمرت الأحادية إلى غاية المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 التي أعلن من خلالها دخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية، هذه التعددية الجديدة التي لم تقبلها قيادة حزب جبهة التحرير الوطني إلا مكرهة بعد أن تم توجيه جزء من الحركة الاحتجاجية في أكتوبر ضد قيادتها الوطنية تحديدا، والتي قدمت ككبش فداء للغضب الشعبي[15].

خلال هذه الفترة من التجربة الحزبية الأحادية وما أقرته من مكانة للحزب داخل الهياكل الدولة وموازين قوى بين الأجهزة المختلفة، كان من السائد أن تتدخل الإدارة والأجهزة الأمنية المختلفة في العمل الحزبي على المستوى المركزي والمحلي، تتدخل في التعيينات وتحديد المهام وتنظيم الانتخابات التي يترشح لها مناضلو الحزب وحتى تحديد نتائجها مسبقا.

لم يتوقف النظرة السلبية التي نظر بها الجزائريون إلى الحزب عند هذا الحد فزيادة على ما ورثوه من صورة مشوهة عن دور الحزب في الحركة الوطنية، انتقلت فيما بعد إلى الأجيال الشابة عن طريق مؤسسات التنشئة المختلفة من تجربة الحزب الواحد السلبية أضافت إليها صورة مرحلة الانتقال التي دشنتها الجزائر في نهاية الثمانينات بعد الإعلان عن التعددية وظهور الأحزاب.

[15]- ناصر جابي: لماذا تأخر الربيع الجزائري- منشورات الشهاب- ص 46 أفريل 2012

فقد عمقت مرحلة الانتقال التي عاشتها الجزائر بدءا من نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي والتي عرفت بروز العديد من الأحزاب السياسية، النظرة السلبية للحزب والنخبة المرتبطة به، وذلك بعد المأزق الذي عرفه تنظيم أول انتخابات طفت على السطح فجأة "قيادات حزبية" من دون برامج ولا مشاريع ولا حتى حضور، اوتمكن من اللغة، اوقوة إقناع....إلخ) مما زاد في تسويد صورة الحزب في نظر أغلبية الجزائريين الذين اتهموا الاحزاب بعدم الفاعلية في تسيير مرحلة الانتقال نحو نظام أكثر ديمقراطية وكذا عدم القدرة على المنافسة الفعلية للنخب الرسمية وعدم الجدية في مواقفها المعارضة.

كما أن البرامج الحزبية التي تقدمها الأحزاب عادة غير واضحة كما أخذ النقاش حول هذه البرامج يفقد أهمية لدى الأحزاب السياسية ولدى الرأي العام وذلك لعدة أسباب، افتقاد لرؤية واضحة حول التنمية لمختلف أبعادها وتفتقر إلى وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمة السياسية والأمنية وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية، ومن نتائج ذلك النقاش السياسي والايديولوجي بين الأحزاب السياسية وتراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي فتأييد برنامج رئيس الجمهورية حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج التنمية وتحكم البلاد في معالجة الأزمات، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومثرية حول مشروع المصالحة و كيفية إنجاحه إن كانت فعلا تسعى إلى تأييده وإنجاحه وتقديم برامج واقتراحات حول الأولويات التنموية والموقف من الاستثمارات الأجنبية ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثورة والسياسة الضريبية وغيرها، وبدلا من ذلك اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد أو بالتركيز على جوانب أخرى من القضايا السياسية إذ ينتقد الكثير من الباحثين غياب القضايا الجوهرية والأساسية من برامج الأحزاب الأخرى مثل تقييم العملية الديمقراطية، الفساد السياسي، علاقة السلطات المدنية مع العسكرية.

وقد فشلت الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب السلطة من الخروج من المرحلة الانتقالية من النهج الاشتراكي إلى الرأسمالية أو نظام السوق لم يتحقق بعد فالأحزاب الاسلامية تفتقر في برامجها

إلى رؤية في كيفية الحكم وكيفية المخرج من الأزمة الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاجتماعية والتي تقف البطالة في صدارتها، أما أحزاب الإدارة أو الأحزاب الوطنية الممارسة للسلطة فلم يتغير خطابها وتصورها حول الاصلاح الاقتصادي والسياسي في إطار خطاب تقليدي لا يخاطب الأغلبية الساحقة للمواطنين. والأحزاب المسماة بالديمقراطية تطرح برامج أتوقراطية تحديثية تحاول بها فرض حداثة قسرية على المجتمع.

ونتيجة لما سبق عرضه فإن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الاحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع الذي هو علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أساس مصلحية وانتخابية من خلال ممارسات القبلية والجهوية والزبائنية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا أوساط المدن عالية الكثافة السكانية الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن (65% نسبة الامتناع خلال الانتخابات التشريعية 17 ماي 2017 ومليونان ورقة ملغاة)

ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة للسلطات وبدل ذلك أصبحت امتداد للإدارة الحكومية وامتدادا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة لمطالب المواطنين من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية ومالتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا العنف والسخط اتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب الأرسيدي والأفافاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلاتها.

فالسلطة التي أنفقت أموالا طائلة لشراء السلم الاجتماعي فقدت مصداقيتها والجزائريون لدواعي أمنية تحاشوا الخروج للشارع للتعبير عن استيائهم من سوء الحكامة والرشوة واختلاس الأموال

العمومية وانتهاك الحقوق والظلم وخاصة انهيار القدرة الشرائية ولكن بدل ذلك فضلوا التعبير عن مواقفهم من خلال مقاطعة الانتخابات التشريعية الأخيرة.

الأخطر من ذلك انتقال الغضب لأسلاك الجيش والأمن من خلال الذين صوتوا بأوراق ملغاة (حوالي مليونين ورقة بيضاء[16]).

6-تحول الأحزاب إلى مجرد إطار قانوني للترشح والفوز بالمقاعد.

تقوم الاحزاب السياسية بدور أساسي في التمثيل السياسي ويتمثل ذلك في قيامها بدور الوسيط بين الناخبين والمنتخبين، ومن هنا نجد الاحزاب تضمن بقائها طالما بقيت معبرة وموجهة لرأي المجموعة التي تمثلها وهي بذلك تمكن اعضاءها، وحتى غيرهم من التعرف على المترشحين وتوجيه اختياراتهم[17].

فالنظام الانتخابي الجزائري ينطلق من مبدأ ان "الديمقراطية لا تقصي أحدا" والمجالس المحلية مفتوحة لكل أفراد المجتمع المحلي وفقا لنظام الانتخابي ولكن التجارب تؤكد ان الديمقراطية لا تميز بين المتعلمين وغيرهم وانطلاقا من السوسيولوجيا الجزائرية القائمة على الزبائنية بمفهومها الواسع فالنتيجة تكون: من يتجذر اجتماعيا أكثر وفقا لنسق اجتماعي قد يكون: (نفعي – قبلي – عروشي أو ديني) هو الذي يستحوذ في النهاية على الجهاز التنفيذي المحلي، وفي ظل غياب الرقابة بأشكالها المختلفة على الاجهزة المحلية يتمكن المسؤول المحلي على المستوى البلدي من تكوين شبكة انتفاع سياسية تتحرك في كل مواسم انتخابية لتضمن له البقاء في المجلس البلدي بما يضمن استمرار مصالحه ومصالح افراد هذه الشبكة، فالسوسيولوجيا القائمة على العطاء المادي هي المهيمنة اليوم على الحياة

[16]Salima tlemcani article paru au quotidien El watan le 18/07/2017 intitulé le gouvernement Tebboune veut convaincre manœuvre politique ou rupture reelle ?

[17] – سعيد بوالشعير: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

السياسية محليا ومركزيا، وما الاخفاقات التي تعانيها التنمية المحلية إلا انعكاس لهذه السوسيولوجيا الزبائنية وأي اصلاح يتجاهل هذا المتع=غير قد لا يكون مجديا.

ولعل عزوف المترشحين لمعاودة الترشح أكثر من مرة يرجع إلى بعض الأسباب نذكر منها:

- النظرة السيئة للمواطنين ازاء اداء المنتخبين.
- خشية الاحزاب من عدم حصولهم على المقاعد وتفضيلهم لتقديم وجوه جديدة.

وهاتين الفرصتين تقودنا للحديث عن طريقة الترشح والكيفية التي تتم بها هذه العملية ضمن العمل الحزبي.

يعد الترشح عمل قانوني يعبر فيه صراحة الفرد بصفة رسمية أمام الجهات المختصة عن إدارته في التقدم لشغل المنصب المطلوب شغله بالانتخابات فيتم بمقتضاه اكتساب المواطن بصفة الترشح والصلاحية لدخول المنافسة الانتخابية.

فالترشح أحد أهم وسائل المشاركة في الحياة السياسية للمواطن، فمبدأ الحرية الترشح يعد أهم المبادئ الدستورية التي تحرص الدول عن إرسائها ووضعها موضع التطبيق والالتزام بتحقيقها مضمونها في انتخاباتها العامة.

إن عدم الالتزام بكل من مبدأ عمومية الترشح ومبدأ إعلان الترشح يمثل مساسا بنزاهة العملية الانتخابية وبحقوق الحريات الأفراد، لذلك لابد أن لا يحرم أي فرد من الأفراد الشعب من ممارسة حقه في الترشح إلا إذا لحق به مانع من الموانع التي تنص عليها القانون صراحة والتي تعتبر استثناءا على مبدأ عمومية الترشح.

نقل الدستور الجزائري حرية الترشح من خلال المادة 50 والتي تنص على أن: " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط أن ينتخب وينتخب" وأيضا المادة 51:" غير الشروط التي يحددها القانون"

لكن من اهم مآخذ نظم الإدارة المحلية التي تعتمد على الانتخاب كوسيلة وحيدة لتشكيل المجالس المحلية هو عدم كفاءة الأعضاء المنتخبين بصفة عامة وعدم معرفتهم بالأدوار المنوطة بهم وفق القوانين المحددة وهي من بين العيوب الموجهة الأسلوب الانتخاب كوسيلة لتشكيل المجالس المحلية على حساب التعيين.

وهذا الوضع ذاته التي تتصف به المجالس المحلية في الجزائر- حيث كان تأثيرها السلبي بارزا على فاعلية هذه المجالس وانعدام الكفاءة الإدارية في معظم أعضائها.

فإن كان أول قانون للبلدية في ظل النظام الايديولوجي السابق جعل الأولوية الترشح لصالح الفئة العمال والفلاحين والمنتمين إلى العائلة الثورية نظرا لطبيعة الفترة آنذاك فإن القانون الحالي لم يشر إلى أي قيود أو شروط خاصة يجب توفرها في المترشح للمجالس البلدية خاصة مع تعدد الأحزاب السياسية المشكلة للمجالس المنتخبة الحالية والتي يحكمها أيضا كالنظام الانتخابي ويشكل المصدر الرئيسي للمترشحين لهذه المجالس فهي تتحمل القسط الأكبر فيما يتعلق بضعف مستوى المترشحين.

وتلعب الأحزاب السياسية دورا كبيرا في التأثير على تشكيل المجالس المحلية باعتبارها مصدر الامداد الرئيسي بالمترشحين بالعضوية المجالس البلدية بالإضافة إلى قوائم الأحرار التي أصبحت يشكل وعاء انتخابيا هاما في ظل عجز الأحزاب السياسية عن طرح بدائل حقيقية من حيث الكفاءة.

ولتفعيل المشاركة السياسية أكثر ولتصبح التعددية الحزبية في مصلحة دعم التنمية المحلية يجب على المشرع وضع آليات للتحكم في القوائم الانتخابية سواء من جانب تدعيم قانون الانتخاب بشروط الترشح تكون أكثر فعالية أو وضع ضوابط للأحزاب السياسية من أجل التحكم أكثر في قوائمها الانتخابية بفرض تقديم قوائم تضم أشخاصا يتوفرون على كفاءات عالية في مختلف التخصصات أو ذوي خبرة في التسيير، بنسب مدروسة تراعي جميع الفئات والفعاليات حتى لا تتعارض مع الحقوق والحريات الفردية المنصوص عليها دستوريا.

وجعل المنتخبين على المستوى المحلي قادرين على مواكبة التطورات في جميع الميادين ويحملون عبء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية.

كما يجب ضبط العلاقة بين الحزب والعضو المنتخب بأن يبقى وفيا لمبادئ حزبه الذي رشحه للقائمة خاصة مع كثرة الانقلاب الأعضاء على أحزابهم وانضمامهم إلى تشكيلات سياسية أخرى (التحول السياسي) وهو ما يضعف التعددية الحزبية في الإطار المحلي.

فالمجلس المنتخب هو إطار ممارسة الديمقراطية بمفهومها الحديث ومكان ممارسة المواطن المحلي لصلاحياته والذي جعل المشرع أساس تكوينه بالانتخاب، ورغم أن نمط الانتخاب لتشكيل المجالس المحلية شهد تغيير جذريا بالاعتماد على أسلوب الاقتراع النسبي وإلغاء اسلوب الانتخاب الفردي الذي يتناسب مع نظام الحزب الواحد والذي رغم سلبياته فقد ساهم في تأطير المنتخبين المحليين بما أن العضوية في المجالس المحلية مشروطة بالانتماء إلى الحزب الواحد.

هذا الامتياز الذي غيب في القانون الحالي في عهد التعددية الحزبية بسبب عدم اعتماد الأحزاب على المناضلين حقيقيين لاختيارهم في المجالس المحلية بقدر انتماءاتهم أو مركزهم في المجتمع الذي يضمن جلب الأصوات لا لتفعيل الأداء وهذا بسبب قصور عمر التجربة الديمقراطية في الجزائر والتي تحتاج من المشرع التدخل لضبط المشاركة في المجالس المنتخبة بصفة عامة وإعادة النظر في قانون الانتخاب وقانون الأحزاب بما يضمن ديمقراطية نوعية لا كمية[18].

7- طبيعة الرابطة بين المنتسبين والحزب الذي ينتمون إليه:

من المعروف أنه كل ما كانت العلاقة بين الحزب والنائب متينة كل ما كان ذلك في صالحهما حفاظا على سمعة الحزب وتأكيد حسن اختياره، وإمكانية تجديد انتخاب النائب.

[18]- عزيز محمد الطاهر: مذكرة ماجستير بعنوان آليات تفعيل دور البلدية في دائرة التنمية المحلية بالجزائر 2011- جامعة ورقلة

فمن جهة هناك حاجة ماسة وضرورية للأحزاب أن تبرر وجودها في الساحة وانتشار تمثيلها ومن جهة أخرى يستعمل الأفراد هذه الأحزاب كوسيلة للترشح والظفر بمقاعد في المجالس المنتخبة.

ويبدو أن هناك عقد ضمني بين الأحزاب وهؤلاء المنتخبين يسمح لهم بالترشح تحت مظلة هذه الأحزاب على أن يتولوا في المقابل تسويق صورة هذه الأحزاب.

ولا أنسى أن أذكر أنه من خلال الاستجواب الذي جرى في شهري مارس وأفريل قبيل الانتخابات التشريعية وأشهر قبيل الانتخابات المحلية شعرنا بإحساس بأن المستوجبين يدلون بتصريحاتهم وتعبيرهم عن رضاهم على سبيل المجاملة فقط لعلهم ينجحون في افتكاك عهدات اخرى.

يجب الاقرار بأن الجزائر لا تعرف تعددية سياسية تستند وتهدف إلى تطبيق برامج تنموية بل أمام تعدد قوائم تحت غطاء حزبي تسير وفق أهواء ومصالح أعضائها، وان تعدد القوائم بالمعنى المشار اليه يؤدي إلى وصول اشخاص إلى عضوية المجلس الشعبي البلدي بدون برامج ومبادئ بل وبخلفيات ومصالح شخصية، ليكون التصادم والصراع هو عنوان العهدة الانتخابية.

وباستثناء المنتخبين المنتمين إلى الأحزاب الأخرى يجهلون تماما برامج أحزابهم ومرجعياتهم الايديولوجية والسياسية وهناك من يجهل حتى اسم رئيس أو زعيم الحزب الذي ينتمي إليه.

وفي ما يلي آراء بعض المستجوبين:

غ ب 49 سنة RPR من بلدية وادي الجمعة يقول: " مرانيش راض مكانش اتصالات ما يعيطناش الأمين الولائي تلاقيتو قالي وين شفتك".

ع س 58 سنة MPA من بلدية وادي رهيو يصرح: "غير راض لأنه يحمل أفكارا تهدد ثوابت الأمة"

أما ت ز 55 سنة PT من بلدية غليزان فتقول: "كنت راضية أما الأن غير راضية لأن الحزب لم يساندنا في ظروف كانت صعبة لنا في إطار المجلس الشعبي البلدي"

وأخيرا ع ع م 57 سنة FLN من بلدية غليزان يبدي رأيا ايجابيا: "أنا راض بنسبة عالية"

8-علاقة المنتخبين بأحزابهم علاقة مصلحية نفعية

يعد الحزب من بين اهم المؤسسات الفاعلة في ممارسة النظام السياسي القائم على الديمقراطية، فهو مدرسة للتنشئة السياسية للمنخرطين فيه والهيكل الرئاسي للممارسة السياسية في أي مجتمع، ولكن تبقى هذه المؤسسة تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية، حيث يرى أغلب السوسيولوجين وعلماء السياسة أن الاحزاب تتطور مع وتيرة نمو الديمقراطية.

ورغم انتشار الاحزاب السياسية في ممارسة العمل السياسي في المجتمع الا ان مداومته ومواصلته لهذه المهمة تتوقف على مدى قدرتها على خلق نوع من الثقة بينها وبين الفئات الاجتماعية التي تمثلها، وتتوقف فعاليتها على مدى استطاعتها تمثيل المنخرطين فيها، كذا تشكيل حلقة وصل بين الاجيال وهذا على اساس أنها مدرسة لتنشئة وتجديد النخب السياسية، ولكننا إذا تفحصنا الواقع الديمقراطي نلاحظ أن الممارسة الديمقراطية عرفت نوع من العجز وعد اكتمال نضجها مما أدى إلى ظهور تجاوزات وممارسات حزبية تنبئ بفشلها، واصبحت نشاطات الاحزاب في الجزائر تعرف بالمرحلية "المناسباتية" تنشط مجموعات ضيقة خلال مناسبات الانتخابات وتعمل على تحريك الحزب من اجل الوصول إلى مراكز سياسية بهدف تحقيق أغراض شخصية وليست لتمثيل القاعدة الشعبية التي انتخبتها.

وباستثناء الاحزاب الاسلامية والاحزاب اليسارية التي تتوفر على قاعدة نضالية متمسكة بتوجهات وبالمبادئ الايديولوجية لأحزابها وخاضعة لقواعد الانضباط، فإن التشكيلات السياسية الاخرى تعتمد على "اسلوب التوظيف الظرفي" المناسباتي للمترشحين خلال الاستحقاقات الانتخابية ولعل من بين المؤشرات على ذلك كثرة التجوال السياسي، هذا ما نستشفه من قول:

ع س منتخب في بلدية وادي رهيو MPA 58 سنة يجيب عن سؤال حول علاقته بالتشكيلة السياسية التي ينتمي اليها قائلا: "علاقة تدعيم وذاك الوقت يقولو يجيبو الناس باش يدخلوا للحزب"

ومبحوث أخر ب م 50 سنة HMS يقول: "مازلنا نتلقاو الأوامر من مجلس الشورى للحركة"

وأخر ب أ 65 سنة من بلدية سيدي خطاب ينتمي إلى حزب MPA يقول عن علاقته بحزبه: "مكان لا علاقة لا والو"

9-اختلاف أهداف الترشح حسب ميولات المنتخبين

لدراسة وتحليل صورة المنتخب اعتمدنا على احدى اسئلة الاستمارة التي حددت دوافع الترشح في 05 دوافع وهي:

الترشح رغبة في خدمة مصالح المواطنين بنسبة 51.72% ، الترشح رغبة في خدمة مصالح البلدية بنسبة 24.13% ، الترشح رغبة في خدمة الدوار بنسبة 6.89% (وهذا بالنسبة لبلديات الريفية)، الترشح رغبة في خدمة الرياضة والثقافة بنسبة 6.89% ، وأخيرا الترشح رغبة في خدمة مصالح الشخصية بنسبة 10.34%.

ويتجلى المنتخب المحلي في تمثلات المبحوثين كشخص باحث عن "خدمة المصالح الخاصة له" مستغلا اطار الترشح ضمن الحزب السياسي او القائمة المستقلة وسيلة لذلك ومنتهزا فترة المواسم الانتخابية لتحقيق استراتيجياته.

تتمظهر هذه الصورة السلبية للمنتخب أو الترشح من خلال تعارض بين خدمة المصالح الخاصة وخدمة المصالح العامة، بمعنى التعارض بين العام والخاص على مستوى هامش تحرك المنتخب المحلي

الذي يستغل الأول "العام" لخدمة الثاني "الخاص" وقد ذهب أحد الباحثين في دراسته الميدانية[19] إلى ان عبارة "مصالح المنتخب الخاصة" تتجاوز المصالح ذات البعد المادي (سكنات اجتماعية – أراضي صالحة للبناء – صفقات مشاريع) لتشمل البحث على المكتسبات وتسعى إلى الاقتراب من مصادر السلط التنفيذية على مستوى العديد من الادارات العمومية.

صفة "أعيان البلدة" هي مبتغى المنتخبين لأنها تمكن من التقرب من "الولاية" من "الوالي" ومن "شخص المديرين التنفيذين"

ويصرح أحد المستجوبين وهو عضو في المجلس البلدي لغليزان ينتمي إلى حركة مجتمع السلم (44 سنة) بما يلي: ما عندي حتى هدف سياسي وإنما محبة واحتراما لرأي الجمعية العامة للمكتب البلدي للحركة بالإضافة إلى التعامل مع الطبقة الضعيفة في المجتمع".

وحسب مستجوب آخر ينتمي الى حزب آخر MPA عضو ببلدية واد رهيو (58 سنة) أخلقة الرياضة وأميل للثقافة وإحياء الجو الثقافي في واد رهيو وإعطائه المكانة اللازمة وأعني به الفن الراقي الذي يخدم التربية من مسرح وغناء. علاوة على ذلك تنظيف المدينة وإيجاد السبيل الكفيل لتهيئة الطرقات لأن المدينة تعيش حركة مرورية خانقة".

والملاحظ أنه من خلال التحقيق الميداني والمقابلات مع أعضاء المجالس البلدية المعنيين بالاستجواب هناك علاقة وطيدة بين مهنة المنتخب قيل ولوجه المجلس الشعبي البلدي وهدفه من الترشح فعلى سبيل المثال سجلنا تصريحات أن القصد من الترشح هو ترقية الرياضة لأنه كان رياضيا كما هو الحال بالنسبة للعضو المجلس البلدي لبلدية وادي رهيو من حزب جبهة التحرير الوطني (49 سنة) تنمية الرياضة في واد رهيو.

[19] – نوار فؤاد: مستخدمو ترفيلور والممارسات الانتخابية خطاب حول المواطنة الاجتماعية حول ممارسة مقال المواطنة عنوانه الجزئار اليوم : مقاربات : تحت إشراف حسين معوث منشور CRASC 2012.

أو الدفاع عن حقوق المرأة كما صرحت به عضو المجلس الشعبية البلدي واد الجمعة عن التجمع الوطني الديمقراطي قائلة: "كان هدفي من الترشح ترقية المرأة المحلية".

10- تباين آراء المنتخبين بين مؤيد وناقد للعهدة الانتخابية

والملاحظ أنه من خلال تلك المقابلات ما فتئ المتفائلون بإيجابية العهدة يعددون اسهاماتهم في عملية التنمية المحلية رغم صعوبة الظروف والمشاكل التي واجهتهم وسياسة التقشف التي اعتمدتها السلطات العمومية بتقليص الإعانات المالية الموجهة لمخططات التنمية البلدية.

فحسب عضو المجلس الشعبي لبلدية غليزان من حركة مجمع السلم (50سنة) أن العهدة الإيجابية: "أقيمتها بأنها الأحسن" .

وآخر عضو في المجلس الشعبي البلدية لبلدية واد رهيو من حزب FNA (43 سنة) يصرح: " أنا راض عن العمل الذي قمنا به" .

والملاحظ أن البلديات التي عرفت استقرارا في سيرورة المجلس الشعبي البلدي غالبا ما أبدى منتخبوها المستجوبون آراء حسنة كتصريح منتخب بلدية عين الرحمة ينتمي إلى حزب RND (49 سنة) "عهدة مليحة، رانا متفاهمين)

أو ذلك العضو بالمجلس البلدي لبلدية واد الجمعة من حزب FLN (61 سنة) "عهدة إيجابية، التنمية مست المواطن من جميع الجهات تفاهم كلي، ما كانش عرقلة".

أما أولئك الذين أجابوا بسلبية العهدة الانتخابية فهم يبررون ذلك بحالتين:

أولا: انعدام صلاحيتهم في التكفل بمشاكل وانشغالات المواطنين وحصر مهمتهم فقط في إيصال وتبليغ هذه الانشغالات خلال دورات المجلس الشعبي البلدي.

وهذا ما يقوله عضو المجلس الشعبي لبلدية غليزان عن حزب RND (36 سنة) فاشلة: المنتخب ليس له صلاحيات ليوعد بها الناس يجيك على خدمة وعلى ترقية وعلى سكن مام الطريق، نديرو ما قدرو، نديرو ما في الاستطاعة ما عدا الانارة التي نتحكم فيها قليلا بالتنسيق مع المصالح التقنية البلدية، وحنا دورنا نبلغو في الدورات العادية للمجلس الشعبي البلدي."

أما منتخب آخر عن حزب MPA ببلدية غليزان فأوعز أسباب عدم نجاح العهدة الانتخابية الى تدخل الإدارة وانحيازها إلى جبهة التحرير الوطني ومحاولة فرض أحد منتخبيها لرئاسة المجلس البلدي ويقول :

"l'administration à l'époque n'a pas aimé qu'elle soit dirigée par un non FLN, ça s'est repercute sur la gestion de l'APC, quand il y a le changement c'est le même problème et j'ai travaillé tout seul . le mandat était négatif et ça commence

A être positif et les bilans sont là, avec les précédents mandats on sent la différence, même le citoyen dans la rue remarque le changement. »

ومنتخبة من حزب PT (55 سنة) لبلدية غليزان تلخص تقيمها للعهدة الانتخابية الحالية بقولها: "فيها عراقيل"

ويعبر منتخب آخر ببلدية واد رهيو عن حزب MPA عن عدم رضاه بالقول "مستوى تحت المتوسط لأننا لم نستطع أن نحقق ما كنا نصبو إليه من تنظيم الأسواق مثلا من تحويل بناية حظيرة البلدية الموجودة وسط المدينة والتي تسبب اختناقا في حركة المرور ولنا من المباني ما يكفينا شرها خارج المدينة، ولم تقدر على تحرير مدرسة حكيم لقمان من الباعة الجوالة الذين يحتلون كل محيط المدرسة."

ثانيا: تهميشهم من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي لا يأخذ بآرائهم ولا يستشيرهم في الأمور التي تهم البلدية وكمثال على ذلك تذمر بعض منتخبي بلدية غليزان من تصرفات رئيسهم دون

أن يصرحوا بذلك علانية أو بطريقة مباشرة وهذا ما يقوله أحدهم الذي ينتمي إلى حزب FLN (57 سنة) : "عهدة متوسطة لأنني لم أكن ضمن الهيئة التنفيذية وأنا راض على المردود تاعي."

وعلى كل ومهما كانت الأسباب فإن الاحصائيات تشير إلى أن أكثر من 800 بلدية من بين 1541 على مستوى الوطني مجمدة، منتخبوها منشغلون بالصراعات السياسية أكثر من خدمة الشعب.

وكأمثلة عن الانسدادات التي تعرفها المجالس الشعبية البلدية نذكر بلدية مزاور (51 كلم جنوب عاصمة الولاية سيدي بلعباس) حيث بات التيار لا يمر تماما بين رئيس المجلس الشعبي البلدي ومجموعة من المنتخبين منذ شهر ماي من السنة المنصرمة بسبب ما جاء على لسان المعارضين "للمير" باتخاذ هذا الأخير قرارات انفرادية مقابل اتهامهم بالبقية برفض العمل وباستعمال النفوذ وبالتربع على مقاعد المجالس لقضاء حاجياتهم ومآربهم ليس إلا."

وكانت قاعة المداولات التابعة للمجلس الشعبي البلدي لمزاورو شاهدة يوم ال 23 نوفمبر 2015 على سابقة تاريخية شهدها المجلس حين أقدم تسعة منتخبين على الالتحاق بالقاعة المذكورة وهم مكمموا الأفواه باستعمال الأشرطة اللاصقة في إشارة ضمنية منهم إلى رفضهم التام التعامل مع الرئيس.

وقد سجلت ولاية بسكرة خلال العهدة الحالية للمجالس البلدية حدوث ست حالات انسداد ويتعلق الأمر ببلدية سيدي عقبة التي عرف مجلسها سوء تفاهم وتشنجا لأزيد من سنتين الأمر الذي أثر سلبا في يوميات المواطن الذي طالما اشتكى من غياب التكفل بأبسط الانشغالات كنظافة المحيط.

وتفشل مساعي الصلح التي باشرتها عدة أطراف ، لجأ الوالي إلى إعادة انتخاب رئيس بلدية جديد من مجموع الأعضاء المشكلين للمجلس نفس الصورة عرفتها بلدية ليوة بعد توقيف رئيسها بسبب إدانته بالحبس النافذ على خلفية المتابعة القضائية ليتم تعويضه عن طريق انتخاب الأعضاء.

وضعية الانسداد وسحب الثقة عاشتها كذلك بلدية الفيض الدوسن، لغروس وبرج بن عزوز التي لم تستطع المصادقة على جدول الأعمال في عدة جلسات، واستمرت حالة اللاتفاهم والخلافات والأجواء المشحونة التي حالت دون الانطلاق العديد من المشاريع التنموية كالمؤسسات التربوية وأخرى تتعلق بشبكات الصرف والماء الشروب فضلا عن تعطيل قفة رمضان وعدم المصادقة على الميزانية

بعض بلديات ولاية الجلفة كذلك تعرف صراعات وخلافات بين منتخبيها وتعتبر بلدية حاسي بحبح التي يقطنها ما يقارب 120 ألف نسخة من بين أكبر وأهم البلديات التي تعيش أزمة حقيقية تسببت في رهن العشرات من المداولات والمصالح المتعلقة بالمواطنين بما في ذلك الخدمات الضرورية، ما اضطر المواطنين في أكثر من مرة لتنظيم وقفات ونفس الوضعية تعرفها بلدية مسعد التي تم تجميد مجلسها بسبب الانسداد الطويل الذي رهن الكثير من المشاريع والبرامج التي استفادت منها البلدية وبلغ التعفن أن بلغت المدينة في فوضى ما جعل وزارة الداخلية تتدخل التي وصفها والي الجلفة في تصريح للخبر "بأنها واقع جاء نتيجة سوء اختيار بعض الأحزاب لمترشحيها، إضافة إلى الصراع حول المصالح الشخصية التي يدفع المواطن اليوم فاتورتها."

نفس الوضعية عاشتها بلدية غليزان مع بداية العهدة حيث كان مبدأ تطبيق التحالف السبب المباشر في ظهور الخلافات والنزاعات بين الأعضاء فتحول الحزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على أغلبية المقاعد إلى المعارضة بسبب حرمانه من ترأس المجلس وحتى استفادته من التمثيل في الهيئة التنفيذية.

خاصة وأن الفائز برئاسة المجلس كان من مناضلي عزيمة حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي لم يدم طويلا وقدم استقالته لأسباب مجهولة وتم استخلافه برئيس جديد من حزب MPA عن طريق الانتخاب في اجتماع للمجلس الشعبي حضره والي الولاية وفاز بأغلبية نسبية تقدر 18 صوت مقابل 15 صوت لمترشح الأفلان. هذا ما أدى إلى مقاطعة مجموعة الأفلان لكل المداولات واجتماعات المجلس. ولم ينفرج الأمر إلا بإعادة توزيع المهام وتعيين نائبين ورئيس لجنة من حزب

الأفلان. وللإشارة أن رئيس البلدية المنتمي لحزب MPA كان محل عدة محاولات فاشلة لسحب الثقة.

أما على المستوى الوطني أكثر من 25 ألف مشروع معطل بسبب الصراعات بين المنتخبين 400 ألف احتجاج للسكان خلال 5 سنوات

العاصمة تتصدر ولايات الوطن ب 17 متابعة قضائية ضد الأميار. المسيلة والبويرة يحصدان الفضية والبرونزية ب 15 و 13 متابعة، ثلث "أميار" الجلفة يقطنون خارج بلدياتهم ويسيرون مصالحهم بالتليكموند"

واقتصر دور العديد من الأميار على انجاز مشاريع تهيئة الطروطوارات والروقارات استهلكت أكثر من 70% من الأغلفة المالية الموجهة للتنمية غير أن نتائجها كانت سلبية ولم تؤت أكلها ولم تشفي غليل المواطنين.

11- ضعف أداء البلديات نتيجة قلة الموارد المالية والمادية والبشرية

تعتبر قلة الموارد المالية والمادية والبشرية من اهم التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية، فغالبا ما يكون سبب ضعف أدائها بعض العوائق تتجلى ابرزها فيما يلي:

- العجز المالي الناتج عن ضعف المداخيل وزيادة النفقات مما يجعلها في وضعية تبعية للنظام الضريبي المركزي، فالجماعات المحلية لا تتدخل في فرض الوعاء الضريبي ولا في تحصيله فإعانات الدولة المقدمة للجماعات المحلية تعمل على اعادة التوازن داخل الميزانية لكنها في نفس الوقت تمس باستقلال المجالس المحلية المنتخبة. وتخرق مبدأ اللامركزية والمتمثل في الاستقلال المالي.

- سوء التأطير البشري: تتميز البلديات عن سائر المؤسسات الأخرى في كونها تتكون من جهاز إداري يتم تعيينه عن طريق التوظيف العادي (الاعلان والمسابقة والتعيين...) وجهاز تسييري يتم

بطرق الاقتراع أو الانتخاب العام، وتشكل مصاريف المستخدمين عبئا ثقيلا على ميزانية البلديات من حيث انها تشكل أكبر نسبة من اعتماداتها، كما ان تركيبة هذه الشريحة من حيث سوء التكوين وقلة الكفاءات غالبا ما يحول دون تقديم الخدمات بالشكل الجيد والفعال.

وتتكون تركيبة مستخدمي البلديات من ثلاثة أصناف:

الاطارات: وهم جملة الموظفين الحاملين لشهادات جامعية عليا أو ما يعادلها من شهادات الكفاءة والذين لهم القدرة على التصور، فهم النصوص وتفسيرها.

أعوان التحكم: وهم الموظفون المؤهلون الحاملون لدرجات المعاونين الإداريين (ملحقين إداريين –كتاب إداريين وتقنيين ساميين).

أعوان التنفيذ: وهم الأعوان الذين يمارسون نشاطات جزئية لا تتطلب أي كفاءة.

حسب احصائيات المديرية العامة للوظيف العمومي (سنة 2009) إن العدد الاجمالي لموظفي البلديات الدائمين يقدر بـ 201.113 والتي تشكل 12.11% من مستخدمي الوظيف العمومي موزعة على الشكل التالي: الاطارات 7.70% ، أعوان التحكم6.84% ، وأعوان التنفيذ 85%.

إن ضعف التأطير لا يمكنه أن يستجيب للمتطلبات العمومية، وهذا ما يمثل الاشكال الأول للبلديات.

- قلة الامكانيات المادية: تعاني معظم البلديات من قلة الامكانيات المادية وخاصة تلك التي تتعلق بعمل البلديات ومنها المركبات المكلفة برفع القاذورات التي تتميز يقدمها وعدم صلاحيتها للاستعمال، والأمر ذاته بالنسبة لحافلات النقل المدرسي التي تعرف اعطابا متكررة مما يجعل هذه الجماعات المحلية غير قادرة على التكفل بمصاريف الصيانة.

وهذه عينة من أقوال بعض المستجوبين.

الأول عن حزب جبهة التحرير الوطني من بلدية غليزان 57 سنة يصرح ما يلي: "الرجال الأكفاء مناسبين غير موجودين الرداءة هي التي تسير وخير دليل حارس ليلي رئيس لجنة ببلدية غليزان، والأطباء والاساتذة والمحامين ليس لهم أي مهمة انتخابية وكذلك قلة الموارد المالية، المراقب المالي يخارج من عين لبرة".

وعضو أخر ينتمي إلى حزب FNA 52 سنة من بلدية وادي رهيو يقول ما يلي: "ضعف القادة السياسي في أعلى هرم للسلطة مكاش إرادة سياسية مكاش إرادة سياسية مكاش تنمية"

أما المبحوث الثالث عضو المجلس البلدي 61 سنة ينتمي إلى FLN: "فيه حالات بعض البلديات إما ضعف مسير ممكن جدا، إما المشاكل داخل المجلس تعرقل التنمية أو قلة الموارد المالية لابد من هذه الاسباب أن تكون مجتمعة"

12- النزاعات والخلافات بين أعضاء المجالس البلدية تقوض استقرارها:

من خلال تحليل المعطيات الاحصائية الواردة في الجدول رقم 12 المتعلق بسير المجالس الشعبية البلدية لاحظنا ان اغلبية أفراد العينة لبلدية غليزان أي ستة أعضاء أجابوا بسلبية تسيير هيئتهم الانتخابية، ولعل الملاحظة التي تستوقفنا في هذا المقام، هو أن هؤلاء 06 الستة الذين ينتمون إلى المجلس الشعبي البلدي المذكور عرف مشاكل عديدة في بداية العهدة غداة تنصيبه.

كلما زادت الخلافات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الواحد كلما ضعفت مشاركتهم في إدارة وتسيير عملية التنمية المحلية بالبلدية التي انتخبوا فيها:

ان اختلاف التوجهات السياسية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي يؤثر سلبا على مشاركة المجلس في إدارة شؤون التنمية المحلية البلدية ومنهم من يرى ان المصالح الشخصية والعشائرية هي

السبب الحقيقي والأكثر تأثيرا على الخلاف بين اعضاء المجلس البلدي الواحد، حيث يحاول أغلبية الاعضاء الانتماء إلى اللجان المهمة، خاصة تلك المرتبطة منها بالتنمية المحلية والاشراف على ابرام الصفقات ومتابعة التنفيذ، بل ان المصالح الشخصية والعشائرية تندخل حتى عند اقتراح مشاريع المخطط البلدي للتنمية (PCD) حيث يحاول كل واحد أو كل فريق اقتراح المشاريع التي تمكنه الاستفادة منها شخصيا أو عشائريا.

هناك بعض الحالات ومنها بلدية غليزان أين قام رئيس المجلس الشعبي البلدي بتهميش عدد من الاعضاء نتيجة صراعات بينهم، وقد لجأ هؤلاء المهمشون إلى تكوين تكتلات لإثارة المشاكل ضد هذا الرئيس مما زاد من انشقاق داخل المجلس وحياده عن المهام التي انتخب من أجلها، حيث تفاقم الخلاف بين الاعضاء ورئيسهم حتى وصل المجلس الى الانسداد ومحاولة سحب الثقة من الرئيس، وتم تدخل السلطة الوصية (الولاية) لحل هذا النزاع خاصة بعد ان شل اعضاء هذا المجلس عمل أغلب اللجان المهمة، مما أدى إلى تعطيل مصالح المواطنين ويمكن القول أن معظم اجابة المبحوثين تقر بالتأثير السلبي الكبير الذي تتركه الخلافات بين الاعضاء على مشاركة المجلس الشعبي البلدي في احداث التنمية المحلية الحقيقية بالبلدية.

وفي ما يلي أقوال المبحوثين الستة حول هذا الموضوع:

الأول: عن حزب جبهة التحرير الوطني (57 سنة) لست راض على تسيير المجلس الشعبي البلدي لأن التعليمة رقم 87 التي أصدرها الوزير الداخلية دحو ولد قابلية، لأن قائمتنا الفائزة بالأغلبية 11 مقعد تحالفوا ضدها حزبيات، أصبح رئيس المجلس الشعبي البلدي منن حزب الأقلية لا يمثل أغلبية المواطنين ونطالب بإلغاء هذه التعليمة."

وعضو آخر يمثل حركة مجمع السلم (44 سنة) يقول " غير راض، العيب في المستوى المنتخبين وتعامل المنتخبين مع بعض المواطنين هذا ناتج عن سوء تخطيط أو سوء اختيار الرجال ووضع شروط للترشح لا سيما المستوى التعليمي."

منتخبة حزب العمال تصرح هي الأخرى في الاستجواب وتقول "أنا لست راضية تماما على سير المجلس"

وآخر عن RND (59 سنة) يقول "مارانيش راضي عليه، ما يخدموش"

ويبدي عضو آخر عدم رضاه بقوله: " ما رانيش راضي ماهوش تسيير حسن، كاين البعض من أعضاء المجلس APC ماهومش قايمين بالدور تاعهم حتى أنا ومعاهم".

وحتى رئيس البلدية عم MPA (54 سنة) لا يخفي تذمره من سير المجلس رغم أنه المعني الأول بالتسيير على مستوى هذه الهيئة

ما رانيش راضي مجلس lui-même

13- ثقل الوصاية الممارسة على عمل المجالس البلدية

نسبة من المبحوثين والتي تقدر بـ 64.51% يعتقد اصحابها أن ممارسة الوصاية من الناحية العملية تخرج عن إطارها القانوني حيث يرون أن هناك نوع من المبالغة في ممارسة الوصاية الادارية على المجالس الشعبية البلدية، وقد ظهرت هذه المبالغة نتيجة لكثرة الصلاحيات التي يملكها الوالي مما يجعله يسمح لنفسه احيانا بالتدخل بشكل مبالغا فيه في مختلف الامور والقضايا التي لم يرد فيها نص قانوني صريح وواضح.

الكل يعلم أن التنظيم الإداري في الجزائر يعمل على مبدأ اللامركزية وتشكل البلدية قاعدة لها.

وكون البلدية إحدى صور ممارسة اللامركزية الإدارية فهي تخضع لرقابة وصائية لتبقي العلاقة قائمة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية ورغم استصدار قوانين جديدة خاصة بالإدارة المحلية الهدف منها إعطاء حرية واستقلالية للجماعات المحلية ولعدة اعتبارات موضوعية وواقعية وقانونية تبقى مسألة ممارسة الوصاية تخضع لضوابط أخرى سياسية أكثر منها إدارية

والمقصود بالرقابة الوصائية هي مجموع السلطات التي يقررها القانون للهيئات المركزية على الأشخاص الهيئات المحلية وأعمالهم لغرض حماية المصلحة العامة وضمان احترام مبدأ الشرعية إن نظام الوصاية الإدارية لا يقيد من حرية الهيئات المحلية في القيام بأعمالها أو لاتخاذها لقرارات التي تراها مناسبة لخدمة المواطنين بل هو الضمان من أجل أن تعمل هذه الهيئات في الحدود التي رسمها القانون وهذا ضمانا لحقوق الأفراد ووحدة الدولة رغم أن مصطلح الوصاية من أصل مدني إلا أن له في المجال الإداري مفهوم خاص تختلف اختلافا كبيرا عن مفهومه السائد عفي القانون الخاص مع التذكير بأن هذا المصطلح مستعل في فرنسا ولا يراد به وصاية الولي على القاصر أو ناقص الأهلية بمفهوم القانون المدني بل تعني وصاية السلطات المركزية عن السلطات المحلية.

وفيما يلي نستعرض آراء المبحوثين المؤيدين لبقاء وصاية الدائرة ومنهم عضو بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية غليزان عن حزب الأفلان (57 سنة) الذي يقول "هي هيئة ضرورية، المصادقة على المداولات ولولاها يكثر الفساد، المنتخب بجلوس دير حملة والإداري لا السكن الاجتماعي لو كان في البلدية يديرو به الحملة الانتخابية، العمل، توزيع الإعانات على الجمعيات أي شيء يقصد به الحملة الانتخابية.

أما رئيس بلدية غليزان عن حزب MPA (54 سنة) فيصرح قائلا باللغة الفرنسية:

"je vois la Daira Comme une compétence supplémentaire qui peut contribuer dans la gestion de la commune »

ومنتخب آخر عن حركة مجتمع السلم الديمقراطي عن بلدية واد رهيو (55 سنة) يرى أنه:" ممكن الصلاحيات تستمد للبلدية مع إلقاء الدائرة."

ومنتخبة أخرى من بلدية واد رهيو عن حزب FNA 34 سنة تصرح أنا على حسابي هيئة ضرورية من منظار العمل تاعي."

عضو آخر من بلدية عين الرحمة ينتمي إلى حزب RND (49 سنة) يبدي رأيه قائلا: تقعد وسيط بين الولاية والبلدية لأن الولاية يوقع عليها ضغط، البلديات تطرح الانشغالات على الدائرة والدائرة توصل للولاية".

أما الرافضون لفكرة بقاء الدائرة فهم كثر لأسباب متنوعة وما يمكن ملاحظته أن هؤلاء أغلبهم أعضاء بالمجالس الشعبية البلدية للبلديات الصغيرة

ويصرح أحد المبحوثين من بلدية واد الجمعة ينتمي إلى حزب الأفلان (61 سنة) قائلا الاستقلالية أحسن لازم إعادة النظر عفي مفهوم الوصاية وجعل الرقابة غير مكلفة غير ملزمة)

ومنتخبة أخرى عن حزب RND دائما ببلدية واد الجمعة ترى أن مستقبل البلديات في استقلاليتها الادارية .

ويقول احد المنتخبين المبحوثين المنتمين إلى حزب RNd ببادية غليزان (59 سنة) رئيس البلدية لازم تكون عنده الاستقلالية باش يمشي صوالحه.

أما رئيس بلدية واد رهيو عن حزب FNA (48 سنة) حسب رأيه :" الوصاية عندها حدود أنا مع الوصاية المحدودة ".

ويرى مبحوث آخر عن بلدية واد رهيو (49 سنة) عن جبهة التغيير عكس ذلك بالاعتماد موقف وسط بين الداعي لإلغاء الوصاية وأولئك المطالبين بالإبقاء عليها ولكن لتعديلها وتكييفها للسماح لهامش مناورة مقبول

ويقول في استجوابه إعادة النظر في الوصاية لتقليص عدد الدوائر ضبط الاستقلالية ولا تكون مطلقة لوكان يخلوها المنتخبون الي يبعوها ميديرولوش خوها في القائمة السكنات يدير مشاكل في المجلس ويعطل مصالح المواطنين.

14- عدم ملائمة المنظومة القانونية والتنظيمية

بعد ظهور التعددية الحزبية اصبح قانونا البلدية والولاية يتسم بعدم الفعالية وعدم مواكبة التطورات الحاصلة كالجماعات المحلية تعاني من أزمات حادة لا سيما في اشتراك المواطن في تسيير الشؤون العمومية ولا في تحقيق الديمقراطية ولا في تجسيد دولة الحق والقانون، مما انعكس بالسلب على تقديم الخدمات المنتظرة لها والظروف التي أدت إلى عدم مسايرة الجماعات المحلية لمتطلبات الموطنين.

وما يؤخذ على قانوني الجماعات المحلية يعاب أيضا على قانون الانتخابات، فالنظام الانتخابي الذي عرفته المنظومة القانوني الجزائرية يشكو من قصور في تكريس معالم الحكامة، ويتضح ذلك من خلال الترشح لعضوية المجلس وكيفية توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية.

وقد عانت الادارة المحلية الجزائرية غداة الاستقلال وضعية مزرية جراء مغادرة الاطارات الفرنسية، فأصبحت تعاني نقص الكفاءات نتيجة قلتها وانتشار الامية وسط المجتمع الجزائري، نتيجة هذه الرواسب دخلت الجزائر مرحلة انتقالية لا تسمح معطياتها بتبني نظام انتخابي يستحيل تطبيقه آنذاك، مما دفع السلطة إلى البحث عن الكفاءة مهملة الرجوع إلى السيادة الشعبية، وحتى الكفاءة لم تراعى آنذاك، بل كان المعيار في التعيين هو الشرعية الثورية والولاء للحزب الواحد.

وتحت تأثير الازمة التي عرفتها الجزائر فتح المجال أمام التعددية السياسية التي سمحت بتأسيس التشكيلات السياسية وهذه هي الظروف المناسبة لتكريس مبادئ الحكامة والتي صدر في إطارها القانوني القانون رقم 89-13 إذ حمل العديد من الضمانات والآليات المهيئة لجو ديمقراطي يضمن مشاركة واسعة في التسيير المحلي بتبني نظام التمثيل النسبي مع افضلية الاغلبية في الدور الأول، وتم تعديله نظرا لانتقادات المعارضة الذي وصفته بالتزوير القانوني المسبق للانتخابات.

أما بالنسبة لكيفية توزيع المقاعد فقد اعتمد الأمر رقم 67-24 على ترتيب المترشحين بواسطة حساب الأصوات التي فازوا بها شخصيا ثم اخذ بنظام التمثيل النسبي مع افضلية الدور الأول، وسرعان ما تم التراجع عن الافضلية في الدور الأول وتحديد عتبة التمثيل بنسبة 7% من الاصوات المعبر عنها، والغاية في ذلك تتمثل في البحث عن التوفيق بين استقرار المجالس المنتخبة وتوسيع التمثيل.

إن الواقع اثبت في كل مرة يعلق المواطن أماله في اختيار ممثلين يعبرون عن طموحاته اصابته بخيبة امل نتيجة مصادرة النظام الانتخابي لأصوات الناخبين وذلك على النحو التالي:

عدم ملائمة المناخ عند اصدار القانون رقم 13/89 والذي أدى إلى دخول الجزائر في مستنقع من الدماء وتدمير للبنية التحية وتوقف عملية التنمية المحلية.

عدم فصل المشرع في العديد من الحالات المحتملة التي تنجر عن النتائج الانتخابية كتعادل القوائم الفائزة بنفس المقاعد، والفصل في هذا بمقتضى تعليمة صادرة من وزير الداخلية، الشيء الذي يفسر على انه انحياز للسلطة إلى حزب معين، ويخلق جو من عدم الرضا ويفتح التأويلات لدى الأطراف المعنية، نظرا لصدور التعليمة بعد ظهور النتائج وهذا يخالف مبدأ حياد الادارة.

صعوبة فوز حزب واحد بالأغلبية المطلقة، الشيء الذي يؤدي إلى تحالفات من أجل تكوين أغلبية خارج القائمة، وعدم مراعاة الاختلاف في الايديولوجيات والبرامج التنموية.

م ب عضو بالمجلس الشعبي البلدي بسيدي خطاب RND (47 سنة)يقول ما يلي: " ما تساعدش مثلا قانون الانتخابات المادة 80 القائمة التي تتحصل على الاغلبية ويتحلف ضدها الاحزاب الأخرى ويتحصلون على رئيس المجلس الشعبي البلدي".

ومنتخب أخر ف أ FLN (61 سنة) من بلدية عين الرحمة يصرح: "اعادة النظر في المنظومة القانونية وتنقلع هذه الاحزاب موالاة ومعارضة حزبنا واحد هو الجزاير".

وقد أجاب عضو أخر ب ف RND (53 سنة) من بلدية وادي الجمعة بقوله: "غير ملائمة لأحزاب الكبرى، خاصة قانون الانتخابات لابد من الاقتراع المباشر. رئيس البلدية يختار من القائمة التي تتحصل على الاغلبية من طرف الناخبين مباشرة".

15- خلق السلطة لمجتمع مدني بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي.

ونظر لأهمية عنصر المشاركة في أية استراتيجية فعالة فقد احتل هذا العنصر حيزا واسعا من سوسيولوجيا التنمية الحديثة وأصبح يضحى اهتمام من قبل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وعلماء الاقتصاد وغيرهم من الباحثين والدارين والمهتمين بشؤون التنمية بشكل عام.

ففي هذا المجل أكد هورفيتز Horowitz في معرض حديثه عن أهمية المشاركة الاجتماعية في برامج التنمية أن عدة سياسات اجتماعية قد فشلت في تحقيق أهدافها لأنها تجاهلت رغبات الناس وتعارضت مع طموحاتهم وآمالهم ويرى بعض الاقتصاديين أن عدم مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار تعد إحدى مشكلات الديمقراطية في البلدان النامية.

ويرى ماستون Maston أن المشاركة الاجتماعية مظهر من مظاهر الديمقراطية التي تختزل من القيم المحورية الأساسية وقوى التكامل من المجتمع ويعرفها بأنها العملية التي بموجبها يظل الناس المتحررون في المجتمع المتحرر على اتصال وثيق مع بعضهم البعض لصياغة اتجاهاتهم وميولهم وضبطها

سواء أكان ذلك على مستوى جماعات الجوار أو على مستوى المجتمع المحلي، ويرى ماستون أن فلسفة تنمية المجتمع المحلي يقوم أساسا على مبدأ الديمقراطية، ولكن الديمقراطية لا يمكن أن تنتعش أو تزدهر إلا في مجتمع حر قائم على أساس المشاركة المسؤولة [20]

ولكن ما هي مؤشرات التي يمكن بموجبها قياس المشاركة الاجتماعية والتعرف على حجمها؟

قد حدد شابين Shapin سنة مؤشرات للمشاركة الاجتماعية مرتبة ترتيبا تنازليا وهي :

- العضوية في التنظيمات الاجتماعية .
- المساهمة المالية.
- العضوية في اللجان .
- الوضع القيادي .
- نشاط العضو بين الاجتماعيين، النشاط الذي يؤديه العضو في أثناء الاجتماع.

ويرى برتراند ألفين Bertrand Alvin ان هذه المعايير هي أكثر مظاهر المشاركة الشعبية وضوحا وأشدها فاعلية في توفير فرص التواصل الاجتماعي والمشاركة الشعبية على نوعين، مشاركة في إطار المؤسسات رسمية ومشاركة في إطار مؤسسات رسمية ومشاركة في مؤسسات غير رسمية، فعندما تشترك مجموعة من الناس الذين يجمعهم وتوحدهم اهتمامات ومصالح خاصة في تأسيس منظمة معينة لها أهداف محددة تسمى المشاركة في هذه الحالة مشاركة اجتماعية رسمية مثل اتحاد الفلاحين.

أما المشاركة الشعبية غير الرسمية فتشير إلى التواصل الاجتماعي بين الجماعات غير الرسمية وغير منتظمة مثل جماعات الرفاق والأصدقاء ومن مظاهر هذا النوع من المشاركة افتقار الجماعة الى رئيس أو قائد وافتقارها إلى أية إجراءات رسمية في اختيار القادة[21].

[20]– د. أحمد الرباعية، مقومات التنمية ومعوقاتها– منشوراتها الجامعية الأردنية عمان 1988 ص 122

[21]– د. أحمد الرباعية، المرجع السابق.

والمشاركة الشعبية تقودنا إلى الحديث عن علاقة المجتمع المدني بالدولة والدور المنوط به.

وقبل هذا وذلك من المنطقي أن سلطة الضوء على التعريف بمفهوم المجتمع المدني.

المجتمع المدني: اصطلاحا:

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى "كل أنواع الأنظمة التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم خدمات أو دعم وتعليم المستقل أو التأثير على السياسة العامة ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلا يجوز أن يجتمع المواطن خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول سياسة أو ممارسة ضغوط بشأنها أو تعزيزها[22].

ويشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة وهي تشمل المنظمات الخيرية والمنظمات الدينية والنقابات المهنية ومؤسسات العمل الخيري .

فمن خلال التعريف الذي سبق يتبين بصفة جلية الفرق بين المجتمع المدني كنشاط أو عمل تقوم به مؤسسات مستقلة عن السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني التي تتكون من مجموعة أفراد تربطها أهداف مشتركة من أجل خدمة المجتمع وتنميته.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة المجتمع المدني بأنه القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال وتتكون قطاع المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتقر الأمم المتحدة بأهمية الشراكة مع المجتمع المدني لما يضطلع به من تعزيز مثل المنظمة ودعم عملها، وللمجتمع المدني سمات متميزة يمكن إيجازها فيما يلي:

- إن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم

[22]- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

- يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الانتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية.
- انه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل قطاعه المختلفة بالوسائل السلمية المتحضرة وهو مجتمع يرتكز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح.

عرفت التعريفات التشريعية في الجزائر تطورات متعددة اختلفت باختلاف المرحلة السياسية التي شهدتها الجزائر ففي الفترة الانتقالية التي أعيقت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما يتعارض والسادة الوطنية وذلك وفقا للقانون 157/62 المؤرخ في 11 ديسمبر 1962 وبناء عليه استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 يوليو 1901 حيث عرفت الجمعية في المادة الأولى منه بأنها: "اتفاقية يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل المعارف وأنشطتهم في غرض لا يدر ربحا".

أما الأمر 79/71 الصادر بتاريخ 3 ديسمبر 1971 فقد عرفت المادة الأولى من الجمعية بأنها " الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية و محددة الأثر، ولا تذر ربحا".

وجاء هذا التعريف لينصب على سياق تتوجه الايديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري حيث كانت موجة التشييع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية.

أما في المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي بعد إقرار الدستور الجديد عام 1989 فقد تم إصدار قانون 31/90 في 04 ديسمبر 1990 والذي كعرف الجمعية في أحكام المادة الثانية بكونها اتفاقية "تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي وتعترض مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محدودة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعملي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص".

وجاء بعد ذلك القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات وعرفت المادة 02 منه الجمعية: " بكونها لجمع أشخاصا طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لا سيما في المجال البيئي والمهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي لواقع العلاقات النظام السياسي الجزائري بالحركات الجمعوية يفيد أن المجموعة المحورية الحاكمة الجديدة للنظام هدفت في تعاملها مع هذا الملف إلى تحقيق هدفين أساسيين[23]

1. الامتصاص تذمر المواطنين من ضنك الحياة التي تعاظمت في الشق الاجتماعي.
2. تقوية فبضتها حتى تتمكن من خلق تجانس في هرم السلطة كما كان سابقا غير وضع استراتيجية تمكنها من التخلص من هيمنة الحزب الواحد والجماعات الضاغطة التي تستخدمه.

علاقة الأحزاب بالجمعيات في الجزائر

تتسم العلاقات بين الأحزاب والجمعيات بعلاقة الدمج والاستيعاب والتبني ويظهر ذلك في المؤشرات التالية:

أدمجت هذه الجمعيات التي تجاوزت 120 ألف جمعية في أحيان كثيرة في السياق العام للخطاب السياسي غير المؤسس الذي يتبنى أطروحات السلطة ولا يقدم خطابا مبنيا على البرامج وهو ما أدى إلى استيعاب كثير من طرف الأحزاب وجعلها أبواقا للتسويق السياسي والتعبئة السياسية في مناسبات عديدة

[23]- بوحنينة قوي: المجتمع المدني الجزائري بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي الرابط الالكتروني http://studies.alzazeera.net/ar/issue/2014/03/html

- استراتيجية التبني وهي تلك السياسة القائمة على تبني الجمعيات كلية من طرف الأحزاب الفاعلة سياسيا.

إن هذه الجمعيات والمنظمات الجماهيرية التي كانت تشكل المدارس الأولى لتكوين الإطارات وتخرج الكوادر لم تعد تلعب ذات الدور في المرحلة الأخيرة كونها أصبحت مجرد أدوات تستخدم في الاستحقاقات السياسية والتساؤل المحرج للسلطة السياسية في الجزائر فهل نحن أمام مجتمع مدني أم مجتمع سلطة مهيمن عليه؟

وبهذا الصدد يرى رشيد معلاوي أحد المسؤولين النقابيين في الجزائر أن السلطة خلقت مجتمعا مدنيا بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازنة للمجتمع المدني الحقيقي وهذا المجتمع أضحى غير قادر على تنفيذ ما تسعى إليه السلطة وهو ما أبرز نقابات موازنة.

ويشير أحدى الدراسات المغاربية مقارنة إلى نوعية الصعوبات ونقاط الضعف والتي تتعرض لها الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائرية وفق المحاور التالية:

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.
- استفادة الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.
- استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي
- لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات
- الجمعيات لا تملك الحرية استقبال الهبات والمساعدات من الخارج
- مازالت الجمعيات تخضع لكثير من الإجراءات الجمركية والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج..

إن حراك الجمعيات هو رجع صدى الحراك الحزبي وبما أن الحراك الحزبي نمطي ومندمج ويعبر عن صيغة إقصائية لوجود أية طبقة سياسية معارضة بالمعنى الحقيقي فإن الحراك الجمعياتي لن تحقق مساهمة حقيقية في بناء مشروع مجتمع إذا بقي رهان الجمعيات على الأحزاب والعكس بالعكس.

وتلمح آخر من ملامح الاختلال والفساد في أداء الأحزاب السياسية والجمعيات وهو التدخل الذي يمكن التعبير عنه بثنائية الجمعيات السياسية الحزبية والأحزاب الجمعوية حيث العلاقة الزبائنية قائمة على المصلحة بين من يدفع ماليا ومن ينتفع سياسيا ومن يحترف إعلاميا وتعد الزبائنية السياسية إحدى الظواهر السلبية التي تبرر كمعطى أنتروبولوجي وسياسي عالمي يتجلى في المواصفات التالية:

- تبادل الخيرات
- العلاقات الأسرية
- تبادل مزري بدافع الايديولوجي
- الحياة السياسية المحلية

إن الزبائنية شكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخرجسم الديمقراطيات الصاعدة وهي تبرز نمط علائقي يظهر في مؤسسات المجتمع السياسي والاقتصادية والاجتماعية والدينية الجزائرية. حي تم الاستحواذ على المجتمع المدني وترويضه بمعنى دولته من طرف الدولة بجعله متغيرا تابعا للعمل الحكومي السلوطي وهو الأخطر في مسار الشرعية

وما يلاحظ بهذا الصدد أن كثيرا من أرباب النقابات والجماعات رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية انتقالية لتحقيق الثراء والثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد، إن تفشي هذه الظاهرة من خلال الزبونات المتعددة وغيرها من العوامل يجمع بينهما عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الديني والأخلاقي وفي الواجهة المقابلة يمكن الحديث عن وجود نقاط مضيئة في التجربة الجمعوية الجزائرية تظهر فيما يلي:

- الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات.
- الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادات جمعيات المجتمع المدني.

استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمنتسبين إليها ولكن تبدو عملية تطوير العلاقة بين الجمعيات والبرلمان المشكلة على قاعدة التنافس الحزبي مسألة أكثر من مهمة[24].

القانون العضوي 04/12 المتعلق بالأحزاب يضع قيود دستورية على نشاط الأحزاب ومن بين هذه العوارض علاقة الأحزاب السياسية بفواعل المجتمع المدني الوطني والدولي حيث يمنع أي ارتباط سواء كان عضويا أو تبعيا أو رقابيا لأي نقابة أو جمعية أو منظمة أخرى ليست ذات طابع سياسي فهل فعلا لا توجد أحزاب سياسية في ظل التعددية الحزبية لها صلة بالنقابات والجمعيات[25]؟

يبدو أن المشرع في تنظيمه للعلاقة بين الأحزاب السياسية والتنظيمات الأخرى ترتكز على مقاربة المقاطعة التي تعود خلفيتها إلى نشأة فواعل المجتمع المدني التي من خلالها بمقاليد الحكم في يديها مما خلق ما يشبه عداوة بينهما حيث كلما وجد مجتمع قوي يعني بالضرورة ضعف الأحزاب السياسية سيطرتها اضمحلت التشكيلات المقابلة. لكن العلاقة الأجدى في إطار مجتمع صحي هي التي تبنى على التفاعل والتقارب مع احتفاظ كل طرف بمقوماته فلا يسيس العمل المدني ولا يفقد النشاط الحزبي طابعه السلطوي الذي يعتبر محرك العمل السياسي.

16- اجراءات اقتراح وتسجيل المشاريع تتسم بالبطء والتعقيد وعدم مرونة الاجراءات الادارية

تساهم البلدية في التنمية المحلية عن طريق المخطط البلدي للتنمية الذي يعتبر الأداة المفضلة لدعم التنمية المحلية وتحقيق حسن سير الخدمة العمومية وتشجيع التضامن المحلي، حيث تتيح الدولة

[24]- بوحنينة قوي، مرجع سابق

[25]- بوحنينة قوي، وهبة لعوادي إصلاح قانون الأحزاب السياسية الجزائري www.baouhania.com

لسكان البلدية من خلاله التعبير عن حاجياتهم التي يقدرونها بأنفسهم ويقترحون حلولا لمشكلاتهم وفق وجهات نظر من يمثلهم، ويتم اعداد المخطط البلدي للتنمية وتنفيذه في ثلاثة مراحل:

ففي المرحلة الأولى يقوم المجلس الشعبي البلدي بدراسة ملائمة البرامج الواجب القيام بها وفق احتياجات سكان البلدية والوضعيات الاستعجالية التي يجب أن تحتل الأولوية، وتقوم اللجنة التقنية للبلدية على ضوء ذلك بإعداد بطاقة تقنية لكل عملية مقترحة أو مشروع من طرف المجلس الشعبي البلدي والتي يراها ضرورية لإنجازها، ومن خلال اعداد البطاقة التقنية يتم تحديد طبيعة الاشغال أو التجهيزات المراد انجازها بالتفصيل والكلفة المالية للمشروع.

في المرحلة الثانية يقوم رئيس البلدية بإرسال مدونة الاقتراحات إلى الوصاية التي تقوم بدراستها من طرف اللجنة التقنية للدائرة التي تقوم بمناقشتها وترصيد أولوياتها تبعا لأهمية كل مشروع، تتوج أشغال لجنة الدائرة بمحضر اجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية للولاية تحت رئاسة والي الولاية، ويتم اجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة ويقوم الوالي بدوره بطلب الاعانات المالية اللازمة بتنفيذ مخططات البلدية من السلطات المركزية التي تقررها الدولة اجمالا في إطار قانون المالية، ويظهر الوالي أنه صاحب سلطة القرار في منح الاعتمادات للعمليات المسجلة في مخططات البلدية والمسؤول الاول عن ضبط واعداد برامج التنمية المحلية بالبلدية.

أما في المرحلة الثالثة والأخيرة يبلغ الوالي رئيس المجلس الشعبي البلدي والمحاسب البلدي – بعد مصادقة الوصاية على مدونة الاقتراحات واعتماد المبالغ المالية لكل مشروع مع تحديد الاولويات حسب الوضعية المالية – بالاعتمادات المخصصة للعمليات المدرجة في المخطط البلدي الموافق عليها، ومن هنا يبدأ تنفيذ المخطط البلدي للتنمية بعد أن يسجل المجلس الشعبي البلدي الجدول البلدي المرسل إليه من طرف الوالي والذي يعد وثيقة الميزانية الأساسية لإنجاز المخطط البلدي للتنمية من خلال ما تقدم نلاحظ طول الآجال المتعلقة بإعداد وتنفيذ المشاريع التي في بعض الاحيان تستغرق سنة كاملة وهو ما يؤثر كثيرا على التكفل بانشغالات المواطنين خاصة بما يتعلق الأمر بمواجه القضايا العالقة والمستعجلة.

ق ع (52 سنة) ينتمي لحزب FNA لبلدية وادي رهيو: إعادة النظر فيها

ب م (50 سنة) ينتمي لحزب HMS لبلدية غليزان: "مارانش راضيين على هذه الاجراءات الثقيلة ويخصنا اجراءات أقل من هذه في المشاريع خاصة الاستعجالية."

ب م (74 سنة) ينتمي لحزب FLN لبلدية وادي الجمعة: "لابد من إعادة النظر في الاجراءات الادارية الحالية لآنها لا تخدم لا الادارة ولا المواطن".

17- عدم مرونة الاجراءات الادارية المتعلقة بالصفقات العمومية

إن من بين الاسباب التي دفعتنا لإدراج سؤال يتعلق بالصفقات العمومية وما سجلناه من خلال اطلاعنا على بعض المراجع أن اغلب حالات المتابعات القضائية ضد المنتخبين كانت بسبب ابرام صفقات عمومية مخالفة للقوانين والنظم واختلاس أموال عمومية والمحاباة في منح المشاريع، ونظرا للتحولات السياسية الاقتصادية للبلاد، فإن قوانين الصفقات العمومية خضعت لتعديلات عبر مراحل متعددة وذلك تجسيدا لفكرة استمرار المرفق العام والحفاظ على المال العام.

والجدير بالذكر انه بالرغم من مجهودات السلطات العمومية ممثلة في وزارة الداخلية الرامية لتبسيط الاحكام المتعلقة بإجراءات ابرام الصفقات العمومية، إلا ان المنتخبين لا يزالون يرتكبون أخطاءا وتجاوزات، وقد تباينت أراء أفراد عينة البحث واختلفت فمنهم من يرى بعدم مرونة الاجراءات وهذا ما يذهب إليه أحد منتخبي بلدية واد رهيو ينتمي إلى حزب جبهة التغيير (49 سنة): " هو لم يأت بالجديد الملموس من حيث الشكل فقط وهناك مواد مبهمة غير واضحة مثلا المجموع الجزئي والمجموع الكلي لم يتم الاتفاق للإدارة المعنية على الصيغة الموجودة."

ومبحوث آخر عن حزب RND ببلدية غليزان (59 سنة) يصرح:" ما يساعدش، كاين ناس مثال Projet يستقام مليار باش بخدم خدمة مليحة والمقاول يديه ب 500 مليون وما يخدمش حاجة شابة لأنه sois disant المشروع بمليار يديه واحد بمليار ويخدم حاجة شابة غير باش يكسر البري Prix".

وفي نفس السياق يرى مبحوث من بلدية واد الجمعة عن RND (53 سنة) :"كاين شوية فيه غموض ماين مواد غير مفهومة".

ويقول أحد المبحوثين عن MPA من بلدية عين الرحمة (37 سنة) "لابد من إعادة النظر في قانون الصفقات فيما يخص بعض العمليات المستعجلة التي تتطلب إجراءات فورية".

ويرى منتخب مبحوث آخر من بلدية سيدي خطاب FLN "37 سنة" : "أن الاجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية إجراءات ثقيلة ونقص صلاحيات المنتخبين".

أما الذين يرون في الاجراءات المتعلقة بالصفقات مرونة فعددهم 11 مبحوث أي نسبة تقدر 37.93%.

وفيما يلي بعض تصريحاتهم:

مبحوث عن RND بلدية سيدي خطاب يقول: " يسهل المهمة في التنمية المحلية"

وآخر عن FLN ببلدية عين الرحمة (61 سنة) يقول : " هذا مليح بالنسبة للأول"

ويرى مبحوث آخر من بلدية واد الجمعة عن FLN (47 سنة) "سحب المنتخبين من فتح الأظرفة وتقييم العروض وتكليف الإدارة به شيء إيجابي"

وهناك مجموعة ثالثة من المبحوثين وعددهم 04 بنسبة 13.33% لم يدلوا بأي رأي لجهلهم بالموضوع وفيما يلي بعض أرائهم:

منتخب عن حماس بلدية واد رهيو (55 سنة) بالمطول يبان، راه جديد وعنده شهور"

وأخرى عن ءFNA ببلدية واد رهيو (43 سنة) دائما:" أنا هذا المرسوم ما عنديش اطلاع عليه وأنا مانجمش نحكم عليه وما نقدش نحكم عليه".

ويصرح أحد المبحوثين ببلدية سيدي خطاب عن MPA (65 سنة) صراحة: ما رانيش قاريه".

ويقر مبحوث أخر عن بلدية عين الرحمة عن RND (46 سنة) بجهله المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية قائلا:" ما علابالیش هذا تاع الصفقات".

18- عدم جدوى الترسانة القانونية والتنظيمية للحد من الفساد.

لا يصعب على من يراقب العمل التنموي الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة وعجزها منذ الاستقلال 1962 إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ومدى تخلف نسقها السياسي والإداري وعجزه في مواجهة الضغوطات الانمائية، وفي تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب، وهذا ما اعترف به خطاب السلطة إذ جاء فيه: "... إن محاربة ما تفشى من ممارسات من مثل الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات أضحى حتمية"[26]، كون هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطؤ الإدارة وسوء تنظيمها، والتي تقوض أركان العمل التنموي السياسي الشامل وتأتي على ثقة المواطن، هذا بالإضافة إلى قناعة المواطن الجزائري وادراكه المتزايد بأن الفساد مستشر في الاجهزة الإدارية المحلية، وما يعمق من شعور المواطنين بتفشي الفساد في الأجهزة الإدارية المحلية هو أن الخطاب الرسمي ما انفك يعترف بالفساد والوعود بالقضاء عليه ولكن بدون جدوى فاقتصرت حملات المكافحة على التضحية أحيانا لبعض الكوادر الإدارية الولائية والوزارية كوسيلة لامتصاص الغضب، وكذلك ما يعزز ادراك المواطن بوجود الفساد على مستوى الادارة بشكل عام والمحلية بشكل خاص هو تردي واقع هذه الادارة والتي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الاصلاح الاداري، إذ سنت ترسانة من القوانين لاصلاح الادارة المحلية منذ الاستقلال إلى اليوم من دون ان يؤدي ذلك إلى تغيير جذري ففعالية هذا الجهاز خاصة عندما قامت الدولة

[26] – خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام الولاة بقصر الأمم بنادي الصنوبر موجه للأمة بتاريخ 25 جوان 2006، يومية الخبر عدد 4739 الصادرة بتاريخ 26 جوان 2006

بمراجعة سياستيها الاقتصادية حيث سنت ترسانة من القوانين والتشريعات الجديدة وتخصيص اموال هائلة للاستثمار في ظل غياب المراقبة الفعالة للمال العام، كلها اسباب ساهمت في انتشار الفساد الموجود في إدارة الدولة.

وهذه في ما يلي اقوال بعض المبحوثين في الموضوع:

يقول أحد المبحوثين من بلدية غليزان عن حزب FLN (57 سنة) الصفقات هما اللي واصلنا للعدالة. التراضي راه بزاف المير يعين موظفين في لجنة فتح العروض اللي يتحكم فيهم، والإدارة كذلك تضغط بصورة مباشرة على لجنة الصفقات لما يتعلق الأمر بالمشاريع الكبرى، ولابد من اشتراك المقاولين في جميع مراحل الصفقات."

والمبحوث الأخر من بلدية غليزان عن حزب MPA (54 سنة) رأي مخالف حيث يرى: "الفساد على المستويات كبيرة ماهوش على مستوى البلديات."

وحسب منتخب آخر من بلدية واد رهيو عن حزب التغيير (49 سنة) فإن الترسانة القانونية والتنظيمية : "غير كافية، محاربة الفساد تكون بالتوعية والأخلاق والضمير."

وترجع منتخبة مبحوثة من بلدية واد رهيو عن حزب FNA (34 سنة) عدم فاعلية الترسانة القانونية والتنظيمية إلى انعدام الرقابة : "ما كانش مراقبة، لوكان تكون مراقبة حازمة ما يكونش إخلال"

أما عن الذين يؤيدون الرأي القائل أن الجهاز القانوني والتنظيمي المتعلق بالصفقات العمومية الساري المفعول يؤدي دوره كما ينبغي ويحقق نتائج ملموسة في الميدان فهم 13 منتخب من بين 30 أي نسبة تقدر ب 44.82% وهذه عينة لتصريحاتهم:

يقول عضو ببلدية سيدي خطاب عن RND :" حسب مفهومي تنقص من الفساد"

ويعتبر آحد منتخبي بلدية واد رهيو عن حزب MPA (58 سنة) أظن أن النصوص القانونية المدعمة قللت من نسبة الفساد على مستوى البلديات، الإدارة مؤهلة أحسن لتسيير الصفقات أحسن من المنتخبين"

وترى منتخبة أخرى عن بلدية غليزان عن حزب التجمع الجمهوري الوطني (52 سنة) أنه: " ماكانش فساد"

وفي نفس السياق لمنتخبة أخرى من بلدية غليزان عن حزب العمال (55 سنة) نفس وجهة النظر: "نعم الترسانة القانونية التنظيمية مليحة".

وبين رأي مؤيد ورأي معارض يجمع كثير من الملاحظين أن الصفقات العمومية بشكل مربط الخيل بالنسبة لتقييم تسيير المجالس الشعبية البلدية فأغلب المشاكل التي تعرفها الجماعات المحلية تنطلق منها وذلك بسبب رغبة بعض المنتخبين الاستفادة من الامتيازات التي تحققها هذه الصفقات مما يتسبب في اصطدامات وتعارض مصالح البعض الآخر تتولد عنها حالات الانسداد الاغلفة المالية التي تظهر ضخامة الاعتمادات المرصودة لبرامج التنمية ويوضح جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق السلطات العمومية لمراقبة كيفية تمرير الصفقات في احترام تام لمبادئ الشفافية وتكافؤ الفروض، وضرورة القيام بالمتابعة اللازمة عند تقدم أشغال انجازها لكن منطق الحكامة والشفافية الذي يسقى القاعدة القانونية والأخلاقية التي يجب اعتمادها في هذا المجال يتم في بعض الحالات تجاوزه سواء من طرف صاحب الصفقة أو حتى من طرف بعض المقاولات التي تعتمد أساليب مختلفة لنيل الصفقات وتحقيق أكبر ربح ممكن على حساب الجودة المدة الزمنية المخصصة لتقديم الأشغال وسندات الطلب التي تتجاوز قيمتها تبقى أحد أبرز المجالات التي ترصد تقارير رسمية تلاعبات مختلفة في تدبيرها بالنظر إلى طبيعتها المرنة وإمكانية اللجوء إلى المفاوضات مباشرة بطرق ملتوية قصد منح السند إلى مقاولات مختلفة – المادة 4من المرسوم (الصفقات العمومية الصادرة 2013 المغرب) تؤكد أن الأعمال الواجب إنجازها بسندات الطلب يجب أن تخضع لمنافسة مسبقة ماعدا في الحالات التي تستحيل فيها

اللجوء إليها أو كانت غير متلائمة مع العمل ولهذه الغاية على صاحب المشروع أن يستشير كتابة ثلاثة متنافسين على الأقل وأن يتقدم ثلاثة بيانات مختلفة للائتمان على الأقل مقدمة من طرف المتنافسين المعنيين ما عدا في حالة الاستحالة أو عدم الملائمة يبدو أن امكانية التهرب من المنافسة تبقى قائمة ومنها اللجوء إلى مقاول واحد الذي يتكلف بتقديم ثلاثة عروض مختلفة للأسعار لشركات مختلفة فيقوم بتحديد السعر بطريقة التي يشاء استنادا إلى المفاوضات التي تتم مع الجهة صاحبة الصفقة أكثر من ذلك فمرحلة التسليم تشهد خروقات تصل إلى حد إصدار وثائق تسلم توريدات وهمية:

- سندات الطلب آلية مرنة جعلها مسؤولون ومنتخبون وسيلة للتلاعب بالمال العام
- إدارات وجماعات محلية تلجأ إلى التسطير الصفقات الكبرى للتهرب من المنافسة.

إذا كان القانون قد أجاز تسييرا العمل الإدارة رفع قيمة السندات الطلب فإن طبيعة هذه الآلية في حد ذاتها تطرح إشكاليات على مستوى حكامة تدبير المال العام بشكل يجعلها في بعض الحالات مدخلا لممارسات فاسدة بعيدة كل البعد عن مبدأ المنافسة.

مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية واضحة في هذا الشأن المادة 04 من هذا النص تقول أن الأعمال الواجب انجازها بسندات طلب يجب أن تخضع لمنافسة مسبقة، ما عدا في الحالات التي يستحيل فيها اللجوء إليها أو كانت غير متلائمة مع العمل ولهذه الغاية على صاحب المشروع أن يستشير كتابة ثلاث متنافسين على الأقل أو أن يقدم بيانات مختلفة لائتمان على الأقل مقدمة من طرف المتنافسين المعنيين ما عدا في حالة الاستحالة أو عدم الملائمة، يبدو أن الغوص في التلاعبات يتم في هذا المستوى يكتشف أن إمكانية إغلاق الباب في وجه المتنافسين يبقى ممكنة إذ يمكن لصاحب المشروع من إدارات وجماعات وغيرها أن يلجأ إلى مسؤول مقاولة معنية فيقوم الأخير بتقديم ثلاث بيانات مختلفة (trois devis contradictions) على أن يتحصل صاحب هذه المقاولة على سند الطلب بالسعر المتفق عليه، أكثر من ذلك فوجود إمكانية للتلاعب ومنح سندات الطلب

للمقربين يجعل البعض أصحاب الصفقات يلجؤون إلى عملية تشطير للطلبات العمومية التي تتجاوز قيمتها مليون دينار إلى مجموعة من السندات الطلب. وهو الأمر الذي يخالف المقتضيات القانونية المعمول بها في هذا الشأن. صاحب الصفقة يمكن أن يعمد أيضا إلى تلاعبات أخرى لضرب المنافسة ومنها إمكانية الاعلان عن الصفقات العمومية قبل ان يتم حذفها بشكل يمنع العديد من الشركات الاطلاع على الاعلانات الخاصة بهذه الصفقات . يبدو أن الأمر الأخطر والذي يتم تسجيله في بعض الجماعات المحلية هو إشكالية تسلم التوريدات. إذ يلجأ المتنافسين على صفقة معنية إلى تقديم بيان الأسعار يحترم جميع المواصفات والشروط المطلوبة. لكن السعر أقل مقارنة مع باقي المتنافسين حتى يستفيد من الصفقة المعنية غير أن عملية التسليم تشهد تلاعبات مثيرة، إذ أنه لا يتم تسليم الكميات المنصوص عليها في الإعلان مستغلا بذلك وجود تواطأت معنية أو غياب المراقبة المشددة. هذه الخروقات "الجرائم المالية"

يمكن تسجيلها في الممارسات اليومية لبعض الجماعات والإدارات العمومية فطابع الاستعجال الذي يمكن تجاوزه من خلال سندات الطلب يحول الأخيرة إلى آلية تضرب في العمق حكامة شفافية تدبير المال العام.

المقاولون لا يشتكون بسبب خوفهم من الانتقام والأغلبية ترى أن الصفقات تمرر للمقربين، والفساد في الصفقات يتم بطريقة ملتوية عبر دفتر الأعباء وعدم تطبيق غرامات التأخير.

المقاولون بصفة عامة يمتنعون عن تقديم شكايات في مجال الصفقات لأن هاجسهم القوي الاحتفاظ بالعلاقات المتميزة وجيدة مع شركائهم، إذ أنه يتخوفون من الانتقام في المسائل المرتبطة بحقوقهم لا يتم الخوض فيها. رغم أن القوانين تؤكد عليها بدليل أن النص التنظيمي الصادر بتاريخ 1998 (المغرب) كان ينص على أنه إذا كان هناك متنافس يرى أن عرضه تم إقصاؤه فإنه يطلب من الإدارة أن تقدم الأسباب التي كانت وراء ذلك، يبدو أنه رغم تخصيص

القانون على هذا الحق إلا أن المقاولات قليلة كانت تلجأ لهذه الآلية[27]

الصفقات العمومية تخدم التنمية أم تساهم في إغتيالها؟

إن مختلف الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالصفقات العمومية أجمعت على الاستمرار وجود اختلالات عميقة في هذا المجال وعلى الدور العكسي الذي تلعبه حاليا بخصوص التنمية

يفعل الفساد الذي يظل يطالها أضحت مصدر ربح لبعض المقاولات ولبعض المسؤولين الفاسدين هو الذي يمكن وراء التكاليف الباهظة للصفقات العمومية هذا علاوة على الغش الذي أصبح قاعدة يفعل تنامي الرشوة.

كما أن الصفقات العمومية ما زالت مربعا للزبونية والمحسوبية فمن بين الاحتلالات الكبرى التي تمس تدبيرها قيام اتفاقات وتفاهمات مشبوهة بين الإدارة وبعض المقاولات بعينها دون سواها. ومتى كانت الزبونية والمحسوبية والاعتماد على قنوات خاصة وشبكة علائقية هي اجدى خلافا للقنوات العادية لنيل الصفقات العمومية تعشعش الفساد وصعب التصدي له، إذ أصبح لا مندوحة عن "دهن السير[28]".

19- استمرار الذهنيات القديمة التي تؤيد فكرة بقاء الدولة وتدخلها في حين أن الحكامة تتطلب أقل تدخل الدولة وفسح المجال للمجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في العملية التنموية.

ارتكز تفكير العشريتين الاخيرتين في العلوم الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على دور الدولة، فالنقاش لم يقتصر فقط على ثقل الدولة في النظام الاقتصادي والاجتماعي(القطاع العام)، وإنما على الكيفية التي تلعب بها هذا الدور

[27]- مغرس- الصفقات العمومية- منفذ الفساد إلى المال العام (محرك إجباري) مقال نشر بجريدة المساء 2016/03/28 http://www.maghress.com/almasae/336974

[28]- إدريس ولد قابلية : مقال بجريدة الحوار المتمدن العدد 3870 ل 2012/10/04

والفعالية الناتجة عنه. فتنفيذ السياسات الاصلاحية المنجزة بصفة مستقلة أو تحت اشراف المؤسسات الدولية بين عدم قدرة المؤسسات التقليدية على تسيير التعقيد La Complexité وتبرير ضرورة التفكير حول دور الدولة.

إن الموقف الذي يتبناه أغلبية المبحوثين وعددهم 17 من مجموع العينة المقدر بـ 30 فردا الذي يؤيد فكرة بقاء الدولة وتدخلها في كل المجالات وخاصة الاقتصادية منها يدعون إلى التطرق إلى مختلف المدارس الفكرية، ولكننا نذكر منها اتجاهين رئيسيين:

- المدرسة الماركسية: التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر على أيدي "كارل ماركس" كرد فعل للعيوب والانحرافات التي عرفها النظام الرأسمالي الحر الذي يقوم على الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة بأي شكل من الاشكال في النشاط الاقتصادي، وكان من أبرز العيوب تدني أجور العمال وظروفهم المعيشية، سوء توزيع الدخل ، الاحتكار...الخ، وقد نادى "كارل ماركس" بإحلال الملكة العامة مكان الملكية الخاصة، وجعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح، وإحلال رغبات الجماعة مكان اقتصاديات السوق.

وقد طالب بتدخل الدولة تدخلا فعليا في الحياة الاقتصادية لتحدد وتشرع وتوجه، والواقع ان الفكر الاشتراكي لم يجد طريقه نحو التطبيق إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين على أثر الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، ثم في دول اوروبا الشرقية عام 1945 على إثر انتهاء الحريب العالمية الثانية، ثم في صين عام 1949 وبعد ذلك في العديد من الدول الافريقية النامية، وكذلك دول من أسيا وأمريكا اللاتينية خاصة حديثة الاستقلال، وقد عرفت الدولة في هذه الدول بمفهوم الدولة التدخلية التسلطية في أعلى مراحلها، فأصبحت متحكمة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، فهي

المقاول وهي المشغل والمنتج والموزع، واصبحت مهيمنة على الحياة الاقتصادية عن طريق أجهزتها المختلفة التي حلت محل السوق ومحل القطاع الخاص[29].

-المدرسة النيوليبرالية: إن الفكر الليبرالي عبر تياراته العديدة تشترك جميعا في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وحصر تدخلها في الحدود الدنيا عن طريق سياسات خوصصة القطاع العام وإعادة النظر في الحماية الاجتماعية، وتخفيض الالتزامات الاجبارية والاقتصاد في النفقات العامة...الخ، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص وتحرير الاسواق الداخلية والخارجية والتأكيد على المكانة المحورية للسياسة النقدية والمالية وتوازنها على حساب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، وقد سجلنا بعض الاقوال فيما يخص هذا الموضوع وهي كالاتي:

ع ع م (57 سنة) FLN من بلدية غليزان: "ابعاد منظمات المجتمع المدني، المجتمع راه ضعيف وداخليناه الوصوليين يحوسوا على المصالح الضيقة للقضاء مأرب شخصية"

فهذا المنتخب يبرر موقفه بسبب ضعف المجتمع المدني ويؤكد ما ذكرناه سابقا بأن هذا المجتمع المدني من صنع السلطة وليس له أي تمثيل.

وفي نفس السياق يصرح أحد المبحوثين من بلدية وادي رهيو (34) ينتمي إلى حزب FNA: "أن الأمور استراتيجية لا بد ان تبقى من احتكار الدولة بما في ذلك القرارات الحازمة وما دون ذلك يمكن أن تنسحب منها ويقول ما يلي: " الانسحاب تاع الدولة لا ، الانسحاب في امور بسيطة، القرارات الحاسمة تأخذها الدولة ".

أما عضو أخر من بلدية واد الجمعة 49سنة ينتمي إلى حزب RPR فيتخذ موقفا متشددا بقوله: "لازم الدولة، شعب تخليه يأكل بعضه بعض".

29 – عابد عبد الكريم غريسي: دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011، جامعة تلمسان.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة:

من خلال اسقاط مؤشرات الحكامة على الواقع الجزائري نستنتج ان الجزائر شرعت في تجسيد الحكم الراشد، إلا أنه بالعودة إلى التجارب الميدانية نلاحظ ان الجزائر قد دخلت عهد التعددية السياسية لكنها مازالت تأخذ بنظام وذهنية الحزب الواحد، إضافة إلى أن الأطر السياسية للرشادة من دولة القانون، الشفافية، المشاركة...الخ لا تعرف ممارسات واقعية بل هي فقط عبارة عن مبادئ مكتوبة على مجموعة من الوثائق، كما ان الجزائر تشهد استفحال الفساد في الدولة والتي اصبح عائقا كبيرا يحول دون تحقيق الحكم الراشد من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

وعلى المستوى الأداء التنموي فإن الجزائر شهدت تحسنا في بعض المؤرات الاقتصادية لا سيما مع ارتفاع اسعار النفط، غير أن هذا التحسن لم ينعكس على تحسن نوعية حياة المواطن، فرغم ما بدلته السلطات في تحسين الظروف المعيشية، فالجزائر لا تزال تعاني من مشاكل اللاعدالة في التوزيع بين الأقاليم داخل الدولة، ما يعني وجود شرائح واسعة من المواطنين والفقراء لا يتمتعون بحقوقهم في التعليم والصحة ولا يستفدون من ثمار التنمية، هذا ما يطرح بإلحاح مسألة ترشيد السياسات الاقتصادية والتي تنعكس بدورها على الحياة الاجتماعية للمواطنين.

والملاحظ أيضا غياب ممارسة فعلية وفعالة لفواعل الحكم الراشد غير الرسمية (القطاع الخاص – المجتمع المدني) فلا تزال الدولة هي المسيطر على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع المدني لا سلطة له وهو تابع لجهاز الدولة والقطاع الخاص بعيد كل البعد عن ثقافة اقتصاد السوق ويسعى إلى الربح على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبتالي فإن الجزائر مازالت تتخبط في مشاكل عديدة حالة دون تحقيق آليات الحكامة، ودون الوصول إلى أداء تنموي جيد يسمح بحصول تنمية اجتماعية مستدامة من بينها غياب اطروحات ومعايير يتم من خلالها تجسيد الحكم الراشد ووجود أزمة الشرعية وغياب الثقة بين الحاكم والمحكوم، بالإضافة إلى سلطة النظام

السياسي لذلك تبدو مقومات الرشادة مطلبا اساسيا لتحقيق التنمية من خلال وظائف الشفافية والمساءلة ودور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة الفساد.

فهناك علاقة تفاعلية تبادلية تكاملية بين الحكامة والديمقراطية والتنمية الانسانية وحقوق الانسان، التنمية الاجتماعية تتطلب توفر بيئة حقوقية ومناخ ديمقراطي تؤسس لها وتدعمها لا يمكن تحقيقها الا في دولة القانون.

رابعا: الاستنتاجات العامة

أ-واقع التنمية المحلية في الجزائر.

أضحت الحكامة ضرورة ديمقراطية وسياسة ملحة فعندما نطلب من المواطنين المساهمة في الضرائب لمصلحة الجماعات المحلية لمختلف أنواعها فإنه من الواجب أن نقوم بتسيير أمثل لهذه الجماعات.

فالحكامة تقتضي الاستغلال الجيد للطاقات البشرية والمالية للحد من التبذير، وتفادي تسيير إداري يريد أن يحقق غايته فقط.

فإعطاء المثل بالنسبة للمسؤولين في نزاهتهم هو الكفيل بتحقيق المصداقية والسلطة للجماعات المحلية.

ولعل التقلبات والأزمات التي يعيشها بعض الدول العربية تجعلنا نستخلص الدروس لإرساء الثقة بين الساكنة المحلية والحكم.

وللسلطة المحلية كامل المصلحة في أن تسير الجماعات المحلية المرافق العمومية أحست تسيير، وهذا يضفي مصداقية أكبر لهذه الجماعات، فقبول المواطنين المحليين للسلطة يمر بدون شك ولا

خلاف عبر الشرعية هذه السلطة وهذه الشرعية للسلطة المحلية لا تكون إلا عن طريق تسيير حسن للجماعات المحلية.

فمبادئ الشفافية والنجاعة والمسؤولية أصبحت ضرورية لحث المواطن على المشاركة في تسيير الشأن المحلي والمساهمة في الأعباء المحلية فعلى المسؤولين المحليين تقديم تقارير دورية حول حصيلة تسييرهم هذا التسيير الذي لا بد أن يكون تحت مراقبة المواطن، وعلى هؤلاء المسؤولين أيضا توفير الشرح والرد المناسب على الاجراءات المتخذة لمطالب المواطنين فيما يتعلق بمحاربة التمييز والمحاباة واللامساواة هذه السمات البغيضة التي تهدد القيم الاجتماعية والتي يتقاسمها كل أفراد المجتمع.

ولكن كل ما سبق ذكره يبقى أفكار نظرية فهل يمكن أن نسقط هذه الأفكار على الواقع المعاش، طبعا إنه من الصعب أن نحقق تقدما إلا توفرت الإدارة على جميع الأطراف المعينة بالتنمية على المستوى المحلي بدء من المنتخبين وإنتهاء بالسلطة.

فحسب بعض الباحثين: «على الإدارات والمجالس المحلية مواجهة مرحلة صعبة جراء شح الأموال العمومية. فإن الاستعمال غير العقلاني للموارد المالية العمومية وغياب الشفافية في تسيير هذه الموارد المالية وتعدد حالات الرشوة والنهب تتطلب الوقوف عندها وعدم التغاضي عنها في هذه المرحلة التي تتميز بأزمة مالية خانقة ناتجة عن تدني أسعار البترول»[30].

وحسب باحث آخر فإنّ التوفيق بين الحرية المبادرة من جهة والحذر المطلوب من جهة أخرى يتطلب اللجوء الحتمي إلى أخلقة التسيير التي تعتبر الأداة الجديدة التي بإمكانها تحقيق حكامة رشيدة "لجماعتنا المحلية"[31].

[30]. مسعود منثري: مقال صحفي جريدة الوطن بتاريخ 2015/11/16.

[31]. كمال رحماوي: قانوني نفس المقال الصحفي، الوطن بتاريخ، 2015/11/16.

فرغم الترسانة القانونية والتنظيمية التي تؤطر تسيير الجماعات المحلية فإن الرشوة، الغش، تبذير الأموال العمومية، تضارب المصالح، التحيز، المؤامرات، الإشاعات حول تصرفات الموظفين العموميين وحتى الإنسداد الذي تعرفه المجالس المنتخبة زاد في فقدان ثقة المواطنين اتجاه منتخبيهم المحليين والموظفين العموميين كذلك، "فالقاعدة القانونية حسبهم لم تعد قادرة على تغيير الوضعية التي تشغل بال الرأي العام والتي تعيق التنمية الاقتصادية المحلية بل حتى الوطنية وتهدد استمرار البلد".

ويضيف نفس المتحدث[32] أن: «قانون البلدية الجديد الذي يسمح للبلدية للاقتراض من البنوك لتجسيد مشاريع مهيكلة وذات مردودية ولكن هل الكفاءات المناسبة والقادرة على إدارة هذه المشاريع من بدايتها إلى نهايتها موجودة حقيقة مع وجود الانتماءات العربية المؤثرة كثيرا، فالمنتخب المحلي يدافع عن توجهات حزبه مهما كانت نتائج الاختبارات السياسية لهذه التشكيلة التي ينتمي إليها».

ويرى باحث آخر أن الدستور الجزائري يقر بمبدأ اللامركزية إلى يومنا هذا». فتسير الجماعات المحلية يعاني من نقل البيروقراطية وقلة تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية والرقابات الخانقة لكل مبادرة تصدر من السلطات الإدارية والملاحظ أيضا أن اللامركزية لا يعملون إلا بطريقة بطيئة.[33]

عمل كبير ينتظر السلطات العمومية من أجل تحويل الصلاحيات إلى المؤسسات اللامركزية والمركزية.

وحسب هذا الأخير فإن تسيير الجماعات المحلية وتمويل المشاريع لا يقتصر على الإدارة فقط وإنما على المنتخبين أيضا وكذلك علل ممثلي المجتمع المدني المعنيين بالدرجة الأولى.

[32]. كمال رحماوي: مرجع سبق ذكره.

[33]. أ. وليد العقون مقال بجريدة الوطن، 2015/11/16.

وبدون شك أن الأزمة التي تهدد اقتصاد البلاد ستنجر عنها آثار وخيمة ليس فقط في المجال السياسي والثقافي وإنما حتى في الجانب الاجتماعي الذي سيعرف ازديادا في نسبة البطالة التي يدورها تشكل أرض خصبة لظهور المشاكل الاجتماعية كالانحراف والعنف والاجرام.

لأجل ذلك فإنّ مشاركة المجتمع المدني والحركة الجمعوية ضرورية لتسيير الجمعات المحلية.

فمن بين 120 ألف جمعية تنشط على المستوى الوطني فإن 22 ألف لجنة حي عليها أن تلعب دورا لإزالة الغموض حول حرية المبادرة التي من المفروض أن تقوم بها الجماعات المحلية. هذه الحرية التي تبتعد شيئا فشيئا عن الغرض المطلوب.

فترسيخ حرية المبادرة الذي يرتكز على الاستقلالية الادارية والمالية لتحريك التنمية وترقية ديمقراطية محلية حقيقية يتجلى كوهم أو أسطورة mythe التي لا تريد أن تزول.

هذا ما خلص إليه الملتقى الدولي حول التسيير الإداري والمالي للجماعات المحلية المنظم في جامعة عنابة يومي 11 و12 نوفمبر 2015[34] وقد أجمع المحاضرون[35] على ضرورة أقلمة السلطة لتحويل الصلاحيات من الدولة المركزية إلى الجماعات المحلية أمّا الآن وقد تقلص هامش التصرف المالي، ولتفادي القلاقل الحالية والمستقبلية فالجماعات المحلية ملزمة باتخاذ اجراءات جريئة وخلاقة من أجل بلوغ أهدافها التنموية. ولكن لا يحصل هذا إلا بتمتع هذه الجماعات بحرية المبادرة، وأن تتوفر على هيكل قانوني وتنظيمي يتجاوب وطبيعتها و وزنها وخصوصيتها.

[34]. مقال صحفي جريدة الوطن 16 نوفمبر 2015 ملتقى من تنظيم "فجر الدراسات القانونية المغاربية" بكلية الحقوق بجامعة عنابة وبدعم من المنتدى السياسي الألماني هاتس، سيدال، المغرب.

[35]. أساتذة في مختلف التخصصات (علوم سياسة- اقتصاد- حقوق- وممثلي الجماعات المحلية عن مختلف أنحاء الوطن).

وفي نفس السياق "... في حال حصول صعوبات مالية أو غيرها فإن الدولة كانت دائما تساهم في إنقاذ الجماعات المحلية بدون أن يؤدي ذلك إلى نتائج إيجابية".[36]

ونلاحظ الهوة بين الامكانيات المجندة والمستمرة والنتائج المترتبة عنها فإذا ليست مسألة إمكانيات فالمسألة تقتضي دراستها من المصدر.

وقد آن الأوان لتصور سياسات عمومية أخرى، والتنقيب عن طرق جديدة للخروج من هذه الحلقة المفرغة.

1541 بلدية مسيرة بقانون واحد هذا غير طبيعي، فهناك اختلال بين واحدته الإطار القانوني من جهة ومن جهة أخرى الاختلافات الملموسة في وضعيات البلديات.

فأظن أنه من العقلاني تخصص لكل بلدية قانونها الأساسي المناسب لها.

بدون ذلك لن يكون أي تغيير إيجابي ممكنا "فنظام الانتخابات الحالي لا يتوافق ومبدأ الاستقلالية الإدارية وإن نظام الانتخابات الحالي يتميز بالإنغلاق ولا يساعد على بروز نخبة محلية حقيقية.

ولذلك أصبحت الرغبة ملحة للتكوين المتواصل وتعديل التأطير البشري كما يوضح أحد الخبراء[37]: "إن المنتخبين ليسوا مهيئين للتسيير المحلي فأغلبهم يكتشفون التسيير لأول مرة وأكثرهم أيضا ينحدرون من قطاعات أخرى بعضها بعيدة كل البعد عن العهدة الانتخابية أو التسيير العمومي المحلي".

[36]- أ. وليد العقون، مرجع سابق.

[37]. أ. الصيد الطيب: مقال صحفي جريدة الوطن 2015/11/16..

فالمنتخب بدون أن يكون مهيئا يجد نفسه وجها لوجه مع تسيير جماعة إقليمية خصوصا بلدية- تتربع على مساحة شاسعة يعيش فوقها مئات الآلاف من السكان يعبرون عن حاجياتهم التي من الصعب تلبيتها أو الحد منها.

وما يزيد الطين بلة تلك العراقيل والحواجز التي تضعها الإدارة والتي تجعل من الصعب وبدون فائدة بذل مجهودات في إطار حرية المبادرة وهذا بشهادة كثير من المنتخبين ولعل خير مثال ما يصرح به رئيس بلدية برحال بولاية عنابة[38]: " بلديتنا من أغلى بلديات ولاية عنابة وحتى على المستوى الوطن بميزانية تقارب 400 مليون دج مقابل 24 ألف نسمة.

فكيف ندعي الاستقلالية الادارية والمالية إذا كان رئيس البلدية لا يمكنه أن يخصص مبلغ 60.000دج لشراء أفرشة وأغطية لمواطن فقد كل شيء جراء حريق أتى على منزله؟ المراقب المالي أبدى رفضه القاطع لمسعانا هذا فمشاريع التنمية الكبرى لا يمكن حتى التفكير فيها فنحن مكتوفو الأيدي والجزائر العاصمة تأمرنا بتطوير الاقتصاد المحلي لتخفيف مفعول الأزمة".

والجدير بالذكر أن أربع بلديات فقط من بين 1541 بلدية بإمكانها أن تعتمد على ميزانياتها الخاصة دون أن تلجأ إلى مساعدة قوية من الدولة".

ب-فشل السياسات التنموية المحلية:

مواطنون غاضبون- طرق مسدودة- اطر سيارات محروقة – مستعملو سيارات ممنوعة من السير هذا هو حال جزء من المواطنين في بعض المناطق(كالعاصمة أو بلاد القبائل أو الجنوب وفي شرق البلاد وفي غربه) نتيجة عدم تلبية مطالبهم (كالسكن والشغل وتعبيد الطرقات وتزويدهم بالمياه الصالحة للشرب والإنارة العمومية إلى غير ذلك.....)

[38]. مقال صحفي جريدة الوطن 2015/11/16.

التفكير في تنمية محلية في إطار نظام يرتكز على مركزية القرار والصلاحيات يبدو صعبا، ولكن المسلم به أن التنمية المحلية لا يمكنها النهوض إلا عن طريق التنمية المركزية أي الدولة " التنمية المحلية هي الموارد الخصوصية (مواد أولية، بنية تحتية، خصوصيات الاقليم) إضافة إلى الفاعلين المحليين لتثمين هذه الموارد".

لكن المشكلة أنه :" ليس هناك تنمية محلية في الجزائر لانعدام وجود فاعلين محليين لتحويل الموارد الخصوصية إلى رأس مال(نشاطات، أملاك، وخدمات إلخ ....) " فغالبا ما يتجاوز الأحداث هؤلاء المنتخبين ويقتصر نشاطهم فقط على تسيير القضايا الآنية فهم مخنوقون باحتياجات مواطنيهم اليومية[39].

:"أن التنمية مرتبطة ببروز المبادرة فتطوير الإقليم مشروط بالقدرة على الجذب. فالجاذبية مرتبطة كذلك بقدرة هذا الإقليم على" تنظيم موارده الخصوصية وتنميتها من أجل ولوج النظام الجديد للنمو"[40].

فالأقاليم في النهاية هي التي تدفع بتنميتها إلى الأمام مرتكزة في ذلك على مواردها وخصوصياتها.

وفي نفس السياق وفي إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حتى سنة 2025 تقرر إنشاء أقطاب اقتصادية مع تجمعات صناعية جهوية متخصصة حسب القطاعات (مثلا: بجاية والبليدة في الصناعات الغذائية، سيدي بلعباس وبرج بوعريريج في الإلكترونيك، وهران في البتروكيماويات إلخ...)

هذه الحركية الجهوية التي بها تأثير على المستوى المحلي مع الأسف لم تعرف طريقها إلى التجسيد ميدانيا.

[39]- أ. احمد بوقرموح: مقال جريدة الوطن بتاريخ 21 أفريل2015.

[40]- أ. محند أوسالم: مقال صحفي- جريدة الوطن، 21 أفريل2015

وللعلم :"أن التاريخ الاقتصادي للبلاد منذ الاستقلال تميز بالتصريحات أكثر منه بالنتائج الملموسة"، وإن التنمية المحلية هي:" قبل كل شيء مسألة تكوين وإعلام وحكامة محلية ديمقراطية. ولنبدأ بهذا والباقي سيأتي بما فيها النجاعة".[41]

فإشكالية التنمية الاقتصادية المحلية هي ضمن الاهتمامات القديمة في الجزائر. فمنذ استقلالها واجهت احتلالا هيكليا من مناطق الشمال ومناطق الجنوب زاده حدة النزوح الريفي خاصة نحو العاصمة.

فخلال العشرية من 1970 إلى 1980 انحصرت هذه الاشكالية في بعض الاستثمارات وبعض عمليات التجهيز المخططة من الدولة والمؤسسات اللامركزية التابعة للدولة بهدف تحقيق التوازن الجهوي وإدماج الأقاليم المحلية ضمن التراب الوطني بدون مراعاة الموارد الخصوصية المحلية.

مما يعني أن استراتيجية الدولة تغاضت الطرف عن الخصوصيات الاقتصادية والثقافية والتاريخية الخاصة لكل إقليم، وهمشت تلك التي تتوفر على قليل من الموارد.

أما التسعينيات فقد شهدت عهدا جديدا من التنمية الاقتصادية عهد يتميز بمحيط وطني contexte ودولي جديدين. تحولات اقتصادية عميقة عرفتها الساحة الاقتصادية لعل أهمها هو المصادقة على برنامج التعديل الهيكلي (الذي فرضه الصندوق الدولي) الذي أدى إلى تحرير الاقتصاد وانفتاحه بعد أن كان طيلة سنوات عديدة موجها ومحميا. وعليه فإن الدولة أصبحت ملزمة بإعادة النظر وتحديد طبيعة تدخلها. فلم يعد هذا التدخل يطغى على الاستثمار الخاص.

وتولدت قناعة بأن تنمية البلاد لا يمكنها أن تكون بالأوامر الفوقية الصادرة عن السلطات المركزية للدولة والتي كانت سببا للاختلالات الجهوية وإنما عن طريق الأسفل أي السلطات المحلية مع تجنيد الموارد المحلية. فعكس السياسات القديمة المعتمدة على إعادة توزيع الموارد على مختلف الجهات.

[41] – أ. احمد بوقرموح: مرجع سابق.

فإن الاشكالية الجديدة ترتكز على التجنيد المحلي للموارد و إدماج كل الفاعلين المحليين كمؤسسين للتنمية الاقتصادية المحلية.

فعلى هؤلاء وضع حيز التنفيذ أشكال الحكامة بما يتوافق وأحكام تسيير اقتصاد السوق.

وتصر الحكومة من خلال المواصلة في سياسة الانفاق العمومي على صرف المدخرات الوطنية من المداخيل التي تشكل الصادرات من المحروقات ما يفوق 97 منها من خلال تقرير ميزانية تصل إلى 21 ألف مليار دينار أي ما يعادل 262.5 مليار دولار للمخطط الخماسي المقبل 2015-2019 بينما تبقى حوالي 40 في المائة من برنامج المخطط السابق غير منجزة.

وحذر الخبير في الشؤون الاقتصادية **عبد الرحمان مبتول** من المواصلة في سياسة الانفاق العمومي على خلفية الوقوع في عجز كبير في إعداد الميزانيات السنوية للقطاعات وقوانين المالية للسنوات المقبلة متوقعا أن تواجه الجزائر أزمة مالية على المدى المتوسط في حالة الاستمرار في الانفاق العمومي بهذه الطريقة —مشيرا إلى احتمال أن تفقد الجزائر كل احتياطها للصرف الخارجي في آفاق سنة 2020.

وأكد المتحدث "للخبر" أن المصاريف العمومية خلال السنوات الماضية لم تنجح في تحقيق الأهداف المتعلقة لرفع نسبة النمو التي استقرت حسب التقرير الأخير للبنك العالمي في حدود 3.5 في المائة مع توقعات ألا تتجاوز بعد سنتين 3.6 في المائة _على الرغم من أن الحكومة تسعى على حد تصريح الوزير الأول عبد المالك سلال لأن تبلغ نسبة النمو 7 في المائة في السنوات القليلة المقبلة الأمر الذي استبعده الخبير عبد الرحمان مبتول بناءا على معطيات ترتبط بعدم استعمال الوفرة المالية لبناء الاقتصاد المنتج ضمن المخططات الخماسية المقررة منذ سنة 2000 كون حوالي 70 في المائة من الانفاق العمومي يصرف على تغطية التحويلات الاجتماعية.

وتساءل المتحدث إن كانت الميزانية المقررة للسنوات الخمس المقبلة ستخصص لإنجاز برامج جديدة في ظل تواصل التأخر في آجال التسليم المشاريع السابقة. وأشار إلى أن المخطط الخماسي 2009- 2014 الذي استفاد من ميزانية قدرها 286 مليار دولار أجبر الحكومة على تنفيذ البرامج المتأخرة عن المخطط السابق من منطلق أن ما يفوق 40 في المائة من المشاريع أجلت، بينما ارتفعت تكاليف إنجازها إلى ما بين 25 إلى 30 في المائة عن التكلفة الأصلية.

وعلى هذا الأساس فإن الميزانية الضخمة المقررة من قبل الحكومة للخماسي المقبل ستخصص جزءا منها لاستدراك التأخر في البرامج الماضية، ولأرجع ذلك إلى غياب استراتيجية اقتصادية على المدى البعيد تحدد في إطار نقاش وطني شامل وتنفذ ضمنها قوانين مالية والقوانين المنظمة للاستثمار.

والجدير بالذكر أن السياسات الاقتصادية الوطنية المتتالية أثرت بشكل سلبي على التنمية المحلية.

فعلى سبيل المثال المشاريع التي أنجزت في التنمية الفلاحية والصناعية والصناعة التقليدية والسياحية والتي استفاد منها السكان بصفة مجانية والتي كانت تهدف إلى تحسين ظروف معيشية الساكنة لم تكن تخضع إلى منطق اقتصادي، تجاري لهذا يقال أن الجزائر استثمرت كثيرا في الجانب الاجتماعي وأهملت الجانب الاقتصادي.

ج- إصلاح المنظومة الإدارية والقانونية .

انطلقت في منتصف شهر ماي **2011** في الجزائر مرحلة جديدة من الحوار الوطني في إطار عملية إصلاح أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتشمل تغيير الدستور وتعديل قوانين أساسية مثل قانون الأحزاب والجمعيات وقانون الإعلام.

ويقول أصحاب مبادرة الإصلاح الجديدة أنهم يريدون إحداث تغييرات تشبه تلك التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر **1988** .

وتختلف إصلاحات ما بعد أكتوبر **1988** عن الإصلاحات الحالية في عدة جوانب أساسية منها أن إصلاح نهاية الثمانينات جاء بمبادرة من السلطة التي أظهرت إرادة سياسية قوية في التغيير مع وجود مشروع سياسي منسجم ومتكامل، ووجود خبرة في مؤسسات الدولة.

أمّا العوامل السلبية فإنها تتمثل في الوضع الدولي الصعب الذي كان سائدا عندما قامت الجزائر بأوّل محاولة للإصلاح في الثمانينات، والأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت البلاد تعاني منها آنذاك إلى جانب المخاوف من تنامي قوة التيار الإسلامي علاوة على قلة خبرته.

وعكس ما يشاع فإن تطبيق الإصلاحات لم يكن نتيجة أحداث أكتوبر إنما سبقها حيث بدأ تطبيق الإصلاحات سنة **1987** في الميادين الاقتصادية وتمت المصادقة على القوانين الاقتصادية في جانفي **1988** قبل مظاهرات أكتوبر **1988** مما دفع البعض إلى اعتبار أحداث أكتوبر نتيجة الصراع الذي كان يدور في قمة السلطة بين أنصار التفتح وأنصار النظام القديم.

ورغم أن نظام الحزب الواحد كان سائدا في تلك المرحلة إلا أن التيار المسيطر على السلطة كان يميل إلى الإصلاحات، بينما كان جهاز الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) يظهر معارضا للإصلاحات بمساندة فئات في الجيش وأجهزة الأمن وبعض المنظمات مثل المركزية النقابية، واستطاع التيار المطالب بالإصلاحات أن يفرض نقاشا اقتصاديا ثم سياسيا واسعا شارك فيه بقوة أهل الفكر والثقافة، وأثار هذا النقاش إهتمام النخبة السياسية دفعة قوية إلى الأمام لمسار الإصلاحات وأصبحت التعددية واقعا ميدانيا لا تستطيع السلطة أن تتراجع عنه.

وارتكز الرئيس الشاذلي بن جديد عندها على ما يسمى بتيار "الإصلاحيين" في جبهة التحرير الوطني وكان هؤلاء ملتفين حول السيد مولود حمروش الذي كان يشغل منصب أمين عام رئاسة الجمهورية قبل أن يتم تعيينه على رأس الحكومة في سبتمبر 1989 وإستطاع مولود حمروش أن يجمع

حوله نخبة من رجال القانون والاقتصاد. كما إلتفت حوله مجموعة من الشخصيات الفاعلة في ميدان الثقافة والإعلام والفن.

إلى جانب تيار في جبهة التحرير الوطني إستطاع بفضله أن يدفع مشروع الإصلاحات إلى الأمام.

أمّا الإصلاحات التي يريدها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اليوم فإنها لا تأتي من إرادة سياسة واضحة وإنما جاءت نتيجة بضغط من جهتين: ضغط داخلي إثر الإحتجاجات والمظاهرات اليومية، المطالبة بتحسين ظروف المعيشة من جهة ومن جهة أخرى ضغط خارجي سواءا من القوى الكبرى التي تتعامل مع الجزائر أو ضغط ريح الثورات العربية الذي يشكل هاجسا حقيقيا في البلاد.

والسلطة تتكلم اليوم عن إصلاحات شاملة لكن لم يتضح بعد ماذا تقصد من خلالها ومازالت السلطة تفرض ضغوطات كثيرة على الأحزاب والجمعيات وعلى مختلف وسائل الإعلام، حيث لم تسمح بإنشاء أي حزب جديد منذ إثنتي عشر سنة كما منعت التظاهرات السياسية في العاصمة وتقول في نفس الوقت أنها تريد إقامة دولة القانون مما يحول خطابها إلى كلام عشوائي لا يوجد فيه منطق ولا يصدقه المواطن.

وتتكلم السلطة اليوم عن تعديل قانون الأحزاب مع العلم أنه لم يتم إعتماد أي حزب جديد منذ إثنتي عشر عاما لذا يحق التساؤل عن الفائدة اليوم من تغيير قانون الأحزاب إذا كانت السلطة في نهاية المطاف لا تعترف بالقانون؟ إن هذا التناقض يؤكد في نهاية المطاف أن السلطة الحالية لم تحدد مشروعا واضحا تريد تطبيقه إنما تتصرف السلطة حسب الظروف وميزان القوى فإذا كثرت الضغوط الخارجية وتضاعف ضغط الشارع تتصرف السلطة وكأنها مستعدة لإصلاحات كبيرة، لكن ما إن تنخفض حدة الضغوط إلا وتعود السلطة إلى سلوكها التقليدي الذي يسوده التسلط.[42]

[42]. عابد شارف: مقال نشر بالجريدة الإلكترونية لمركز الجريدة للدارسات 2011/08/24.

ونظرا لأهمية الموضوع وتفاديا لتردي الأوضاع بات من الضروري مباشرة وتنفيذ إصلاحات حقيقية التي تعتبر عملية شاملة تتناول جميع جوانب العملية الإدارية وإجراءاتها والجوانب السلوكية المرتبطة بها كالجوانب التنظيمية والإجرائية والقانونية وتحسين إجراءات التوظيف وتطبيق المحسوبية بكافة أشكالها وتطوير برامج التدريب المخصصة للمنتخبين.

ويجب على المهتمين بالإصلاح الإداري إعادة النظر في الهياكل التنظيمية الإدارية والنصوص القانونية والتنظيمية التي تضبط هياكل الإدارة وتحدد أساليب العمل فيها والاهتمام بالعنصر الإنساني باعتباره العنصر الأساسي في التنمية الإدارية.

وعليه يخلص أحد الباحثين إلى نتيجة أن الإصلاح في الجزائر بشكل عام والإصلاحات الإدارية خاصة تفتقر إلى رؤية واضحة لطبيعة المشكلات التي تمر بها الإدارة في الجزائر وعدم قدرة الأجهزة الإدارية على تحقيق أهداف البرامج التنموية نظرا لعدم قيامها على أسس علمية وعملية[43].

ويرجع هذا أساسا إلى تلك الخصوصيات الراسخة في أجهزة بيروقراطية الإدارة الجزائرية هذه الخصوصيات والمظاهر السلبية التي يحددها الأستاذ المذكور أعلاه في ثلاثة عشر عنصرا نوجزها في ما يلي:

- زيادة التضخيم التنظيمي والوظيفي للجهاز الحكومي وتحوله إلى هيكل هش، تداخل وإزدواج في اختصاصات أجهزته وتفاقم مشكلة التنسيق على مختلف المستويات.

Studies, aljazeera. Net/ar/repports.

[43]. د. بومدين طاشمة، مقال بعنوان التنمية الإدارية: مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر، منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية والإعلام والحقوق والعلوم الإنسانية، 27 ماي 2011، جامعة تلمسان

- نمو الأعراض المرضية البيروقراطية من إفراط في الرسميات والشكليات والجهود ومقاومة التغيير وتحويل الوسائل إلى غايات وأصبحت الحكومات المتعاقبة تعالج مشكلات الإدارة البيروقراطية فيها بإستصدار المزيد من اللوائح والضوابط القانونية التي غالبا لا تنفذ.

- تحول الجهاز البيروقراطي الحكومي إلى مركز قوة في المجتمع الجزائري يسيطر على موارد الأمة دون رقابة خارجية فعالة، نتيجة عدم وجود السلطة تشريعية فعالة وسلطة قضائية مستقلة ومكن هذا الإحتلال للنخبة البيروقراطية أن تتحصن وأن تكتسب مناعة ضد المساءلة والحساب وكذا الإصلاح والتنمية الإدارية.

- إستغلال النفوذ والصراع من أجل الحصول على مناصب قيادية لتحقيق أهداف ذاتية وهذا ما يؤدي إلى تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

- هجرة الكفاءات الإدارية نتيجة عدم مراعاة الشروط الموضوعية والظروف المساعدة على العمل الإداري.

هذا ما ذهب إليه الباحث السالف الذكر أوجزها في خمسة عناصر لتشابه وتكرار مضامين العناصر الأخرى مع بعضها البعض.

وفي نفس السياق إنّ محاولات الإصلاح في الجزائر تميزت بالملاحظات التالية[44]:

- إنّ عملية الهيكلة وإعادة البناء التنظيمي للإدارة المركزية قد طغى عليها –الطابع البيروقراطي، التشدد والتداخل في الاختصاصات

[44]. د. ترايكية يامنة مقال بعنوان: التجربة الجزائرية في مجال التنمية الإدارية، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية في ضوء مجموعة من التجارب العربية والأجنبية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، الناشر المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، جويلية 2016.

☜لقد كان التنظيم القانوني الشكلي للإدارة المحلية في الجزائر ما هو إلا تكييف مع الوضع السياسي الجديد أمّا تجسيد اللامركزية الفعلية وتوزيع السلطات ميدانيا فلا يزال دون تطلعات المواطنين.

☜إنّ التقسيم الإداري البلاد إلى عدة جهات أو أقاليم أو إنشاء ولايات ومقاطعات جديدة ليس من شأنه تقريب الإدارة من المواطن خاصة وأن هذا النظام الذي طبق في العاصمة عندما تم تحويلها إلى محافظة وإنشاء ولايات منتدبة بداخلها لم تحل المشاكل الموجودة، حيث خلق الموضوع تداخل في الصلاحيات، وأضاف بيروقراطية جديدة لم تساهم في دفع برامج التنمية الإدارية والاجتماعية.

☜إنّ المركزية المشددة هي التي كانت وراء فشل المخططات التنموية من جهة وبروز الانحرافات الإدارية في المجتمع من جهة ثانية، وترتبط تلك المركزية ببيروقراطية مكلفة وزائدة تتميز بطول الإجراءات والروتين الإداري والتقيد بحرفية القوانين.

☜عدم وضوح الرؤية في مجال الإصلاح الإداري، فمثلا إلغاء وزارة الإصلاح الإداري ثم جعلها مجرد مديرية تم محافظة ثم إلغاء المحافظة وجعلها تابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وهذا مؤشر على عدم وضوح الرؤية في الإصلاح الإداري في الجزائر.

وتفاديا للتكرار ارتأيت أن أذكر هذه العناصر الخمسة من بين **11** عنصر وردت في تحليل الأستاذة السابق ذكرها في الموضوع الإصلاح الإداري في الجزائر.

د- إصلاح المنظومة الجبائية والمالية المحلية.

❖ **الاصلاحات المالية:**

إن من أهم الاصلاحات المالية للجماعات المحلية تملت في تجديد الجباية المحلية وإصلاح مداخيل الأملاك بالإضافة إلى الاقتراض البنكي وإصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

1- تجديد الجباية:

تمثل الجباية الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية مما يستوجب إعادة الاعتبار لموارد الجباية المحلية وهذا التجديد يكون عن طريق اشتراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة عن طريق اشتراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضريبة ونسبها وكيفية تغطيتها إن منح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف إلى تقريب إدارة الجباية من المواطن للوصول إلى رفع مردودية الضرائب وباعتبار أن الجماعات المحلية هي المستفيدة الأولى من الجباية المحلية وهي بحاجة إلى الأموال وجب عليها البحث عنها وتحصيلها.

كذلك يمكن للدولة التخلي غن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية إذا كانت تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للبلديات والولايات وتعفي الدولة بذلك من منح إعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات.

2- إصلاح مداخيل الأملاك :

إن مداخيل الأملاك بالنسبة للبلديات تعتبر ضعيفة ولهذا وجب إعادة الاعتبار لها وذلك بالتحكم في تسييرها فالجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية ومنقولة معتبرة يمثل استعمالها من طرف الآخرين على لأغراض خاصة مصدرا ماليا معتبرا يجب تنميته والرفع من مردوده.

3- العقود البلدية للنجاعة:

يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية ممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة وممثلين آخرين من جهة أخرى

وهم ممثل عن الإدارة المركزية وممثل عن المركز الوطني للتخطيط وممثل من أحد البنوك (مثلا بنك التنمية المحلية).

وتهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها واقتراح برامج تصحيحية على المدى القصير والمتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير والتحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها والغاية من ذلك هي تحقيق التوازن الميزاني للبلدية ويحدد عقد النجاعة إجراءات داخلية وأخرى خارجية.

إجراءات داخلية: يهدف إلى تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم تسيير الموارد البشرية والمادية.

إجراءات خارجية: تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك الأخرى.

4- المعاهدات البلدية :

تتضمن هذه المعاهدات إنجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة وتحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة ويتمثل دورها في تقسيم الأعباء بين البلديات وبالمقابل تحقيق التنمية ويتمثل الهدف منها في:

- تطوير الاستثمار المحلي
- إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية
- تنسيق المجهودات بين البلديات لإنجاز عدد من التجهيزات وتحسين الخدمات.

ويمكن القول أنه أمام الوضعية المالية المتدنية للبلديات خاصة النائبة منها تمثل المعاهدات البلدية حلا ناجعا للاستجابة لحاجيات السكان.

5- تجديد الاقتراض المصرفي:

إن إعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي تستدعي تحرير النظام القانوني في هذا المجال والاعتراف للجماعات المحلية بحق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدراتها المالية شريطة أن تكون القروض طويلة المدى وتتشكل ضماناتها من موارد دائمة وبذلك يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة لدفع التنمية الاقتصادية بتجنيد الادخار المحلي وتسهيل إدماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية.

6- الشركات المختلطة

وهي شركات تساهم فيها الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50% أما الباقي فقد يكونوا متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة والصناعة وتهتم هذه الشركات ب:

- ترقية نشاطات البناء والتسيير العقاري
- ترقية و استغلال المرافق العمومية

إن من أهم مبررات اللجوء إلى مثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق وتلاشي التفرقة بين القطاعين العام والخاص.

7- اصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

نظرا للعجز الذي تعرفه الجماعات المحلية لجأت الدولة إلى إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية بهدف تكوين التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية.

والصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المرسوم 86-266 هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي ويتكفل بالمساهمة في تفعيل التنمية المحلية بتخصيص إعانات سنوية للبلديات والولايات.

ونظرا للنقائص التي أظهرها التسيير الحالي للصندوق هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن تقديمها لإعادة تنظيم هذا الصندوق منها:

تحويله إلى بورصة الجماعات المحلية- هذه البورصة تفاوض فيها القيم العقارية- الأسهم- السندات التي تصدرها الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية، وتهدف هذه البورصة إلى:

- توجيه الادخار المحلي لتوجيه التجهيزات واستثمارات الجماعات المحلية لاستجابة أمثل للتنمية المحلية.
- السماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها أما بالنسبة لموضوع عمليات بورصة الجماعات المحلية يتمثل خاصة في:

- **الأسهم**: هي قيم لفوائد متغيرة تجعل صاحبها وكيلا في المرافق العمومية أو مالكا في حالة الشركات المختلطة.
- **السندات**: وهي قيم بفوائد ثابتة تمثل ديونا على الجماعات المحلية.

وقد أكد مدير الموارد والتضامن المالي المحلي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية أن سنة 2019 ستكون سنة الجماعات المحلية الاقليمية بامتياز من خلال اصدار قانونين اثنين سيعملان على توسيع صلاحيات البلديات الاقتصادية والجبائية[45].

[45] – مقال بجريدة الخبر بعنوان قوانين جديدة لتوسيع صلاحيات البلدية، 16 جانفي 2019

والقانون الأول الذي ينتظر الافراج عنه في السداسي الأول من العام يتعلق بقانون الجماعات الاقليمية الذي سيتضمن منح أدوار جديدة للبلديات والولايات، بالإضافة إلى قانون الجباية المحلية والذي سيمنح صلاحيات مالية للجماعات المحلية من أجل ضمان التموين المحلي للصلاحيات الجديدة والأدوار الجديدة التي ستتحصل عليها بموجب قانون الجماعات المحلية.

إن هناك العديد من الاضافات لكن أهمها هي منح دور اقتصادي للبلديات والولايات فلن تقتصر خدمات البلدية على تقديم الخدمات الإدارية في اطار المرفق العام بل ستساهم في توفير ديناميكية اقتصادية محلية من خلال توفير المنشآت ومناصب شغل، وذلك من خلال ميكانيزمات تم وضعها كميكانيزم القروض المؤقتة التي وضعتها وزارة الداخلية تحت تصرف رؤساء البلديات لتمكينهم من إنشاء استثمارات ومشاريع منتجة للمداخيل كأن يتم فتح قاعات للسينما أو مراكز تجارية أو أسواق أو غيرها من المشاريع التي تعود صلاحية اختيارها إلى البلديات لخلق ديناميكية اقتصادية في اقليمها.

وإن البلدية لن تسير مختلف المرافق الاقتصادية مباشرة لكنها ستلجأ إلى اشراك المختصين والجمعيات المتواجدة على مستوى الاقليم في إطار شراكة بين الخاص والعام أو ما يصطلح قانونا بتفويض المرفق العام.

وينتظر من هذا الاجراء الجديد أن تبرم البلديات اتفاقيات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات الشبانية لتسيير هذه المنشأة الاقتصادية والترفيهية.

أما عن نظام التضامن بين البلديات فقد كان يقتصر حتى 2016 على تضامن البلديات فيما بينها داخل كل ولاية، وبفضل النظرة الجديدة سيتم توسيع سياسة التضامن المالي بين البلديات لتشمل كل القطر الوطني إضافة إلى التضامن الذي تكفله وزارة الداخلية من خلال صندوق التضامن والجماعات المحلية.

هـ- ترشيد التخطيط كآلية عملية مدعمة لبرامج التنمية المحلية.

تعتمد التنمية المحلية على عملية التخطيط وذلك بالتركيز على الجانب الإقتصادي من خلال استغلال الامكانيات والطاقات استغلالا أفضل.

تعريف التخطيط: يركز التخطيط على تحقيق أهداف مشروعات محددة على مستوى المجتمعات المحلية والوحدات الانتاجية والهدف منه تطوير هذه القطاعات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لتلبية الاحتياجات المحلية بناءا على ما يتوفر فيها من إمكانيات.

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن عملية تهتم بإعداد الخطط الخاصة بشيء معين، ويعرف كذلك أنه صياغة فرضيات حول وضع معين ويعتمد على استخدام تفكير دقيق بهدف اتخاذ القرار المناسب حول تطبيق سلوك ما في المستقبل.

أمّا التخطيط في معناه الاصطلاحي فهو يواجه اختلافا كبيرا حيث تعددت تعاريفه وتنوعت وأدى ذلك إلى تطويره رافقه تغير أسس بناءه وأساليبه وتقنياته حتى يستجيب لواقع البلدان وظروفها.... ويقوم التخطيط على أساس الإيديولوجية الاقتصادية والسياسية التي تختلف من بلد إلى آخر وتتميز بسمات فريدة ناشئة من واقع اجتماعي أو سياسي ويتجزأ إلى خطط قطاعية مختلفة ويتشكل وفقا لنوع الأنشطة في المنظمات والمؤسسات والشركات ويقوم على جهود أفراد كثيرين ومشاركين في مختلف جهات أشغالهم الأشغال. من هنا يمكن أن نعرف التخطيط الاستراتيجي للتنمية كنشاط علمي ينطوي على تدخل إرادي من جانب هيئة مركزية في مجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية وبقصد التأثير عليها ودفعها في مسار معين يعد مرغوبا فيه وانطلاقا من نظرة إستراتيجية شاملة بغية تحقيق أهداف مخصصة، وفي تخطيط التنمية بتفاعل التخطيط والسوق كل وفق مزاياه، وبمزيج يختلف من دلة إلى أخرى من أجل تخصيص الموارد وإرسال الإشارات وتصحيح الإنحرافات.

إن وقوع الدول النامية في التوازن عند الحد الأدنى تنمويا من حيث ضعف الانتاجية وضعف البيئة المؤسساتية وعدم العدالة في التوزيع خلق الحاجة إلى سياسات متكاملة بعيدة المدى لإتخاذ قرارات متناسقة ومنسجمة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتجنب التشتت أو التناقض في السياسات الحكومية .

-اعتماد الجزائر على التخطيط خلال الفترة الاقتصادية 1962-1979

لقد كان برنامج طرابلس سنة 1962 أول نصوص الأساسية التي تحكم السياسة الإقتصادية والاجتماعية لدول الجزائرية وقائم على الاحتكار الدول لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة وخفض الاعتماد على استثمار الأجنبي ويقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي للاقتصاد من خلال المخططات التنموية.

- المخطط الثلاثي الأوّل: 1967-1969
- المخطط الرباعي الأوّل: 1970-1973.
- المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977
- المخطط الخماسي الأول: 1980-1984.
- المخطط الخماسي الثاني: 1984-1989.
- المخطط الوطني دعم الإنعاش الاقتصادي: 2001-2004.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة: 2005-2009.
- البرنامجان التكميليان لتنمية الجنوب والهضاب العليا: 2006-2009
- البرنامج الخماسي: 2010-2014.

وللاستجابة للحاجيات المحلية في مجال التنمية وضعت الدولة غداة الاستقلال وسائل خاصة لتمويلها تمثلت في:

- المخططات البلدية للتنمية PCD
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL
- المخططات القطاعية غير الممركزة PSD
- القرض البنكي.

فما هو تعريف هذه البرامج وما مضمونها؟

- **المخططات التنمية البلدية:** هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، وقد عرفها مرسوم.

ويتم تحضير برامج التنمية المحلية بالبلدية وفق الخطوات التالية:

- **دراسة ملائمة النشاطات:** وهذا من اختصاص المجلس الشعبي البلدي الذي يجب أن يقوم بتقدير ودراسة ملائمة لنشاطات والبرامج الواجب القيام بها وفق احتياجات سكان البلدية والوضعيات الاستعجالية، التي يجب أن تحتل الأولوية وكذلك دراسة تكامل هذا البرنامج وتوافقه مع مشروعات البلدية الأخرى وظروف البلدية بشكل عام وذلك في ظل الأولويات والتوجيهات الوطنية وخصوصيات إقليم البلدية.
- **تحضير وإعداد وتسجيل المخططات البلدية:** يتم إعداد برامج التنمية المحلية وفق جملة من الأعمال المسبقة التي تتمثل في مع معرفة المحيط البشري والمادي للبلدية الموجود على

مستوى كل ولاية كما يجب دراسة الأراضي العقارية التي ستقام عليها هذه المشروعات التنموية ومدى تأثيرها على النسيج العمراني للبلدية.

تمر إجراءات التحضير والتسجيل بالمراحل التالية:

- ضبط قائمة المقترحات المشاريع. (بطاقات تقنية)
- مشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق و حسن سير المشروع عبر الانجاز.
- ضمان وجود دراسة و توفر القذع الارضية و الاتفاقات.
- تحكيم الاقتراحات على مستوى اللجنة التقنية للدائرة.
- تقديم البرامج للمجلس الولائيبهدف ضمان التكامل مع باقي البرامج.
- إعداد النطاقات التقنية للمشاريع المقبولة.
- تسجيل المشاريع من طرف مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (حاليا تسمى بمديرية البرمجة) و تبليغها عن طريق الوالي للبلديات.

و الملاحظ انه بالرجوع الى القانون02/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 المعدل والمتمم والمتعلق بالتخطيط نجد أنه أتى بمفهوم جديد للتخطيط اللامركزي مع مشاركة حقيقية للجماعات المحلية و لكن بموافقة السلطة الوصية والمركز الوطني للجماعات المحلية فعند التطبيق تختفي هذه الاستقلالية لأن القرارات الكبرى المتعلقة بالمشاريع تصدرها السلطة المركزية دون أن ننسى تدخل الدائرة في توجيه برامج التجهيز والإستثمار وأحيانا تطغى مشاركتها في برامج PSD على مشاركة البلديات واعتبارها تقوم من جهتها بدراسة المشاريع المقترحة.

فإذا تكلمنا عن المخططات البلدية للتنمية فهي تمول في ميزانية الدولة ولكنها تنفذ من طرف البلديات فكيف لهذه الأخيرة أن تمتع بالاستقلالية المالية إذا كانت الإعانات مقدمة من طرف الدولة وهي التي تحدد مبلغها وتخصص استعمالها فأي تمويل مركزي تتبعه رقابة صارمة.

ولابد من الإشارة إلى أن التخطيط الجيد والصحيح يمر عن طريق ثلاث مراحل:

- ✓ معرفة الموارد (البيئة الإقتصادي ة– المؤسساتية) تحديد القدرات (وهذا الذي يشجع على التنمية) وكذلك المعوقات (الأشياء التي تعرقل التنمية) وهذه المرحلة تعنى بمعرفة محيط التنميةContexte du développement
- ✓ معرفة كيفية استغلال هذه الموارد ومن طرف من مدى قابليتها لتلبية الحاجيات، وتحديد لجوء السكان للبدائل في الحالات الصعبة لضمان معيشتهم. وهذه مرحلة معرفة وسائل العيش للعائلات.
- ✓ تخطيط التنمية بمشاركة السكان وليس لصالحهم باستعمال المقاربات (التساؤلية) والأدوات المنهجية المناسبة (خرائط–جداول....) لمعرفة الاحتياجات الحقيقية للسكان واقتراح البرامج والمشاريع المناسبة لاحتياجاتهم وتسمى هذه المرحلة بمرحلة إعداد البرامج التي تأخذ بالحسبان أولويات التنمية للسكان.

فعلى سبيل المثال ولسنة 2015 تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 100 مليار دج لتمويل مشاريع مخططات البلدية التنمية PCD فهل استعملت هذه الأموال استعمالا عقلانيا بشكل يضمن تنمية حقيقية لهذه البلديات؟ وهل تقوم الجماعات المحلية بدورها المنوط بها على أحسن حال؟

تساؤلات عديدة تستلزم الإجابة عنها في وقت تزداد فيه الهوة بين المواطنين ومسؤوليتهم في البلديات رغم أن الدولة ترفع شعار تقريب المواطن من الإدارة.

من هذا المنطلق يمكن القول أن التسيير الإداري هو حجر الزاوية في عملية التنمية المحلية فهل التسيير يخضع لشروط الشفافية والمشاركة والمساءلة التي تعتبر من معايير الحكامة؟

التوفيق بين الحكامة المحلية في ظل العجز المالي الذي تعرفه البلديات وإلزامية الخدمة العامة:

"فالإشكال المطروح يبرز كيفية التوفيق بين إلزامية تقديم الخدمة العامة ومحدودية الموارد المالية المحلية؟ فالنفقات المتزايدة للجماعات المحلية في ميادين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تتطلب توفير موارد مالية كافية كما أن النمو الديمغرافي المتزايد وزيادة متطلبات الحياة يتطلب المزيد من الإنفاق في سبيل تحقيق إشباع الخدمات العامة. الواقع يظهر أن التطور السريع في تبني المواطن لنمط معيشة أفضل من سنة الى أخرى، تترتب عنه نفقات جد معتبرة يتطلب تمويلها توفير مصادر مالية كبيرة تجد الجماعات المحلية نفسها عاجزة عن تغطيتها، خاصة وأن مساهمات الدولة الجماعات المحلية ضئيلة، ضف إلى ذلك نسبة كبيرة من الضرائب المحلية تعود لفائدة الدولة مما أعاق الانفاق المحلي وبالتالي عجز الجماعات عن تغطية نفقاتها.فإذا كانت الموارد المالية تمثل عصب النشاط الاقتصادي المحلي ذلك يفرض تمتع الجماعات المحلية بمصادر تمويل ذاتية تساهم بها في تطعيم خزينتها وتساعدها على التحرك وهو أمر هام وضروري لبعث الاستقلالية في كيانها وأن المتتبع للوضع المالي لأغلب المجموعات المحلية يلاحظ أنه على الرغم من تمتعها بموارد تمويل ذاتية إلا أنها في واقعها غير كافية وهو ما شكل لها أزمة تسيير مالي انعكست سلبا على استقلالها ومن ثم الوفاء بإلتزاماتها في تقديم خدمات ترقى إلى طموح ومتطلبات المواطنين.[46]

أن للإدارة الرشيدة المحلية ستة ركائز وهي[47]:

[46]. مبارك لسلوس: الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين الإلزامية الخدمة العامة وحتمية التوازن المالي، مقال بجريدة "إدارة"، تصدرها المدرسة الوطنية للإدارة، ص07.

[47]. المرجع نفسه.

1. المشاركة: تتمثل في تهيئة السبل والآليات المناسبة من أجل المساهمة في عملية صنع القرارات كطريقة لتسهيل التجديد المحلي للقضايا والمشكلات تعني أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات من جانب المواطنين.

2. الشفافية: هي إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في وقتها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فاعلية الأجهزة المحلية كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.

3. المساءلة: يكون متخذ والقرارات في الأجهزة المحلية مسؤولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات.

4. الشرعية: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة.

5. الكفاءة والفعالية: ويعبر ذلك عن البعد الفني ويعني قدرة الأجهزة على تحصيل الموارد المتاحة.

6. الإستجابة: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعينة والإستجابة لمطالبها وترتبط الإستجابة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية.

و-إرساء دعائم الحكومة الالكترونية كآلية عملية في الحكامة:

لعل أهم الآليات البراغماتية للقضاء على البيروقراطية (المتفشية في المجتمع والتي أخذت أبعادا خطيرة قد تهدد الأمن والاستقرار) هو اعتماد أنظمة تكنولوجية جديدة متعلقة بالمعلوماتية.

فالبيروقراطية والرشوة ظاهرتان متلازمتان تتغذى كل واحدة منهما على الأخرى وقد ساعد على نموها الأساليب القديمة والتي كانت ولا تزال تسير بها الإدارة المحلية والأمثلة عديدة في هذا المجال.

لذلك كان من الضروري، تفاديا لإضاعة الوقت و هدرا للمال العام من التفكير في استحداث طرق جديدة للتخلص بصفة تدريجية من العراقيل و الصعوبات التي تعترض العلاقات بين الإدارة المحلية والمواطنين التي تتميز بانعدام الثقة والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى التصادم.

وفي هذا الصدد يقول أحد المختصين في هذا المجال[48]: "..... وفي إطار التطبيقات المختلفة لثورة المعلومات والاتصال، أخذت بعض المشاريع المعتمدة في المجتمعات المتقدمة كالمدن الالكترونية والحكومات الالكترونية والعلم الافتراضي وغيرها من المفاهيم الأخرى بتغيير ملامح الحياة الاعتيادية على كافة المستويات ومع توقع تعاظم هذا التأثير في المستقبل الذي أصبح التحول باتجاه الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الدول النامية بمثابة البحث عن شرعية جديدة (شرعية تكنولوجية) لضمان بقاء واستمرار أنظمة الحكم وإضفاء نوع من الرشد عليها.

لقد بدأت العديد من الدول النامية –ومنها الجزائر مؤخرا– اعتماد مشاريع الحكومة الالكترونية كدليل على تبني نمط جديد من الإدارة كفيل بتحسين الأداء الحكومي ورفع مستوى الفعالية. في هذا السياق تفيد معاينة التجارب الرائدة أن اعتماد هذا النوع من المشاريع كان نتيجة تغير جوهري و تطور طبيعي في ممارسة الأعمال الحكومية وتقديم الخدمات بهدف تنمية الرأسمال الاجتماعي من خلال توسيع مشاركة المجتمع المحلي وإدارة الإقليم بشكل يدمج كل الفاعلين لتحقيق التنمية المستديمة."

وتعرف الحكومة الالكترونية بأنها[49]: "القدرة على تقديم المعلومات والخدمات الاعتيادية للمواطنين بوسائل الكترونية في أسرع وقت وبأقل التكاليف والمجهودات من خلال بوابة الحكومة على

[48] – سليمان رحال: في مقال بمجلة كلية الأداب والعلوم الإجتماعية بسطيف بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي حول الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، بتاريخ 08 و09 أفريل 2007.

[49] – سليمان رحال: مرجع سابق.

شبكة الانترنيت .... وعليه يمكن تلخيص المرتكزات التي تقوم عليها الحكومة الالكترونية في ثلاثة عناصر:

- تقديم المعلومات للجمهور العام ولمختلف الفاعلين.
- تقديم الخدمات الحياتية وخدمات الأعمال
- فضاء اتصال تفاعلي يمكن من ربط الفرد بأجهزة الدولة في كل وقت وبأقل التكاليف."

وبخصوص علاقة الحكومة الالكترونية بالحكامة في الجزائر فإن الأستاذ السالف الذكر يقر بأن: "مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر مفهوم يحيطه الضبابية، وذلك لغياب رؤية شاملة في إيجاد المتطلبات التقنية والقانونية والتنظيمية لإطلاق هذا المشروع. فالتصور السائد حول المشروع لا يخرج عن نطاق اعتباره برنامج أو مخطط يشبه إلى حد ما مخططات التنمية التي كانت تضعها وزارة التخطيط في العشريات الماضية، بمعنى أن التحول نحو الحكم الراشد يأخذ شكلا استعراضيا لضمان الدعم الخارجي وبتعبير أدق هو مشروع لتسويق الصورة الخارجية لا غير.

لقد تبين وفق هذا التصور أن الحكم الراشد هو بمثابة وصفة وطريقة عمل تملى على الدول النامية لإضفاء نوع من الرشد على الأنظمة ولتحقيق مصالح الدول المتحكمة في زمام العولمة. لقد حدد تقرير 2005 حول المحكومية في إفريقيا بمناسبة منتدى التنمية في إفريقيا عشرة ميادين ذات الأولوية بالنسبة للدول الإفريقية بهدف إجراء إصلاحات على طريق الحكم الراشد نخلصها فيما يلي:

- دعم قدرات البرلمان كي يتمكن من ممارسة وظائفه
- تعميق الاصلاحات القانونية والقضائية .
- تحسين تسيير القطاع العمومي

- تطوير تقديم الخدمات العمومية .
- إزالة العراقيل أمام القطاع الخاص
- استغلال تكنولوجيات الاتصال و المعلومات.
- تشجيع ظهور وسائل إعلام مسؤولة وذات مصداقية.
- استغلال الممارسات الجيدة التقليدية للحكم التي أثبتت فعاليتها
- تقليص تأثير السد على التنمية
- العمل على أن يفي كل الشركاء بوعودهم

وفي سياق هذه الدراسة توصل فريق العمل إلى اعتماد خمسة مؤشرات للحكم الراشد في إفريقيا و هي:

- نوعية التمثيل السياسي
- فعالية المؤسسات
- فعالية و امتداد السلطة التنفيذية
- درجة دعم وتشجيع الاستثمارات (الجباية، الشراكة، قطاع خاص و عام، الشفافية)
- درجة محاربة الفساد والرشوة

بالإضافة إلى هذه المؤشرات تضاف بعض الملامح مثل توازن السلطات، استقلالية الأحزاب والصحافة، مصداقية الانتخابات وحقوق الانسان ودولة القانون...."

وأول ما يصطدم به هذا المشروع – في حال الجزائر- والأمية الالكترونية والحاجز أو الفجوة الرقمية يضاف إلى هذه الأخيرة فجوة أخرى هي الفجوة الاجتماعية... وعليه يمكن توضيح التحديات التي تواجه المشروع في الجزائر في النقاط التالية:

1-**مشكلة الدخول إلى الشبكة:** لا يزال استخدام شبكة الأنترنيت يواجه تحديات ضعف البنية التحتية فليست كل العائلات في الجزائر موصلة بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

2-**كيفية استخدام الأداة:** لا يزال استخدام الشبكة مقتصرا على بعض الفئات في المجتمع فالأمية الالكترونية تنتشر وبكثرة في الوسط الجامعي وحتى بين الأساتذة الجامعيين. فكيف الحال لدى بقية الفئات المجتمعية الأخرى.

3-**صعوبة فهم المضمون:** ليس كل من يستطيع الدخول للشبكة قادر على فهم المضمون فالتعامل الورقي يعرف عدة تحديات فالمشكلة ستكون أعقد عند الحديث عن القراءة التفاعلية والوثائق الالكترونية.

4-عدم مواكبة التشريعات والنصوص التنظيمية لمتطلبات الحكومة الالكترونية –كنظام الدفع الالكتروني وأمن المراسلات الالكترونية وطرق التعاقد الالكتروني وحجج الاثبات وجرائم الكمبيوتر وغيرها- "

تعطي الحق في الحصول على نسبة فائدة محددة مسبقا في عقد الاصدار.

وقد شهدت سنة 2017 تسريع وتيرة الإصلاحات الإدارية تجسدت في عدة قطاعات حساسية وعلى علاقة مباشرة مع المواطن بالاعتماد على نصوص تشريعية جديدة مواكبة للتغييرات الحاصة في الجزائر والعالم وعلى استغلال أمثل للتكنولوجيات الحديثة.

وعكف قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية خلال سنة 2017على تطوير أداء الجهاز الإداري في إطار مخطط وطني لتبسيط الإجراءات تم الانطلاق في تجسيده منذ ثلاث سنوات بعنوان تقريب الإدارة من المواطن هدفه تسهيل وتسريع عمليات إستخراج الوثائق الإدارية على مستوى مصالح البلديات والدوائر والولايات.

كما كان لقرارات عصرنة أداءات الإدارة وإلغاء العديد من الوثائق في تكوين الملفات الإدارية وكذا الإستعانة بالخدمات عبر الأنترنت وإلغاء التصديق على النسخ طبق الأصل، آثار إيجابية على مستوى الإدارات والمرافق العامة حيث أصبح في الإمكان طلب وثائق هامة دون تكبد عناء التنقل من خلال بوابات إلكترونية وفرتها وزارة الداخلية كبطاقة التعريف البيومترية كما يتيسر حاليا إسترجاع وثائق بصفة آنية كالبطاقات الرمادية.

وقامت وزارة الداخلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرفق العام بإستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة ومن بين أهم الإنجازات رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى وطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به.

ومكن هذا الإنجاز المواطن من إستخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون التنقل وسمح للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من تقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص رقم 12مباشرة عبر خدمة الانترنت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها بالإضافة إلى إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية دون التنقل إلى ولاية التسجيل.

وتم كذلك إدراج خدمات جديدة عبر الانترنت يمكن طالبي جواز السفر البيومتري من متابعة مراحل معالجة ملفاتهم كطلب بطاقة التعريف الوطنية ومتبعة طلب بطاقة التعريف البيومترية

الالكترونية وطلب جواز السفر البيومتري وطلب شهادة الميلاد، رقم12خ بالإضافة إلى خدمة جديدة تم إستحداثها بمناسبة الإنتخابات المحلية ليوم 23 نوفمبر وهي معاينة القائم الإنتخابية عبر الأنترنت، وأصبح إستخراج الوثائق كجواز السفر وبطاقة التعريف ورخصة السياقة لا يستغرق أكثر من أسبوع بعدما كانت العملية في الماضي تتطلب عدة شهور قد تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة.

بقي أن أشير بناءا على ما سبق ذكره إلى آليات تعتبر هامة في بناء الحكامة، وهي:

- تعزيز آلية التشاور الثلاثية (الجماعات المحلية – القطاع الخاص – المجتمع المدني).
- رد الاعتبار للمواطن من خلال تطوير اطر مهيكلة وإجراءات شفافة تسمح للمواطنين بمناقشة السياسات العامة المحلية وتبليغ وجهات نظرهم بغرض التأطير على القرارات.
- فتح المجال أمام الكفاءات العلمية لتولي مختلف المناصب العليا في البلاد وعدم حصرها فقط في النخب الحزبية التي تحكمها الاقدمية ودرجة الولاء.
- التحسين من دور وخدمات الإدارة العامة وفق مبدأ الجودة والقرب من المواطن.
- تحديث منظومة الموارد البشرية والاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المسؤول عن تحقيق التنمية المحلية.
- تقوية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص وتحسيسه بالدور الفعال الذي يقوم به في تحقيق التنمية المحلية وتدبير الشأن المحلي.
- تفعيل دور الرقابة

- العمل على ترسيخ قيم العمل في سبيل تحقيق أكبر قدر من المنافع للبلد دون التداخل في الصلاحيات بين المؤسسات.

- مكافحة الفساد كهدف لتأسيس الحكم الراشد ودعم التنمية المستدامة

- إنشاء قاعدة معلومات أو بنك المعطيات بخصوص مؤشرات التنمية على ان يجري تحديثها باستمرار واعداد تقارير وطنية معينة بمؤشراتها وابعادها بصفة دورية بالوقوف على جوانب القوة ونقاط الضعف في تطبيقات التنمية.

- زرع القيم الاجتماعية والثقافية الايجابية مكان القيم السلبية عن طريق العودة إلى الموروث الحضري والديني المتسلح بالأخلاق والضمير وحب الجماعة، ومحاربة النفس وهواها.

- الرفع من الاجور ورواتب الموظفين في القطاع العام والخاص وتخفيض الضرائب وذلك للتقليل من تعاطي الرشوة.

- وضع نظام جزائي عقابي متشدد لردع الفاسدين.

- اصلاح قطاع العدالة بما يضمن استقلالية القضاء.

- إعادة النظر في قوانين الجمعيات والمجتمع المدني مع ضرورة وضع برامج تعليمية وتكوينية لتأهيل المجتمع المدني لأداء مهمته الاساسية لا أن يكون مجرد ألة انتخابية لتنشيط الحملات والاجندات السياسية للأحزاب.

- حل اشكالية التمويل الذي يعتبر الشرط الاساسي لنجاح البلديات في أداء ادورها، وذلك من خلال الحرص على تثمين الموارد المالية المحلية للبلدية والتقليل من منح الاعانات المالية لها من طرف الدولة في القضاء على روح الاتفاق والتخاذل.

- تقوية وتوسيع اللامركزية.

الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل هو ضرورة مباشرة وتنفيذ اصلاحات عميقة وجذرية وشاملة لكل القطاعات سواءا الادارية الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير اسلوب التسيير باعتماد آليات لترسيخ الحكامة على المستوى المحلي لما وصلت اليه البلاد من وضع سيئة جراء تفاشي الفساد والبيروقراطية، وتجدر الاشارة إلى ان السلطات العمومية قامت بعدة مبادرات اصلاحية لكن كان مصيرها الفشل لأنها لم تأتي من إرادة سياسية واضحة ونوايا حسنة، وإنما كانت نتيجة ضغوط الداخلية وأخرى (الربيع العربي).

فلا يمكن تحقيق تنمية محلية حقيقية بدون تكريس مبادئ الحكامة من شفافية ومساءلة واشراك جميع الفاعلين، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا أن الجماعات المحلية تفتقد إلى المؤهلات التي تسمح لها بممارسة شروط الحكم الرشيد ولعل أهم المؤشرات ضعف وانخفاض مستوى اداء الجهاز الإداري وهيمنة التسيير البيروقراطي واستفحال الظواهر السلبية كالرشوة والمحسوبية والمحاباة وعدم وضع معايير موضوعية لانتقاء المترشحين داخل المجالس المحلية المنتخبة التي ما فتئت تخضع لعوامل العروشية والجهوية على حساب المصلحة العامة.

ومن أجل مواجهات هذه التحديات لابد من معالجتها من خلال توفير مجموعة من السبل بغرض تفعيل آليات الحكامة المحلية، كاعتماد التخطيط وادراج المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة في التعامل الإداري.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التغييرات الكبيرة التي يعرفها العالم نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في ميدان الاتصالات (الشبكات الاجتماعية – الاعلام الألي...الخ) كانت لها تأثيرات على المجتمع المدني بحيث فرض عليه مسايرة هذا التطور بتبني مبادئ الحكم الراشد لا سيما بعدما اصبح المواطن أكثر تشددا وأكثر مطلبيا نتيجة اكتسابه لثقافة سياسية وتفتحا على العالم.

فإشراك المواطنين في تسيير شؤون مدينتهم، هي ثقافة لابد من ادماجها وترقيتها، من أجل بناء حوار اجتماعي حقيقي، فللمدرسة وجمعيات الاحياء والقرى والجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل (الباترونا) دور كبير في ترقية هذه الثقافة وإثراء مساحات الحوار والتشاور.

فالعلاقة بين الإدارة المحلية والمواطن مرتبطة بعدة عوامل، فنجاح الاصلاحات مرهون بمشاركته وتثمين المبادرات المحلية وتشجيع الآراء والافكار عن طريق لامركزية القرار، وذلك يتطلب اشراك وادماج كل الفاعلين الاجتماعيين وكذلك الحركة الجمعوية والمجتمع المدني في الاطار الجديد للمشاورات.

إن السياسات القطاعية وأولويات الحكومة لا يعكسان بالضرورة التطلعات الآنية للسكان ولا يأخذان بعين الاعتبار في كل مرة الخصوصيات الاقليمية، فلاحتياجات المحلية لابد ان تقابلها برامج واجراءات محلية وإنشاء اسلوب الاستماع لانشغالات المواطنين وتحديد تطلعاتهم وكيفية إدراكهم لنوعية الخدمات العمومية، لابد أن يشكل محور عمل يسمح باتخاذ القرارات المناسبة في الزمان والمكان المناسبين.

وللعلم فإن الفوارق الجهوية تنتج عن الاختلال بين مهام المرفق العام (صيانة الطرقات– التزويد بالمياه الصالحة للشرب والغاز – النقل– الهياكل الاجتماعية...الخ)، والايرادات الضئيلة للجماعات المحلية التي تنقص من هامش تحركها والتي تحول دون تحقيق تنمية حقيقية، فالمالية المحلية تشهد عجزا هيكليا متكررا.

والملاحظ ان الاحتياجات تختلف من منطقة إلى أخرى وحسب خصوصيات كل منطقة، فلذلك يجب كشف المميزات الخاصة لكل بلدية (بلدية ريفية – منطقة جبلية – أو ساحلية – أو سهبية – أو حدودية...الخ)، لذلك فإن المشاورات المحلية لابد أن تكون عملية متكررة ومستمرة، وعليها أن تأخذ منحى تصاعديا من القاعدة إلى القمة لتحقيق مطالب والتماسات واقتراحات الساكنة والمواطنين والمجتمع المدني.

فالحاجة إلى عقلنة النفقات العمومية والتقليص من تكاليف الدولة أدى بالمؤسسات الدولية (البنك العالمي – منظمات الامم المتحدة) إلى التوصية بـ "أقل تدخل للدولة" وتدخل أكثر للمرافق العمومية ذات الطابع التجاري، فالصراع بين منطق المرفق العام من جهة ومنطق السوق من جهة أخرى، يمكن أن يجد جوابا في بروز سلطة محلية حقيقية ذات صلاحيات في التحكيم في الشأن العام، وعلى النصوص القانونية المرجعية (قانون البلدية – قانون الولاية) أن ترسخ مبدأ تفويض الصلاحيات للمجالس الشعبية البلدية وتثمين دور المنتخب بصفة عامة وبالأخص أن يكون حقيقة ميدانية.

وإنشاء مكانيزمات جديدة في إطار حكامة محلية لابد من مرافقتها باندفاع وحيوية حقيقية لتنمية اقتصادية وصناعية محلية، فالتشاور لابد أن لا يقتصر فقط على الجانب الاجتماعي، وإنما لابد أن يصل ويوسع إلى الميدان الاقتصادي بإدماج عالم المؤسسات حسب صيغة شراكة قطاع عمومي – قطاع خاص مع اشراك الفاعلين المحليين.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

استمارة البحث حول:

الحكامة في الجزائر وأثرها في التنمية المحلية

دراسة ميدانية

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص: انتروبولوجيا التنمية

إعداد الطالب:

حسين زبار

إشراف:

أ.د. محمد رمضان

السنة الجامعية: 2018 – 2019

البيانات الشخصية للمبحوثين

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

السن 19 إلى 29 ☐ 30 إلى 39 ☐ من 40 إلى 49 ☐ من 50 فما أكثر ☐

المستوى التعليمي ابتدائي ☐ اكمالي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

المحور الأول: الانتماء السياسي والحزبي للمنتخبين (العينة) ومدى قناعاتهم التزاماتهم النضالية:

توزيع المبحوثين حسب الانتماء الحزبي

س 01: متى بدأت عملك السياسي؟

س 02: إلى أي حزب تنتمي؟

س 03: لماذا وقع اختيارك على هذا الحزب؟

علاقة المنتخب بالحزب الذي ينتمي إليه

س 04: ما هي علاقة المنتخب بالحزب الذي ينتمي اليه؟

س 05: هل انتخبت من قبل أم لا وفي أي قائمة حزبية؟

س 06: كيف كان ادراجك في القائمة الحزبية؟

س 07: ما رأيك في التجوال السياسي والحزبي؟

عدد مرات الترشح

س 08: ماهي عدد المرات التي ترشحت فيها؟

س 09: كم كان ترتيبك في القائمة؟

س 10: كم تحصلت القائمة التي كنت فيها من أصوات؟

س11 : كم تحصلت القائمة التي كنت فيها من مقاعد؟

الهدف من الترشح

س 12: ما كان هدفك من الترشح؟

مدى رضا المبحوثين عن الأحزاب المنضوين تحت لوائها:

س 13: هل انت راض عن الحزب الذي تنتمي إليه؟

المحور الثاني: تقييم العهدة الانتخابية وتسيير المجالس الشعبية البلدية.

تقييم العهدة الانتخابية

س 14: كيف تقيم عهدتك الانتخابية؟

أراء المبحوثين حول سير مجالسهم

س 15: هل أنت راض على سير شؤون المجلس الشعبي البلدي؟

أسباب ضعف أداء البلديات

س 16: هل ترى أن اسباب ضعف أداء البلديات راجع إلى:

عدم اختيار الرجال الأكفاء المناسبين؟

أو إلى انعدام الوسائل المادية؟

أو إلى قلة الموارد المالية؟

أو إلى الاسباب الثلاثة مجتمعة؟

المحور الثالث الوصاية الإدارية الممارسة على البلديات

الوصاية الإدارية على الجماعات المحلية

س 17: هل ترى أن مستقبل البلديات يكمن في استقلاليتاها الادارية والمالية عن كل وصاية أو ابقاء الحالة على ما هي عليه الأن؟

س 22: ما رأيك في دور الدائرة؟ هل تعتبرها مجرد صندوق بريدي ويمكن الاستغناء عنها أم هي هيئة ضرورية للتنسيق والتنشيط والاشراف؟

س 23: ما رأيك في دور الولاية؟

س 24: كيف ترى علاقة البلدية بالهيئة التنفيذية للولاية؟

س20: ما هي علاقة المنتخب بالمجتمع المدني؟

س 25: كيف تقيم علاقة المجلس الشعبي البلدي بالمجلس الشعبي الولائي؟

المحور الرابع: ملائمة المنظومة القانونية والتنظيمية

أراء أفراد العينة من ملائمة المنظومة القانونية والتنظيمية.

س 19: هل ترى ان المنظومة القانونية والتنظيمية (قانون الأحزاب – قانون الانتخابات – قانون الجمعيات...الخ) غير ملائمة؟

س 26: هل عصرنة وتطوير النصوص القانونية تساير التطورات التي يعرفها المجتمع الجزائري؟

س 27: هل البيئة القانونية عائق أمام بروز مجتمع مدني فعال؟

س 28: حسب رأيك هل تحتاج البيئة القانونية إلى نصوص أخرى؟

المحور الخامس: مواقف أفراد العينة المبحوثة من ظاهرة الفساد

اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي

س 18: هل ترى أن اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي يعزز من الديمقراطية ويضفي شفافية أكثر على عمل المجلس الشعبي البلدي؟

س 29: ما مفهومك للتنمية المحلية؟

فيما يخص الإجراءات الإدارية لاقتراح وتسجيل المشاريع

س 30 : هل تعتبر أن الاجراءات الادارية الحالية فيما يتعلق باقتراح وتسجيل مشاريع هي أفضل طريقة ام لابد من إعادة النظر فيها؟

س 31: كيف يتم اقتراح المشاريع على مستوى المجلس الشعبي البلدي؟

س 32: هل يتم التكفل بانشغالات الساكنة كلها من خلال برامج التنمية؟

س35: ماذا يعني لك مفهوم الحكامة؟

أراء المبحوثين حول مرونة أو عدم مرونة الاجراءات المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية (في اطار المرسوم رقم 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015)

س 33: هل ترى أن الاجراءات التي يقرها المرسوم رقم 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام اجراءات ثقيلة وغير مرنة تتطلب تعديلها.

الترسانة القانونية والتنظيمية والحد من الفساد

س 34: هل ترى ان الترسانة التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية كافية لإضفاء الشفافية على ابرام الصفقات العمومية والحد من الفساد؟

يبين آراء المبحوثين حول انسحاب الدولة من التدخل في الشؤون العامة وانسحابها لفائدة المجتمع المدني

س 36: هل توافق الرأي القائل انه لتحقيق التنمية المحلية لابد من الانسحاب تدريجي للدولة وبروز منظمات المجتمع المدني، والاعتراف بدوره.

بيانات ميدانية من العينات المستجوبة .

الحالة الأولى: بلدية سيدي خطاب

ع ب

37 سنة

ذكر

بدون شهادة

رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية

تاجر – حر

1- 2012

2- FLN

3- ترشحت فيه ونبغيه

4- علاقة عضوية

5- أول مرة – لم انتخب من قبل

6- شاهو عندي شعبية

7- ماشي مليح هذه الاحزاب الكبرى خساروهم

8- اول مرة

9- الثالث

10- 1269

11- 06 مقاعد

12- باش نزع الشعبية

13- راضي عليه

14- عهدة ايجابية ، المهم خدمنا الدوامير كاع توشيناهم

15- انا راضي على سير المجلس الشعبي البلدي.

16- الثلاث اسباب مجتمعة ، ساهمت في ضعف اداء البلديات .

17- خلولها الدايرة

18- شيء جميل ان اشك المجتمع المدني في تسيير المجلس الشعبي البلدي .

19- القوانين مليحة

20- ماعندي حتى علاقة معهم

21- علاقة محلية – واقف معهم

22- صندوق بريدي – لازم تنقلع

23- بروح غير المير

24- مليحة

25- علاقة طيبة

26- القوانين تتغير بتغير المجتمع

27- يساعد

28- نحتاج الى نصوص اخرى

29- خلق مشاريع

30- دير فيش تكنيك تطول

31- الاقتراحات تتم عن طريق المواطنين وتدرس على مستوى المجلس الشعبي البلدي .

32- بالاولويات المضرة هم الأولى

33- إجراءات ثقيلة ونقص صلاحيات المنتخبين

34- زاد الفساد

35- مؤشرات الحكامة موجودة على مستوى البلدية

36- راني مع الانسحاب التدريجي للدولة

الحالة الثانية: بلدية سيدي خطاب

ب م

46 سنة

ذكر

السنة الثالثة ثانوي

بدون شهادة

الرتبة: نائب

الوظيفة اعمال حرة

1- 1997

2- التجمع الوطني الديمقراطي

3- اختريته في وقت الشدة وقت العشرية السوداء ، مقتنع بهذا الحزب

4- انا حر في اتخاذ قراراتي حسب قوانين الجمهورية

5- 2002 نفس الحزب R ND

6- بإتصال من طرف مسؤولين الحزب على مستوى البلدية

7- بالنسبة للقانون الذي يمنع التجوال السياسي والحزبي شيء جيد

8- 3 مرات وفزت مرتين

9- الثاني.

10- 1202

11- 05 مقاعد

12- لخدمة المواطنين

13- انا راضي

14- حققنا 50 % من المطالب + ايجابية

15- راضي تمام الرضا

16- النقص في الموارد المالية

17- مادا بينا تكون الاستقلالية

18- اشراك المواطن – ينقص من بعض الدعايات خارج المجلس .

19- قانون الاحزاب – قانون الجمعيات 50% – الجمعيات الدينية تنشط في اطار منظم – قانون الانتخابات خاصة فيما يتعلق بالتحالف مليح حانا كديرنا التحالف راني نمشو غاية.

20- علاقة بعض الاحيان مليحة – وبعض الاحيان علاقات دون المتوسط .

21- علاقات مليحة

22- مادابي تكون هيئة للتواصل ولكن زيولها الصلاحيات .

23- دور سلطة عليا بالنسبة الينا البلدية

24- علاقة مليحة حسنة

25- علاقة متوسطة ، ماعندناش احتكاك معاهم الا بعض الاشخاص في المجلس عن طريق الاجتماعات لمقر الاحزاب

26- القوانين تتطور وتتساير مع تطور المجتمع

27- القوانين تصلح ولكن التطبيق ناقص

28- لابد من تبسيط من حيث المفهوم للنصوص القانونية الموجودة

29- فيها عدة اختصاصات – ثقافية – اقتصادية – اجتماعية تتنامى حسب الموارد المالية، لحد الان راهي 50 % في بعض الاماكن

30- هي افضل طريقة

31- يتم المشاريع حسب المجلس الشعبي البلدي حسب شكاوى المواطنين حسب معايتنا للمواطنين اخذها حسب الأولويات عن طريق لجنة المالية وتقديمها للمجلس

32- كاين شيء اماكن ما استفادوش ليس لهم عقار – التوزيع يتم بالتساوي

33- قانون الصفقات ساج ولكن لازم يزيد في وتيرة لانه فيه تباطؤ من حيث الوثائق خاصة النسبة للمراقب المالي .

34- حسب مفهومي تنقص من الفساد

35- نقص الشفافية في القوانين وتطبيقها

36- لا الدولة كأداة لسن القوانين – تبقى التنمية المحلية على عاتق البلديات لخلق مناصب شغل.

الحالة الثالثة: بلدية سيدي خطاب

م ب

47 سنة

ذكر

بدون شهادة

رئيس البلدية

مقاول خاص

1- التسعينات
2- RND
3- حزب ماهوش معارض للدولة مساندة برنامج رئيس الجمهورية
4- انتماء عضوي فقط اما العهدة الانتخابية في المجلس حر
5- اول مرة
6- كنا مجموعة اصدقاء واردنا الدخول في العراك السياسي ودرنا قائمة
7- مليح ماهوش مليح – مليح للأحزاب الكبرة وماهوش مليح للأحزاب الصغيرة
8- أول مرة
9- متصدر القائمة
10- 1270 صوت
11- 05 مقاعد
12- كان عندنا طموح باش نخدمو المواطن بصفة عامة
13- انا راضي على الحزب الذي انتمي اليه

14- لبينا بعض المطالب – غطينا من 50% احتياجات من جانب التنمية المحلية

15- راض على سير المجلس

16- قلة الموارد المالية .

17- نتمنى استقلالية البلدية

18- اشراك المجتمع المدني ليساعد في تسيير المجلس

19- ماتساعدش – مثلا قانون الانتخابات المادة 80 القائمة التي تتحصل على الاغلبية ويتحالف ضدها الاحزاب الاخرى ويتحصلون على رئيس المجلس الشعبي البلدي

20- علاقة طيبة – المجتمع المدني يجب المطالب المنتمي للعرص الفلاني والهيئةة الفلانية يساعد المنتخب .

21- يوقعنا صعوبات مع الناخبين يهددك ويقولك انني انتخبت عليك

22- صندوق بريدي

23- السلطة الوصية بين المنتخب والإدارة – المطالب نطرحوها للوالي

24- علاقة حسنة

25- نشاركهم في بعض المطالب وهما يبلغوها للوالي

26- فيه تطور

27- الجمعية اللي تساعدنا هي تحرضنا لاسباب مصالح شخصية

28- تحتاج الى نصوص اخرى

29- التنمية كي تكون المداخيل ولماكانش المداخيل التنمية تكون فاشلة

30- حاليا هي الافضل طريقة

31- نوجد بطاقات التقنية على كل القطاعات وندرسها في المجلس وخاصة في لجنة المالية وندور على حسب الأوليات .

32- على حسب المبلغ المخصص للبلدية يعطوك في مليار كيف يتم توزيع على 20 دوار – نقسمها على حسب الأولويات الماء .

33- ليسهل مهمة التنمية المحلية

34- كافية

35- مازال بعيدة علينا الحكامة تهيئة منتخبة –لازم باش تكون ديمقراطية تشاركية باش تكون الحكامة.

36- مع الرأي هذا .

الحالة الرابعة: بلدية سيدي خطاب

ب ا

65 سنة

ذكر

ابتدائي

CEP

نائب الرئيس

فلاح

1- 1971

2- الحركة الجزائرية MPA

3- صدفة

4- ما كان لا علاقة لا والو

5- منذ 1971 – المندوبية في جبهة التحرير و FNA

6- هما كانوا يحوسو على واحد يديروه في رأس القائمة دارونا انا

7- مادام مكانش قانون يمنع

8- اكثر من مرة

9- رأس القائمة - اربع مرات راس القائمة

10- 540 صوت

11- مقعدين

12- اطمح الى ان اكون رئيس بلدية

13- مارانيس راضي عليه لانني لازلت اؤمن بجبهة التحرير

14- عهدة انتخابية متوسطة 60%

15- 60 % حتى 70 %

16- قلة الموارد المالية والشروط الثلاثة مجتمعة

17- الوصاية لازم تكون

18- ماهوش مليح – الجمعيات ماتعاونش

19- القوانين غير ملائمة

20- عايشيين مع المنتخب المدني

21- عندنا قاع الناس كيف كيف

22- الدائرة همزة وصل – لابد من ازالتها

23- ادارة وصية

24- المساعدة قليلة

25- مكانش علاقة

26- القوانين لابأس بها ولكن التطبيق مكانش

27- دور سلبي لا يساعد

28- تحتاج الى نصوص اخرى

29- نحتاج الى نصوص اخرى

30- لابد من مدخول – نقص المداخيل مافيهش تنمية

31- عن طريق لجنة المالية ويصادق عليها المجلس

32- على حسب الاولويات كل مناطق البلدية

33- مارانيش قاريه

34- ماداو يزيدو في القوانين مادام القان يسقم

35- التقييم مليح – البرنامج تسبق 10% وقولك على ما تعطينش

36- ماراهيش مليحة – المراقبة المالية CF لابد من الاسراع في انطلاق المشاريع .

الحالة الخامسة: بلدية واد الجمعة

ح س م

مستوى الدراسي السنة الثاني ثاني

حاملة شهادة التكوين المهني (شبه محاسبة)

الوظيفة : كتاب الإدارة الاقليمية ببلدية واجد الجمعة غليوان

1- بدات العمل السياسي سنة 1996.
2- انتمي الى جزب التجمع الوطني الديقراطيRND
3- وقع اختياري على هذا الحزب حسب مفهومي له وعلاقتيه
4- علاقتي بالحزب انني امثله تمثيلا حسن
5- لم انتخب من قبل هذه العهدة
6- كان ادراجي في الحزب او القائمة باقتراح من رئيس الحزب
7- مرة واحدة وكان ترتيبي في القائمة المرتبة الأولى في النساء
8- تحصلنا على 979 صوت على مستوى البلدية وعلى مستوى الولاية 1200
9- تحصلنا على ثلاث مقاعد
10- كان هدفي من الترشح ترقية المرأة المحلية
11- وانني راضية على الحزب الذي انتمي اليه
12- اقيم عهدتي الانتخابية بكل شفافية
13- نعم انا راضية على سير شؤون المجلس الشعبي البلدي
14- أرى سبب ضعف اداء البلديات راجع الى قلة الموارد المالية
15- أرى مستقبل البلديات في استقلاليتها الادارية
16- اشراك المجتمع المدي في تسيير الشأن المحلي يعزز من الديمقراطية
17- المنظومة القانونية التنظيمية قانون الانتخابات
18- علاقة المنتخب بالمجتمع المدني علاقة لابد ان تكون علاقة طيبة او باسلوب متفهم وحضري نوعا ما .

19- علاقة المنتخب بالناخبين يجب ان لاتكون مصلحة

20- دور الدائرة يجب ان تكون هيئة ضرورية بتنسيق والاشراف

21- الولاية هي العمود الفقري للبلديات والنظام الولائي .

22- أرى ان العلاقة البلدية بالهيئة التنفيذية للولاية نوعا ما ثقلية

23- تقييم علاقة المجلس الشعبي البلدي بالمجلس الولائي حسب المنتخبين والاحزاب

24- نوعا ما ليست كل النصوص القانونية

25- نعم البيئة القانونية عائق امام المجتمع المدني وتحتاج الى نصوص اخرى

26- التنمية المحلية هي كل مشروع يستفيد منها البلديات وسكاناها

27- اقتراح وتسجيل المشاريع هي افضل مما كانت عليه سابقا

28- يتم اقتراح المشاريع على مستوى المجلس الشعبي البلدي

29- نعم المرسوم 247/15 المتضمن تنظيم الصفقاتن العمومية أجراءات ثقيلة ولا تسهل على الادارة عملية الصفقات

30- الترسانة التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية ليست كافية لاضفاء الشفافية على ابرام الصفقات والحد من الفساد

31- مفهوم الحكامة .

الحالة السادسة: بلدية واد الجمعة

ع ق

ذكر

61 سنة

ثانوي

شهادة الكفاءة العليا في التعليم

الرتبة : مدرس في التعليم الإبتدائي

الوظيفة : مدرس

مؤسسة الانتماء : المدرسة الابتدائية الشهيد محمد بلهنة واد الجمعة

1- 1989

1- FLN

2- قناعتي السياسية ويتميز بالوسطية في المجتمع

3- علاقة مناضل ومؤسس في 1997.

4- انتخبت كعضو في العهدة السابقة ني دائما حزب جبهة التحرير الوطني

5- انا اشرفت على ترتيب القائمة الفائزة لكوني كنت مناضلا قديما ووفيا للحزب

6- انا ضد فكرة التجوال السياسي لان الشخص لابد ان تكون قناعة واحدة

7- ترشحت 3 مرات وفزت مرتين

8- الثاني في القائمة

9- 2272 صوت

10- 8 مقاعد

11- خدمة البلدية

12- راض بكل قناعة

13- عهدة ايجابية – مست المواطن في جميع الجهات – تفاهم كلي –مكانش عرقلة

14- راض كل الرضا على سير المجلس الشعبي البلدي

15- فيه حالات بعض البلديات اما ضعف المسير ممكن جدا اما المشاكل داخل المجلس تعرقل التنمية او قلة الموارد المالية لاد من هذه الاسباب ان تكون مجتمعة

16- الاستقلالية احسن – لازم اعادة النظر في مفهوم الوصايا وجعل رقابة غير مكلفة غير ملزمة .

17- لابد منها

18- غير ملائمة وخاصة قانون الانتخابات

19- علاقة تكاملية

20- علاقة عادية

21- عبارة عن صندوق بريدي لابد من ازالتها

22- هي اساس التنمية البلدية

23- لابد ان تكون طيبة وممتازة وجيدة – فيه حسن تنسيق ونجد اذان صاغية من طرف المديرين الولائين

24- ارتباط وتنسيق دائم ومتواصل

25- فيها نقص لابد من مراجعة بعض القوانين لمسايرة تطور المجتمع

26- البيئة القانونية لا تساعد على بروز مجتمع مدني فعال

27- شيء طبيعي بابه نسايور التطور هذا

28- هو يمس المواطن مباشرة في حياته اليومية مثلا – الماء – الطرقات – هذا هم لي كيس بهم المواطن وقع العامة

29- تقريلا لابأس – رانا نقترحوا اقتراحات وكي تولي عند المديريات كيت كون التنمية ماسية المشاريع تسجل

30- راجعة للمكتب التنفيذي ويراعي احتياجات المواطنين

31- يتم التكفل بانشغالات الساكنة بدون تميز

32- شوي فيه عراقيل لابد من اعادة النظر في هذا المرسوم – تعدد القراءات للمرسوم وتأويله يختلف من شخص الى اخر لابد من تحديد مفهومه وتوحيد مفهومه

33- المنظومة تراقب المالي وتنظم توزيع المشاريع ولكن التطبيق فيه خلل

34- يعني لي مفهوم الحكامة هو اشراك جميع المنتخبين في عملية التسيير – الانفراد في التسيير لا يوصل الى شيء الدولى لا تنسحب ولكن تنسجم وتشرك المجتمع المدني في عملية التسيير .

الحالة السابعة: بلدية واد الجمعة

ك ن ب

الجنس : ذكر

المستوى التعليمي : السنة الثالثة ثانوي

الشهادة المتحصل عليها : تقني في الاعلام الالي

الرتبة : مشرف تربوي

الوظيفة : مؤسسة الانتماء : المتوسطة القديمة وادي الجمعة

1- بدأت عملي السياسي في سنة 1984

2- انتمي الى حزب جبهة التحرير الوطني

3- وقع اختياري على هذا الحزب لانه ضحى عليه مليو ونصف مليون شهيد

4- علاقتي بالحزب الذي انتمي اليه علاقة وطيدة وقوية

5- لم انتخب من قبل ولم انتمي الى أي حزب اخر

6- كان ادراجي في القائمة الحزبية بسبب العلاقة الطيبة مع الشعب

7- لاباس

8- مرة واحدة

9- المرتبة الرابعة

10- عدد الاصوات المتحصل عليها

11- 8 مقاعد

12- خدمة المواطن والمساهمة في التنمية المحلية

13- نعم انا راضي على الحزب الذي انتمي اليه

14- عهدة ناجحة

15- نعم انا راضي على تسيير شؤون المجلس الشعبي البلدي

16- عدم اخيار الرجال الاكفاء المناسبيين

17- في استقلاليتها الادارية والمالية تحت كل وصاية

18- بالتأكيد ارى اشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية من أولوية الاولويات

19- /

20- علاقة طيبة وخلوقة

21- علاقة المنتخب بالناخبين اخوية وبناءة

22- هي هيئة ضروروية للتنسيق والتنشيط والاشراف

23- الولاية هي هيئة إدارية تنفيذية

24- علاقة البلدية بالهيئة التنفيذية للولاية

25- علاقة عمل ومصلحة المواطن من اهم واولى ما يمكن ان تكون عليه العلاقة

26- ان المجتمع الجزائري كسائر البلدان في تطور تكنلوجي عصرنة الإدارة

27- نعم البيئه القانونية عائق حقيقي

28- /

29- /

30- /

31- يتم اقتراح المشاريع على مستوى المجلس الشعب البلدي باجماع كل اعضاء المجلس الشعبي والطرف المدني

32- نعم يتم التكفل بانشغالات السكان من خلال برامج التنمية المحلية

33- /

34- /

35- /

36- /

الحالة الثامنة: بلدية واد الجمعة

ب ف

53 سنة

ذكر

ليسانس في العلوم التطبيقية

ليسانس – باكالوريا

الرتبة : ناظر ثانوي

ثانوية بن احمد بخدة زمورة

1- 1997

1- RND

2- كانت لدي رغبة في الدخول الى السياسة – انا ابن مجاهد كانت الاسرة الثورية مساندة هذا الحزب فدخلت الى هذا الحزب .

3- علاقة تدعيم وذاك الوقت انوا قلولو يجب الناس بس يدخلوا الزب

4- 2007-2012 كعضو في نفس الحزب RNDومن 2012الى 2017

5- انا وليت الامين البلدي وعضو عليه في المكتب الولائي باش نكون على رأس القائمة

6- انا CONTRE– الواحد يبتع قوة الحزب باش يضمن المكان في الترشيح – انا دخلت RND وقررت باش تقعد في الحزب باستمرار

7- 3 مرات وفزت في مرتين

8- صدارة القائمة

9- 942 صوت

10- 3 مقاعد

11- هدفي باش نكون رئيس بلدية ومين الله غالب راني نائب وهذا بسبب التحالف

12- راض 99%

13- راض عن العهدة الانتمائية 70 % لم اكن اتوقع تسير كما كنت اتوقع

14- انا لس راض على سير المجلس الشعبي البلدي اين كككككك ن النواب ومن رئيس المجلس وراني نادم على التحالف تاعي– القرارات الانفرادية – انعدام التشاور في الهيئة التنفيذية

15- ضعف الأداء راجع الى الاسباب المذكورة في السؤال

16- بدون وصاية كككككك

17- نعم ان اشراك المجتمع حاجة ضرورية

18- غير ملائمة للاحزاب الكبرى خاصة قانون الانتخابات ابد من الاقتراع المباشر رئيس البلدية يختار من القائمة اللي يتحصل على الاغلبية من طرف الناخبين مباشرة

19- احنا ماعدناش جمعيات –مكانش شباب ليكونو جمعيات

20- علاقة الناخب بالناخبين لابد ان تستمر لتحضير الاتخابات التالية

21- مادبي تكون علاقة مباشرة مع الولاية – الدائرة صندوق بريدي

22- لازم استقلالية تامة في القرارات لرئيس البلدية – من الجانب الاداري هي لي عاملة بكل شيء من الجانب الاداري

23- هي حسب علاقات رئيس البلدية بالهيئة التنفيذية – علاقات شخصية

24- قانونيا كاين علاقة ولكن الواقع المجلس الشعبي الولائيماعندو حتى سلطة – المجلس الولائي فيه لجان ولكن كي يجو زيارة للبلديات ماكان حتى تغيير

25- في بعض الاحيان مافيSOUVENT

26- البئة القانونية تساعد – تبقى المبادرات الشخصية

27- كاين نصوص قانونية ولكن غير مطبقة

28- التنمية المحلية تجي معا حسب العلاقات رئيس المجلس الشعبي البلدي مع الهيئة التنفيذية للولاية

29- طريقة مليحة

30- المجلس هو الذي يقرر كل سنة نديرو برنامج تع المشاريع

31- كل الساكنة مستفيدة من برامج التنمية المحلية

32- كاين شوي فيه غموض كاين مواد غير مفهومة

33- الفساد ما يوخرش مهما كان القانون

34- لازم تكون كككك الرجل المناسب في المكان المناسب

35- واه لزام تع المجتمع المدني كونو حاضرين – لا لانسحاب الدولة .

الحالة التاسعة: بلدية واد الجمعة

ب م

47 سنة

ذكر

نهائي ثانوي

بدون شهادة

عون اداري

بدون وظيفة

بلدية واد الجمعة

1- 1996

2- FLN

3- حزب تع ثوري – عتيد اختارته بقناعة وكان هو السلطة ان الحزب الواحد

4- كاين الناس تقضي في صوالحها على ظهر الحزب دايرينو بوابة للترشح

5- انتخبت سنة 1997 في المجلس الولائي غليزان 2002 في البلدية 2007 البلدية – 2012 البلدية في FLN

6- كنت وفيا للحزب ودخلت بصفة عادية

7- هنا ماهمش سياسيين

8- 4 مرات

9- الثالث

10- 2272

11- 08 مقاعد

12- اولا لخدم هذا الحزب ونخدم البلدية تاعنا

13- بقوة

14- ماهيش جيدة تقدر تقول حسنة

15- راض

16- قبل كل شيء الرجال – الرجال لي يأخذو قرارات لارجعة فيها نجمونسيرو أي بلدية او أي مؤسسة –يكون عندك دراهم والرجال مكانشمايروحوش بعيد – والرجال هم اللي يجيبو الدراهم بالعلاقات الطيبة .

17- ابقاء الحالة على ماهية عليه الان

18- المشورة مليحة

19- في بعض الحالات تكون سلبية وتكون ايجابية

20- علاقة الانسان كيفاش يكون مرات تقضي لهم صوالحهم وتبقى حساسية بين المنتخب والمجتمع المدني

21- علاقات طيبة

22- الدائرة في بعض الحالات تساعد وعندها تدخلات تفيد البلديات تقعد

23- الولاية هي الدولة – دور دائما ايجابي

24- علاقة طيبة

25- علاقة تكامل بينهم الا بعض الحالات اللي زعم كككيسجلو كاش مشاريع تبقى ما تبان عليها حتى خبر

26- العصرنة دائمة المواطن –البيومترية مثلا عوض ان يذهب الى الدائرة فإنها على مستوى البلدية .

27- المواطن هو اللي بعيد باش يكون جمعيات – القوانين تساعد في صف المواطن

28- الواد مادام في هذا المجتمع دائم نحتاج نصوص قانونية القانون اللي يجي سهل علينا اكثر المأمورية على المواطن

29- يكون عند مجلس متفاهم ومنسجم تكون التنمية المحلية والمجلس مسهل كل شيء يمشي مع المير .

30- لابد من اعادة النظر في الاجراءات الإدارية المالية لانها لا تخدم لا لادارة والمواطن

31- سنويا نديرو شيخصنا وشيخصناش بحضور الكاتب العام والمجلس ورئيسه

32- كي ادخل للبلدية كاع الناس كيف كيفما عدناش هذا من الحزب تاعنا الغاية هي خدمة المواطن وبس .

33- سحب المنخبين من فتح الاظرفة وتقييم العروض وتكليف الادارة به شيء ايجابي

34- الفساد يبقى الضمير هو كل شيء

35- رانا بعاد على الحكامة ككك تكمن في الاخلاق المهنية نتمناونوصول الى هذه الحكامة كونونوصلو لها نقضيو على الفساد والاهمال الاداري وبزاف صوالح

36- لاظل الا ظل الدولة .

الحالة العاشرة: بلدية واد الجمعة

غ ب

الجنس : ذكر

السن : 1970

المستوى التعليمي : 06 ابتدائي

الشهادة المتحصل عليها : بدون شهادة

الرتبة : مندوب بملحق ادارة القدايشية– واد الجمعة

الوظيفة: تاجر

مؤسسة الانتماء : بدون

1- 2007

2- RPR

3- العرش تاعنا ماكان وشيشاركو في المجالس البلدية اللي يسكنو على مستوى العرض

4- RPR مازال ما اتصبت بي حاليا راونونخدمو مع الافلان

5- 2007 مع حزب العمال

6- اتصلو بي جماعة RPRوطلبو مني باش نترشح

7- ماتصبش راحتك في ذاك الحزب في العلاقات تاع الخدمة تتنقل

8- مرتين

9- الثالث في القائمة

10- 1500 او 1600 صوت

11- 6 مقاعد

12- يرهذا المحلق لو كان ما ترشحتشكانو ما يديورو والو

13- مرانيش راضي –مكانش اتصالات –ماعيطناش الامين الوالي تلتقو قالي وين شفتك

14- ماشاء الله – قاع البلايضتوشاو– احسن عهدة

15- واه– واه

16- قلة الموارد المالية

17- لازم استقلالية

18- نورمالونن الجمعيات فيها الشفافية – الجمعيات يعاونو

19- فيها شوية – خاصة التحالف قضية صرت واحد عندو زوج كراسي دا مير .

20- مادامك في المسؤولية الناجح يتنافسولو على المقاعد وهذا التنافس يبقى

21- كلها والشخصية تاعو–كاين لي يتبدلووكاين لي عندو شخصية مايتبدلش

22- كككككك حاليا يقلعوا منها النكوا لي باسبور قاع الصلاحيات

23- الولاية هي الأم – المال راه يخرج منها باه تخدم لازم دير العلاقات مع الولاية

24- هادو يقعدومعهم المير انا مقدتشمعاهم

25- علاقة طيبة من خطرة يجو زورو البلدية

26- رانا نمشو مع القوانين – قوانين تع البلدية – الاعلام الالي –ماشاء الله.

27- ماشي القوانين –كاين لي يقرب جمعية مايبغيش ينشط فيها التكاسل .

28- مادام البلاد تمشي للقدام – مادام القوانين جديدة

29- مادام البلدية عندها مدخول يكن عندها نشاط احنا المواطن ولاقاه تع البايلك يديها باطل البلدية رجعت الملك تاعها باه دير التنمية

30- اذا كان حاجة ضرورية لازم يعطو الاستقلالية للمير

31- نخرجو خرجات ميدانية ونديرو تسجيلات

32- علا حساب الدراهم

33- يلا فيه تغييرات جديدة مليح

34- يبالي نقص شوية والمير المغفل شاباغيديروكونتايا- القوانين باينة

35- انا عندي السيزيام في تسير البلدية خير من هذاك اللي عندو الليسانس لانه ما يحاوش ماعندوش لغة الحوار مايعرفش تسيير

36- لازم الدولة – الشعب تخليه ياكل بعضه بعض.

الحالة الحادية عشر: بلدية واد رهيو

ق ع

52 سنة

ثانوي

بدون شهادة

نائب الرئيس

موظف في المستشفى

مستشفى احمد فرنسيس واد رهيو

1- 2007

2- FNA

3- كغطاء سياسي

4- ما عندنا حتى علاقة بيه

5- 2007 مع جبهة التحرير

6- علاقاتي الجيدة مع رئيس البلدية الذي كان على رأس القائمة وهو اللي جابني .

7- عمل سياسي لا اخلاقي

8- المرة الثانية

9- لثاني

10- حوالي 4000

11- 09 مقاعد

12- خدمة البلدية والمواطن

13- أنا لست راضي – هذا الحزب نحترموا فيه وما يعرفتاش

14- إيجابية

15- بالطبع نعم

16- ضعف القادة السياسي في أعلى هرم السلطة ما كانش إرادة سياسية ، ماكانتش إدارة سياسية مكانتش تنمية .

17- لازم تكون استقلالية تامة لرئيس البلدية من اجل التسيير الحسن .

18- ضروري اشتراك المجتمع المدني

19- ناقصة– فيها النقص

20- علاقة دائمية

21- علاقة FLERE

22- مجلس فيه 23 لصادق على قضية ما او مشروع ماهل يعقل ان يصادق عليها شخص واحد (رئيس الدائرة).

23- دور قانوني – جهاز قانوني .

24- ممتازة

25- كاين ميلود بن فغول أللي تعرفوه .

26- القوانين الجديدة ؟ هي ايجابية، راهي ي 10 سنين كل شيء تبدل فيه لحسن .

27- إلا نجحنا أعرف باللي المجتمع المدني كان معانا .

28- اكيد

29- إعطاء صلاحية كاملة للمنتخب .

30- إعادة النظر فيها

31- بناءا على شكاوى المواطنين يكون هذا المشروع .

32- كل الساكنة بدون استثناء.

33- هو مليح ولكن فيه واحد الامور زيادة – أمور مهملة ولكن بعض النصوص معقدة .

34- مازال كل شيء من السياسة – كون تكون إرادة سياسية كلشي يكون لاباس .

35- الحكامة هي كارثة احنا كجزائر يدخل FMI يفرض عليك حتى الامور الاخلاقية والمساس بالقيم .

36- لا لازم إشراك جميع مؤسسات الدولة من اجل بناء دولة قوية .

الحالة الثانية عشر: بلدية واد رهيو

ب خ

34 سنة

انثى

ليسانس حقوق وعلوم إدارية

ليسانس وشهادة الكفاءة المهنية للمحاماة

الرتبة : /

الوظيفة : /

مؤسسة الانتماء الوكالة العقارية

1- 2012

2- FNA

3- رئيس هذا الحزب تبعث فيه الكفاءة- الشفافية ، إنسان فيه خوف ربي –مكانش عندي تفكير مسبق في الانخراط لحزب معين .

4- علاقة بالحزبي ذاب رانا مجموعة تحاول خدمة المجتمع .

5- اول مرة

6- عرض علي الترشح عن طريق اخي .

7- الانتماء الى حزب هو اقتناع شخصي – انا ضد هذه الفكرة .

8- أول مرة اترشح .

9- الثالثة .

10- 400 صورت

11- 09 مقاعد

12- اني نقدم خدمة للمتجمع وبالضبط البلدية اللي راني عايشة فيها

13- راضية ، انا راضية على الاشخاص الذين اتعامل معهم وليس الحزب .

14- أراها انها ايجابية بحيث قضت على الكثير من المشاكل .

15- انا نشوف المجلس قلب واحد وعقل واحد ويد واحدة ، لم يرد لي طلب .

16- قلة الموارد المالية خاصة في زمن التقشف لا يمكننا تلبية حاجيات المواطنين .

17- انا مع فكرة انه لما تبلغ سن البلوغ نعطي استقلالية مالية وادارية .

18- اشتراك المجتمع المدني ليس في كل الامور –ماهوش قاع المشاريع .

19- غير ملائمة .

20- علاقة تكاملية وليس كمنافس .

21- ما نقولش بانه ناخب وإنما مواطن – وعنده الحق باش يقدم انشغالاته .

22- أنا على حسابي هيئة ضرورية من منظار العمل تاعي .

23- انا ما عنديش علاقة مباشرة معاها ولكن لابد ان تكون علاقة تناسب وانسجام بين البلدية والولاية .

24- فيه اتصال

25- علاقة فيها اتصال

26- النصوص مع العصرنة لكن فيها سلبيات – تبلور القوانين ايجابي ولكن فيه سلبيات مثلا تقليص مناصب الشغل .

27- راهي ترجع الى ثقافة الشخص – ارى ان البيئة القانونية لا تفي بالغرض – مثلا المجتمع الاوربي لما شخص يرمي أوساخ يتم تحرير مخالفة ويدفع غرامة هذا ردع .

28- طبعا– فيه فراغ قانوني مثلا مهام رئيس لجنة النظافة مافيش نص او قانون نرتكز عليه.

29- ترقية المواطن من جميع النواحي – اقتصاديا ثقافيا الخ .

30- لابد من اعادة النظر فيها ،مثلا هنالك اجراءات بيوقراطية مافيش تسهيل – الاجراءات معناها تبسيط الامور وليس تعقيدها – لابد من اعادة النظر فيها .

31- بناءا على مشاكل المواطنين – في الاجتماع نهدر على هذا الحي وندير فيش تكنيك.

32- يتم الاستفادة من المشاريع عن طريق الأولية مثلا كالصرف الصحي .

33- أنا هذا المرسوم ما عنديش اطلاع عليه وانا منجمش نحكم عليه وما نقدرش نحكم عليه .

34- ماكنش مراقبة لوكان مراقبة حازمة من يكونش اخلال .

35- ارى ان فيه ترشيد وفيه شفافية على مستوى المجلس البلدي مفهوم الحكامة بالنسبة لي تعني الشفافية والشفافية موجودة على مستوى بلدية واد رهيو .

36- الانسحاب تاع الدولة لا الانسحاب في ا مور بسيطة القرارات الحازمة تأخذها الدولة .

الحالة الثالثة عشر: بلدية واد رهيو

ح ع

55 سنة

ذكر

ثانوي

الكفاءة العليا في التعليم

نائب مدير

مدرسة الطاهر بوخاتم

1- 1995

2- حركة المجتمع السلم

3- جات هاك وصا يي

4- ماعنديش علاقة بالحزب في العمل تاعي

5- العهدة الثانية مع نفس الحزب HMS

6- عن طريق انتخاب داخلي

7- انا ما نقبلوش يلا راح مرة مقبولة ولكن اكثر من مرة غير مقبولة ، انا رايي هذا هو .

8- مرتين

9- متصدر القائمة

10- حوالي 1000 صوت .

11- ثلاث مقاعد

12- من اجل تنمية البلدية

13- انا راضي

14- ملحية ناس خدمت ، حتى الادارة عاونت البلدية

15- مليح واه كل شيب الاغلبية

16- الوسائل المادية هي الصح

17- مليح نص نص القوانين لا استقلالية مطلقة ولا وصاية .خانقة

18- نعم

19- قانون البلدية لابد من مراجعة خاصة فيما يتعلق بالانتداب مثلا منتخب رقي الى درجة اعلى من منصبه الأصلي ولم يستفيد من الانتداب على مستوى البلدية من أثر هذه الترقية .

20- علاقة لازم تكون جيدة .

21- لازم تكون علاقة كيف كيف .

22- ممكن الصلاحيات تتمد للبلدية مع ابقاء الدائرة.

23- لابد من مراجعة القوانين .

24- انظن جيدة

25- عادية

26- الحالة المدنية مثلا إطورت- العصرنة مثلا مادخلتش مثلا التقاعد هنا وراهي العصرنة.

27- ثقافة المجتمع غيرموجودة ، المجتمع يقول لك انا ما علابالیش .

28- لازم تطوير القوانين كل عام .

29- تطوير في كل الميادين - الفلاحة – الصحة لازم تكون مشاريع في كل الميادين .

30- الإجراءات لابد من إعادة النظر فيها .

31- عن طريق شكاوى المواطنين - وعن طريق دراسة المصالح التقنية .

32- كل الساكنة تستفيد من المشاريع حسب الأولوية .

33- بالمطول يبان راه جديد وعنده شهور

34- ماراهيش في القانون ولكن في الشخص- مهما دير القانون ما تقدرش تراقب - بقت تربية الانسان .

35- الحكم الراشد هو الديمقراطية والشفافية

36- نعم انا مع الانسحاب التدريجي للدولة- تبقى الدولة في الامور الاستراتيجية الكبرى.

الحالة الرابعة عشر: بلدية واد رهيو

ب م

49 سنة

ذكر

3AS

CFA

متصرف اداري

مدير المالية بلدية واد رهيو

1- 2001

2- FLN

3- لاني من أسرة ثورية أبي مجاهد

4- حزبيا ماكانش تفاهم في الحزب تاعي-يعوط بغير اللي يقولوه واه

5- JAMAIS

6- ربما اختاروني على جال الاسم تاعي انا عائلة معروفة وولد البلاد .

7- انا JE SUIS CONTRE –اللي عندو مبادئ ما يغيرهاش .

8- أول مرة

9- الثاني

10- حوالي 2000 صوت .

11- 04 مقاعد

12- تنمية الرياضة في واد رهيو

13- انا راض عن الحزب ولكن لست راضي على الذين يسيرونه على المستوى المحلي والوطني .

14- أحسن من الماضي لأن فيها الواقعية

15- انا راضي حتى وين يكون فيه اختلاف مع رئيس البلدية ولكن ما يخرجش على إطار القانون – وان كان بعض المنتخبين ماوجدوش المناخ المناسب لنزع الثقة .

16- راجع الى انعدام الوسائل المادية .

17- الإستقلالية

18- طبعا

19- ملائمة

20- حتى المجتمع المدني متحزب ورؤيته حزبية دائما ،ماكانش استقلالية للجمعيات .

21- إحنا عندنا وعاء سياسي انا اخدم وعاء السياسي لحزبي وحماس كذلك مثلا هذا لا يعني كاين تميز .

22- الدائرة بصفة عامة يمكن الاستغناء عنها انا نشوفها كمصلحة من مصالح الولائية

23- الولاية DEPEND DU WALI

24- الهيئة التنفيذية يمثلها الوالي والوالي هو كلش

25- مكانش علاقة

26- في بعض المجالات

27- لا

28- نحتاج الى نصوص اخرى – القوانين التي ترشح مبدأ الاستقلالية البلدية في الميدان ومن الناحية المالية تكون عندها استقلالية مالية

29- ll faut toucher قع الميادين الخاصة الثقافية مخصوصين فيها بزاف

30- باكري كانو يعطونا قاع دروك enveloppe يعطونا CP كاين تناقض بين قانون الصفقات والإجراءات هذي ما قلانستش حتى يعطوك كريدي وداروك نعلن كل الاجراءات ومن بعد يجي كككككك

31- العمل الجواري على حساب الاستقلالية وكاينكككككك

32- لا لأن أولويات والإمكانيات المالية ما مكانش باش نديرو كل المشاريع

33- يتطلب تعديلها وراني مع القانون يخرج من البرلمان ماشي لمرسوم رئاسي لانه كل شيء ليجي من لاباز

34- هيه ماشي كافية وبس ولكن تقيد وماهيش تع الشركة

35- العدالة

36- نعم .

الحالة الخامسة عشر : بلدية واد رهيو

ش ب ن

43 سنة

ذكر

ثالثة ثانوي

دون شهادة

تاجر مهنة حرة

1- 2007

2- FNA

3- الاحزاب الكبرى ماطارتناش في اخر لحظة رحت FNA

a. ماتربطنيش علاقة بالحزب لانه له تصريحات لا تخدم الشعب .

4- 2007 -2012 نائب رئيس البلدية وفي قائمة MNE .

5- تم ادراجي بصفة سلسة وعادية وقد طلب مني تكوين قائمة انتخابية وكنت انا متصدرها .

6- هو عبارة عن احصنة الناس داخل انتخابات لسيق لها حصان التجوال السياسي ماهو مليح .

7- مرتين

8- دائما متصدر

9- 4200

10- 09 مقعد من 23

11- خدمة الشعب

12- انا مارانيشراطي على جميع الاحزاب مهما كانت موالية او معارضة

13- اقيمها بكمال – انا راضي على العمل الذي قمنا به .

14- انا راضي تمام الرضا – المداولات غالبا ما تكون بالاجماع

15- النظام ماعندوش ليه نية ليش رئيس البلدية ناج لماذا عندهم نية باش الشعب يقول باللي هذا اللي اختاروه ماهوش مليح اصلا ما عندوش زي اللي يمثل الدولة ،الدولة ناكراتو اول واحد لضمو بيه هو رئيس البلدية . الوسائل ماعندوش ونقص في الموارد المالية

16- الوصايا عندها حدود وانا مع الوصاية المحدودة .

17- انا مع اشراك المواطن ولكن المواطنة مازال ما نضمنش (لم تنضج) في البلاد

18- المشكلة ما هوش في القواني لكن التفيذماكان واول قانون 2008 و 2011 كاين فيه تراجع بالنسبة لصلاحية رئيس البلدية ، انا مع القانون القديم وضد التعديل الذي جاء به التعديل الجديد .

19- رئيس المجلس هو اصلا نابع من المجتمع المدني علاقة وطيدة علاقة تكاملية

20- علاقة دائما باقية

21- الدائرة حسب الشخص الذي يسيرها

22- دور الوالي

23- لابد ان تكون العلاقة جيدة لمصحلة الطرفين لابد ان المشاريع القطاعية تسير في ظروف جيدة والبلدية كذلك تستفيد من المشاريع

24- اللازوجماهوتيش عارفين دورهم

25- القوانين ناقصة ، ماهوش يؤخذ برأي القاعدة .

26- المشكلة ماهي شخص في النصوص القانونية وانما في المواطن انه فشل السياسات التربوية – ان أي تنمية ناجحة العنصر البشري هو الاساس فيها .

27- ما تحتاج شيء لان اصلا الانسان المولود حاليا ديرو القوانين ولا ماديرولوش نفس الشيء .

28- أصلا وجود المجلس من اجل التنمية المحلية بالمفهوم الواسع الأثر تاعها لازم يلحق للمواطن ومن هذا الجانب نشوف رئيس البلدية مكمل من هذا الجانب من نقص الاعتمادات في ميزانية البلدية – ككككككك

29- إجراءات عادلة لان فيها حماية لرئيس البلدية

30- نبدؤا باستقبال المواطنين وعلى البرنامج اللي راسمينو كمجلس ومشاورات المجتمع المدني وندرسوه في مجلس مصغر مع رؤساء اللجان والكتاب العام وتتم اعداد بطاقات فنية ثم إحالتها الى الدائرة ومنافستها مع المصالح التقنية .

31- نعم يتم التكفل بكل الساكنة حسب الموارد المالية الممنوحة للبلدية .

32- بالنسبة للقانون كإطار مليح تبقى حاجة اخرى مافيش ضوابط تصيب روحك داخل.

33- تختلف القراءات من جهة الى اخرى بين المراقب والمالي ووزراء الداخلية – فمن جهة التعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية لاتلزم الهيئات المالية والعكس صحيح

34- اشراك الناس – التكفل بإنشغالات المواطنين – الصدق والعدالة الصدق.

35- انا مع بقاء الدولة شريك .

الحالة السادسة عشر: بلدية وادي رهيو

ب خ

49 سنة

ذكر

ثانوي

بدون شهادة

متصرف رئيس

بلدية وادي رهيو

1- 1989

2- جبهة التغيير

3- الوطنية – الاعتدال والوسطية لمرجعية الدينية و الوطنية .

4- علاقة متفركته– متفرقة – علاقة حزبية ولكن التسيير لا يرجع إلا الى الهيئات المخولة .

5- انتخبت في المجلس الشعبي الولائي في HMS في مجتمع السلم .

6- على اساس انتخاب مجلس الشوري .

7- ظاهرة غير صحية وسببها بعض الاحيان قيادة الاحزاب التي تستغول ولا تسمح بالديمقراطية داخل الحزب .

8- ترشحت عام 1997 ولم افز و 2002 وفزت في سنة 2002 بالمجلس الشعبي الولائي كنت رئيس كتلة حماس ورئيس لجنة .

9- 09

10- 8 ألاف

11- 07 مقاعد

12- خدمة التنمية وتحسين مستوى الأداء السياسي .

13- غير راض لخصه النشاط والانفتاح اكثر على المجتمع

14- دون مستوى

15- مليحة

16- عدم اختيار الرجال المناسبيين للالتقاء عند قدر المستطاع .

17- إعادة النظر في الوصاية – تقليص عدد الدوائر – ضبط الاستقلالية ولا تكون مطلقة لو كان يخلوها المنتخبون يبيعوها مايديرو لوش خوه في القائمة تاع السكنات يدير مشاكل في المجلس ويعطل مصالح المواطنين .

18- المشكلة ليست في الاشراك و لكن في المجتمع المدني – توجد جمعيات معتمدة ولكن لا يوجد مجتمع مدني .

19- على العموم مليحة من يريد ان يعمل يعمل ليس فيه عرقلة .

20- اصلا ماكانش علاقة

21- علاقة متصلة وقائمة وفيه تواصل

22- إعادة النظر في مهام الدائرة تكون رقابتها بعدية وليست قبلية ، الدائرة تمارس وصايتها على البلدية بتعسف وعوض ان تكون مساهمة في التنمية ولات سبب في تعطيل التنمية تخيل ان سحب الثقة كان يحضر في مكتب رئيس الدائرة .

23- دور منسجم مع دور البلدية لكن هناك تصرفات سيئة وابتزازية من طرف بعض الموظفين على مستوى مديرية الإدارة المحلية ولكن ليست بإيعاز من المدير او الكاتب العام .

24- علاقة حسنة وعلاقة تعاون وتكامل

25- ماكانش علاقة وهذا لعدم فعالية المجلس الشعبي الولائي ليس له أي دور ولا يقدم أي فائدة على البلدية بل يزيد عليها المتاعب والتدخلات لقضاء حوائجهم خاصة مكتب الصفقات .

26- المنصوص تساير تطور المجتمع – مثلا النصوص المتعلقة بالديمقراطية التشاركية فرنسا راه تحلم بيه – المشكلة ليس مشكلة النصوص ولكن في النصوص كما كان يقول الشيخ نحناح .

27- ماهيش عائق – المشكلة المجتمع المدني كاين جمعية او اثنين ولكن تحتاج الى دعم .

28- نصوص التي تحث على المساواة بين الجمعيات بغض النظر عن انتماءاتها .

29- تجتمع الهيئة التنفيذية وتقوم بإعداد بطاقة تقنية لكل احتياجات البلدية من المشاريع في مختلف المجالات ثم ترتيب الأولويات دون أي اعتبارات سياسية او جهوية او عرقية .

30- يتم التكفل بانشغالات الساكنة كلها دون تمييز .

31- هو لم يأت بالجديد الملموس من حيث الشكل فقط وهنالك مواد مبهمة غير واضحة مثلا المجموع الجزافي والمجموع الكلي لم يتم الاتفاق للإدارة المعنية على الصيغة الموحدة .

32- غير كافية محاربة الفساد تكون بالتوعية والاخلاق والضمير الحي .

33- الفطانة والحكمة في التسيير وان تصنع الرجل المناسب في المكان المناسب وان يكون تولي المناصب على اساس الكفاءة دون غيره المشكلة في الانسان .

34- ما رانش واصلين لهذه المرحلة انا لست مع هذا الرأي – المرحلة لا تسمح بذلك – على الدولة ان تصنع مجتمع مدني نافع غير مصلحي . باش تدير لقاء يليق لك – راك الموالاة تحصل على الرخصة سهولة – وان كنت من المغضوب عليهم لايمكنك الحصول على رخصة أي نشاط.

35 بدون إجابة

36 بدون اجابة

الحالة السابعة عشر: بلدية واد رهيو

ع س

58 سنة

ذكر

ثالثة ثانوي

شهادة كمدير

مدير مدرسة

مدرسة الظاهر بوخاتم واد رهيو

1- أواخر الثمانينات

2- MPA

3- ماهيش عن قناعة ولكن إطار سياسي للولوج الى البلدية .

4- ماعنديش علاقة مع الحزب – انا ناس طلبو مني الترشح لسمعتي الشعبية هنا في وادي رهيو.

5- 2002 في قائمة الاحرار فزنا بالبلدية 05 مقاعد

6- كانت عملية انتقائية كانويحوسو على ناس محافظة في حملة القرأن العظيم .

7- التجوال السياسي والحزبي في الجزائر اصبح تجارة نظرا للفراغ القانوني وانعدام الضوابط التي تحكم هذا المجال من المفروض ان الدولة هي التي تنظم عملية التجوال السياسي مثلا بمنعه

ولكن في بعض المرات ا لنزاعات الشخصية والمصالح الضيقة ترتفع بالرجل السياسي الى تغيير قبعته – إذا كان في نفس الافكار التيار الاسلامي يتجول في الاحزاب الاسلامية واليمين في اليمين واليساري في اليسار نفس الافكار .

8- مرتين وفزت في مرتين

9- الرتبة الثالثة

10- 2000 صوت

11- 03 مقاعد

12- اخلقة الرياضة واميل للثقافة واحياء الجو الثقافي في واد رهيو واعطاء المكانة اللازمة واعني به الفن الراقي الذي يخدم التربية من مسرح وغناء علاوة على ذلك تنظيف المدينة وإيجاد السبل الكفيلة لتهيئة الطرقات لأن المد ينة تعيش حركة مرورية خانقة

13- غير راضي لانه يحمل افكارا تهدد ثوابت الامة .

14- مستواه تحت المتوسط لأننا لم نستطع ان نحقق ما كنا نصبو اليه من تنظيم الاسواق مثلا – من تحويل البنايات (حضيرة البلدية الموجودة وسط المد ينة والتي تسبب اختناقا في حركة المرور ولنا من المباني ما يكفينا شرها ونقلها خارج المدينة ولم نقدر على تحرير مدرسة حكيم لقمان من الباعة الجوالة الذي يحتلون كل محيط المدرسة .

15- نسبيا راض 52% و 48 % معناتها الرأي الفردي –إتخاذ بعض القرارات من دون مشاورة المجلس – انعدام التجربة السياسية والادارية لدى رئيس البلدية ونوابه – الضغوطات الكثيرة على اعضاء المجلس – محدودية الصلاحية للرئيس والاعضاء .

16- هو يقول لك يليق الرجال والمال – المستوى الثقافي للشعب لا يؤهله لإختيار الرجال الاكفاء شعب مادي يرى في الشخص المنتخب قضاء مأربه لا اكثر ولا اقل الا القلة المثقفة ترى المصلحة العليا للبلاد في اختيار المنتخب اما الوسائل موجودة ومسخرة لكن إنعدام المواطنة والحس المدني جعل هذه الوسائل عرضة للتخريب والمثال قائم امكنة توقف الحافلات مكسرة .كوابل الكهرباء مخربة . جدران المدارس عرضة لكتابة الكلام الفاحش ...الخ.

17- انا نظن البلدية تبقى تحت وصاية الدولة ، لأن البلدية لم تبلغ سن الرشد حتى تسير نفسها بنفسها .

18- نهار اللي يبلغ الشعب يعرف يختار دك الساعة نجم نروحو الاستقلالية علينا ان نعلم الشعب كيف يختار وماذا يختار ومن يختار حينها نذهب الى الاستقلال المالي والاداري للبلديات ، اما إذا سمحنا وهيانا الفرص للذين ينهبون المال العام فعلى الدنيا السلام .

19- اعتقد ان الشعب غير ملائم – الشعب يحكمه موروث استعماري جعله صعب الانقياد ويمتاز بالخشونة والغلظة ويقدم مصالحه الشخصية على مصلحة الوطن .

20- الدور الاساسي لابد من المجتمع المدني ان يكون العين الساهرة والدرع الواقي لتنفيذ مشاريع البلدية – نظافة المحيط – غرس الاشجار – اقامة الحفلات – ترتيب الندوات الفكرية المختلفة– باعتبار ان الجمعيات ممولة من طرف البلدية إذن فهي عملية تكاملية .

21- الناخب يرى في المنتخب حبل النجاة لقضاء مأربه لا اكثر ولا اقل والمنتخب لا يستطيع ان يلبي رغبات ناخبيه العامل الذي يخلق بينهما مع مرور الزمن نفورا وعدم الانسجام فتتعطل المصالح .

22- انا من دعاة هذه الفكرة وانا مع الاستغناء عن الدوائر وتعزيز دور البلدية وتقويتها من الجانب المالي والاداري والبشري .

23- دور كبير جدا

24- اراها علاقة للامر والمأمور وعلاقة العبد بسيده – لا نقاش في القرارات – لم نستطع تخفيض قيمة قفة رمضان رهبة من قرار ولائي .

25- علاقة حميمية فقط لا تغني ولا تسمن من جوع ولا تساهم في التنمية بتاتا . عند جانب نظري فقط وليس لها مفعول – الإدارة صاحبة القرار النهائي – هناك ديمقراطية صورية فقط .

26- في بعض الاحيان متأخرة – لابد من خلق نصوص تساير تطور المجتمع – مثلا في مجال السكن لماذا لا نتبع السياسة الاجتماعية الفرنسية و تتخلى البلدية عن السكن الاجتماعي والدولة تمول الخواص لبناء السكنات الاجتماعية بشروط محددة مثلا تسقيف الكراء – مثلا مقابل امتيازات للمقاولين.

27- القوانين تشكل عائقا كبيرا في تشكيل الجمعيات مثلا التحريات الامنية لكل فرد يريد الانتماء الى جمعية هذا عائق كبير –لا نستطيع حرمان شخص له سوابق عدلية من الانضمام الى جمعية من الجمعيات ، ولكن المتابعون في قضايا الانتحال وسرقة المال العام والقضايا الاخلاقية يمنعون .

28- تحتاج البيئة الى تدعيم قانوني يساير تطور المجتمع مثلا : اللاعبين مافيش نصوص تتكلم عن المرتبات الشهرية للاعبين و إلا منحة الإمضاء نعطو 100 مليون للاعب تعطي منحة البلدية او الدولة – الإعانات لا توجه الى التكوين بل توزع كمنح للاعبين بقيم خيالية ككككك

29- هي تهيئة الجو المناسب للمواطن في كافة مستوياته للتلميذ المتمدرس للشيخ الطاعن ليترفه لابد من تهيئة اماكن عمومية اليه الى المعوق الذي لا يتحرك – للأرملة التي لا تجد من يهتم بشؤونها لليتيم الذي يتطلع الى المساعدة الاجتماعية الى كل شخص يعيش على مستوى اقليم البلدية له الحق في العيش الكريم.

30- لابد من اعادة النظر فيها وكثيرا ما فشلت هذه السياسة لانها تعتمد على الجانب الإداري خاصة فيما يخص المشاريع الاستعجالية التي تلبي رغبات المواطن .

31- يتم على مستوى المكتب التنفيذي بناءا على مقترحات من اعضاء المجلس ولكن في بعض الاحيان لا تؤخذ بعين الإعتبار .

32- مجتمع تحكمه القبلية والعروشية– المصالح المتبادلة – العامل الذي يؤثر على السير الحسن للبلدية في توزيع خدماتها على الاحياء في بعض الاحيان تتم بطرق إنتقائية .

33- الإجراءات تخدم التنمية أحسن من سابقتها التي كان يتحكم فيها المنتخبون باعتبار أن الانتماءات السياسية كانت تحكم العملية . الاقل ضررا ان العملية تمر عن الإداريين .

34- أضن ان النصوص القانونية المدعمة قللت من نسبة النصب و على مستوى البلديات . الادارة مؤهلة أحسن لتسيير الصفقات احسن من المنتخبين .

35- مفهوم الحكامة التقنية في التسيير تضمن ترشيد المال العام وتوزيع الريع توزيعا عادلا يضمن استمرارية الدولة ويعزز هيبتها.

توجد حكامة نسبية على مستوى البلدية – كان هناك تسيب في املاك البلدية من عقارات ووسائل مادية وأليات ولكن المجلس هذا يسهر على ان يكون هناك تسييرا صارما لكل هذه الممتلكات المنقولة وغير المنقولة كانت متابعة صارمة للحضيرة والمخزن.

36- انني مع هذه الفكرة لانسحاب الدولة التدريجي وتكتفي بدور المراقب مع مصاحبة هذا الاجراء بترسانة قوية ودقيقة تربط كل الامور .

الحالة الثامنة عشر: بلدية غليزان

ح ك

34

انثى

المستوى السنة 3 ثانوي

تقني في الاعلام الالي

الرتبة عون وكالة سياحية

1- 2012

2- التجمع الجمهوري الوطني

3- شفت جديد ومين داروني انا الأولى وحزب جديد والأشخاص اللي كمن معاهم ملاح .

4- مكانش علاقة

5- لا هذي اول مرة

6- عن طريق شخص نعرفة بدون أي مقابل اقترح علي قبلت .

7- كاين مايصيبش راحة مع الحزب اللي كان فيه كيما انا ماعنديش كونتاكت معاهم .

8- اول مرة

9- الاولى في البلدية

10- ماعلابليش

11- 3 مقاعد

12- نخدم الناس –الجوارين– نحقق التنمية

13- لا ماعنديش علاقة معهم من البداية سايي .

14- كاين شي صوالح اندارو شابين مثلا tapis مكانش كاين ضربت عليه وان دار

15- في بعض الاحيان نعم كاين شوا صوالح ملاح وكاين شيء صوالح ماهمش ملاح ماراناش راضين عليهم . مثلا الثقافة والرياضة كاين ناس يعرقلو لازم كون نشاط .

16- الى عدم اختيار الرجال الأكفاء المناسبين وثانيا الى انعدام الوسائل المادية .

17- نخلولها الوصاية لازم يديرو لها الوصاية

18- هذه حاجة تخدم البلاد – الجمعيات يستحقوهم باش مشيو امور البلدية

19- هذو يساعدو

20- انا الحمد الله انا رئيسة لجنة عندي علاقة مع الجمعيات والحملات التطوعية

21- كان عندي شوية زدت كبرت الحالة

22- عندها دور لازم نخلوها

23- عندها دور مهم بزاف

24- طريقة التعامل هي اللي تخليك تكون عندك علاقة مليحة مع الادارة والأشخاص .

25- ناقصة

26- في بعض الاحيان كاين شي صوالح باقيين غير هوما

27- مرات يكون فعال ولكن الإدارة متعاونهاش– ولكن القوانين متسمحش

28- ماشي قاع في بعض الاحيان

29- هي التطور والإزدهار

30- مليحة

31- مرات المنتخبين يجيبوا المشاريع ومرات الإدارة .

32- الأولوية للاماكن العامة والباقي للاحياء الأخرى

33- يبقى كما هو بدون تعديل

34- ماكانش فساد

35- الحكامة حاجة مليحة

36- ماظنتش الدولة تنسحب ولكن لابد من التنسيق مع المجتمع المدني .

الحالة التاسعة عشر: بلدية غليزان

ق ا

52 سنة

الجنس ذكر

السنة 4 متوسط

بدون شهادة

عون إداري اقليمي

البلدية

1992 -1

2-RPR التجمع الشعبي الجمهوري

3 -عدم ترشحي واقصائي من طرف جبهة التحرير الوطني واخترت هذا الحزب لانني رأيت في هذا الحزب رجال أكفاء وخاصة رئيس الحزب المرحوم قاصدي مرباح

4-الحزب ما يبانش

5- اول مرة

6 -درنا جمعية عامة وانا كنت على رأس القائمة بعد التحريات التي قاموا بها المسؤولين تع الحزب دارو فيا الثقة

7 - انا ما دابي اذا كان الحزب في القمة يقعد مع الحزب تاعو

8 - مرتين – المرة الاولى في FLN 2007 واقصيت

9- متصدر القائمة

10 - مارنيش عاقل

11 - 03 مقاعد

12 - باش نخدمو المواطن

13 - طبعا انا راضي عليه

14 - بالنسبة للتنمية تقييم ايجابي من ناحية eclairage الصرف الصحي – الماء الشرب – الكهرباء – الارصفة –ماهيش 100 % خير ما اللي فاتت – تعبيد الطرقات .

15 - كاين اشياء ترضى بها واشياء لا ترضى بها – الاعمال التعسفية والتدخلات غير المنطقية – بعض الاحيان كان عمل تدخل فيه اعمال تصلحها ما تقدرش لان المفتاح ماشي بيدك – شيء مليح الايجابي نصادقو عليه واللي ماهوش ايجابي مانصادقوش عليه .

16 - هو عدم اعطاء الصلاحيات الكاملة للمجلس الشعبي البلدي كاين بعض المداولات نصادقو عليه وكي تروح لا tutelle لا يصادق عليها – ترجع ملغاة – مثلا المساعدات المالية للمعوزين – كين لي يبغي عملية جراحية .

17 - انا مادابي تكون استقلالية تامة لتسهيل مشاكل المواطنين .

18 - نعم

19 - المنظومة ملائمة – الناس والاحزاب قاع تشارك

20 - تشاور معهم في أمور تستقبل الشكاوى تاعهم– نشوف الافكار تعاهم– البرامج تاعهم

21 - مادام هو انتخب عليك فإنك المحامي تعو .

22 - مجرد صندوق بريدي لابد من إزالتها

23 - دور الولاية فعال – أي حاجة تفوق على الولاية – المسؤول الاول هو الوالي .

24 - علاقة متميزة

25 - احنا ما نخدموش معاهم– عنصر فعال للمواطنين والولاية

26 - راه يتطور ويتحسن كبير بالنسبة للإدارة

27 - المجتمع المدني باش يكون فعال لازم يكون في مستوى جيد .

28 مازال كاين قوانين –نحتاج الى قوانين اخرى

29 لازم ا لتنمية ضرورية

30 لابد من إعادة النظر فيها

31 الاجراءات القانونية العادية

32 كل الساكنة يستفيدون من برامج التنمية المحلية على حسب الاحتياجات الخاصة بالمنطقة

33 ثقيل – لازم اعادة النظر فيه

34 ما كانش منها

35 تسييرها على حساب القانون – هذا هو مفهومي للحكامة

36 راني مع هذه الفكرة .

الحالة عشرون: بلدية غليزان

بلحاج جلول محمد

36 سنة

الجنس : ذكر

المستوى التعليمي : جامعي – علوم سياسية واجتماعية وعلاقات دولية جامعة بن عكنون

الشهادة المتحصل عليها : ليسانس

الرتبة : بدون عمل

الوظيفة : بدون عمل

مؤسسة الانتماء : لا شيء

1- 1998

2- RND

3- الأب من المؤسسين للتجمع الوطني الديمقراطي – شرائح المجتمع باتريوت هم سبب حلولي عيني – الحزب نار تشعل .

4- عضو مكتب ولائي – رئيس المجلس الولائي للشباب RND وامين بلدي لبلدية غليزان

5- اول مرة

6- بحكم النضال من 1998 وان احوز على بطاقة مناضل واحضر جميع الندوات والاجتماعات في الحزب

7- مصلحة شخصية – المعارف الشخصية – انسان يحوس غير على صوالحو هذه حاجة بانية – انا ضد التجوال السياسي هذه هي قضية مبدأ

8- هذه اول مرة

9- الثاني

10- حوالي 2400 صوت

11- 6 مقاعد

12- أولا خدمة المواطن – اذا قدرنا نديروا تجسيد لبرنامج الحزب لأن RND طموح في خدمة التنمية والبرامج الخاصة للشباب والمواطن بصفة عامة .

13- راض عليه

14- فاشلة المنتخب ليس له صلاحيات ليوعد بها الناس تجيك على خدمة وعلى ترقية وعلى سكن مام الطريق ندمروماقدرو نديو –مافي قدر الاستطاعة ماعدا الانارة التي تتحكم فيها قليلا بالتنسيق مع المصالح النفسية للبلدية واحنا دورنا بلغو في الدورات العادية للمجلس الشعبي البلدي

15- راض على سير شؤون المجلس الشعبي البلدي ولو انه يسير بوتيرة بطيئة وانعدام التنسيق بين الاعضاء والمنتخبين همهم المصلحة الشخصية (نفسي نفسي وحاشيتي)

16- إنعدام الرجال الاكفاء والمناسبين – الموارد المالية الموجودة– الوسائل المادية لازم تعرف كيفاش توظفها .

17- لازم لها استقلالية

18- لازم تكون لانهم نظرا اقرب للحياة اليومية للمواطن

19- ملائمة

20- هي في الحقيقة عقليات – المجتمع المدني هي ماهيش غير قاري يعرف كيفاش يتعامل (المنتخب لما ينتخب عليه لينسى الغاشي وهي من التربية ويخمو الكرسي)

21- مازالت العلاقات نضحك مع الناس ونلعبو مع الناس ونجمعو مع الناس في القهاوي، في الساحات في كذا .... حتى روحونتبعو الرياضة والفرق الرياضية

22- الدائرة في الحقيقة صندوق لبريد ، ولكن لابد باش يعطوها الصلاحيات علاش كي نبعثو نقاط من المداولات الدائرة تشاور الولاية بما في ذلك المديريات – يعطوها سويا تشاور الولاية بما في ذلك المديريات – يعطوها شويه صلاحيات – اما يعطوها صلاحيات والا يقلعوها هي على حساب العقليات إذا كان المير ناشط بسيف عليه رئيس الدائرة ينشط معاه.

23- لابد من تليين صلاحيات الولاية حينا في البلدية كي نعرضو مشروع في كثير من المرات نلقاو اذن صاغية – بكري كي كنا نوجدو البطاقات التقنية ما يقولوش لا واحنا المنتخبين ولينا ما نعرفوش الصلاحيات اعنا حتى شاهي – خطر جاو inspection تاع لا dragانا كنت في مهمة في البلدية نجيبو الوثائق الحالة المدنية بالسيارة الشخصية ما لقاونيش هنا كمندوب بلدي فما بالك 15 يوم من بعد ليوصلني un blame روحت عندي دراك DRAG على هذا البلام وابعثت لو استفسار قال لي انت ضابط الحالة المدنية لوازم تبقى في الملحقة تاعك .

24- التنسيق من رئيس البلدية والهيئة التنفيذية للولاية نحن لسنا طرف في هذه العلاقة.

25- في إطار الخدمة عمارنا ولا تعاملنا معهم ولكن علاقات أخوية بين المنتخبين للمجلسين.

26- القوانين تجاوز التطور الذي يعرفه المجتمع- القوانين لازم تتطور مع تطور المجتمع رغم أن الدولة وفرت كل الامكانيات ولكن القدرة البشرية ناقصة تكوين.

27- ليست البيئة القانونية هي السب ولكن العيب فيهم.

28- النصوص كاينة وموجودة لا نحتاج إلى نصوص أخرى.

29- التنمية المحلية تعتبرها مدرسة، المشاريع كاينة فيما يخص الطرقات ولكن التنمية نشوفها بالنظرة بالعينين هي التي تنمي العقل تع بني آدم المشاريع الموجودة الإدارة لم تبخل بالمشاريع.

30- الطريقة مليحة ولكن الوتيرة متباطئة بزاف

31- الاقتراح يتم عن طريق المندوبين وإلا المنتخبين بصفة عامة وتدرس على حسب الأولويات.

32- يتم التكفل بجميع الساكنة ولكن حسب الأولويات

33- مازال ما اطلعتش عليهم مليح ولو أن المنتخب يعتبرها ثقافة عامة لأن هذا الشيء يخص رئيس البلدية فقط وإلا الإداريين المخولين لهذا الشيء.

34- هذه الترسانة نقصت من الفساد ولو بشيء قليل .

35- الحكامة تدي شي من الثقافة شيء من الدين شيء من التربية والاخلاق .

36- لا أؤيد هذا الرأي ، انا ضد انسحاب الدولة ولا نثق في المجتمع المدني لانه في غالب الاحوال لم يتكون ولا يعرف حقوقه وواجباته .

الحالة الواحدة وعشرون: بلدية غليزان

ع ص

السن : 59 سنة

الجنس : ذكر

المستوى التعليمي : 2AM

الشهادة المتحصل عليها : BEF

الرتبة : agent de bureau

الوظيفة : نائب رئيس م ش ب

البلدية :

1- 1982

2- RND

3- قضية شعبية تعي – عجبني بزال البرنامج تعو

4- علاقة عضوية فقط

5- نعم جبهة التحرير

6- عندي علاقات مليحة مع الحزب

7- ماعجبنيش ماعندوش شخصية سياسية مهوش مناص تع حزب

8- 3 مرات

9- الثاني

10- 2400صوت

11- 6 مقاعد

12- لخدمة البلاد

13- انا militant FLN

14- مخدمناش في النظافة ولكن خدمنا في المشاريع وكذلك التنمية

15- مارانيش راضي عليه –مانخدموش

16- ليق الموارد المالية باش تتمشى البلدية – كيف كونوا الخدامة قضية materiel رانا في 10 سنوات ماشراوش

17- رايس البلدية لازم يكون عنده استقلالية باش يمشي صوالحه .

18- المجتمع المدني ماهوش FORT يحوس على مصلحته جني واحد مافيا يقولي انا مجتمع مدني notables راهم مهمشين.

19- هذه المنظومة غير ملائمة لازم تتبدل وكون ناس شبعانيين– مثقفين ناس تع ميدان ما يكونوش معلمين هم اللي خسرو البلديات –يكونو اداريين ملاح .

20- لازم تشاوره المجتمع المدني في حي ما يعطيك نظره ماشي غير رايح وندير ذاك المشروع

21- يشوفو فيه انسان صادق – انسان صريح – يفيد المجتمع .

22- مادابي ما نوصلوش الوالي – نتعامل مع الدائرة

23- مادابي ما نتعملوش مع الولاية –كونو تحت المراقبة تع الولاية .

24- مادبي تكون ملحية –نستحقو المديرين الولائيين

25- علاقة تكون ملحية ومجلس الشعبي الولائي يساعدنا مع الولاية بحيث يدعمنا بالمشاريع.

26- القوانين راهم يطورو المجتمع يتبع القانون – يطور مع القانون .

27- القانون مادبي تكون اتفاقية بين البلدية والجمعية – نعطيه الاعانة ولكن كي نحتاجو يجي – ينقي إحتفالات نوفمبر ... الخ

28- نحتاج نصوص قانونية اخرى

29- نصنع مراكز ثقافية – ملاعب رياضية – مرافق عمومية – مساحات خضراء للعب الاطفال

30- مادا بينا تكون نصوص بش يشارك notables في المشاريع .

31- مثلا في المشاريع المستعجلة لابد من تقليص المدة المخصصة لتسجيل المشاريع ونعطو رئيس البلدية

32- قاع الساكنة تستفاد –كاين اولويات ، ولكن عندنا مشكلة تع اراضي .

33- مايساعدش–كاين ناس مثال PROJETيستفام مليار باش يخدم خدمة مليحة والمقاول يديه ب 500 مليون وما يخدمش حاجة شابة لانه moins disant المشروع بمليار يديه واحد بمليار ويخدم خدمة شابة غير باش يكسر البري PRIX

34- ينقص من الفساد ولكن le gens غير هما هما تقعد غير هي هي–يقطعو الوراق ويقولوله خاصك ورقة – هذا القانون لا ينقص من الفساد .

35- الحكامة هي الشفافية في التسيير

36- مادبي .

الحالة الثانية وعشرون: بلدية غليزان

ب ب

44 سنة

ليسانس في الهندسة المدنية

جامعي

الرتبة : نائب رئيس البلدية

الوظيفة: إطار بلدي مديرية التعمير البلدي

مؤسسة الانتماء : البلدية

1- 2007

2- حركة مجتمع السلم

3- التزام يدين اكثر منه سياسي او شيء اخر من ثوابت الحزب انه عنده استراتيجية وثابته هو محور الحركة الاسلامية في الجزائر

4- تمثيل الحركة على حساب مبادئها وحنا احرار في التعبير عن ارائنا السياسية في اطار مبادئ الحركة

5- لم انتخب من قبل

6- عن طريق الجمعية العامة للمكتب البلدي للحركة عن طريق الانتخاب الشفاف –الأمرضا تش الجمعية ماركفوش

7- هذا انحراف للديمقراطية في الجزائر وعيب كبير ها مرض خطير

8- مرتين 2007 – 2012

9- رقم 10 في 2007 – متصدر القائمة في 2012.

10- 1700

11- 05 مقاعد

12- ما عنديش حتى هدف سياسي وانا محبة واحترام لرأي الجمعية العامة للمكتب البلدي للحركة بالإضافة الى التعامل مع الضعيفة للمجتمع

13- 100 %

14- تقييم نسبي لان المسؤولية هي وسيلة لن ترضى بها الجميع وممكن هناك اخطاء في التعاملات قد تاتي جراء الوضعية التي اكون فيها .

15- غير راضي – العيب في مستوى المنتخبين وتعامل المنتخبين مع بعض المواطنين ناتج عن سوء التخطيط او سوء اختيار الرجال ووضع مشروط للترشح لاسميا المستوى التعليمي

16- مثلا في غليزان العائق البشري الموارد البشرية والمادة

17- هنالك حالتين معيار الموارد المالية في الاستقلالية

18- بطبيعة الحال ان وجد مجتمع مدني صالح

19- كلما تجيء عهدة انتخابية هناك تغيير في القوانين القوانين غير ثابته – مصداقية الدولة في ثبات قوانينها

20- علاقة تعاملات فيما يخص القضايا العامة

21- علاقة ثابتة داخل العمل السياسي وخارجه

22- كي تكون العلاقة مباشرة مع المسؤولين الاول للولاية تكون احسن لان الوسطية تنقل العمل

23- الواية هو اكثر ايجابية فيما يخص المديريات التي لها علاقة مباشرة مع البلدية فيما يخص مشاريع التنمية

24- علاقة غير ثابتة وذلك حسب الشخص المسؤول على تلك المديرية

25- بالنسبة الى ماكنش علاقة عمل لصالح المواطنين هم في جناح ونحن في جناح

26- رانا نديرو في تكنولوجيا مخالفة لواقع المجتمع الجزائري على سبيل المثال هذا البيوميتري هذا عمل مبكر ولم تقم المصالح المعنية بتعبئة وتوعية المجتمع حتى يكون جاهز لمثل هذه التطورات

27- هي البيئة العامة للمجتمع هي التي لم تنتج مجتمعا مدنيا صالحا والسياسة الداخلية للبلاد ايضا

28- من ناحية النصوص القانونية مازال يوجد اجتهادات اخرى لم نصل اليها للرفع من مستوى منسوب الرأي الايجابي للبلاد

29- التنمية المحلية هي كل ما يمس المواطن من تجهيزات على سبيل المثال مشاريع الارصفة (فيزيائية) والمعنوية التي تميز ذهنية المواطن الجزائري

30- عملية ثقيلة على البلدية لابد من وجود حالات عاجلة تمس براحة وصحة المواطن لا تتطلب الانتظار بل تترك السلطة هنا لرئيس البلدية

31- معاينة ميدانية – انجاز بطاقة تقنية مع تسجيلها في احدى الميزانية الموجودة بالتنسيق مع المصالح التقنية للدولة

32- مديرية التعمير تتكفل بإنشغالات المواطنين وبدورها تنسق مع مصالح الدولة لاعداد البطاقة التقنية – التنمية مست تقريبا كل احياء المدينة بدون تحيز او اقصاء

33- لازم تعديل خاص مشكل المراقب المالي – اما المشاريع المستعجلة لابد من اعادة النظر فيها .

34- ارحب بهذا التعديل الذي يلغي حضور المنتخب في لجان فتح الاظرفة وتقييم العروض

35- وامركم شورى بينكم

36- 50 % من الدولة و 50 % المجتمع المدني الدولة ما توخرش.

الحالة الثالثة وعشرون: بلدية غيليزان

ت. ز.

أنثى

55سنة

مديرة مدرسة فروخي مصطفى

1- 1974 كنت عضوة مجلس شعبي بلدي جديوية

2- Pt

3- كاين يعجبني البروقرام .prog– الامينة العامة للحزب كان عندها مبادئ سياسية واجتماعية

4- علاقة نظامية فقط

5- نعم قاعة FLN الحزب الواحد 1974

6- كنت مناضلة وعلى حساب النشاط et je me suis imposeeتم الاختيار من طرف اللجنة وتمت تزكيتي

7- ما يعجبنيش je suis fidèle au parti jusqu'au moment où on a eu un problème avec le wali moi et chaouch le parti ne nous a pas soutenu

8- ثلاث مرات

9- متصدرة القائمة

10- je me souviens pas

11- 03 مقاعد

12- باش نخدم بلادي – غير تع البلاد

13- كنت راضية انا الان غير راضية لان الحزب لم يساندنا في ظروف كانت صعبة لنا في اطار المجلس الشعبي البلدي

14- فيها عراقيل

15- انا لست راضية تماما على سير المجلس – هذا المجلس فيه صراعات – لمشاكل غير موضوعية

16- السبب الاول هو انعدام الرجال الأكفاء

17- الاستقلالية خير

18- نعم انا موافقة على اشتراك المجتمع المدني

19- المشكل ليست في المنظومة القانونية – المشكل في اختيار الرجال على حساب الشكارة

20- علاقة مليحة

21- عادية

22- لا c'est pas une boite postale

23- تساعد

24- عندهم ايلاء اهمية للبلدية

25- علاقة منعدمة

26- القوانين تتطور مع تطور المجتمع

27- نعم البيئة القانونية تشكل عائق امام بروز مجتمع مدني فعال

28- نعم تجي ما محتاجون لنصوص اخرى خاصة في مجال البناء والتهيئة العمرانية

29- هي انجاز المشاريع في كل الميداين التي نستفيد منها محليا

30- طريقة مليحة

31- بالنسبة لإحتياج الموظفين عن طريق إقتراحات المنتخبين

32- كل الساكنة تستفيد من المشاريع

33- مليحة

34- نعم الترسانة التنظيمية ملحية

35- Un bon p/apc competent ما يكونش امي يكون فات وحكم directeur

36- Je suis pour

لحالة الرابعة وعشرون: بلدية غليزان

ع ع م

السن : 57 سنة

الجنس: ذكر

المستوى التعليمي : ثانوي

الشهادة المتحصل عليها : شهادة التعليم المتوسط

الرتبة : مدرس

الوظيفة : مدرس

مؤسسة الإنتماء : مدرسة ابن زيدون – غليزان

1- 1986

2- جبهة التحرير الوطني

3- لأنه كان الحزب الواحد ، لم تكن تعددية

4- الحزب زكاني ورشحني للاستحقاقات الانخابات البلدية

5- انتخبت من قبل 2007 – 2012 في قاعة جبهة التحرير

6- الاقدمية – ونظام مستمر

7- انا ضده لان الناس تجري وراء مصلحها مهيش قضية نضال .

8- 3 مرات ولكن فزت في مرتين ، لم اكن من الاوائل في العشرة في القائمة الانتخابية

9- المرتبة الثانية

10- لا ادري

11- 11 مقعد

12- تقديم خدمات للمواطنين وتشريف الحزب

13- أنا راض بنسبة عالية

14- عهدة متوسطة لأنني لم اكن ضمن الهيئة التنفيذية وانا راض على المردود تاعي

15- لست راضي على تسيير المجلس الشعبي البلدي لانه التعليمة رقم 87 التي اصدرها وزير الداخلية ودحو ولد قابلية لان قائمتنا الفائزة بالأغلبية 11 مقعد تحالفو ضدها حزيمات اصبح رئيس المجلس الشعبي البلدي من حزب الأقلية – لا يمثل اغلبية المواطنين ونطالب بإلغاء التعليمة.

16- الرجال الاكفاء المناسبين غير موجودين –الردائة هي التي تسير وخير دليل حارس ليلي رئيس لجنة لبلدية غليزان – والاطباء والاساتذة والمحامين ليس لهم أي مهمة انتخابية ، وكذلك قلة الموارد المالية – المراقب المالي يخرجك من عين الأبرة .

17- يكمن في استقلالية البلدية

18- واه فيه كفاءات وتصورات لدى المجتمع المدني

19- المنظومة غير ملائمة

20- ماكانش علاقة – علاقة غير منعدمة مع المجتمع المدني راني في أربع سنوات مادرناش لقاء مع المجتمع المدني ، ماكنش تنسيق بين البلدية والمجتمع المدني .

21- الناخب يحوس على المصالح تعو والمنتخب ما يحققها لوش ويحوس على الحقوق المشروعة تعو كالسكن والعمل التنمية والمنتخب لا يستطيع ان يحقق هذه المطالب

22- هي هيئة ضرورية – المصادقة على المداولات ولولاها لكثر الفساد المنتخب يحوس ويرحمله والاداري لا – السكن الاجتماعي لو كان في البلدية يديرو به الحملة الانتخابية – العمل + توزيع الاعانات على الجمعيات – أي شيء يقصد به الحملة الانتخابية .

23- دور إيجابي – التنمية الوالي واقف عليها – المير غائب تماما عن التنمية – مثلا النفق في dnc وقف عليه الوالي وليس المير – من الصباح الى العشية تم انجازه والمنتخبين غائبين .

24- علاقة متبادلة كاين بعض المديرين الولائيين علاقتهم جيدة مع البلدية واخرون لا يخرجون من مكاتبهم فمثلا dasالذي يتعامل مع البلدية كثير لم يأت الى البلدية ولم نره الى حد الان ، وهو المدير الأول الذي نتعامل معه وكثير في عدة مجالات – كالشبكة الاجتماعية – الجزائر البيضاء – قفة رمضان ....

25- علاقة منعدمة

26- تساير – كتقريب الادارة والمواطن مثلا نحن متاخرون تجد بعض الدول كالصومال مثل لديها بطاقة التعريف البيومترية ، السنغال 4G الانترنت .

27- كاين نصوص ولكن المجتمع المدني ما يعطي حتى مردود هذه الجمعيات دارينا وريجيستر يخدموبها يحصوا على الغنائم وليس لهم برنامج عمل ولا مشروع هذا هو المجتمع المدني تصيب فيه شخصين رئيس الجمعية وامين الخزينة لتوزيع الغنيمة بينهم حوسوا على الاعانات ، الجمعية فيها 16 (المكتب 6 والمجلس 09) وتصيب رئيس الجمعية وامين الخزينة رافدين الكاشي ولا غريق في كارتابل ويديرو هذا هو المجتمع المدني وكل الطوابع – اجتماعي والثقافي والرياضي يلهفون وراء المادة ولا يقدموا أي نشاط – انا انشوف فيه كيما هاك

28- لا تحتاج – النصوص والقوانين متوفرة

29- نشوفيها تطوير البلدية – التنمية منعدمة

30- لابد من اعادة النظر فيها – التسجيل والاقتراح عشوائي .

31- كاين لجنة تنفيذية تشكل من نواب تجتمع وتقترح المشاريع

32- الاستفادة تكون بالاولويات

33- الصفقات ماعنديش معلومات عليها – لازم إعادة النظر فيه والرجوع الى المرسوم القديم.

34- الصفقات هما اللي وصلنا للعدالة – التراضي راه بالزاف المير يعين موظفين في لجنة فتح العروض اللي يتحكم فيهم والإدارة كذلك تضغط بصورة غير مباشرة على لجنة الصفقات لما يتعلق الأمر بالمشاريع الكبرى ولابد من اشتراك المقاولين في كل مراحل الصفقات

35- الحكامة هي ان الاحزاب تقدم النخبة في الانتخابات لابد من إعطاء الصلاحيات للمنتخبين.

36- إبعاد منظمات المجتمع الدولي – المجتمع المدني راه ضعيف وداخلية الوصوليين يحوسو على المصالح الضيقة لقضاء مأرب شخصية .

الحالة الخامسة وعشرون: بلدية غليزان

ب م

50 سنة

ذكر

ثانوي

تقني سامي في الفلاحة

مركز التكوين المهني متعاقد

CFPA غليزان

1- من التسعينيات

2- حركة مجتمع السلم

3- هذا حزب اسلامي وعندي ميول ديني – هما جاوني لي الدار وطالبومني الانتماء اليه لانني عندي جمعيات خيرية وكنن اماري في جمعية خيرية ببرمادية وكانت عندي شعبية .

4- مازلنا نتلقاو الامر من مجلس الشوري للحركة

5- لا

6- طلب من ان اترشح ووضعت شروطي بان أكون في القائمة الحزبية

7- انا رأي إذا كانت له قناعة في حزب ما يغيرش من حزبه مرة واحدة

8- مرة واحدة

9- كنت الرابع في القائمة

10- 1700 صوت

11- 05 مقاعد

12- باه نخدم الشعب

13- انا راضي

14- اقيمها بانها الاحسن

15- مارانيش راضي ماهوشتسسير حسن كاين البعض من اعضاء APC ماهومشقايمين بالدور تاعهم حتى انا معاهم

16- الشرط الاهول هو الكفاءات والشرط الثاني هو قلة الوسائل

17- البلديات باه تكون عندها تحسن لابن ان تكون مستقلة .

18- نعم المجتمع المدني ليق يشارك البلدية باش تكون ديمقراطية من احسن الى احسن

19- غير ملائمة لان كاينتضيقات على الجمعيات والاحزاب اين قوانين ما تخليش الجمعيات تخدم بحرية واستقلالية .

20- ليق يكون متعايش معاها في الميدان يكون تكامل و انسجام بين المنتخب والمجتمع المدني

21- لابد من علاقة حسنة تكون محبة ليق تخرج ليهم ودير زيارة ميدانية وتشوف وترفع الانشغالات تواعهم

22- هي هيئة ضرورووية للتنسيق والاشراف بين البلدية والولاية

23- الولاية عبارة عن الوالي والمجلس الولائي دور حسن حاليا

24- ما هيش علاقة مليحة شوية متوسطة

25- المجلس الشعبي الولائي العمل تع محصور في الولاية و APC

26- راهي تنظوركيما رانا نوشوفو البلدية – الاعلام الالي عزا المصالح الادارية وتقريب المواطن .

27- هي تقلل من عمل المجتمع المدني –مادابينا قوانين تفتح المجال للمجتمع المدني

28- خاصنا قوانين باه تقوي المنتخبين بفعل قرار اللي يكون في صالح البلدية .

29- كنت نشوف مشاريع تتجسد فوق الأرض هذي هي التنمية الحقيقية

30- ما راناش راضيين على هذه الاجراءات الثقيلة ويخصنا إجراءات اقل من هذه في المشاريع خاصة الاستعجالية

31- كاين لجنة ترفد الإقتراحات تع المواطنين وتنسق المشاريع كاين أولويات اللي فيها ضرر، والاقتراحات تتم حسب القطاعات .

32- المشاريع حسب الأولويات – ونشوف اللي راها مضرارة

33- إجراءات ثقيلة ونتقرح التخفيف من اجال التنفيذ

34- زادت تعقدت لان رئيس المجلس الشعبي يضغط على الاداري الذي يوجد في لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض لان المنتخبين لا يمكن الضغط عليهم .

35- تسيير شؤون البلدية بالحكمة لابد من المشاروة المواطنين واهل العلم مختصين في هذا المجال

36- الدولة تسهل على المجتمع المدني وتكون رفيق له في الاعمال تاعوكاين صوالح واشياء اللي المجتمع المدني ما يقدرش باش يدير اشياء خيرية والدولة قادرة على الاشياء هذه بالقوة تاعها عندها الامن والمال – التكامل يكون بين المجتمع المدني والدولة – لان الدولة وحدها ما تقدر من والمجتمع المدني وحدة مايقدرش ويكون تكامل بينهم .

الحالة السادسة وعشرون: عين الرحمة

ب م

ذكر

أول ثانوي

بدون شهادة

حارس- عون أمن بالمتوسطة

متوسطة جاوشي الطاهر

1. 2002
2. RND
3. أعجبني هذا الحزب كان قاوي دخلنا معاه
4. ما كان حتى علاقة – علاقة سياسة
5. لا
6. الحزب حنا رانا المسؤولين ولد عمي الأمين البلدي وأنا النائب نتاعو

7. ما ني ضد ماني معاهم– ماشي مليحة مرة مرة تبدل حزب
8. هذه أول مرة
9. الرابع
10. 700 صوت
11. 04 مقاعد
12. أدخلت باش نمثل الشعب ونخدم للشعب
13. أنا راضي عليه
14. عهدة مليحة رانا متفاهمين
15. أنا ر اضي
16. كي يكونوا الدراهم رئيس البلدية واحدو يسير
17. تحت مسؤولية الدائرة
18. لابد من اشراك المجتمع المدني باش تكون ديمقراطية أحنا ماعندناش مجتمع مدني.
19. لازم نخلو القوانين كما هي
20. ماكانش مجتمع مدني
21. علاقة مليحة مع الناخبين
22. تقعد وسيط بين الولاية والبلدية – لأن الولاية يوقع عليه ضغط –البلديات تطرح الانشغالات على الدائرة و الدائرة توصل للولاية
23. دور حسن
24. الاتصال معاهم مع رئيس البلدية
25. ما عندو حتى دور مع البلدية
26. القوانين تتغير مع تطور المجتمع
27. البيئة القانونية ليست عائق وإنما البلدية نائية هي التي أدت إلى عدم بروز مجتمع مدني
28. تحتاج إلى نصوص قانونية جديدة مثلا قانون تسيير المحلات التجارية (100 محل) في العقار مثلا– بعض سكان العمارات ليس لديهم عقود.
29. التنمية المحلية غير موجودة قاع مكانش– المشاريع ما عندناش.
30. ندیرو مداولة ونتناقشو على المشاريع ونرسلوها للدائرة وهذه الطريقة مليحة.

31. بدون اجابة

32. كل الساكنة تستفيد من هذه المشاريع بدون تمييز

33. مليح.

34. ينقص من الفساد لابد أن تكون رقابة لابد ساعة ساعة تكون لجنة من الولاية أو من الدائرة تراقب البلدية.

35. مادابي تكون الانضباط وحضور الجميع و الشفافية بالنسبة لي الشفافية هي نحضر الناس في بعض القرارات التي تتخذها البلدية.

36. لابد من وجود الدولة لأن الشعب لا يستطيع التسيير الدولة عندها قوانين والتسير بالكتابة والشعب لا والدولة أم الجميع.

والشعب في تسييره للشان المحلي يميز بين المواطنين فيفضلون أبناء عمومتهم في الاستفادة من بعض العمليات.

الحالة السابعة وعشرون: عين الرحمة

ش ن

37 سنة

ذكر

ثانية ثانوي

بدون شهادة

الرتبة نائب

الوظيفة تاجر

1. 2012
2. MPA(عمارة بن يونس)
3. كي ترشحنا مع هذا الحزب ومن بعد نتامينا للأفلان.
4. علاقة تاع انخراط أما التسيير في البلدية فالحزب لا دخل له.
5. لا أول مرة
6. إدراجي تم بطريقة عادية حرة وأنا ممثل مقر البلدية لأنني أسكن في مقر البلدية.
7. أنا ضد التجوال السياسي والحزبي كل واحد والفكرة تاعو
8. أول مرة
9. السابع
10. 1700
11. 9 مقاعد
12. باش نخدم المجتمع
13. أنا راضي
14. عادية

15. أنا راضي

16. الأسباب في ثلاثة

17. لابد من إزالة الوصاية وتتعامل البلدية مع الولاية مباشرة

18. المجتمع المدني يشارك

19. لابد من إعادة النظر في قانون الانتخابات – خاصة فيما يتعلق بانتخاب رئيس البلدية وإلغاء التحالف

20. ما عندنا حتى نشاط للجمعيات

21. يدي الانشغالات تع مازالت العلاقات قائمة

22. الدائرة ما عندها حتى دور

23. الولاية– دورها لابد أن يكون إيجابيا بتدخلها لحل المشاكل.

24. علاقة عادية

25. ما كان حتى علاقة ما يجيبو والو وما يمدوا والو

26. لازم تتطور مع المجتمع

27. لاالقانون موجود

28. كاين نقص لابد من نصوص أخرى

29. الناس تنتفع بالتنمية – كي يكون الطريق يستنفعو بها الناس

30. لابد من إعادة النظر في هذه الاجراءات – إجراءات خفيفة

31. نتشتاوروا فيما بيناتنا ونقترحوا لرئيس البلدية

32. كل الساكنة تستفيد مكن هذه المشاريع

33. لابد من إعادة النظر في قانون الصفقات فيما يخص بعض العمليات المستعجلة التي تتطلب إجراءات فورية

34. هذا القانون يحد من الفساد

35. نعم، هو تطبيق القوانين

36. الدولة تكون حاضرة إيلا طلقت زقات راحت

الحالة الثامنة وعشرون: عين الرحمة

إ ب

46 سنة

ذكر

الثالثة ثانوي

بدون شهادة

عون رئيسي للإدارة الاقليمية

الوظيفة: مكلف بمصلح الحالة المدنية

بلدية عين الرحمة

1. 2012
2. RND
3. أنا قالوا ارواح تترشح ترشحت
4. ما عندي حتى علاقة
5. لا
6. نعرف الجماعة تع RND تاوعنا
7. انا ضد كل واحد لازم يقعد في الحزب تاعو
8. 1 مرة
9. الثاني
10. 600 صوت
11. 4
12. ما كانش تنمية تاع الدوار (تلوانت)
13. أنا راض
14. عادية
15. أنا راض
16. الوسائل المادية (الامكانيات مكانش

17. لابد من إلغاء الوصاية . راه فيها العراقيل مع الوصاية

18. لازم اشتراك المجتمع المدني

19. غير ملائمة

20. مكانش جمعيات

21. علاقة عادية

22. الدائرة راهي زيادة تم نزع الصلاحيات منها ديجا البيومتري رجعوها للبلدية

23. الولاية هي كل شيء

24. علاقة عادية

25. ما عندنا حتى علاقة

26. النصوص القانونية عائق– ليس كل النصوص ولكن البعض منها عائق.

27. نصوص قانونية جديدة

28. كي يكونو المشاريع هذيك هي التنمية

29. تبانلي عادية

30. أنا نحض ر في المداولات فقط

31. حسب المشاريع – ما طيقش ترضي قاع السكان

32. ما علابالیش هذا تاع الصفقات

33. واه قانون مليح ينقص من الفساد

34. اشراك المجتمع المدني والشفافية في التسيير

35. أنا مع بروز مدني فعال نافع.

الحالة التاسعة وعشرون: عين الرحمة

ف أ

61 سنة

ذكر

جامعي

مهندس دولة في الطاقة والمناجم

الرتبة: رئيس مكتب المراقبة التقنية

الوظيفة: رئيس مكتب

مديرية الطاقة والمناجم لولاية غليزان

1. 1980
2. جبهة التحرير الوطني
3. لأنه كان وحده في الساحة السياسية
4. علاقة انتخاب فقط لا غير وسيلة كالسيارة بش يوصل للمبتغى تاعه
5. نعم FLN
6. كنا موظفين عند الدولة وكنا مناضلين في الحزب وكان الحزب الواحد ترشحنا في القسمة آنذاك القسمة دارت لجان لجنة القسمة اختارت ستين مترشح وبعثتها للمحافظة – المحافظة اختارت ثلاثين وقاست ثلاثين والشعب اختار 15 وقاس 15 في انتخابات شفافة وديمقراطية كان الانتخاب بالتشطاب.
7. في الحقيقة ما هو مش مليح– لازم المناضل يقصى من الحزب إذا بدل حزبه بشرط مهوش مع هذا الناس لأن مع هذا الأحزاب التجوال السياسي أحسن – لأنهم ليسوا ديمقراطيين آبار FLN و RND اللي راهم يبدلو القيادات التاعهم كاين شوية ديمقراطية فيهم.

8. مرتين الأولى: في 1984 والثانية في ديسمبر 2012 في حزب الحركة الشعبية MPA وأنا قيادي عضو مكتب للمحافظة

9. على رأس القاعة

10. 1700 صوت

11. 9 مقاعد

12. تلبية لنداء سكان عين الرحمة اللي هما اهلي وأنا نادم على ذلك، لأن المير ما عندوا والوا ما عندوا حتى صلاحيات

13. ماني راضي حتى على حزب

14. عهدة متواضعة – التقينا بالأزمة والمديونية تع البلدية شيء اللي كان في رؤوسنا ما قدرناش نحقوه والطلبات ماقدرناش حقوها مثلا البناء الريفي الطلب فاق العرض 1472 طلب و35 حصة اللي كان قبلي دا 765 حصة

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع:

القرآن الكريم.

- **باللغة العربية:**

الكتب:

1. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الطبعة الخامسة عشر، 2014-2015، الجزء الثاني، دار هومه للنشر.

2. أحمد الرباعية، مقومات التنمية ومعوقاتها- منشوراتها الجامعية الأردنية عمان 1988

3. أحمد فتحي سرور، 1991، الوسيط في شرح قانون العقوبات القسم الخاص، الدار الجامعية، الاسكندرية.

4. ايمان عبد المحسن زكي: الحكومة الالكترونية، مدخلّ إداري متكامل – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص92.

5. توفيق المديني، "المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي"، 1997، مطبعة اتحاد الكتاب العرب- دمشق

6. حسن بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

7. حسين عبد الحميد أحمد رشوان – التنمية إجتماعيا- ثقافيا- إقتصاديا- سياسيا- إداريا- بشريا، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ،2009 الإسكندرية .

8. راجعي مصطفى: الدين وجودة الحكامة، الناشر مؤمنون بلا حدود ، 29 نوفمبر 2013.

9. روبرت كليتجارد: السيطرة على الفساد، ترجمة الدكتور علي حسين حجاج، مراجعة فاروق جرار، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان 1994

10. سعيد بوالشعير: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة- الجزء الأول- المؤسسة الوطنية للكتاب- وديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 1989.

11. السويدي محمد: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.

12. عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين 1830 أو 1962م، ترجمة نخبة من الأساتذة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

13. عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، الطبعة التاسعة 2005، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

14. عمار عوابدي: القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص204.

15. عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، دار الأمير للنشر 1999.

16. لمياء مرتاض نفوسي: ديناميكية البحث في العلوم الانسانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوثيق، الجزائر 2015.

17. محمد بالرابح: آفاق التنمية في الجزائر، جامعة وهران، 2007.

18. مريزق عدمان: التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، جسور للنشر والتوزيع، 2015، ص89.

19. ناصر جابي: لماذا تأخر الربيع الجزائري – منشورات الشهاب أفريل 2012

20. نبيل صقر **الوسيط في شرح الجرائم المخلة بالثقة العامة الفساد والتزوير والحريق**.- دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع - عين مليلة- 2015

21. نورية بن غبريط رمعون: "نساء في الفضاء السياسي: أقلية في حالة انبثاق"
Femmes en politique une minorité en émergence ? L'Algérie aujourd'hui : approches sur l'exercice de la citoyenneté, édition CRASC, 2012, p135.

المقالات

1. أحمد بوقرموح: مقال جريدة الوطن بتاريخ 21 أفريل2015.

2. إدريس ولد قابلة : مقال بجريدة الحوار المتمدن العدد 3870 ل 2012/10/04

3. الأستاذ محمد بو سلطان الحكم الراشد– الرقابة والمسؤولية– مجلة مخبر القانون –المجتمع والسلطة جامعة وهران2013.

4. أوهايبية فتيحة، مقال نشر بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة سطيف حول الملتقى الدولي المنعقد يومي 08 / 09 أفريل 2007 حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي.

5. بلقاسم بن زنين: مقال بعنوان "المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية"، نشر في مجلة "انسانيات"، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 2012، رقم 57 و58.

6. بودليو سليم الوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للقانون الجزائري مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف 2007.

7. بومدين طاشمة، مقال بعنوان التنمية الإدارية: مدخل بديل للإصلاح والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر، منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية والإعلام والحقوق والعلوم الإنسانية، 27 ماي 2011، جامعة تلمسان.

8. ترايكية يامنة مقال بعنوان: التجربة الجزائرية في مجال التنمية الإدارية، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية في ضوء مجموعة من التجارب العربية والأجنبية، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، الناشر المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، جويلية 2016.

9. حمليل صالح: "الوقاية من الفساد شرط لإرساء قواعد الحكم الراشد في الجزائر" نشر بمجلة الفجر القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران،

10. حوار مع برهان غليون، الشروق اليومي عدد 1075 ، ليوم 2004/02/12.

11. زرارقة فيروز: الفساد في المجتمع الجزائري واستراتيجية الحد منه، مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف، 2007، ص82.

12. زياد علي عربية، الفساد واستراتيجية الحد من تناميه، مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق سوريا، العدد 16، 2005.

13. سافور عبد الله الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائريبلدية عنابة "نموذجا" مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف 2007 .

14. سليمان رحال: في مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الإجتماعية بسطيف بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، بتاريخ 08 و09 أفريل 2007.

15. الصيد الطيب: مقال صحفي جريدة الوطن 2015/11/16..

16. الطاهر سعود، مقال في مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، 2007.

17. علي حرودي (2007) الفساد ومحاولة التغيير– الوصفة و غياب البديل –مقال بمجلة كلية الآداب و العلوم الاجتماعية جامعة سطيف.

18. فؤاد نوار: "مستخدمو تريفيلور والممارسات الانتخابية خطاب حول المواطنة الاجتماعية" الجزائر اليوم ممارسة المواطنة، مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات crasc 2012.

19. كمال بلخيري وعادل غزالي : متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي، مقال للأستاذين ، من علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، مقال نشر بمجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية لجامعة سطيف،

20. كمال رحماوي، قانوني نفس المقال الصحفي، الوطن بتاريخ، 2015/11/16.

21. مبارك لسلوس ، الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين الإلزامية الخدمة العامة وحتمية التوازن المالي، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة "إدارة"، رقم 40، 2010.

22. محمد الشريف بالميهوب، مقال نشر بجريدة مجلة، "إدارة"، رقم 30، 2005 .

23. محمد عبد الشفيع عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية –لبنان–العددان 43-44-2008 السنة الخامسة عشر،

24. محند أوسالم: مقال صحفي- جريدة الوطن، 21 أفريل2015

25. مصطفى مجاهدي: مقال لعنوان : " الشباب الجزائري والتعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الافتراضي في ظل موجة الاحتجاجات- مجلة انسانيات CRASC عدد 55-56 – 2012.

26. مصطفى مرضي الحكم الراشد – متطلباته وعوائقه في ضوء التجربة مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف2007.

27. منتري مسعود: مقال صادر بجريدة الوطن 2015/11/16.

28. نسيمة عكا (2007) دور الحكم الرشيد في التنمية النيباد "نموذجا"مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف .

29. وليد العقون: مقال جريدة الوطن، 2015/11/16.

الملتقيات والندوات:

1. الملتقى الدولي حول «الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي» المنظم بتاريخ 08 – 09 أفريل 2007، من قبل كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة سطيف.

2. الملتقى الدولي حول التسيير الاداري والمالي للجماعات المحلية المنعقد في جامعة عنابة يومي 11 و12 نوفمبر 2015 من تنظيم "مخبر الدراسات القانونية المغاربية" بكلية الحقوق، بجامعة عنابة وبدعم من المنتدى السياسي الالماني هاتس– سيدال المغرب.

الرسائل الجامعية

1. ابرادشة فريد: الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جوان 2014.

2. جمال ثلايجية: gouvernance des territoires et développement local.cas de la wilaya d'Annaba، أطروحة دكتوراه علوم مشتركة بين جامعة عنابة وجامعة كانCAEN نورماندي، فرنسا 2016.

3. درويش شريف: التغير الاجتماعي في الريف الجزائري، دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1989-1990.

4. صليحة بوالبردعة: البعد الايديولوجي والثقافي للحكم الراشد، دراسة تحليلية نقدية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة.

5. عابد عبد الكريم غريسي: دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية) دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011، جامعة تلمسان

6. عزيز محمد الطاهر: مذكرة ماجستير بعنوان آليات تفعيل دور البلدية في دائرة التنمية المحلية بالجزائر 2011- جامعة ورقلة

دساتير ومواثيق وطنية:

أ- الدساتير

1-دستور 1989، الجريدة الرسمية رقم 09، التعديل الدستوري لسنة 2008 الجريدة الرسمية العدد63

ب- المواثيق

1.الميثاق الوطني 1976

2.الميثاق الوطني 1986 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 86-22، المؤرخ في 08 فبراير 1986، الجريدة الرسمية العدد 07، لسنة 1986.

3.ميثاق البلدية 1966

4.ميثاق الولاية 1969، الجريدة الرسمية رقم 44 لسنة 1969

النصوص القانونية والتنظيمية.

أ- القوانين

1-القانون العضوي رقم 12-02 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالانتخابات.

2-القانون رقم 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط

3-القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالفساد ومكافحاته، الجريدة الرسمية رقم 14 لسنة 2006.

4-القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية رقم 15 لسنة 2006.

5-القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلديات

6-القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية

ب- المراسيم

1-المرسوم رقم 82-31 المؤرخ في 23 جانفي 1982 المتضمن تحديد صلاحيات رئيس الدائرة، الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 26 جانفي 1982

2-المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 المحدد لأجهزة الإدارة العامة للولاية وهياكلها، الجريدة الرسمية رقم 84 لسنة 1994.

3-المرسوم الرئاسي 06-93 الصادر في 28 فيفري 2006 والمتضمن تعويض ضحايا المأساة الوطنية.

4-المرسوم رقم 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

المكتبة الالكترونية:

1. بوحنية قوي: المجتمع المدني الجزائري بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي http://studies.aljazeera.net/ar/issue/2014/09html

2. بوحنية قوي، وهبة لعوادي: اصلاح قانون الاحزاب السياسية الجزائري. www.bouhania.com

3. عابد شارف – مقال منشور بالجريدة الإلكترونية لمركز الجزيرة للدارسات 2011/08/24.

4. مغرس"الصفقات العمومية – منفذ الفساد إلى المال العام" ، مقال نشر بجريدة المساء، 28 مارس 2016. http://www.maghress.com/almasaa/336974

5. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية: www.interieur.gov.dz/

6. نعيمة سمينة: مقال بعنوان: دراسة حول: المرأة الجزائرية في مواقع صنع القرار والأفاق- مركز النور. www.alnoor.se/article.as?id=)147351

2- المراجع باللغة الفرنسية:

Ouvrages:

1. ALAIN DENEAULT : Gouvernance : le management totalitaire édition lux éditeur, juin 2013

2. BENACHENHOU A. : Planification et développement en Algerie : 1962-1980, ENED , 1980 , p88.

3. CHABANE BENAKZOUH (1984) le déconcentration en Algérie du centralisme au « déconcentralisme » Editions O.P.U

4. HAMID TEMMAR,: Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie, OPU, Alger , P70.

5. JEAN PIERRE VERNANT « entre mythe et politique » édition seuil 1996.

6. PIERRE BARRAL : Les sociétés rurales du XXème siècle, Armond Coin, Collection v, Paris, 1978, P 273.

Revue :

1. FRANÇOIS CASTAING :(2005) la gouvernance : défi d'une approche non normative Revue de l'école national d'administration « Idara » Alger

2. JEAN- CHRISTOPHE MATHIAS article intitulé: Droit libéral de l'environnement républicain de la nature paru dans le site électronique la mission de recherche, « droits et justice » N°33, 2009 – 2010 (groupement d'intérêt crée par le ministère français de la justice appelé la mission de recherche, « droits et justice »).

3. LAHOUARI ADDI : a quoi servent les partis politiques en Algérie. Quotidien d'Oran, du 21/01/2010.

4. MAZOUZ Bachir – BENOIT TEMBLAY- JOSEPH FACAL (2005) au cœur du renouveau administratif L'engagement institutionnel Quelques en Alignement empiriques Tirés de l'expérience québécoise Revue française d'administration publique.

5. Mohamed chérif belmihoub (2005) les institutions de l'économie de marché à l'épreuve de la bonne gouvernance Revue de l'école national d'administration « Idara » .

6. MOHAMED TAIBI (2005) construction de la gouvernance idées politiques et évolution de mentalités : discours sur le model Algérien.

7. NACHIDA Bouzidi : (2005) gouvernance et développement économique : une introduction au débat. revue de l'école national d'administration « idara » Alger .

8. NICOLAS MEISEL et JACQUES OULD AOUDIA « l'insaisissable relation entre bonne gouvernance et développement», revue économique 2008/6 éditée par presses de sciences Po (P.F.N.S.P), Paris.

9. Projets urbains et développement durable, revue recherche sociale, N° 166 , avril-juin 2003.

10. SALIMA TLEMCANI article paru au quotidien El watan le 18/07/2017 intitulé : « le gouvernement Tebboune veut convaincre manœuvre politique ou rupture réelle ? »

11. STEVEN VAN DE WALLE (2005) peut-on mesurer la qualité des administrations publiques grâce aux indicateurs de gouvernance ? Revue française d'administration publique, édité par l'école national d'administration, N°115, 2005 Paris, France.

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المبحوثين حسب متغير السن	
02	توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس	
03	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي:	
04	توزيع المبحوثين حسب الفئات المهنية:	
05	توزيع المبحوثين حسب الانتماء الحزبي	
06	يبين عدد مرات الترشح	
07	يبين مدى رضا المبحوثين عن الأحزاب المنضوين تحت لوائها:	
08	علاقة المنتخب بالحزب الذي ينتمي إليه	
09	يبين الهدف من الترشح	
10	يبين تقييم العهدة الانتخابية	
11	أسباب ضعف أداء البلديات	
12	أِراء المبحوثين حول سير مجالسهم	
13	الوصاية الإدارية على الجماعات المحلية	
14	يبين أراء أفراد العينة من ملائمة المنظومة القانونية والتنظيمية.	
15	اشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي	
16	فيما يخص الإجراءات الإدارية لاقتراح وتسجيل المشاريع	
17	يبين أِراء المبحوثين حول مرونة أو عدم مرونة الاجراءات المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية (في اطار المرسوم رقم 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015)	
18	الترسانة القانونية والتنظيمية والحد من الفساد	
19	يبين آراء المبحوثين حول انسحاب الدولة من التدخل في الشؤون العامة وانسحابها لفائدة المجتمع المدني	

فهرس الموضوعات

مقدمة	أ
1-إشكالية الدراسة	ج
2-فرضيات الدراسة	د
3-أسباب اختيار الموضوع	هـ
4-أهداف الدراسة	و
5-أهمية الموضوع	و
6-المفاهيم الأساسية	و
7-الدراسات السابقة	ح
8-الإطار الزماني والمكاني	ط
9-المنهج المتبع في الدراسة	ط
10-مجتمع الدراسة	ل
11-صعوبات البحث	ل
12-خطة البحث	ل
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الحكامة	**01**
تمهيد	**02**
أولا: نبذة تاريخية عن مصطلح الحكامة	**03**
أ-التعريف اللغوي	04
ب-التعريف الاصطلاحي	04
ج-التعريف الفلسفي	08
د-المنظور الإسلامي	09
هـ-التصور النقدي للحكامة	13

ثانيا: معايير قياس الحكامة	**17**
أ-مؤشرات تقييم الحكامة: نظرة عامة	17
ب-مقاربة البنك العالمي	22
ج-مقاربة الاتحاد الأوروبي	23
د-مقاربة الاتحاد الإفريقي	23
هـ-مقاربة دول جنوب شرق آسيا	24
و-المقاربة الجزائرية	31
ثالثا: الفساد عامل هدم لبناء منظومة الحكامة	**46**
أ-تعريف الفساد.	46
ب-أشكال الفساد.	52
ج-أسباب انتشار الفساد في الجزائر	55
خلاصة الفصل	65
الفصل الثاني: التنمية المحلية في الجزائر مضمونها وخصوصيتها الثقافية	**67**
تمهيد	**68**
أولا: ماهية التنمية المحلية	**69**
أ-التعريف والاتجاهات الفكرية	69
ب-أهداف ووظائف التنمية المحلية ومكوناتها	74
ج-معوقات التنمية المحلية .	76
ثانيا: أبعاد استراتيجية للتنمية في الجزائر	**80**
أ-الخلفية التاريخية	80
ب-أسس الاستراتيجية التنموية في الجزائر	84
ج-مكانة التنمية المحلية في التشريع الجزائري.	94

ثالثا: التنظيم الإداري والمالي للتنمية الحلية في الجزائر.	98
أ-التسيير الإداري للتنمية المحلية	98
ب-تمويل التنمية المحلية	105
ج- العمليات الممولة عن طريق الدولة	110
د-خصوصيات التنمية المحلية	116
خلاصة الفصل	117
الفصل الثالث: تحديات وآفاق الحكامة في مجال التنمية المحلية – تحليل تطبيقي إحصائي–	**118**
تمهيد	119
أولا: عرض نتائج الاستبيان	119
المحور الأول: الانتماء السياسي للمنتخبين (العينة) ومدى قناعتهم والتزاماتهم النضالية	124
المحور الثاني: تقييم العهدة الانتخابية وتسيير المجالس الشعبية البلدية.	130
المحور الثالث: الوصاية الإدارية الممارسة على البلديات .	132
المحور الرابع: ملاءمة المنظومة القانونية والتنظيمية .	133
المحور الخامس: مواقف أفراد العينة المبحوثة من ظاهرة الفساد.	134
ثانيا: عرض نتائج المقابلة.	**139**
1-نفور فئة الشباب من العمل السياسي	**139**
2-ضعف التمثيل السنوي في المجالس المنتخبة	**140**
3-ضعف المستوى التعليمي للمنتخبين	144
4-هيمنة فئة الموظفين على المجالس المنتخبة مع بروز رجال الأعمال	145
5-سيطرة الأحزاب الكبيرة (HMS-RND-FLN) على المجالس المحلية.	147

6-تحول الأحزاب إلى مجرد إطار قانوني للترشح والفوز بالمقاعد.	151
7-طبيعة الرابطة بين المنتسبين والحزب الذي ينتمون إليه .	154
8-علاقة المنتخبين بأحزابهم علاقة مصلحية نفعية.	156
9-اختلاف أهداف الترشح حسب ميولات نفعية	157
10-تباين آراء المنتخبين بين مؤيد وناقد للعهدة الانتخابية	159
11-ضعف أداء البلديات نتيجة قلة الموارد المالية والمادية والبشرية	163
12-النزاعات والخلافات بين أعضاء المجالس البلدية تقوض استقرارها	165
13-ثقل الوصاية الممارسة على عمل المجالس البلدية	167
14-عدم ملاءمة المنظومة القانونية والتنظيمية	170
15-خلق السلطة لمجتمع مدني بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي .	172
16-إجراءات اقتراح وتسجيل المشاريع تتسم بالبطء والتعقيد وعدم مرونة الإجراءات الإدارية .	179
17-عدم مرونة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالصفقات العمومية .	181
18-عدم جدوى الترسانة القانونية والتنظيمية للحد من الفساد .	183
19- استمرار الذهنيات القديمة التي تؤيد فكرة بقاء الدولة وتدخلها في حين أن الحكامة تتطلب أقل تدخل الدولة وفسح المجال للمجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في العملية التنموية.	188
ثالثا: النتائج العامة للدراسة	191
اختبار الفرضيات وتحليل نتائج البحث	193
رابعا: بيانات ميدانية من العينات المستجوبة	194
خامسا: الاستنتاجات العامة	280

أ-واقع التنمية المحلية في الجزائر	280
ب-فشل السياسات التنموية المحلية	285
ج-إصلاح المنظومة الإدارية والقانونية	289
د-إصلاح المنظومة الجبائية والمالية المحلية	294
هـ-ترشيد التخطيط كآلية عملية مدعمة لبرامج التنمية المحلية	299
و-إرساء دعائم الحكامة الإلكترونية كآلية عملية في الحكامة	305
خلاصة الفصل	312
الخاتمة	313
الملاحق	316
قائمة المصادر والمراجع	321
فهرس الجداول	332
فهرس الموضوعات	333

ملخص :

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين الحكامة كمفهوم وأسلوب تسيير حديث والتنمية المحلية من خلال تحليل الواقع المعيشي للمواطن الجزائري وكذلك ما مدى تجسيد الجمعات المحلية لمبادئ الحكم الراشد الذي يعتمد على الشفافية المساءلة والديمقراطية التشاركية ومن أجل ذلك قمنا بدراسة ميدانية شملت خمسة بلديات من ولاية غليزان اختير منها (القرعة) عينة تتكون من ثلاثين عضو منتخب من بين 105 مئة وخمسة عضو يشكلون المجالس الشعبية للبلديات الخمسة وقد اعتمدنا على نوع الاستمارة بالمقابلة وذلك عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات. وخلص البحث إلى نتيجة نهائية مفادها أن تسيير الجماعات المحلية لعملية التنمية تفتقد إلى أسلوب الحكامة وذلك راجع إلى بعض الأسباب نوجزها كما يلي، قلة الإمكانيات المالية والمادية والبشرية، الوصاية الثقيلة المسلطة على البلديات ، تقليص الصلاحيات المخولة للمنتخبين، غياب لامركزية حقيقية . وعليه أصبح من الضروري والمستعجل أن تبادر السلطات العمومية باتخاذ إجراءات إصلاحية وإعادة النظر في المنظومة القانونية والتنظيمية التي تسيير الجماعات المحلية من أجل مرونة أكثر وهامش تحرك أكبر

الكلمات المفتاحية :

الحكامة– التنمية المحلية– المواطن الجزائري– الجماعات المحلية– البلديات– المنتخبين.

Résumé :

La thèse vise a étudier la relation entre la bonne gouvernance en tant que (concept et un mode de gestion moderne) et le développement local a travers l'analyse de la réalité vécue par le citoyen algérien et aussi le degré d'application par les collectivités locales des principes de bonne gouvernance comme la transparence, l'obligation redditionnelle, la démocratie participative et pour cela nous avons menés une étude ayant toucher cinq communes de la wilaya de Relizane un échantillon de trente élus ayant été choisis (tiré s au sort)pour répondre au questionnaire préétabli, cette étude nous a conduit a la conclusion selon laquelle la gestion du développement local par les collectivités locales est loin de la bonne gouvernance pour les raisons suivantes,insuffisance de moyens financiers matériels et humains ,une lourde tutelle exercée sur les commune,réduction et limitation des prérogatives des élus,l'absence d une véritable décentralisation, Donc il est impératif et urgent que les pouvoirs publics prennent les mesures et les reformes nécessaires et revoient l arsenal juridique et règlementaire, régissant les collectivités locales pour plus de souplesse et plus de mobilité

Mots cles : bonne gouvernance - Développement local - Citoyen algérien - collectivité locale- commune - élus .

abstarct :

The thesis aims to study the relationship between good governance as (concept and a modern mode of management) and local development through the analysis of the reality lived by the Algerian citizen and also the degree of application by the communities principles of good governance such as transparency. the obligation of accountability. participatory democracy and for this we conducted a study involving five communes of the wilaya of relizane a sample of thirty elected to have been chosen (drawn by lot) to answer the pre-established questionnaire. this study led us to the conclusion that the management of local development by local communities is far from good governance for the following reasons, insufficient material and human financial resources, a heavy supervision exercised over the communes, reduction and limitation of the prerogatives of the elected, the absence of true decentralization therefore it is imperative and urgent that the public authorities take the necessary measures and reforms and review the legal and regulatory arsenal governing local authorities for greater flexibility and mobility

keywords :good governance - local development - Algerian citizen - local community - commune – elected.